

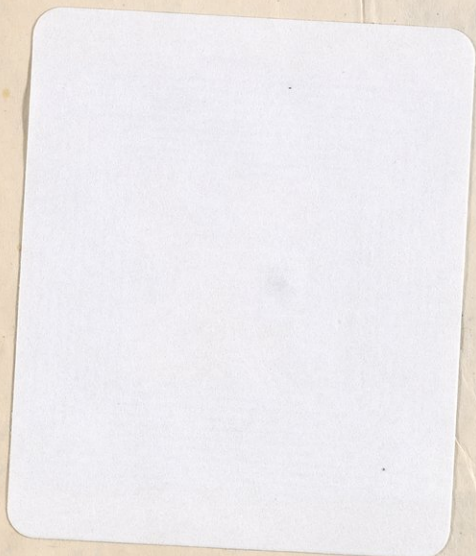
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00989 8911

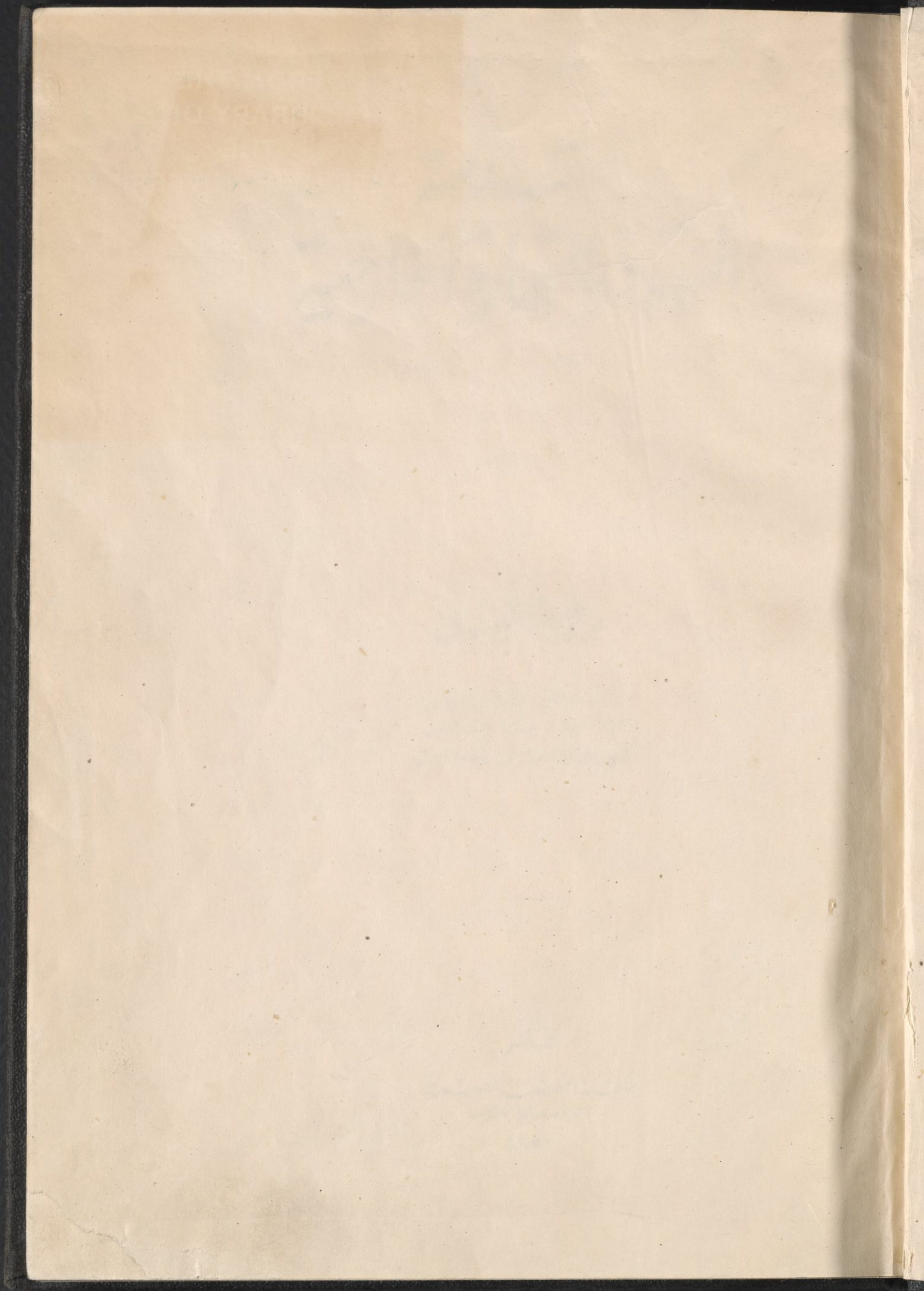
ID.no-b2345
20-3



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة





Y

11

HG
221
Q38
1950

مقدمة النقد والتجارة الخارجية

عبد المنعم القيسوني

أستاذ مساعد الاقتصاد السياسي
كلية التجارة جامعة فؤاد الاول
دكتور في الاقتصاد من جامعة لندن

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدل بالقاهرة

١٩٥٠

مقدمة
في لقا ارجاء ومقتنا

في مقام التنازل

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي هدانا لهذا

مقدمة

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين رئيسيين .
القسم الأول يتناول بعض المسائل النقدية الداخلية . والقسم
الثاني يتناول بعض المسائل النقدية والتجارية الدولية . ولقد حاولت في
القسم الأول أن أعرض بشيء من التبسيط نظرية كينز عن العوامل
الاقتصادية المختلفة التي تؤثر في حجم التوظيف الكلي بالدولة . وأن
أقارن بينها وبين النظريات السابقة لها . وتناولت في القسم الثاني
نظرية التجارة الدولية والعوامل التي تؤثر على سعر الصرف بين
العملات المختلفة .

وقد رمت بهذا الكتاب إلى غرضين رئيسيين : أولاً : تبسيط
المواد التي تعرضت لها تبسيطاً يجعلها في متناول الاقتصادى الناشئ .
وثانياً : إظهار العلاقة الوثيقة بين الاقتصاديات الداخلية للدولة
والعوامل العالمية التي تحيط بها والتي قد تؤثر تأثيراً بليغاً على مقدرة الدولة
على تنفيذ ما ترسمه من سياسات إقتصادية داخلية .

وإني أشكر الأستاذ مصطفى موسى — تلميذى السابق — على
معاونته القيمة في جمع بعض البيانات اللازمة لإعداد هذا الكتاب
والإشراف على طبعه .

عبد المنعم القيسونى

ديسمبر سنة ١٩٤٩

فهرس الكتاب

مقدمة :

الباب الأول

بعض المسائل النقدية الداخلية

الفصل الأول :

وظائف النقود

الفصل الثاني :

النظام النقدي في المدة الطويلة

(١) نظرية التداول النقدي

(٢) نظرية كمية النقود

الفصل الثالث

النظام النقدي في المدة القصيرة — سعر الفائدة

(١) تغير كمية النقود

(٢) التفضيل النقدي

(٣) سعر الفائدة

الفصل الرابع :

النظام النقدي في المدة القصيرة — حجم التوظيف

(١) الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال

(٢) الميل إلى الاستهلاك

(٣) حجم التوظيف

ص	الفصل الخامس :
٧٢	العلاقة بين الادخار والاستثمار
٧٣	(١) التعادل بين الادخار والاستثمار
٧٧	(٢) الاختلاف بين الادخار واستثمار
	(٣) الاختلاف بين الادخارات والاستثمارات المقدرة
٨٢	والتعادل بين الادخارات والاستثمارات المحققة

الفصل السادس :

الدورة الاقتصادية

٨٦

الفصل السابع :

السياسات والنظريات الاقتصادية

١٠٢

	(١)	٢١
	(٢)	٢٢
	(٣)	٢٣
	(٤)	٢٤
	(٥)	٢٥
	(٦)	٢٦
	(٧)	٢٧
	(٨)	٢٨
	(٩)	٢٩
	(١٠)	٣٠
	(١١)	٣١
	(١٢)	٣٢
	(١٣)	٣٣
	(١٤)	٣٤
	(١٥)	٣٥
	(١٦)	٣٦
	(١٧)	٣٧
	(١٨)	٣٨
	(١٩)	٣٩
	(٢٠)	٤٠
	(٢١)	٤١
	(٢٢)	٤٢
	(٢٣)	٤٣
	(٢٤)	٤٤
	(٢٥)	٤٥
	(٢٦)	٤٦
	(٢٧)	٤٧
	(٢٨)	٤٨
	(٢٩)	٤٩
	(٣٠)	٥٠
	(٣١)	٥١
	(٣٢)	٥٢
	(٣٣)	٥٣
	(٣٤)	٥٤
	(٣٥)	٥٥
	(٣٦)	٥٦
	(٣٧)	٥٧
	(٣٨)	٥٨
	(٣٩)	٥٩
	(٤٠)	٦٠
	(٤١)	٦١
	(٤٢)	٦٢
	(٤٣)	٦٣
	(٤٤)	٦٤
	(٤٥)	٦٥
	(٤٦)	٦٦
	(٤٧)	٦٧
	(٤٨)	٦٨
	(٤٩)	٦٩
	(٥٠)	٧٠
	(٥١)	٧١
	(٥٢)	٧٢
	(٥٣)	٧٣
	(٥٤)	٧٤
	(٥٥)	٧٥
	(٥٦)	٧٦
	(٥٧)	٧٧
	(٥٨)	٧٨
	(٥٩)	٧٩
	(٦٠)	٨٠
	(٦١)	٨١
	(٦٢)	٨٢
	(٦٣)	٨٣
	(٦٤)	٨٤
	(٦٥)	٨٥
	(٦٦)	٨٦
	(٦٧)	٨٧
	(٦٨)	٨٨
	(٦٩)	٨٩
	(٧٠)	٩٠
	(٧١)	٩١
	(٧٢)	٩٢
	(٧٣)	٩٣
	(٧٤)	٩٤
	(٧٥)	٩٥
	(٧٦)	٩٦
	(٧٧)	٩٧
	(٧٨)	٩٨
	(٧٩)	٩٩
	(٨٠)	١٠٠

الباب الثاني

بعض المسائل النقدية الدولية

ص	الفصل الثامن :
١٢٦	الربح من التجارة الدولية - نظرية التكاليف النسبية
	الفصل التاسع :
١٤٩	الميزان التجارى والميزان الحسابى
	الفصل العاشر :
١٥٥	ميزان مصر الحسابى والأرصده الاسترلينية
١٥٥	(١) الأرصده الاسترلينية
١٦٥	(٢) ميزان مصر الحسابى لسنة ١٩٤٨
	الفصل الحادى عشر :
١٧٠	النظم النقدية الرئيسية
١٧٠	(١) نظام الذهب
١٧٧	(٢) نظام الورق الإلزامى
١٧٧	(أ) أسعار الصرف الموحدة
١٨٩	(ب) المتغيرة » »
١٩٥	(ج) المتعددة » »
	الفصل الثانى عشر :
١٩٩	تغير القيمة الخارجية للنقود

(ح)

ص الفصل الثالث عشر :

٢٠٤ الكساد العظيم

٢٠٦ (١) الكساد في استراليا

٢٠٩ (٢) الكساد في مصر

٢٤٣ (٣) الكساد في إنجلترا

٢٤٩ (٤) الكساد في الولايات المتحدة

الفصل الرابع عشر :

٢٥٦ مؤسسات النقد الدولية

٢٥٦ (١) صندوق النقد الدولي

٢٧٥ (٢) البنك الدولي للتعمير والإنشاء

الفصل الخامس عشر :

٢٨٥ تخفيض القيم الخارجية للعمالات — سبتمبر ١٩٤٩

٥٥١

٥٥١

٥٥١

٥٧١

٥٧١

٧٧١

٧٧١

٢٨٢

٥٢١

٢٢١

٢٢١

٢٢١

الفصل الأول

وظائف النقود

إن من خصائص النظام الرأسمالي الذي يسود معظم بلاد العالم في الوقت الحاضر التخصص في العمل وحرية الإنتاج . فكل منتج يتخصص في ناحية معينة من نواحي الإنتاج ، وينتج الكمية التي يرغب في إنتاجها ، ولا توجد هيئة عليا توجه المنتجين نحو إنتاج سلعة دون أخرى وترغمهم أو ترشدهم إلى التقليل من إنتاج هذه السلعة أو التوسع في إنتاج تلك السلعة .

والشيء الذي يرشد المنتجين ويوجههم نحو إنتاج ما يطلبه المستهلكون هو جهاز الثمن . فارتفاع الثمن لسلعة ما يدل على ازدياد طلب المستهلكين عليها ونقص المعروض منها . وحيث أن المنتجين يسعون دائماً إلى الحصول على أقصى ربح ، فارتفاع الثمن يدفعهم إلى التوسع في الإنتاج ، فيشبعون بذلك حاجات الجمهور ويحصلون في نفس الوقت على ما يبتغون من أرباح . وانخفاض الثمن دليل على إغراض المستهلكين عن السلعة أو ازدياد المعروض منها . وهذا الانخفاض كفيل بأن يقلل المعروض من السلعة إلى حد التوازن (١) .

وحتى في النظام الاشتراكي نجد أن روسيا لم تستغن عن جهاز الثمن بل استبدلته لتوجه الاستهلاك وتحقق من كفاية المشروعات المختلفة التي تقوم بها الدولة وتعهد بإدارتها إلى المديرين الفنيين .

ويتضح لنا مما سبق أن جهاز الثمن يلعب دوراً هاماً في حياتنا الاقتصادية .

(١) الحد الذي يتساوى عنده ثمن السلعة مع متوسط نفقات الإنتاج الكلية .

وإن تساءلنا ما الثمن؟ كان الجواب إنه تقدير المجتمع لقيم السلع ، وهذا التقدير يعبر عنه بوحدات من النقد الأهل في شتى البلدان .

هذه هي الوظيفة الأولى للنقود . أنها تمكننا من قياس قيم السلع المختلفة في المجتمع وردها إلى أساس واحد . فتسهل المقارنة عندئذ بين أهمية السلع المختلفة ، ويسهل على المنتج مقارنة دخله بنفقات إنتاجه ، ويسهل على المستهلك توزيع دخله بين السلع المختلفة وبين مدخراته ، فيسير الإنتاج والإستهلاك سيراً منتظماً . وقد عبر عن هذه الوظيفة بأنها « مقياس للقيم » .

وللنقود وظائف أخرى منها أن تكون وسيطاً في الاستبدال أو واسطة للمبادلة .

فلا إنتاج في الوقت الحالى يكون للمبادلة لا للإستهلاك الشخصى . والمنتج يهمله أن يتمكن بسهولة من استبدال سلعه بسلع أخرى حتى يتفرغ لشئون الإنتاج . ووجود النقود ، وإن كان قد قسم عملية الاستبدال إلى جزئين : استبدال السلع المنتجة بالنقود ثم استبدال النقود بالسلع التي نريد شراءها ، إلا أنه سهل كثيرًا من عملية الاستبدال . فهناك صعوبات ومتاعب عديدة تنشأ عن المقايضة منها وجوب توافر النوافق المزدوج ، أى وجود شخص يرغب في بيع السلعة التي أرغب شراءها ويرغب في الوقت نفسه شراء السلعة التي أود بيعها ، وصعوبة تجزئة السلع عند الحاجة وغير ذلك من الصعاب التي زالت بوجود النقود .

الوظيفة الثالثة للنقود هي أن تكون أداة للإدخار أو لتأجيل الشراء والإستهلاك . فالمرء قد لا يرغب في إنفاق دخله كله ، والتاجر قد يرى أن من الأصح له الاحتفاظ ببعض موارده في شكل نقدي حتى يتمكن من إتهاز الفرص والحصول على السلع التي يريد بها بأحسن الشروط . ويعبر بنهما عن هذه الوظيفة بقوله : أن النقود قد تستعمل « كأصل سائل » يمكن إستخدامه

في أى لحظة لدفع الديون والإلتزامات المختلفة دون تحمل أى خسارة، بعكس الموارد المحتفظ بها في شكل أسهم مثلاً فقد يخسر المرء جزءاً من قيمتها إذا اضطر إلى بيعها وقت كساد لتسديد بعض ديونه . ولا شك أن النقود تسهل عملية الإدخار وهي (بشكائها الحاضر) تفوق السلع الأخرى التي استخدمت على مر الزمن للقيام بمهام النقود . ففي وقت من الأوقات كان الإنسان يستخدم القمح لتأدية وظائف النقود ، ولكن القمح سلعة لا تعيش طويلاً ، لذلك كان من المتعذر عندئذ أن يحتفظ المرء طويلاً بجزء من قيمة عمله حتى تشتد حاجته إليه .

الوظيفة الرابعة للنقود هي أن تكون وسيلة لنقل الثروة . وهذه الوظيفة الرابعة تختلف عن وظيفة النقود كوسيط في الاستبدال في أنها تختص بنقل الثروة من جانب واحد . فالمرء في هذه الحالة لا يستبدل سلعة بسلعة ويوسط النقود في عملية الاستبدال ، وإنما يتنازل عن حقه في استهلاك سلعة أو التمتع بخدمة ويعطى هذا الحق لغيره دون مقابل مباشر . وأبسط مثل لذلك دفع الضرائب ، فبدفع الضرائب ينقل الشخص حقه في استعمال جزء من ماله إلى الحكومة ، وهذه الأخيرة تستعمله للصالح العام .

الوظيفة الخامسة والأخيرة للنقود هي أن تكون مقياساً للدفع المؤجل أو للقيم الآجلة . فمثلاً قد يرغب شخص في أن يعيش في مستوى معين بعد اعتزاله الخدمة في المستقبل . إنه يبدأ بتحديد هذا المستوى بالنقود ثم يأخذ بوليصة تأمين مثلاً كافية لحصوله على معاش يسمح له بالمعيشة في المستوى الذي يرغبه .

هذه هي أهم الوظائف للنقود ، وقد تناولت الموضوع من وجهتين :

أولاً : النقود كأداة للتحاسب . فالوظيفتان الأولى والأخيرة (النقود كمقياس للقيم العاجلة والقيم الآجلة) يقصد بهما استعمال النقود كأداة للتحاسب

بين الناس ولتقدير السلع والخدمات التي تتبادل بينهم .

ثانيا : النقود كأداة للاحتفاظ بالثروة أو لنقلها . فعندما نقول أن النقود تقوم بوظيفة وسيط في الاستبدال نعني أننا بواسطتها نشترى ما نشاء من السلع والخدمات (وهي الثروة الحقيقية) بينما نعطي البائع قدرة على شراء سلع أخرى تكون حاجته إليها أشد من حاجته إلى السلع التي باعها لنا . كذلك عندما نقول أن من وظائف النقود أن تكون أداة للإدخار ، فإننا نعبر بذلك عن مقدرتها على تخويلنا حق الشراء بعد مدة ، حق شراء ما لا نرغب شراءه الآن ، أو بعبارة أخرى فإنها تمكننا من الاحتفاظ بحق في ثروة المجتمع نستعمله متى شئنا .

من هذه الوظائف المختلفة يمكن الاهتداء إلى تعريف موجز لكلمة النقود فيقول « إن النقود هي الشيء الذي يلقى بين الناس قبولا عاما لتسديد قيمة الديون والالتزامات المختلفة أو مقابل ما يقدمون من سلع وخدمات ، وهي أيضا الشيء الذي تنسب إليه قيم كل هذه السلع والخدمات » .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى تقدم وتطور النظريات النقدية لوجدنا اختلافا كبيرا بين علماء الاقتصاد فيما يختص بالأهمية النسبية لكل وظيفة من وظائف النقود . فقد قال الاقتصاديون الكلاسيك أن أهم وظيفة للنقود هي وظيفتها كوسيط في الاستبدال ، فالنقود في رأيهم لا تطلب لذاتها وإنما تستخدم كمجرد وسيط في الاستبدال لا أكثر ولا أقل . ومن هذا الاعتقاد الخاطئ . وهذا الفرض الناقص نشأت نظريتهم المشهورة بنظرية كمية النقود ، وسنتناول هذه النظرية بالبحث والتفصيل فيما بعد . ويكفي أن نذكر هنا أن هذه الآراء قد نشأت كرد فعل لآراء التجاريين الذين كانوا يعتبرون النقود ثروة .

ثم تبع هؤلاء الاقتصاديين الأول فريق اهتم بوظيفة النقود الخاصة بقياس القيم الآجلة ، ونظروا للنقود خصوصا من وجهة كونها أداة للاحتفاظ

بالثروة . وطبيعي أن يهتم هؤلاء الاقتصاديون بمستوى الأسعار العام ، إذ أن اختلاف مستوى الأسعار بين عام وعام معناه تغير قيمة النقود وهذا مما يضعف من مقدرتها على القيام خير قيام بوظيفة الاحتفاظ بالثروة . فلو أدر شخص من مرتبه الجارى خمسة جنيهات شهريا لانفاقها عند اعتزاله العمل ، وكانت الخمسة جنيهات الآن تشتري «س» من السلع والخدمات فهو يأمل أن تظل هذه الجنيهات الخمس قادرة على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات عند ما ينقطع مرتبه ويضطر إلى الاعتماد على مدخراته . ولكن لو ارتفعت الأسعار فإن مقدرة مدخراته على شراء السلع والخدمات تقل ، فيصاب المدخر بالضرر دون مبرر . لذلك نادى هؤلاء الاقتصاديون بوجوب تثبيت القيمة الداخلية للنقود ، أى بوجوب الاحتفاظ بمستوى الأسعار داخل الدولة ثابتا .

ولاشك أن بحث سياسة تثبيت الأسعار بحث شيق وهام جداً خصوصاً في بلد كمصر تعتمد اعتماداً كبيراً على ما تنتجه وتصدره من القطن ، إذ أن أسعار القطن المصرى كانت عرضة لتقلبات حادة متلاحقة . ولا نزاع أن السياسة التى تنجح فى تثبيت أسعار القطن المصرى ومستوى الأسعار بوجه عام تكون عظيمة النفع . ولكننا سنترك البحث فى هذا الموضوع حتى نلم ببعض العوامل النقدية والمصرفية التى يمكن استخدامها لتنفيذ السياسات النقدية .

وأخيراً قام فريق من الاقتصاديين المحدثين وأشهرهم اللورد كينز فعارضوا رأى الاقتصاديين الكلاسيك القائل بأن النقود تطلب كمجرد وسيط للاستبدال فقالوا : لو كان الأمر كذلك لحاول الناس التخلص من النقود كلما حصلوا عليها إذ لا معنى لأن يحتفظ الناس بالنقود ويطول احتفاظهم بها إن لم تكن لها فائدة سوى أنها مجرد وسيط فى الاستبدال . ولكن الذى يحدث فعلاً والذى نشاهده جميعاً فى الحياة العملية ان الناس تحتفظ بالنقود . حتى التاجر أو الصانع أو المزارع ، وهو دائماً يسعى إلى الحصول على أقصى ربح ،

يحتفظ دائماً بجزء من موارده في شكل نقدي . وواضح أنه وإن لم تكن للنقود فائدة غير استعمالها كوسيط للاستبدال لفضل استثمار هذا الجزء النقدي من موارده . ولكن احتفاظه بجزء من موارده في شكل نقدي عاطل دليل على أن للنقود في نظره منفعة وإن هذه المنفعة تفوق التضحية التي يصحبها عند امتناعه عن استثمار هذا الجزء من موارده في عمله والحصول على الأرباح التي يخلها مثل هذا الاستثمار . وسيوضح لنا فيما بعد أن احتفاظ الأفراد بنقود لأغراض غير أغراض الإنتاج والاستبدال ، وتغير طلبهم على النقود بين حين وآخر لإشباع هذه الأغراض ، كفيل بأن يؤدي إلى تقلقل التوازن الاقتصادي أو تفاقم أي اختلال يحدث فيه .

والواقع أن هذا الخلاف بين الاقتصاديين الكلاسيك والاقتصاديين المحدثين يرجع إلى حد كبير إلى نظرتهم الخاصة نحو النظم الاقتصادية وتحليلهم الخاص للحياة الاقتصادية .

فأدم سميث واتباعه من الكلاسيك ينظرون إلى النظم الاقتصادية نظرهم إلى مخلوق حي ينمو ويتطور على مر الأعوام والقرون فيتكون لهذا المخلوق أعضاء أو أجزاء جديدة بينما تضمحل وتزول أجزاء أخرى حسب حاجته وظروف البيئة التي يعيش فيها . ويقولون أن النظم الاقتصادية - تقسيم العمل والنقود وخلافها - لم تنشأ لأن المجتمع بعد بحث ودراسة اكتشف أن هذه الأنظمة تعود عليه بالخير العميم فقرر اتباعها واستبعاد غيرها ، وإنما نشأت نشأة ذاتية ، نشأت من تلقاء نفسها ودون أن تفرضها الهيئة التشريعية أو السلطة التنفيذية بالبلد . فالأشخاص في كل مجتمع يسعون إلى تحقيق صالحهم والحصول على أقصى إشباع بمواردهم المحدودة . وإنا لنجدهم يشعرون أولاً بمزايا تقسيم العمل فيقسمون العمل بينهم ، وينشأ النظام الاقتصادي

المعروف بنظام تقسيم العمل . ثم نجدهم يشعرون بمضار المقايضة وعيوبها ، فيحاول كل فرد منهم أن يكون لديه فائضا من أى سلعة تجدد في مجتمعه قبولا عاما ، وهكذا تنشأ النقود . فالنقود نشأت نشأة ذاتية . وكل نظام ينشأ من تلقاء نفسه يعتبره آدم سميث وغيره من مفكرى القرن الثامن عشر نظاما صالحا مفيدا للمجتمع . لذلك نجد آدم سميث حريصا على ذكر مزايا النقود والفوائد الجمة التى عادت على المجتمع من استعمالها ، وطبيعى أن الاقتصادى الذى يحلل نمو وتطور النظم الاقتصادية على مر القرون والأجيال ويعتقد فى قرارة نفسه بصلاحياتها للمجتمع لا يأبه بالتقلبات القصيرة الأجل التى تحدث بين شهر وشهر أو بين عام وعام . فهذه فى نظره أشياء تافهة لا تستحق الدراسة والاهتمام فهو يدرس النظم الاقتصادية ، النظام النقدى وغيره فى المدة الطويلة التى تشمل أعواما عديدة وقد تطوى جيلا أو جيلين . ولا شك أن أهم وظيفة للنقود فى المدة الطويلة هى وظيفتها كوسيط فى الاستبدال ، ولا شك أيضا أن النقود بقيامها بهذه الوظيفة قد أدت للمجتمع فوائد لا تحصى ولا تعد فساعدت على نمو ثروته وازدياد رفاهيته وامتداد مجال تفكيره ونشاطه .

ولكن بتقدم التفكير وتطور الفلسفة اتفق المفكرون على أن الشئ الذى ينشأ نشأة ذاتية قد يكون صالحا وقد يكون ضارا . فتجد الاقتصاديين المحدثين يسلمون مع آدم سميث بأن النظام النقدى وكثيرا من الأنظمة الاقتصادية الأخرى نشأت نشأة ذاتية ولكنهم لا يسلمون بصلاحياتها المطلقة ، بل تجدهم يقفون منها موقف الناقد الأمين ، يعترف ببعض المحاسن والمزايا وينتقد بعض العيوب والمضار . ولا شك أن أهم عيب للنقود فى شكلها الحالى هو تقلب قيمتها أو قوتها الشرائية بين عام وعام ، وما ينشأ عن هذا التقلب من اختلال فى الإنتاج واختلال فى التوازن الموجود بين الطبقات المختلفة . فلو ارتفعت

الأسعار مثلاً لاستفاد التجار والصناع على حساب المستهلكين وغيرهم من أصحاب الدخول الثابتة . والعكس بالعكس . وهذا الاختلال في التوازن الاقتصادي ، هذا التقلب بين كساد ورواج ، يؤثر تأثيراً بليغاً في حياة معظم الأفراد . ويكفي أن نذكر أن في الولايات المتحدة وحدها وجد ما يربو على ١٣ مليون عاطل خلال الكساد العظيم ما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣ . فهل يصح استبعاد هذه التقلبات الاقتصادية وما ينجم عنها من آثار بحجة أنها تقلبات قصيرة الأجل سرعان ما تزول فيعود التوازن إلى حاله ؟

يأبى الاقتصاديون المحدثون أن يفعلوا ذلك ، بل إننا نجدهم يضعون دراسة النظام النقدي في المدة القصيرة ، ودراسة الدورات الاقتصادية وتعاقب الكساد وازرواج في المرتبة الأولى من تفكيرهم وأبحاثهم .

وإننا لنسلم بوجاهة رأى الاقتصاديين المحدثين وبأهمية تقلبات قيمة النقود في المدة القصيرة وبآثرها البالغ على حياتنا وتصرفاتنا .

لذلك سنكتفي بدراسة موجزة للنظام النقدي في المدة الطويلة ننتقل بعدها إلى دراسة أثر النقود في المدة القصيرة ودراسة النظريات والسياسات النقدية الهامة التي اقترحت للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية .

الفصل الثاني

النظام النقدي في المدة الطويلة

سندرس في هذا الباب نظريتين :

١ - نظرية التداول النقدي .

٢ - نظرية كمية النقود .

الجزء الأول - نظرية التداول النقدي

من المسلم به أن الناس تستعمل النقود كوسيط للاستبدال ، فتبيع سلعها أو خدماتها مقابل النقود ثم تحتفظ بهذه النقود حتى تجد ما ترغب شراءه . ولكن من المسلم به أيضا أن هذا ليس السبب الوحيد الذي يدفع الناس إلى الاحتفاظ بالنقود . فما هي الأسباب الأخرى ؟

لقد أرجع اللورد كينز الأسباب التي تدفع الناس إلى الاحتفاظ بالنقود إلى ٣ دوافع :

(١) دافع المعاملات

(٢) دافع الاحتياط

(٣) دافع المضاربة .

أي أن الناس يحتفظون بالنقود للتعامل أو لاتقاء الطوارئ أو للمضاربة .

ولنتناول بالتفصيل كل دافع من هذه الدوافع على حدة :

دافع المعاملات :

يحتفظ الناس بالنقود لمعاملاتهم إذا وجدوا أنهم سيحتاجون إليها في المستقبل لدفع قيم بعض السلع أو الخدمات التي سيطلبونها .

ومن الواضح أن كمية النقود التي يمكن أن يحتفظ بها أي فرد تتمشى مع دخله . وبالتالي فكمية النقود التي يحتفظ بها المجتمع كله لمعاملاته تتمشى مع الدخل الأهلي كله . فإن زاد الدخل الأهلي — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — ازدادت حاجة المجتمع إلى النقود للمعاملات ، وإن قل الدخل الأهلي قلت الحاجة إلى النقود للمعاملات . فهناك إذن علاقة لا تنكر أو نسبة بين الدخل الأهلي الكلي وبين كمية النقود التي يحتفظ بها المجتمع لمعاملاته .

ولنبحث الآن عن العوامل التي تحدد هذه النسبة وتؤثر فيها صعوداً أو هبوطاً .

لنفرض أن الدخل الأهلي المصري ٤٢٠ مليون جنيه ، فما هي إذن كمية النقود التي يحتاج إليها المجتمع المصري للمحافظة على دخله الكلي عند هذا المستوى ؟ . . .

هل يحتاج إلى ١٠٠ مليون ؟ أو ٨٠ ؟ أو ٢٠ ؟ . وما هي العوامل التي تحدد هذه الكمية أو هذه النسبة بين كمية النقود وبين الدخل الأهلي ؟ .

لتبسيط المسألة نفرض أن عندنا منتجاً واحداً ، وأننا بمعزل عن البلاد الخارجية . فالمنتج يدفع أجور العمال ثم يشتري العمال بضائعهم من المنتج نفسه . أي أن النقود تخرج من يد المنتج إلى أيدي العمال ثم ترجع من أيدي العمال إلى يد المنتج . في هذه الحالة نجد أن كمية النقود الضرورية للمحافظة على مستوى الدخل الأهلي تتوقف على :

١ — طول فترات الدفع .

فلو فرضنا أن العمال ينفقون أجورهم بانتظام فكمية النقود تتوقف على طول الفترة التي تمر بين دفع أجر ودفع الأجر التالى . وللدلالة على ذلك نفرض أن المنتج يدفع أجور العمال مرة واحدة فى السنة ، أى أنه ينتظر حتى يتم العمال إنتاج ما قيمته ٤٢٠ مليون جنيه^(١) . ثم يدفعها لهم ؛ فى هذه الحالة يحتاج المجتمع إلى ٤٢٠ مليون جنيه .

ولكن لو كان المنتج يدفع الأجور كل ستة أشهر لاحتاج إلى ٢١٠ مليون جنيه فقط ، وذلك لأنه بعد دفع ٢١٠ مليون جنيه فى نهاية الستة الأشهر الأولى من السنة سينفق العمال هذا المبلغ على السلع التى يشترونها من المنتج فترجع النقود إليه بالتدريج ويتمكن من الاحتفاظ بها حتى نهاية الستة الأشهر التالية فيدفعها لهم من جديد كأجر لعملهم خلال النصف الأخير من العام . وهكذا كلما ضغرت الفترة بين مواعيد الدفع كلما قل ما يحتاج إليه المجتمع من نقود للحفاظ على نفس الدخل الأهلى . فلو كانت الفترة ٣ أشهر لاحتاج إلى ١٠٥ مليون جنيه ولو كانت شهراً واحداً لاحتاج إلى ٣٥ مليون جنيه تقريباً . ولو كان المنتج يدفع الأجور شهرياً وتمكن من تقسيم عماله قسمين : قسم يأخذ أجره فى أول كل شهر وقسم يأخذه فى منتصف كل شهر لما احتاج إلى أكثر من ٢٥ و ٢٦ مليون جنيه .

٢ — والعامل الثانى الذى يؤثر على العلاقة بين كمية النقود اللازمة للمعاملات وبين الدخل الأهلى هو انتظام أو عدم انتظام الإنتاج . فلو كان الإنتاج مستمراً طول العام بانتظام ، وكان المنتج يدفع أجور

(١) قد استبعدنا من حسابنا ربح المنتج وذلك لتبسيط العرض .

العمال كل شهر ، ثم ينفق العمال أجورهم خلال الشهر ، لما احتاج ، كما سبق أن رأينا ، الى أكثر من ٣٥ مليون جنيه .

ولكن لنفرض أن الإنتاج يستمر ستة أشهر فقط ، أى أن العمال ينتجون خلال الستة الأشهر الأولى من السنة ما قيمته ٤٢٠ مليون جنيه ويحصلون كل شهر على ٧٠ مليون جنيه ، ثم يبقون عاطلين خلال الستة الأشهر التالية . من الواضح أن العمال سيحتفظون بجزء من الأجر الذى يحصلون عليه أيام عملهم حتى لا يموتوا جوعاً أثناء بطالتهم . وبفرض أنهم ينفقون دخلهم بانتظام طول العام فإنهم سيدخرون نصف أجرهم فى كل شهر من الستة أشهر الأولى لإنفاقه فى الستة أشهر التالية « أشهر البطالة » . أى أن المنتج فى هذه الحالة سيعطيهم فى نهاية الشهر الأول ٧٠ مليون جنيه ثم لا يحصل منهم خلال الشهر الثانى إلا على ٣٥ مليون جنيه ، فيحتاج إلى ٣٥ مليون جنيه إضافية ليدفع لهم أجورهم فى نهاية الشهر الثانى . وهكذا فى نهاية الشهر الثالث والرابع والخامس والسادس . أى أن كمية النقود اللازمة فى هذه الحالة ستكون :

بالملايين

٧٠ لدفع أجور الشهر الأول .

ثم ٣٥ مليون جنيه إضافية فى كل شهر من أشهر الإنتاج الخمسة الباقية أى

١٧٥ أخرى .

٢٤٥ المجموع .

ولو قارنا هذا المبلغ بمبلغ الـ ٣٥ مليون جنيه التى يحتاج إليها التداول لو كان الإنتاج متواصلاً لاستنتجنا أن تقطع أو عدم انتظام الإنتاج يزيد كثيراً من كمية النقود الضرورية للمجتمع للحفاظ على مستوى إنتاجه .

٣ — والعامل الثالث هو انتظام ، أو عدم انتظام الإنفاق .

لقد فرضنا حتى الآن أن العمال ينفقون دخلهم بانتظام . ولكننا نلاحظ

في الحياة الواقعية أن العمال لا ينظمون شئون استهلاكهم وإنفاقهم . فلنستبعد إذن هذا الفرض . ولنبحث عن أثر عدم انتظام الإنفاق .

في مثالنا الأول وجدنا أن المنتج الذي يدفع أجور عماله شهرياً يحتاج إلى ٣٥ مليون جنيه فقط بفرض أن العمال ينفقون هذا المبلغ كله بانتظام خلال الشهر . فلو استبعدنا هذا الفرض وقلنا إن العمال ينفقون معظم أجرهم في الأيام الأولى من كل شهر لما أثر هذا على كمية النقود اللازمة للتداول .

ولكن لو كان العمال يحتفظون بجزء من دخلهم الشهري لإنفاقه في الشهر التالي ، أو لإنفاقه في الأعياد ، لاحتاج التداول إلى كمية أكبر من النقود .

ويجدر بنا هنا أن نشرح المقصود بسرعة التداول الداخلية للنقود^(١) وسرعة التداول التعاملية للنقود^(٢) . نقصد بسرعة التداول الداخلية للنقود النسبة بين الدخل الأهلى الكلى وكمية النقود فى المجتمع . فلو كان الدخل الأهلى ٤٢٠ مليون جنيه وكمية النقود ٣٥ مليون جنيه . لكانت سرعة التداول الداخلية للنقود $\frac{420}{35} = 12$ وتدل هذه النسبة على متوسط فترة الزمن اللازمة للنقود لإتمام دورة كاملة . فلو كانت النقود تدور ١٢ دورة فى العام فالدورة الواحدة تستغرق $\frac{1}{12}$ من العام أى شهراً . وإذا قلنا إن سرعة التداول الداخلية للنقود قد قلت ، فمعنى ذلك أننا نحتاج إلى كمية أكبر من النقود للحفاظ على نفس الدخل الأهلى والعكس بالعكس .

أما سرعة التداول التعاملية للنقود فهى عبارة عن عدد المرات التى تتداول فيها النقود ، أى تنتقل من يد إلى يد خلال العام . وفى المثال الذى ضربناه كانت النقود فى كل دورة تذهب من يد المنتج إلى أيدى العمال ، ثم ترجع من أيدى العمال الى يد المنتج . أى أنها كانت تتداول مرتين فى كل دورة ، وكانت سرعة تداولها ٢٤ مرة فى السنة . ويمكن قياس سرعة التداول التعاملية بقسمة قيمة المعاملات جميعها خلال السنة على كمية النقود بالبلد

Income or Circuit Velocity of Circulation

(١)

Transaction Velocity of Circulation

(٢)

٤ — ولنتقل الآن إلى العامل الرابع الذى يؤثر على كمية النقود الضرورية للمحافظة على مستوى معين من الدخل الأهل ، ألا وهو عدد الأدوار المختلفة المستقلة التى يمر بها الإنتاج قبل أن تأخذ السلع شكلها النهائى .

لقد فرضنا فى مثالنا الأول أن منتجا واحداً يقوم بجميع أدوار الإنتاج ، ولكننا نشاهد فى الواقع أن هناك منتجين مختلفين يقومون بأدوار الإنتاج المختلفة . وبذلك لا يقتصر تداول النقود فى الحياة العملية على تداولها بين المنتجين والعمال ولكن يشمل أيضاً تداولها بين المنتجين وبعضهم البعض . وطبيعى أنه كلما زاد تقسيم العمل وزاد عدد الأفراد والمنتجين الذين تمر عليهم النقود كلما زاد احتمال احتفاظهم بها وبالتالي كلما مالت سرعة التداول الداخلية للنقود إلى التناقص . أى أن المجتمع يحتاج إلى كمية أكبر من النقود للمحافظة على نفس الدخل الأهل كلما ازدادت أدوار الإنتاج واستقلت عن بعضها البعض .

٥ — أما العامل الخامس فهو سهولة أو صعوبة الإتمان . فلو كان من السهل على المنتجين أن يحصلوا على القروض متى احتاجوا إليها لما اضطروا إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود لدفع الأجور الخ . عند حلول مواعيدها ولا كتفوا باقتراض قيمتها عند اللزوم من البنوك أو من المنتجين الآخرين الذين لا يحتاجون إليها فى نفس الوقت . وبذلك تقل كمية النقود اللازمة للاحتفاظ بمستوى الإنتاج والعكس بالعكس .

٦ — أما العامل السادس والآخر الذى يؤثر على كمية النقود التى يحتفظ بها الأفراد للمعاملات ، فهو ما يتوقعونه من تغير فى الأسعار فى المستقبل . فإن توقعوا ارتفاعاً فى الأسعار أسرعوا إلى الشراء وقللوا ما يحتفظون به من نقود وبذا تزداد سرعة التداول الداخلية للنقود وتقل الكمية اللازمة للمعاملات .

والعكس بالعكس في حالة توقع هبوط في الأسعار .
وبتلخيص النتائج السابقة يمكننا أن نقول إنه في الظروف العادية توجد
نسبة بين كمية النقود التي يحتفظ بها المجتمع لمعاملاته وبين دخله الأهل ،
وهذه النسبة تتوقف على العوامل الآتية :

- ١ - طول فترات الدفع .
- ٢ - انتظام الإنتاج .
- ٣ - انتظام الانفاق .
- ٤ - تعدد واستقلال أدوار الإنتاج .
- ٥ - سهولة الائتمان .
- ٦ - توقع التغير في الأسعار .

وقد رأينا أن علاوة على دافع المعاملات يوجد دافعان آخران يدفعان
الناس إلى طلب النقود والإحتفاظ بها وهما :

- ١ - دافع الاحتياط .
- ٢ - دافع المضاربة .

أما عن باعث الاحتياط فإنه لا يحتاج إلى شرح إذ نعلم جميعاً أن الشخص
العاقل يدخر جزءاً من دخله لمواجهة بعض الطوارئ كالمرض والبطالة وما
إلى ذلك . ولا شك أن كمية المدخرات تتوقف على مستوى الدخل والإنفاق
كما تتوقف على درجة توقع هذه الطوارئ . فالموظف الحكومي مثلاً يقل
توقعه للبطالة في الأيام العادية لذلك يقل ادخاره لمواجهة هذا الطارئ .

كذلك تتوقف كمية المدخرات على سعر الفائدة . فلو كان سعر الفائدة
مرتفعاً وكانت تكاليف الحصول على قرض عند الحاجة عالية جداً لفضل
الناس الزيادة في مدخراتهم كلما أمكن ذلك لتفادي هذه التكاليف .

ومن شأن كل هذا أن يقلل من سرعة التداول الداخلية للنقود فيزيد من الكمية الكلية التي يحتاج إليها الجمهور .
أما عن الدافع الأخير للاحتفاظ بالنقود — دافع المضاربة — فأهميته تظهر بصورة واضحة في دراسة التقلبات الاقتصادية ؛ ويمكن أن نقول هنا أن الناس يزيد احتفاظهم بالنقود للمضاربة كلما توقعوا هبوطاً في أسعار الأسهم مثلاً ؛ فهم في هذه الحالة يمتنعون عن شرائها بل ويبيعون ما يملكون منها ويزداد طلبهم على النقود حتى تنخفض أسعار الأسهم فيقبلون على الشراء والعكس بالعكس .

الجزء الثاني : نظرية كمية النقود

مرت هذه النظرية بأطوار عدة، ولعل أول من كتب فيها بوضوح جون لوك . ودافيد هيوم . ثم تبعهم ريكاردو وجون ستوارت ميل ، وأخيراً جاء فيشر فصاغ النظرية في شكلها الرياضي الحديث .
وجوهر النظرية أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية تتوقف على كميته؛ فإن زادت كمية النقود انخفضت قيمتها ، وإن قلت كمية النقود ارتفعت قيمتها .
وقد فرض أصحاب النظرية أن المجتمع لا يستعمل غير النقود لدفع قيم السلع والخدمات ؛ وأن النقود لا تستعمل إلا لشراء السلع والخدمات . وبذا يصبح مجموع المدفوعات النقدية معادلاً لمجموع قيم السلع والخدمات ، أو بعبارة أخرى تتعادل كمية النقود في سرعة تداولها الداخلية مع كمية السلع والخدمات المباعة في مستوى الأسعار العام أو

$$N = S \cdot K$$

حيث N ترمز لكمية النقود المتداولة (النقود القانونية والودائع المصرفية)
 S « لسرعة تداولها » (١) .

(١) سرعة التداول الداخلية .

م ترمز لمستوى الأسعار العام .

ك « كمية المبادلات .

ولا شك في صحة هذه المعادلة بل إنها بديهية واضحة . فلو جمعت قيم السلع والخدمات التي تشتريها (ك م) ، ثم جمعت مجموع النقود التي تدفعها للحصول على هذه السلع والخدمات (ن س) . لكان المجموع واحداً في الحاليتين .

ولكن النتائج التي استنبطها أصحاب النظرية من هذه المعادلة كانت بحق موضع الشك والنقد الشديد . فقد قال فيشر وأتباعه من أصحاب نظرية كمية النقود :

أولاً : إن كلا من سرعة التداول الداخلية للنقود س و كمية المبادلات ك مستقل عن كمية النقود ن أى أن س ، ك لا تتغيران تبعاً لتغير ن بل تظلان ثابتتين - على الأقل في المدة القصيرة - فينصب كل أثر التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار وحده . فيتغير مستوى الأسعار بنفس نسبة تغير كمية النقود .

ثانياً : يقول أصحاب نظرية كمية النقود أن تغير كمية النقود ن يؤثر على مستوى الأسعار ولكن مستوى الأسعار لا يؤثر على كمية النقود ، أى أن العلاقة بين ن ، م ليست علاقة متبادلة ، وإنما هي نتيجة في اتجاه واحد وذلك من ن إلى م . تزداد أو تقل كمية النقود فترتفع أو تنخفض الأسعار والعكس في نظرهم غير صحيح . (م عامل سلبي ، ن إيجابي) .

ثالثاً : يقول أصحاب هذه النظرية أن دراسة تغيرات المستوى العام للأسعار هي التي تدلنا على مدى التقلبات في الحياة الاقتصادية . لذلك لم يهتموا إلا بدراسة المستوى العام للأسعار وأغفلوا دراسة

ومقارنة المستويات المختلفة للسلع أو للمجموعات المختلفة ، وكيفية تأثير تغير كمية النقود في هذه المستويات المختلفة .

هذه النقاط الثلاث في نظرية كمية النقود كانت موضع النقد الشديد . ونحن وإن كنا نسلم بأن زيادة كمية النقود تؤدي عادة إلى ارتفاع في أسعار الكثير من السلع والخدمات ارتفاعا يختلف باختلاف مرونة عرض هذه السلع والخدمات ، إلا أننا لا نسلم بأن متوسط الارتفاع في الأسعار أو الزيادة في المستوى العام يكون بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود . أو بعبارة أخرى فإننا لا نسلم بالنقطة الأولى من النقاط المذكورة الخاصة باستقلال سرعة التداول الداخلية للنقود وكمية المبادلات عن التغير في كمية النقود . وسنرى بالتفصيل فيما بعد كيف يؤثر التغير في كمية النقود على سرعة تداولها التعاملية وعلى كمية المبادلات ومختلف أنواع الإنتاج ؛ ولكن يكفي أن نذكر هنا أن زيادة كمية النقود وما يصحبها من توقع ارتفاع الأسعار كفيلة وحدها بتغيير سرعة التداول الداخلية للنقود . فإذا توقع الناس ارتفاعا في الأسعار أسرعوا إلى إنفاق دخلهم وأسرع التجار إلى طلب البضائع لحزنها ، وهذا يؤدي إلى زيادة سرعة التداول الداخلية للنقود والعكس يحدث إذا توقع الناس انخفاض الأسعار .

ثم إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى اختلاف توزيعها ؛ فالكمية المتزايدة من النقود لن توزع بين الناس بنسبة دخل كل منهم ، وإنما ستتجه نحو الصناعات التي يكثر الطلب عليها ؛ فزداد دخول بعض الأفراد وتبقى باقي الدخل ثابتة ؛ وكثير من الأشخاص الذين تزداد دخولهم يزداد إدخارهم ، أى يحتفظون بالنقود ، وهذا يؤدي إلى التأثير على سرعة التداول الداخلية للنقود .

كذلك يؤثر التغير في كمية النقود على كمية المبادلات وعلى الإنتاج بوجه

عام . فدراسة التاريخ الاقتصادي تثبت أن اكتشاف مناجم الذهب وزيادة كمية النقود صاحبها توسع عظيم في الإنتاج . كذلك فزيادة النقود المتداولة في مصر في السنوات الأخيرة قد صاحبها زيادة في الإنتاج المحلي لكثير من السلع والخدمات . فالمنتجون لا ينتجون لإشباع حاجات المجتمع الطبيعية ، وإنما ينتجون ليحصلوا على أقصى ربح نقدي ممكن ، فإن زادت النقود وارتفعت الأسعار وازدادت أرباحهم توسعوا في إنتاجهم وازدادت كمية السلع (كل سلعة على حسب مرونة عرضها) وازدادت المبادلات . والعكس بالعكس .

وقد نتساءل كيف أغفل الاقتصاديون الكلاسيك من أصحاب نظرية كمية النقود هذه الحقيقة الواضحة . والرد بسيط ، فالاقتصاديون الكلاسيك كانوا يفرضون دائماً أن التوازن الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا تم توظيف جميع عوامل الإنتاج توظيفاً كاملاً . وكانوا يبحثون عن أى تغير في العوامل الاقتصادية على أساس هذا الفرض . وواضح أننا إذا سلمنا بوجود التوظيف الكامل في الحياة الاقتصادية ، وجب أن نسلم بعدم إمكان زيادة الإنتاج والمبادلات بسبب تغير كمية النقود ، إذ كيف يزداد الإنتاج إذا كانت جميع العناصر القادرة على زيادته موظفة توظيفاً كاملاً ؟

ولكن الاقتصاديين المحدثين وعلى رأسهم اللورد كينز قد أثبتوا أن التوازن الاقتصادي كثيراً ما يتحقق دون هذا التوظيف الكامل ، وإن حالة التوظيف الكامل ليست إلا حالة استثنائية شاذة في عالمنا الحاضر ، وأنه في أى وقت من الأوقات لابد أن توجد كثير من عناصر الإنتاج « القابلة للعمل » عاطلة دون عمل ، فإن ازدادت كمية النقود وازداد الطلب على السلع والخدمات أمكن توظيف جزء من هذه العناصر العاطلة ، وأمكن زيادة الإنتاج وزيادة المبادلات . والعكس بالعكس .

يستنتج مما سبق أن تغير كمية النقود يؤثر على سرعة تداولها الدخلية وعلى كمية المبادلات الكلية ، وبالتالي لا يمكن أن يؤثر على مستوى الأسعار العام تأثيراً متناسباً مع الزيادة في كمية النقود ، لذلك يجدر بنا أن نستبعد النقطة الأولى التي فرضها أصحاب نظرية كمية النقود .

أما نقطتهم الثانية فهي أن مستوى الأسعار يتأثر بكمية النقود ولا يؤثر فيها ، أي أن مستوى الأسعار عامل سلبي ترجع التغيرات فيه إلى تغير كمية النقود . وقد يبدو هذا الرأي صحيحاً إذا كنا نعالج مشاكل مجتمع منعزل لا يتعامل مع الدول الأخرى . ولكن حتى في مثل هذا المجتمع فإن ارتفاع الأسعار مثلاً وإن كان في أول الأمر نتيجة لزيادة كمية النقود إلا أنه لا يلبث أن يصبح سبباً في زيادتها . فارتفاع الأسعار يزيد من أرباح المنتجين ويشجعهم هذا على التوسع في الإنتاج والاقتراض من البنوك فتزداد كمية الودائع التي تخلقها البنوك ، أي تزداد كمية النقود كنتيجة لتغير مستوى الأسعار . ويلاحظ أنه حتى مجرد توقع تغير في مستوى الأسعار كفيل بأن يحدث تغيراً في كمية النقود أو سرعة تداولها التعاملية .

ثم إن المجتمعات البشرية ليست مجتمعات منعزلة ، وإنما تتعامل مع بعضها البعض وتبادل السلع والخدمات . ولو فرضنا أن مستوى الأسعار في مجتمع (١) قد ارتفع ، أو أن الأسعار العالمية قد انخفضت دون مستوى الأسعار في المجتمع (١) فإن المنافسة الخارجية كفيلة بأن تهبط بأسعار هذا المجتمع (١) إلى مستوى يتناسب مع المستوى العالمي بطريقة مباشرة ، أي قبل خروج الذهب وانخفاض كمية النقود المتداولة .

كان الاقتصاديون الكلاسيك يقولون إنه إذا كان مستوى الأسعار في المجتمع (١) أعلى منه في سائر بلاد العالم ، فإن صادرات هذا البلد ستقل بينما تزداد وارداته فيختل ميزانه التجاري ويخرج الذهب منه وتقل كمية

النقود فيه فتتخفض الأسعار . ولكن الشيء المشاهد والشيء المنطقي هو أن مستوى الأسعار في بلد ما ينخفض إلى المستوى العالمى بطريقة مباشرة مادام الإستيراد سهلاً ميسوراً . فلو انخفض سعر القطن في أمريكا فأننا لا ننتظر أن تقل صادراتنا وتزيد واردتنا ويختل الميزان التجارى وتقل كمية النقود لدى تنخفض أسعار القطن في مصر . بل إن أسعار القطن المصرى تتمشى بطريقة مباشرة مع أسعار القطن الأمريكى . وكثيراً ما يكفى خوف التجار من تدفق الواردات أو أمثلهم في شحنها إلى تغير الأسعار في الأسواق الداخلية دون أن يكون لكمية النقود أى تأثير مباشر عليها .

وواضح أنه عندما تنخفض الأسعار في بلد ما كنتيجة للمنافسة الخارجية أو للخوف من هذه المنافسة ، فإن أرباح التجار والمنتجين ستقل . وبالتالي سيقبل ميلهم إلى الإنتاج والإقتراض ، فيمتنعون عن الإقتراض وتقل كمية النقود المتداولة في البلد ، وبذلك تتغير كمية النقود كنتيجة لتغير الأسعار .

والانتقاد الثالث والأخير على نظرية كمية النقود هو ، إهتمام أنصارها بتغير المستوى العام للأسعار . فالرمز « م » هو متوسط لأسعار جميع السلع الهامة سواء كانت سلع إنتاج أو سلع إستهلاك . ولكن أسعار السلع المختلفة لا تتغير بنفس النسبة ، بل إنها قد تتغير أحياناً في اتجاهات مختلفة بحيث يبقى المستوى العام للأسعار ثابتاً ، بينما ترتفع أسعار بعض السلع وتخفض أسعار بعض السلع الأخرى . وبذا يخفى المتوسط العام للأسعار التقليل الذى يحدث في النظام الإقتصادى نتيجة لاختلال التناسب بين الأسعار المختلفة وبين الصناعات المختلفة .

فلو فرضنا جـ د لا أن أسعار القطن في مصر قد انخفضت إنخفاضاً كبيراً بينما ارتفعت أسعار السماد وأسعار السلع التى يحتاج إليها الفلاح ، فإن المستوى العام للأسعار قد يظل ثابتاً ، أو قد يتغير تغيراً بسيطاً . ولكن مما لا شك فيه أن الأحوال الإقتصادية في مثل هذه الظروف تكون أسوأ مما لو تغيرت

جميع الأسعار في اتجاه واحد وكان التغير في المستوى العام للأسعار أشد منه في الحالة الأولى .

ولو أخذنا مثلاً أقرب إلى الواقع وفرضنا أن أسعار القطن انخفضت إنخفاضاً كبيراً . (وهذا هو ما يحدث فعلاً لأسعار معظم المواد الخام أيام الكساد) وأن هذا الانخفاض الكبير في أسعار القطن قد صاحبه إنخفاض بسيط في أسعار السلع الأخرى ، فإن التغير في المستوى العام للأسعار يبدو بسيطاً لا يحتاج إلى درس أو علاج ، بينما هو يؤدي في الواقع إلى أسوأ العواقب . لذلك فمقارنة التغيرات في أسعار السلع الرئيسية المختلفة أو في مجموعات السلع التي تخضع لنفس العوامل أو تهتم بنفس الفئات من المنتجين أفيد من دراسة التغير في المستوى العام للأسعار لأنها ترشدنا إلى درجة التقلقل والاختلال في الحياة الاقتصادية ، وتعطينا فكرة صحيحة عن أرباح أو خسائر المنتجين . وتساعدنا على اقتراح السياسة الملائمة للحالة .

هذا مجمل نظرية كمية النقود والإعترضات التي وجهت إليها .

ويجدر بنا قبل الانتقال إلى موضوع جديد أن نذكر أنه مع مراعاة حجم الإنتاج فإن الاتجاه العام للأسعار يتمشى فعلاً وإلى حد كبير مع الكمية الموجودة من النقود .

وقد قام الأستاذ كاسل والأستاذ كيتشن والأساتذة ورين وبيرسون بإحصائيات وأبحاث مفصلة في هذا الموضوع ، وكانت أبحاثهم تتناول الفترة الممتدة بين منتصف القرن التاسع عشر وسنة ١٩١٤ . فوجدوا أنه ، مع مراعاة حجم الإنتاج ، يوجد ارتباط وثيق بين الاتجاه العام للأسعار وبين كمية الذهب المتداولة ^(١) .

(١) راجع كتاب جاير Gayer عن السياسات النقدية والتشيت الاقتصادية ص ٥٥ - ص ٥٨

ولكن هذا الاتجاه العام للأسعار كان يخفى تقلبات إقتصادية شديدة ودورات يختل فيها التوازن الإقتصادى وتتغير فيها العلاقات بين الفئات المختلفة . والاقتصاديون المحدثون يهتمون بدراسة هذه الدورات الاقتصادية ويعتبرونها أجدر بالاهتمام من دراسة الاتجاه العام . إنهم يسلّمون بأنه إذا قلت كمية النقود مثلاً فإن العالم ينتقل من توازن إلى توازن جديد تكون فيه معظم الأسعار والدخول أقل من ذى قبل ، ولكن هذا التوازن الجديد لا يصل إليه العالم طفرة واحدة بل لابد من إنقضاء مدة يقاسى فيها الملايين الفقر والبطالة وما يصاحبهما من آلام وشقاء ، بينما يرجح الآخرون على حسابهم ويتمتعون بمركز لم يكن ليحصلوا عليه لو كانت الأحوال ثابتة لم تتغير .

ويرى الاقتصاديون المحدثون أن هذه الفترة : فترة الانتقال من توازن إلى آخر ، فترة إختلال التوازن الموجود وإختلال العلاقات بين الصناعات المختلفة والتناسب بين الأسعار المختلفة ، هى الأهم والأولى بالعناية والبحث فلا يضيرنا شئ . إن إرتفعت أو إنخفضت الأسعار والدخول كلها فى المدة الطويلة ، لأن المجتمع فى هذه الفترة يكون قد أتاحت له فرصة الاستعداد للأحوال والظروف الجديدة ، ولكن فى فترة الانتقال لا يستطيع الأفراد المختلفون أن يغيروا مهنهم ويغيروا إنتاجهم ليتمشوا مع الظروف الجديدة ، فيفلس كثير من الأفراد ويصبح الآلاف بل الملايين من العمال دون عمل بينما تغتنى وتستفيد فئات أخرى .

ولاشك أن الاقتصاديين المحدثين يحقون فى دراسة تقلبات المدة القصيرة والاهتمام بتطور الحالة الاقتصادية فيها . فمعظمنا يقضى حياته فى فترات إنتقال ، فى فترات يختل فيها التوازن باستمرار ، ولا يسعد بالبقاء حتى يسود العالم التوازن والاستقرار .

لذلك سنوجه إهتمامنا الآن إلى دراسة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل ، ودراسة أثر العوامل النقدية المختلفة فى هذه التقلبات ، ودراسة السياسات النقدية المختلفة التى إقترحت للتغلب على هذه التقلبات .

الفصل الثالث

النظام النقدي في المدة القصيرة

سعر الفائدة

استنتجنا من دراستنا لنظرية كمية النقود ومناقشة آراء أنصارها ، أن بعض تلك الآراء ، وإن كانت تنطبق في المدة الطويلة ، إلا أنها لا تنطبق في المدة القصيرة وهي الأهم ، وأنها لا تنطبق بالطريقة المباشرة التي قال بها أصحاب نظرية كمية النقود .

لذلك أصبح لزاما علينا أن نوجه إهتمامنا نحو دراسة النظام النقدي في المدة القصيرة لنبحث عن الآثار الهامة للتغير في كمية النقود على الحياة الاقتصادية ، ولننتبع آثار هذا التغير في كمية النقود على العوامل الاقتصادية المختلفة ، وعلى نواحي النشاط المتعددة .

وسنبدأ في هذا الفصل بالبحث عن العوامل التي تحدث تغيرات في كمية النقود وعن الأثر المباشر لهذه التغيرات . وسنرى أن الأثر المباشر هو تغير سعر الفائدة ثم نبحث في الفصل التالي عن آثار تغير سعر الفائدة على حجم التوظيف وحالة المجتمع بوجه عام .

الجزء الأول - تغير كمية النقود

إن النقود في أي مجتمع راق تتكون من ٣ أنواع رئيسية

١ - الودائع المصرفية - Bank Deposits

٢ — البنكنوت المتداول .

٣ — النقود المعدنية .

ولا جدال أن البنكنوت والنقود المعدنية نقود بكل معنى الكلمة . ولكن قد يتساءل البعض هل الودائع المصرفية نقود ؟

وهنا يجدر بنا أن نشرح المقصود بالوديعة المصرفية :
الوديعة المصرفية هي حساب يفتحه البنك للأفراد ، أو بعبارة أخرى ، هي دين يقبله البنك على نفسه ويتعهد بدفعه للأفراد كلما سحبوا عليه الشيكات . ونظراً لثقة الناس في البنوك ، ولاعتقادهم أن البنوك ستفي دائماً بتعهداتها ، فإن الحسابات المصرفية أو ديون المصارف للأفراد تقبل بين الناس قبولاً عاماً . ونحن نعلم أن الشيء الذي يقبل بين الناس قبولاً عاماً يعتبر نقوداً . لذلك فالودائع المصرفية نقود . والواقع أننا لو فكرنا قليلاً لأدركنا أنه سيان للمجتمع أن يكون مع فرد ما ١٠٠٠ جنيه مثلاً نقداً أو أن يكون له حساب دائن في مصرف محترم بنفس القيمة وذلك لثقة الأفراد أن المصرف سيقدم الألف جنيه هذه عند الطلب .

وأهمية الودائع المصرفية من الوجهة الاقتصادية تزداد يوماً بعد يوم كلما ارتقى المجتمع وأخذ بأسباب الحضارة واعتاد على التعامل مع البنوك . فنجد مثلاً أن مجموع الودائع المصرفية في إنجلترا في أواخر سنة ١٩٤٩ كان ٥٣٧٠ مليون جك ، بينما لم يزد البنكنوت المتداول عن ١٢٤٠ مليون جك فكانت الودائع فيها حوالى ٥ أضعاف البنكنوت . أما في الحبشة مثلاً فنجد أنه في أواخر سنة ١٩٤٩ أيضاً كان مجموع البنكنوت المتداول يزيد عن ثلاثة أضعاف مجموع الودائع المصرفية .

والآن وقد أدركنا أهمية الودائع بالنسبة لباقي أنواع النقود ، يجدر بنا أن نتبين كيف تتمكن البنوك من خلقها خلقاً . قد يصعب على البعض أن يتصور

أن البنوك تخاق الودائع من لا شيء . والواقع أن من يرفض التسليم بمقدرة البنوك على خلق الائتمان أو الودائع له عذره . فكثير من كبار الاقتصاديين الكلاسيك تعذر عليهم إدراك هذه الحقيقة . فقالوا إن البنوك تقبل النقود من عملائها ثم تقرضها لعملاء آخرين ، فالحسابات الجديدة أو الودائع الجديدة التي تفتحها للعملاء المقترضين إنما تمثل جزءاً من النقود التي أودعها بالمصارف العملاء الأول . فالبنوك في رأيهم لم تخاق شيئاً ، وإنما نقلت النقود أو الحق على النقود من أشخاص لا يحتاجون إليها مباشرة إلى آخرين يريدون اقتراضها (١) .

ولكن خطأ هذا الرأي يبدو واضحاً في الحال عند ما نقارن كمية البنكنوت والنقود المعدنية الموجودة في التداول بمجموع الودائع المصرفية . فنجد أن مجموع الودائع في أي مجتمع متقدم يعادل أضعاف كمية البنكنوت والنقود المعدنية .

فإن لم يكن للبنوك مقدرة على خاق الودائع فكيف يتم ذلك ؟ . عند ما نواجهه بالأرقام يجب علينا أن نسلم بمقدرة البنوك على خلق الودائع . ولكن حتى مع تسليمنا بذلك قد يصعب علينا أن نفهم كيف يمكنها أن تخلق هذه الودائع .

ولناخذ لشرح هذه المسألة مثلاً مبسطاً . وهو في الواقع صورة تقريبية لما كان يحدث في الأيام الأولى من نشأة النظام المصرفي .

إفرض أن في بلد ما صائغا وأن ثروته الخاصة تجعل الناس يشقون في أمانته ، وأن ما لديه من خزائن قوية تجعل الناس يفضلون أن يحتفظوا بنقودهم لديه

(١) لان البنوك إذا أقرضت شخصا قرضا وفتحت له حساباً بقيمة هذا القرض فهي لا تعطي النقود مباشرة ، وإنما تعطي الحق في سحب شيكات على هذا الحساب .

بدلاً من أن يحتفظوا بها في منازلهم ويعرضوها لخطر السرقة . وأفرض أن حلقة عملائه تتسع بالتدريج حتى تشمل معظم أهالي البلدة أو المدينة ، بحيث أنه كلما تجمع لدى فرد ما مبلغ من المال أودعه مع هذا الصائغ . فلو فرضنا أن عدة أشخاص أودعوا لدى الصائغ ١٠٠٠ جنيه مثلاً وطلبوا منه أن يحتفظ بها لمدة سنة ، فإن الصائغ يمكنه أن يقرض هذا المبلغ لأي فرد أو هيئة أخرى على أن يرد قبل نهاية السنة . والمقترض طبعاً لا يقترض نقوداً ويدفع عليها فائدة ليحتفظ بها عاطلة وإنما يستعملها في أغراض إنتاجية أو استهلاكية ، وبذلك تنتقل النقود إلى أشخاص آخرين ، ولو فرضنا أن بعض هؤلاء الأشخاص الآخرين قد اعتاد التعامل مع الصائغ فإنه قد يأخذ المبالغ التي تأتيه من المقترضين ويودعها لدى الصائغ ، وبذلك يرجع للصائغ ٧٠٠ جنيه مثلاً . فإن أقرض هذا المبلغ الجديد يكون مجموع قروضه ١٧٠٠ جنيه بينما إن المبالغ الأصلية التي قامت على أساسه هذه العمليات المصرفية لم يتجاوز الألف جنيه . وإن عادت إليه بعد قليل ٤٠٠ جنيه من القرض الأخير أمكنه أن يقرضها لشخص آخر فيصبح مجموع قروضه ٢١٠٠ جنيه وهكذا . ومقدرة الصائغ على مثل هذا التوسع في الإقراض تقوم على عاملين رئيسيين :

١ — اعتياد الناس التعامل معه ورغبتهم في إيداع نقودهم لديه .

٢ — ثقتهم فيه .

وواضح أنه كلما اعتاد الناس أن يتعاملوا معه ، وكلما وثقوا به ، كلما ازدادت قدرته على الإقراض . وبالعكس كلما قل عدد المتعاملين معه ، وضعفت الثقة فيه ، كلما قلت قدرته على الإقراض إلى أن تصبح مقصورة على كمية النقود التي أودعت معه أصلاً .

وإذا انتقلنا من الدور الأول في نشأة البنوك (دور الصائغ) ، إلى الدور

الحالى ، وجدنا العلاقة الآتية بين كمية النقود الورقية والمعدنية التى يحتفظ بها البنك وبين حجم الودائع (١) .

اولا : يبدأ الأفراد بإيداع كمية من المال ولتسكن ٥٠٠ جنيها مثلاً فى البنك ، فيزداد بذلك احتياطي البنك من العملة بمبلغ ٥٠٠ جنيها ، وفى نفس الوقت يفتح البنك حساباً لهؤلاء الأشخاص بمبلغ ٥٠٠ جنيها ، وهذا الحساب نسميه وديعة وهى بمثابة دين على البنك يتعهد بسداده عند الطلب كلما سحب عليه صاحب الوديعة شيكاً . ويلاحظ أن هذا الحساب أو هذه الوديعة لم تنشأ لأن البنك قرر خلقها وإنما نشأت لأن فرداً ما قرر إيداع مبلغ ٥٠٠ جنيها بالبنك ففتح له البنك حساباً بهذا المبلغ . بعبارة أخرى فإن دور البنك فى خلق هذه الوديعة إنما هو دور سلبي .

وتظهر هذه العملية فى ميزانية البنك على الشكل الآتى :

اصول	خصوم
٥٠٠ احتياطي من العملة	٥٠٠ ودايع

ولكن بعد قليل يدرك البنك ما ادركه الصائغ من قبل . وهو انه نظراً لاعتیاد الجمهور التعامل معه فإنه إن اقترض مبلغاً من المال (١٠٠٠ جنيها مثلاً) يربو عن احتياطيه من العملة (٥٠٠ جنيها) فانه سيظل فى امان ويظل مركزه قوياً سليماً . وذلك لأن المقترضين او من يدفع المقترضون إليهم

(١) يقترح البعض تسمية كمية النقود الورقية والمعدنية التى يحتفظ بها البنك الإحتياطي النقدي . ولكن كلمة « نقدي » تنطبق أيضاً على الودائع لأن الودائع المصرفية نقود . وحيث أن المقصود هو التفرقة بين الودائع وغيرها لذلك فإننى أقترح تسمية هذا الإحتياطي « احتياطي العملة » أو « احتياطي النقود القانونية » .

نقودهم سيحتفظون بمعظم اموالهم في البنك ، ولن يسحبوا إلا جزءاً ضئيلاً
للمعاملات اليومية الصغيرة ، فتصبح ميزانية البنك كالآتي :

اصول	خصوم
٥٠٠ احتياطي العملة	١٥٠٠ ودائع
١٠٠٠ قروض	

ثم بفرض ان الافراد يسحبون ١٠٠ جنبها لمعاملاتهم اليومية تصبح
الميزانية :

اصول	خصوم
٤٠٠ احتياطي من العملة	١٤٠٠ ودائع
١٠٠٠ قروض	

وواضح أن من صالح البنك أن يستمر في الإقراض فهو يحصل على فائدة
عن هذه القروض . والفائدة تكون جزءاً كبيراً من أرباحه العادية . ولكن
لا يستطيع البنك أن يتمادى في الإقراض إلى ما لا نهاية . فهناك حدود
لا يمكنه أن يتعدها وذلك لسببين :

أولاً : من الضروري الاحتفاظ بكمية من العملة القانونية لمواجهة طلبات
الأفراد العادية . فإن طلب بعض العملاء للعملة القانونية يشهد في
بعض الأيام (أول الشهر) دون أن تقابل هذه الزيادة في الطلب
زيادة مماثلة فيما يودعه العملاء الآخرون من العملة القانونية . وإن
لم يكن لدى البنك في هذا اليوم رصيد يكفي لتغطية الفرق بين المطلوب
والمودع من العملة القانونية لا تلجأ إلى الاستدانة من البنوك الأخرى
أو من البنك المركزي . وإن لم يحصل على قرض في الحال لا يضطر

إلى إغلاق أبوابه ، وهذا موقف لا يرضاه أى بنك محترم لأنه يضر بسمعته ويزعزع الثقة فيه ، بل وفى النظام المصرفى كله .

ثانياً : لا يكتفى البنك بالاحتفاظ بكمية من العملة القانونية لتحقيق التوازن بين المودع من العملة القانونية والمطلوب منها فى الأوقات العادية ، إذ لو فعل ذلك لعرض نفسه للاخطار كلها طراً أى سبب وإن كان بسيطاً تافهاً يكون من شأنه زيادة المطلوب من العملة القانونية زيادة غير عادية . لذلك تحتفظ البنوك بنسبة بين العملة القانونية وبين كمية الودائع تفوق ما يكفى لمواجهة الطلبات العادية . وفى بعض البلاد يحدد القانون هذه النسبة (أمريكا) وفى بعض البلاد الأخرى توجد نسبة تحترم بحكم التقاليد (إنجلترا) .

فى إنجلترا مثلاً نجد أن النسبة بين العملة القانونية وبين الودائع لا تقل عن ١٠٪ وهى نسبة تقليدية لا يفرضها القانون ، وإنما جرت العادة على احترامها ، ويتبين ذلك من الملخص التالى لميزانية البنوك الإنجليزية فى يونيو سنة ١٩٣٧ وهى مأخوذة من كتاب^(١) سايرس عن البنوك :

أصول (بملايين الجنيهات الانجليزية) خصوم

ودائع	٢٢٧٥	إحتياطى من العملة	٢٤١
خصوم أخرى	١٣	ولدى البنك المركزى	
		نقد تحت الطلب	١٧١
		كمبيالات مخصوصة	٢٥٩
		قروض	٩٦٣
		أوراق مالية	٦٥٤

وباختصار فإن ضرورة الاحتفاظ بكمية من العملة القانونية تتناسب مع حجم الودائع تحد من مقدرة البنوك على التوسع في خلق الائتمان وقد قلنا ان هذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف العادة أو القانون .

ولو اتخذنا إنجلترا مثالا وتذكرنا أن النسبة فيها هي ١٠٪ ثم فرضنا أن كمية العملة القانونية بالبنوك قد زادت بمقدار ١٠٠ جنيه مثلا (لزيادة الصادرات ودخول الذهب إلى الدولة تسديداً لقيمة الصادرات أو لزيادة تفضيل الناس التعامل مع البنوك) فإن البنوك الإنجليزية سيمكنها التوسع في الاقراض ، وستتمكن من خلق ودائع جديدة لا تزيد في مجموعها عن ١٠٠٠ جنيه . وهنا يخطئ بعض الاقتصاديين إذ يقول إنه ما دامت النسبة بين العملة القانونية والودائع ١٠٪ فإن زيادة العملة القانونية في البنوك بمقدار ١٠٠ جنيه لا بد أن تؤدي إلى زيادة في الودائع تعادل ١٠ أضعاف الزيادة في العملة القانونية^(١) فهم ينسون أن الميزانية السنوية للبنوك الإنجليزية التي تظهر فيها هذه النسبة إنما تصور لنا إلى حد كبير النتيجة النهائية أو المركز النهائي الذي تصل إليه البنوك بعد ما يجري فيها من عمليات إيداع وإقراض ، وسحب وإيداع آخر الخ .

فلو زادت النقود القانونية في البنوك بمقدار ١٠٠ جنيه ، وتوسعت البنوك في الاقراض على هذا الأساس ، فإن بعض المقترضين لا بد أن يسحبوا جزءاً من هذه القروض — صحيح أن من يتعامل معه المقترض قد يودع النقود التي يستلمها من المقترض في البنوك من جديد ، ولكن لا شك أن جزءاً من المائة جنيهها سيخرج من خزائن البنوك . فازدياد النشاط الاقتصادي الذي ينجم عن ازدياد الودائع يستلزم زيادة في النقود المتداولة بين الناس ،

(١) أنظر مثلاً : مقدمة نظرية التوظيف ص ٧٣ لمسر روبنسن .

أى فى كمية النقود التى يحتفظ بها الأفراد خارج البنوك .

زد على ذلك أن فى البلاد التابعة لنظام الذهب قد يستعمل المقترضون جزءاً من قروضهم لشراء بعض السلع الأجنبية ، وينجم عن ذلك تسرب الذهب إلى الخارج وتناقص العملة القانونية فى البنوك .

فإن عملت البنوك الانجليزية على زيادة ودائعها بمقدار ألف جنيه عندما تزداد العملة القانونية لديها بمقدار مائة جنيه نشأ عن ذلك هبوط النسبة بين العملة القانونية والودائع دون الحد المعتاد (١٠ / ١) وذلك لأن جزءاً من المائة جنيهها لا بد أن يتسرب خارج البنوك ، إما إلى التداول الجارى داخل الدولة وإما إلى الخارج . وعليه فإن العلاقة بين حجم الودائع وكمية العملة القانونية بالبنوك تدلنا على الحد الأقصى الذى لا يمكن للبنوك أن تتعداه عند خلق وداائعها ، ولكنها لا تدلنا على مقدار الودائع التى تخلقها فعلاً عندما تزداد العملة القانونية بمقدار معين . وقد نكون أقرب إلى الصحة إذا قلنا أن فى المدة القصيرة (المدة التى لا تتغير فيها عادات الجمهور من حيث التعامل مع البنوك) إن زاد بنك إنجلترا كمية المتداول من العملة القانونية فإن الودائع بالبنوك التجارية لن تزيد إلا بحوالى خمسة أضعاف هذا المبلغ ، وهذه النسبة (٥ / ١) هى النسبة بين مجموع الودائع فى إنجلترا وكمية المتداول من النقود القانونية ، سواء كانت هذه النقود داخل البنوك أو خارجها .

وطبيعى أن البنوك لا تخلق هذه الودائع وتفتح هذه الحسابات الجديدة إلا مقابل ضمانات . ويرى المصرفى الماهر إلى جعل قيمة الضمانات فى أسوأ الظروف المرتبة مساوية على الأقل لقيمة الودائع . ولكن الفرق الاقتصادى الهام بين الضمانات التى يقدمها الأفراد لقروضهم وبين الودائع أو الحسابات التى يفتحها البنك لهم هو أن الضمانات ليست بالنقود ، أما الحسابات فهى نقود وهى تؤدى إلى تغيير كمية المتداول فى البلد من النقود وإلى التأثير على الحياة الاقتصادية .

وقد تنهت الدول إلى الأثر البالغ البعيد المدى الذى يمكن أن تحدثه البنوك في الحياة الاقتصادية وفي هيكل الإنتاج بتغيير كمية النقود .

فأصدرت القوانين المختلفة المتعددة لتحد من سلطة البنوك في التوسع في خلق الودائع ، فعينت النسبة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك بين احتياطياتها من العملة وكمية الودائع ، وأصدرت بعض البلاد الأخرى قوانين تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ في البنك المركزى بكمية من النقود القانونية تمثل نسبة معينة من ودائعها ، غير النقود القانونية التى تحتفظ بها في خزائنها الخاصة . ففي الولايات المتحدة مثلاً تحتفظ البنوك التجارية بكمية من النقود القانونية في خزائنها لمواجهة طلبات العملاء ، ولكن علاوة على ذلك ، يجب عليها أن تحتفظ في البنك المركزى باحتياطى نقدى يعادل ٣ ٪ من الودائع الادخارية ٧ أو ١٠ أو ١٣ ٪ من الودائع الجارية حسب مركز البنك الجغرافى . (قانون سنة ١٩١٧) . ثم صدر قانون جديد (سنة ١٩٣٥) يسمح للبنك المركزى بتغيير هذه النسب ورفعها حتى الضعف . وعليه فكما رأى البنك المركزى أن الاحتياطى من العملة في البنوك التجارية قد ازداد ، وكما خشى أن تتوسع البنوك في الاقراض رفع النسب التى يجب أن تحتفظ بها بين ودائعها واحتياطياتها لديه ، فيحد من مقدرة البنوك على الاقراض .

ولكن هذه القوانين وإن كانت تحد من سلطة البنوك التجارية ومن قدرتها على التأثير في الحياة الاقتصادية إلا أنها لا تحد من سلطة البنك المركزى . فالبنك المركزى مثلاً يمكن أن يزيد من النقود القانونية داخل البلد كما زادت صادرات البلد ولو زيادة مؤقتة ، وازداد الذهب أو الأوراق المالية الأجنبية الواردة إلى البلد . وحق البنك المركزى في إصدار نقود قانونية مقابل أى زيادة مهما كانت مؤقتة وطارئة في الذهب والأوراق المالية الأجنبية التى ترد للبلد تسديداً لقيمة صادراتها يضعف كثيراً من أثر القوانين التى ترمى إلى

تحديد سلطة البنوك ، إذ أن أى زيادة فى كمية النقود القانونية التى يصدرها البنك المركزى وإن بدت بسيطة تافهة سرعان ما يتضاعف أثرها عندما تستعملها البنوك التجارية كأساس لزيادة ودائعها . لذلك فإننا نجد فى التفكير والتشريع الاقتصادى الحديث إتجاهاً جديداً نحو الحد من سلطة البنوك المركزية نفسها . وفى بعض البلاد التى نشأت فيها البنوك المركزية فى السنين الأخيرة نجد أن كثيراً من الحقوق التى تملكها البنوك المركزية فى البلاد القديمة أصبحت الآن من اختصاص وزير المالية .

نستنتج مما سبق أن البنوك المركزية يمكنها أن تزيد من كمية النقود القانونية المتداولة بالبلد ، وأن البنوك التجارية يمكنها أن تضاعف من أثر هذه الزيادة بخلق الودائع المصرفية . والعكس بالعكس . ويحذر بنا الآن أن نبحث عن الأثر المباشر لتغير كمية النقود .

عند ما تريد البنوك المركزية أن تزيد أو تقلل من كمية النقود القانونية المتداولة بالبلد تلجأ إلى ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة ، أى أنها تشتري من سوق الأوراق المالية أو تبيع فيه بعض الأوراق المالية (فى الغالب سندات حكومية) . فإن اشترت سندات أخذ الجمهور مقابل ما يديعه لها من السندات نقوداً قانونية . وعند إيداع هذه الكمية الجديدة من النقود فى البنوك التجارية تزداد احتياطيات البنوك فتتمكن من زيادة ودائعها . وبالعكس عندما تبيع البنوك المركزية السندات إلى الجمهور أو البنوك التجارية فإنها تسحب من التداول كمية من النقود القانونية معادلة لقيمة هذه السندات وتضطر البنوك التجارية إلى تقليل ودائعها أضعاف هذه القيمة .

ولاشك أنه عندما يزداد عرض السندات (عندما يرغب البنك المركزى فى تقليل كمية النقود المتداولة) أو يشتد طلبها (عند ما يرمى البنك المركزى إلى زيادة كمية النقود المتداولة) يتأثر سعرها ، فينخفض فى الحالة الأولى ويرتفع فى الثانية . وتغير سعر السندات مع بقاء دخلها ثابتاً معناه تغير الغلة التى تغلبها

أو النسبة المئوية بين دخلها وقيمتها في السوق . فإن ارتفعت قيمة السند في السوق من ١٠٠ إلى ١٥٠ مثلاً ، وكان الدخل السنوي للسند ٦ مثلاً ، فإن الغلة تنخفض في هذه الحالة من ٦ ٪ إلى ٦ عن كل ١٥٠ أى إلى ٤ ٪ ، وهذا معناه أن كل من يشتري سندات الآن لا يمكنه أن يحصل إلا على ٤ ٪ من استثماره ، وكل شركة تصدر سندات جديدة وتعرضها على الجمهور يمكنها أن تعرضها بسعر فائدة لا يزيد كثيراً عن ٤ ٪ مادامت غلة السندات الأخرى القديمة لا تزيد عن ٤ ٪ - وبالعكس إن باع البنك المركزي كمية كبيرة من السندات وانخفض سعرها نتيجة لذلك ، فإن غلة السندات ، أو النسبة المئوية بين دخلها وسعرها في السوق سترتفع - فيرتفع تبعاً لذلك سعر الفائدة التي تضطر الشركات أن تعطيه على سنداتها الجديدة .

وحيث أن الشركات والمنتجين بوجه عام لا يمكنهم الاقتراض لأجل طويلة من البنوك لامتناع البنوك عن مدعلائها بالقروض الطويلة الأجل ، وحيث أن المنتجين يعتمدون اعتماداً كبيراً على اكتتاب الجمهور في سنداتهم عند ما يرغبون في تمويل مشاريعهم عن طريق الاقتراض ، فإن تغير غلة السندات الموجودة في السوق (أو تغير النسبة بين سعرها ودخلها الثابت) هو في نظرهم بمثابة تغير في سعر الفائدة على القروض الطويلة الأجل .

يتضح لنا مما سبق أن تغير كمية النقود في المجتمع يؤثر كل الأثر على سعر الفائدة التي يمكن للمنتجين الاقتراض به . هذا إذا فرضنا بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ولكن الأشياء الأخرى قلما تبقى على حالها ، وتغيرها قد يقل أو يكثر أو يعكس أثر التغير في كمية النقود . وأهم هذه « الأشياء الأخرى » أو أهم عامل يشترك مع كمية النقود في تحديد سعر الفائدة هو « التفضيل النقدي » .

الجزء الثانى - التفضيل النقدى

عند دراسة نظرية التداول النقدى رأينا أن هناك ثلاث دوافع تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بنقود، وهى دافع المعاملات، ودافع الاحتياط، ودافع المضاربة.

هذه الرغبة فى الاحتفاظ بنقود يسميها كينز التفضيل النقدى^(١) وهو يقسمها تبعاً للدوافع إلى تفضيل نقدى للمعاملات، وتفضيل نقدى للمضاربة وآخر للإحتياط. وطبيعى أن أى فرد عندما يقرر الاحتفاظ بكمية معينة من النقود لا يقسم هذه الكمية إلى ثلاث أقسام منفصلة عن بعض تمام الانفصال فيقرر أن يحتفظ بمبلغ معين للمضاربة وآخر للمعاملات وثالث للاحتياط، وإنما يتخذ قراراً واحداً بشأن الكمية الكلية التى يرغب الاحتفاظ بها، ولكن هذا القرار يأتى نتيجة لتفاعل العوامل الثلاث المذكورة فى نفسه. ويستحسن عند تحليل الموضوع أن ندرس هذه العوامل الثلاثة التى تؤثر بل تحدد قراره الأخير.

من السهل أن نفهم «دافع المعاملات» أو رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بنقود كوسيط للاستبدال. فالفرد لا يحصل على دخله فى نفس اليوم الذى يرغب فيه شراء جميع حاجاته. والمنتج لا يستلم ثمن مبيعاته فى اليوم الذى يدفع فيه أجور العمال والموظفين. لذلك يضطر إلى الاحتفاظ (فى الصندوق أو فى حسابه بالبنك) بكمية من النقود لهذه المعاملات.

ولكن قد يصعب علينا أن نفهم لماذا يحتفظ الأفراد «بنقود» للاحتياط. فالمفروض أن الشخص الذى يدخر احتياطاً للمستقبل لا يستعمل مدخراته إلا بعد مدة قد تكون طويلة. فلماذا إذاً يحتفظ بنقود لا يجنى عليها فائدة أو

(١) Liquidity Preference راجع كينز نظرية التوظيف الفصل ١٣ والفصل ١٥

يجنى عليها فائدة بسيطة جداً طالما أن بإمكانه أن يشتري بمدخراته سندات فيحصل على فائدة مرتفعة ؟

يرى كينز أن السبب الأساسي لاحتفاظ الأفراد بجزء من مدخراتهم في شكل نقدي هو عدم ثقتهم بمستقبل سعر الفائدة . فسعر الفائدة قد ينخفض وقد يرتفع فيؤدي هذا إلى تغير أسعار السندات . فإن كان الأفراد يحتفظون بجميع مدخراتهم في شكل سندات فقد يضطرون إلى بيع جزء منها في وقت غير مناسب إذا طرأت طوارئ غير منتظرة ، فيتكبدون بذلك خسارة رأسمالية ، ولذا فهم يحتفظون بجزء من مدخراتهم في شكل نقدي . وهذا ما نعبر عنه بالترفضيل النقدي لدافع الاحتياط . يحتاط الأفراد ضد طوارئ المستقبل ويحتاطون ضد تقلبات القيمة النقدية لمدخراتهم ، فيحتفظون بها (أو بجزء منها على الأقل) في شكل نقدي .

ولزيادة الإيضاح نفرض أن شخصاً ما قد ادخر ١٠٠٠ جنيه . والمدخر بطبيعة الحال حر التصرف في مدخراته ، فإما أن يحتفظ بها في شكل نقدي ، أى يودعها مثلاً في بنك أو في صناديق التوفير أو يحتجزها في منزله ، وإما أن يحولها من شكلها النقدي إلى شكل آخر فيشتري بها سندات مثلاً . وواضح أنه إن فضل الاحتفاظ بها في شكل نقدي فهو لن يجنى منها إلا فائدة محدودة ١ ٪ من البنك ، ٢ أو ٣ ٪ من صناديق التوفير ، ولا شيء إن احتجزها . وواضح أيضاً أنه إن اشترى بها سندات فالفائدة التي سيحصلها من هذه السندات ستكون على الأقل أعلا من أى فائدة تعطىها البنوك على الودائع ولنقل أنه يحصل من السندات على غلة قدرها ٤ أو ٥ ٪ . والسؤال الذي نتساءل له الآن هو لماذا نرى المدخرين يحتفظون بجزء من مدخراتهم في شكل نقدي فلا يحصلون إلا على فائدة بسيطة عن هذا الجزء ، بينما يمكنهم إن اشترى سندات أن يحصلوا على فائدة مرتفعة ؟

ترد المسز روبنسن على هذا السؤال بقولها أن كثيراً من الأشخاص لا يدخرون إلا مبالغ بسيطة لا تستحق أن تحول إلى سندات لما يستلزم هذا التحويل من تعب ومصاريف سمسة عند شراء السندات أو بيعها . وبعض المدخرات الفردية قد لا تكفي لشراء السندات ، لذلك نرى كثيراً من الأفراد يحتفظون بمدخراتهم في شكل نقدي (١) .

وهذا سبب معقول ولكنه ليس السبب الرئيسي . والسبب الرئيسي يعبر عنه كينز بقوله إنه عدم ثقة الناس في مستقبل سعر الفائدة . ويمكننا أن نعبر عن نفس المعنى إذا قلنا إنه عدم ثقة الأفراد في مستقبل أسعار السندات . فأسعار السندات ليست ثابتة بل إنها تتغير بين حين وآخر . والمدخر يعلم أنه قد يحتاج إلى جزء من مدخراته في أي لحظة لمواجهة الطوارئ غير المنتظرة . فإن اشتدت حاجته إلى مدخراته في وقت تكون أسعار السندات فيه قد انخفضت ، وإن كان قد سبق أن حول جميع مدخراته إلى سندات في وقت كانت فيه أثمانها مرتفعة ، فإنه يخسر خسارة رأسمالية عند بيع بعض السندات لمواجهة هذه الطوارئ . وقد تكون الخسارة الرأسمالية أكبر بكثير من الفائدة التي جناها عن السندات أثناء احتفاظه بها . لذلك فمن مصلحة المدخر أن يحتفظ بجزء من مدخراته في شكل نقدي ليتجنب هذه الخسارة الرأسمالية التي تنشأ عن اضطراره إلى بيع بعض سندات في وقت غير مناسب . ورغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم في شكل نقدي يسميها كينز التفضيل النقدي لعامل الاحتياط .

وتقلب سعر الفائدة واختلاف آراء الناس عن اتجاه تقلباته المقبلة تدفع الكثيرين منهم إلى الاحتفاظ بنقود لدافع غير دافع الاحتياط : ألا وهو دافع المضاربة . فكلما وجدت أسواق منظمة للتجار في الأوراق المالية ، وكلما تباينت آراء الناس عن تقلبات سعر الفائدة ، أى أسعار السندات ، كلما مال بعض الأفراد إلى المضاربة للاستفادة من تقلب أسعار السندات . وإن اعتقد المضاربون أن سعر الفائدة سيرتفع في المستقبل ، أى إن إعتقدوا أن أسعار السندات ستتنخفض ، باعوا كل مالىهم من السندات واحتفظوا بنقود . وإن كان شعورهم على العكس من ذلك ، شعورا صعوديا ، أى إن إعتقدوا أن سعر الفائدة سينخفض ، أو أن أسعار السندات سترتفع ، إشتروا كل ما يستطيعون شراؤه الآن وحولوا جزءا كبيرا من أرصدهم النقدية إلى سندات لبيعها عند ارتفاع الأسعار .

واحتفاظ الأفراد أو الهيئات بنقود للمضاربة يسمى التفضيل النقدى للمضاربة . وهذا التفضيل يتوقف كما رأينا على شعور الأفراد ونظرتهم للمستقبل فهو يقل عند ما يعتقدون أن أسعار السندات سترتفع ، ويزداد عندما يعتقدون أنها ستتنخفض .

ويمكننا تلخيص ، ماسبق بقولنا أن التفضيل النقدى بصفة عامة يتوقف على ثلاث دوافع :

١ - دافع المعاملات ، وهو حاجة الأفراد إلى نقود لمعاملاتهم الشخصية والتجارة الجارية .

٢ - دافع الاحتياط ، ويمكن تعريفه بأنه الرغبة فى التأكد من بقاء القيمة النقدية لبعض المدخرات ثابتة لاستعمالها عند الطوارئ . دون تكبد خسارة .

٣ — دافع المضاربة ، وهو الرغبة في تحقيق الربح عن طريق التنبؤ عن
تغير سعر الفائدة في المستقبل .

ومن البديهي أن النقود الموجودة في أي مجتمع يجب أن يمتلكها الأفراد
أو الهيئات . فلا يمكن أن نتصور نقوداً دون مالك . وإن قلت رغبة الأفراد
في تملك النقود . قلت مقدرة البنوك المركزية والبنوك التجارية في إصدار
العملة وخلق الودائع . وإلا فلن تخلق هذه النقود ؟ وعليه فيجب أن يبلغ
التفضيل النقدي في أي مجتمع من الشدة ما يكفي لاحتفاظ الأفراد بجميع
النقود الموجودة في هذا المجتمع ، أي أن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود
للدوافع الثلاثة المذكورة يجب أن تصل إلى درجة تكفي لطلبهم جميع ما يوجد
من النقود . ويمكننا أن نستنتج من ذلك أنه إن أراد البنك المركزي أن يزيد
كمية النقود المتداولة فيجب في نفس الوقت أن يزيد من التفضيل النقدي
للمجتمع ، يجب أن يعمل على زيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود ، إلا عجز
عن تنفيذ سياسته .

ولسكننا نعلم من دراستنا السابقة أن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود
للمعاملات تتمشى مع الدخل الأهل الكلي . تزداد عند زيادته وتقل عند
نقصه ، ولسكنها تكاد تظل ثابتة طالما بقي الدخل الأهل ثابتاً وطالما بقيت نظم
الإنتاج وعادات الأفراد على حالها .

ورأينا أيضاً أن رغبة الأفراد أو مقدرتهم على الاحتفاظ بنقود لاشباع
دافع الاحتياط تنوقف على دخل كل منهم وبالتالي تنوقف على الدخل
الأهل الكلي .

والبنك المركزي لا يمكنه أن يؤثر على الدخل الأهل تأثيراً مباشراً فيقرر
زيادته أو انقصه . وبالتالي فالبنك المركزي لا يمكنه أن يؤثر مباشرة على رغبة

الأفراد في الاحتفاظ بنقود للمعاملات أو للاحتياط ، أى على تفضيلهم النقدي للمعاملات والاحتياط . وعليه فإن أراد البنك المركزى أن يزيد مثلاً من كمية النقود المتداولة في المجتمع فيجب أن يعمل على زيادة التفضيل النقدي للمضاربة . وقد رأينا أن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود للمضاربة تزداد عندما يعتقدون أن أسعار السندات ستخفض، أى عندما يعتقدون أن أسعار السندات قد ارتفعت إلى حد لا يمكن أن تتعداه في الظروف السائدة . وينجح البنك المركزى في إيجاد هذا الاعتقاد عن طريق الدخول في السوق المفتوحة مشترياً للسندات . فلكي يتمكن من الشراء على نطاق واسع يضطر إلى عرض سعر أعلا من السعر السائد في السوق، فيتهز المضاربون هذه الفرصة ويبيعون مالههم من سندات ويحفظون بنقود حتى تنخفض أسعار السندات فيشترون من جديد ، أى أن تفضيلهم النقدي يزداد مؤقتاً . والعكس بالعكس أى أن انخفاض أسعار السندات عند ما يقدم البنك المركزى على بيعها يجرى المضاربين بشرائها فيقل تفضيلهم النقدي .

وقد رأينا أن ارتفاع أو انخفاض أسعار السندات معناه هبوط أو ارتفاع سعر الفائدة للأجل الطويلة . وعليه يمكننا أن نقول أن التفضيل النقدي للمضاربة يتمشى عكسياً مع سعر الفائدة . فإن ارتفع سعر الفائدة قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود للمضاربة . وإن انخفض سعر الفائدة ازدادت رغبة المضاربين في الاحتفاظ بنقود للمضاربة . فالعلاقة بين سعر الفائدة والتفضيل النقدي للمضاربة تشابه العلاقة بين ثمن السلعة والطلب عليها .

ويمكن أن نشاهد نفس العلاقة (وإن لم تكن بهذه الشدة) بين التفضيل النقدي للاحتياط والمعاملات وبين سعر الفائدة . فكلما انخفض سعر الفائدة كلما قل ما يحنى الفرد من شراء السندات وكلما تعرض للخسائر الرأسمالية إن

احتفظ بالسندات . لذلك نرى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم في شكل نقدي تزداد كلما قل سعر الفائدة والعكس بالعكس . وكذلك يؤثر سعر الفائدة على التفضيل النقدي للمعاملات وإن لم يكن التأثير بنفس الطريقة المباشرة التي نلاحظها عند دراسة التفضيل النقدي للمضاربة . فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي إلى ازدياد الدخل الأهلي وازدياد حاجة الأفراد إلى نقود للمعاملات .

وبناء عليه فيمكننا أن نقول أن التفضيل النقدي بصفة عامة يتمشى تمشياً عكسياً مع سعر الفائدة . ويمكننا أن نكون للتفضيل النقدي جدولاً كجدول الطلب ونرسم له منحنى يشابه منحنى الطلب ، ويكون عبارة عن مجموعة نقط تدل على كميات النقد المختلفة التي يحتفظ بها الأفراد عند أسعار الفائدة المختلفة .

الجزء الثالث — سعر الفائدة

بدراسة كمية النقود وللتفضيل النقدي قد درسنا في الواقع العاملين اللذين يحددان فيما بينهما سعر الفائدة . فالتفضيل النقدي هو عبارة عن المطلوب من النقود . وكمية النقود عبارة عن المعروض منها . وكما أن العرض والطلب يحددان فيما بينهما ثمن السلع ، كذلك كمية النقود والتفضيل النقدي يحددان فيما بينهما سعر الفائدة . فان بقيت كمية النقود على حالها وازداد التفضيل النقدي للأفراد ارتفع سعر الفائدة . وإن زادت كمية النقود في المجتمع مع بقاء التفضيل النقدي على حاله انخفض سعر الفائدة وهكذا .

فسعر الفائدة حسب تعريف اللورد كينز يتحدد عند المستوى الذي يتعادل

عنده الطلب على النقود (التفضيل النقدي) مع كمية النقود الموجودة في المجتمع .

وهذا التعريف يختلف كل الاختلاف عن التعريف الكلاسيكي وهو أفضل منه كثيراً . فالاقتصاديون الكلاسيكي يقولون إن سعر الفائدة يتأثر بالمعروض من المدخرات والمطلوب من الموارد النقدية للاستثمار ، أو بعرض الانتظار وطلب الانتظار ، وسعر الفائدة حسب الكلاسيكي يتحدد عند المستوى الذي يتساوى عنده المعروض من المدخرات والمطلوب من الموارد النقدية للاستثمار^(١) .

وقد بين كينز ضعف هذا الرأي . فالعاملان اللذان يتحدث الكلاسيكي عنهما ليسا مستقلين عن بعض ، بل إن التغير في أحدهما يحدث تغيراً في الآخر . وبالتالي فلا يمكن أن نتخذهما أساساً لمعرفة عامل ثالث : (سعر الفائدة) . لأننا قبل أن نتمكن من استنباط سعر الفائدة من هذين العاملين يجب أولاً أن نعرف مدى تأثير كل منهما على الآخر .

فزيادة الطلب على الموارد النقدية للاستثمار تؤدي حسب رأي الكلاسيكي إلى ارتفاع سعر الفائدة (كما تؤدي زيادة الطلب على السلعة إلى ارتفاع ثمنها) ولكن كينز أوضح أن زيادة الطلب على الموارد النقدية للاستثمار لا بد أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار . فأناس لا يقترضون النقود ليحتفظوا بها عاطلة . وزيادة الاستثمار معناها زيادة عدد العمال المشتغلين ، وزيادة دخول بعض الأفراد ، ثم زيادة طلب هؤلاء الأفراد على سلع الاستهلاك وبالتالي زيادة دخول أشخاص آخرين ممن يعملون في تجارة أو صناعة سلع الاستهلاك .

(١) راجع كينز نظرية التوظيف الفصل ١٤

فالدخل الأهلـى الكلى يزداد كلما زاد طلب الأفراد للموارد النقدية للاستثمار .
وإذا زاد الدخل الأهلـى ازدادت مقدرة الأفراد على الإدخار ، لأن المدخرات
تتمشى إلى حد كبير مع الدخل الأهلـى . فيتغير بذلك المعروض من المدخرات
بسبب تغير المطلوب من الموارد النقدية للاستثمار . ويتوقف سعر الفائدة
الجديد على مدى تغير المدخرات كنتيجة لتغير معين فى الاستثمار . ولم يبين
لنا الكلاسيك العلاقة بين الاثنين .

أما العاملان اللذان لفت كينز اليهما الأنظار فإنهما مستقلان عن بعض
كل الاستقلال . أى أن التغير فى أحدهما لا يؤدى إلى تغير مباشر فى الآخر .

فزيادة التفضيل النقدي لا تؤدى إلى زيادة كمية النقود . وتغير كمية النقود
لا تؤدى إلى تغير مباشر فى التفضيل النقدي ، ولكن يؤثر كل منهما أو لا وقبل
كل شئ على سعر الفائدة فيؤدى إلى ارتفاعه أو هبوطه .

وقد أخطأ الكلاسيك حينما اعتقدوا أن العلاقة بين عرض المدخرات
وطلب الموارد للاستثمار وسعر الفائدة مثل العلاقة بين عرض السلع وطلبها
وسعرها . فتغير طلب السلع مثلاً لا يؤثر مباشرة على العرض وإنما يؤثر أولاً
على السعر وبالتالي يؤثر على العرض ، (وقد لا يظهر هذا التأثير على العرض
إلا بعد انقضاء فترة طويلة) . فعرض السلع وطلبها مستقلان عن بعض
ولكل منهما ظروفه الخاصة ولا يلتقيان إلا فى النقطة التى نبحث عنها وهى
السعر . أما عرض المدخرات وطلب الموارد النقدية للاستثمار فإنهما غير
مستقلين عن بعض لأن كلا منهما - كما بينا - يتصل بالآخر عن طريق الدخل
الأهلـى ، والدخل الأهلـى قابل للتغير فى أى لحظة بسبب تغير الادخار أو
الاستثمار . والشئ الذى يتأثر مباشرة بتغير الادخار أو الاستثمار ليس سعر
الفائدة ، وإنما هو الدخل الأهلـى . وبالتالي فإن شئنا استنباط سعر الفائدة عن

طريقهما وجب أولاً أن نعرف مدى تأثير كل منهما على الدخل الأهل ، ثم مدى تأثير التغير في الدخل الأهل على العامل الآخر . ولكن كينز يوفر علينا هذه المهمة الشاقة بلفت نظرنا إلى عاملين مستقلين يحددان فيما بينهما سعر الفائدة .

والعل سبب خطأ الكلاسيك هو اعتقادهم أن حالة التوظيف الكامل هي الحالة العادية التي تسود عادة في المجتمع . وإن كان المجتمع يميل دائماً نحو التوظيف الكامل فإن الدخل الأهل لن يتقلب كثيراً ، وبالتالي لن يتغير الادخار أو الاستثمار لتغير الآخر ، وإنما ينصب أثر التغير على سعر الفائدة .

ونحن نعلم جميعاً أن فرض التوظيف الكامل فرض خيالي بعيد عن الحقيقة والواقع ، وأنه إنما يدفعنا إلى دراسة أحوال لا تتفق مع حياتنا العادية ، وإلى استنباط سياسات إقتصادية لا تلائم أحوالنا السائدة .

الفصل الرابع

النظام النقدي في المدة القصيرة

حجم التوظيف

درسنا في الفصل الماضي كيفية تحديد وتغير عامل من أهم العوامل في الحياة الاقتصادية وهو سعر الفائدة . وسنرى في هذا الفصل كيف أن تغير سعر الفائدة يؤثر على « حجم الاستثمار » في البلد ، ثم كيف يحدد حجم الاستثمار بالإشتراك مع « ميل الأفراد إلى الإستهلاك » « حجم التوظيف الكلي » في المجتمع فيحدد عندئذ عدد المشتغلين وعدد العاطلين وحالة البلد من كساد أو رواج . وعلى ضوء هذا التحليل سنتمكن من استعراض أهم أسباب الدورة الاقتصادية وكيفية حدوثها ثم نبحث عن العلاج المناسب لها .

وقد أجمع الإقتصاديون الآن على أن لسعر الفائدة أثراً لا ينكر على حياتنا الاقتصادية ، ولكنهم اختلفوا في كيفية حدوث هذا الأثر وطريقة حدوثه ، وسندرس هنا آراء الفريقين الرئيسيين : آراء الأستاذ هوتري وآراء اللورد كينز (١) .

أما « هوتري » فيقول إن سعر الفائدة القصير الأجل هو العامل الهام ، ويقول إنه يؤثر على الحياة الاقتصادية عن طريق تأثيره على رغبة تجار سلع

(١) راجع في هذا الموضوع الفصل الرابع من كتاب سايرس عن البنوك الحديثة

Sayers : Modern Banking

الإستهلاك في زيادة أو تقليل المخزون لديهم من سلع الاستهلاك. والمقصود بسعر الفائدة القصير الأجل ، سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي بين حين وآخر ، وسعر الفائدة الذي تأخذه البنوك عن قروضها لعملائها. فالبنوك كما نعلم لا تميل إلى الإقراض لأجل طويلة ، لذا فسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك إنما يمثل سعر الفائدة القصير الأجل ، سعر الفائدة الذي يفرض على القروض القصيرة الأجل .

أما كينز فيقول إن سعر الفائدة للقروض الطويلة الأجل هو الأهم وإياه هو الذي يؤثر على حياتنا الاقتصادية ، وأن هذا التأثير يحدث عن طريق تأثيره على الصناعات الرأسمالية. والمقصود بسعر الفائدة الطويل الأجل ، كما بينا سابقا النسبة بين أسعار السندات ودخلها الثابت. فالمنتجون في الصناعات الرأسمالية لا يستطيعون الإقراض من البنوك لامتناع البنوك عن الإقراض لمدة طويلة فيضطرون إلى الإقراض من الجمهور عن طريق إصدار السندات ، والغلة الجارية للسندات القديمة هي التي تحدد دخل السندات الجديدة . وبالتالي سعر الفائدة الذي يجب على المنتجين دفعه على القروض الطويلة الأجل (السندات) التي يقترضونها من الجمهور.

يرى هوتري أن تجار سلع الاستهلاك يميلون دائما إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة متنوعة من هذه السلع لعرضها في متاجرهم إذ كلما تعددت السلع واختلفت الأنواع المعروضة على الجمهور كلما ازداد الإغراء وكلما أقبل الأفراد على الشراء . ويقول هوتري أن التجار في حاجة إلى قروض قصيرة الأجل لشراء هذه السلع والاحتفاظ بها إلى أن يشتريها الجمهور فيتمكنوا عندئذ من سداد هذه القروض . ويعتبر هوتري سعر الفائدة القصير الأجل الذي يدفع عن هذه القروض عنصرا هاما من العناصر التي تتكون منها تكاليف الاحتفاظ بسلع الاستهلاك . ويستنتج من كل هذا أنه كلما قل سعر الفائدة للمدد القصيرة ؛ كلما توسع التجار في شراء سلع الاستهلاك . وكلما ارتفع سعر الفائدة هذا كلما أجموا عن التوسع في الشراء .

وإقبالهم أو إجماعهم عن الشراء يؤثر على الحياة الاقتصادية التأثير كله. فإن ازداد المطلوب من سلع الاستهلاك شعرت صناعات السلع الاستهلاكية برواج وازداد طلبها على المال ثم على الآلات التي تستعملها في إنتاج السلع الاستهلاكية. فيمتد بذلك الرواج من تجارة سلع الاستهلاك إلى صناعة سلع الاستهلاك ثم إلى صناعة السلع الرأسمالية ويزداد التوظيف ويعم البلد النشاط .

ولاشك في صحة بعض أجزاء هذا الرأي . فالتاجر بطبيعة الحال يميل إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من السلع آملاً أن تزداد بذلك مبيعاته . وهو أيضاً يجد حافزاً على الاكثار من السلع التي يحتفظ بها كلها انخفضت تكاليف الاحتفاظ بها . ولكن نقطة الضعف في الرأي هي أن سعر الفائدة القصير الأجل لا يمثل عنصراً هاماً من التكاليف الكلية التي يتكبدها التاجر في سبيل الاحتفاظ بالسلع . فالتاجر الذي يحتفظ بكمية من السلع يتحمل نفقات التأمين على هذه الكميات ونفقات التخزين ، وهو يعرض نفسه لتدهور قيمة السلعة نتيجة لتلفها ، كما يعرض نفسه أيضاً للتدهور في القيمة الذي ينشأ من تغير الطلب وانصراف الجمهور عن السلعة لتغير الأذواق مثلاً . وهذه النفقات وهذه الأخطار التي يتعرض لها التاجر كبيرة جداً بالنسبة لسعر الفائدة ، وهي في الواقع التي تسترعى اهتمامه كله . فالتاجر الذي يشتري سلعة قابلة للتلف السريع قد يخسر نسبة كبيرة من قيمة بضائعه إن لم يتمكن من بيعها قبل تلفها . لذلك فهو يهتم بهذا البند ويمدى إتساع السوق واستعداده لاستهلاك بضائعه بسرعة ، قبل اهتمامه بسعر الفائدة الذي يدفعه على قروضه . ولا يمكن أن نتصور أن انخفاض قدره ١٪ أو ٢٪ في سعر الفائدة للأجال القصيرة سيغريه على زيادة مشترياته ، بحجة أن هذا الانخفاض سيقلل من نفقات الاحتفاظ بالسلع ، مادام التاجر يعتقد أن الكميات الإضافية التي سيشتريها لن يتمكن من بيعها قبل تلفها . كذلك التاجر الذي يتكبد

مصاريف كبيرة في سبيل تخزين السلع الضخمة أو يتعرض للنقص في أسعار سلعه نتيجة لتغير اذواق المستهلكين ، لا يميل إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من السلع سواء كان سعر الفائدة للآجال القصيرة مرتفعاً أو منخفضاً .

يبدو مما سبق أن هوتري كان مبالغاً في تقدير أثر سعر الفائدة القصيرة الأجل على التقلبات التي تحدث في الحياة الاقتصادية .
وننتقل الآن إلى آراء اللورد كينز .

يعتقد كينز أن تغير سعر الفائدة للمدد الطويلة يؤثر على ميل المنتجين إلى الاستثمار . وإن مقدرة السلطات النقدية بالبلد على توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق الفائدة لا تنتج ، كما يقول هوتري ، بسبب تأثير سعر الفائدة للمدد القصيرة على ميل التجار إلى تغيير المخزون لديهم من سلع الاستهلاك ، ولكن تنتج بسبب تأثير سعر الفائدة للمدد الطويلة على ميل المنتجين إلى توسيع مصانعهم وبناء مصانع جديدة وتجديد الآلات القديمة الخ .

فالمنتج الذي يرغب في توسيع مصنعه أو بناء مصنع جديد يحتاج إلى قرض طويل الأجل . وهو يقارن قبل الاقتراض بين الفائدة التي سيدفعها على هذا القرض وبين الزيادة المتوقعة في غلة مصنعه . فإن توقع زيادة في الغلة التي يحصل عليها من مصنعه تربو على فائدة القرض أقبل على الاقتراض وسعى إلى التوسع في الإنتاج . ولكن لو كان سعر الفائدة للمدد الطويلة مرتفعاً ، ولو وجد المنتج أن الفائدة التي سيدفعها على القرض تزيد عما يتوقعه من زيادة في الغلة أحجم عن الاقتراض وامتنع عن التوسع .

كذلك يؤثر سعر الفائدة للآجال الطويلة على حجم الاستثمار عن طريق آخر ، وهو تأثيره على أسعار سلع الاستثمار وبيع الاستهلاك الطويلة العمر . فانخفاض سعر الفائدة للآجال الطويلة يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه

السلع . وطالما بقيت نفقات إنتاجها ثابتة أو غير مرتفعة بنفس النسبة فإن منتجها يجدون حافزاً قوياً على التوسع في إنتاجها .
ولزيادة الإيضاح نفرض أننا في حالة توازن . في مثل هذه الحالة يكون الدخل الصافي الذي يحصل عليه الأفراد من استعمال مبلغ معين من النقود في الإقراض أو في بناء المنازل أو إنشاء المصانع متساوياً تقريباً (مع مراعاة اختلاف الأخطار) وإلا فإن الموارد النقدية تتجه نحو الجهات التي تغل الدخول الكبيرة فيزداد العرض فيها ويقل في النواحي الأخرى حتى تتعادل الدخول .

وبعبارة أخرى فإن استعمال ١٠٠٠٠٠ جنيهاً في شراء المنازل مثلاً أو في الإقراض (شراء السندات) يجب أن يغل نفس الدخل الصافي . ولو كان سعر الفائدة الطويل الأجل ٤٪ لكان دخل السندات التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠٠ جنيهاً ٤٠٠ جنيهاً . وفي هذه الحالة يجب عند التوازن أن تكون قيمة المنزل الذي يغل ٤٠٠ جنيهاً سنوياً مساوية أيضاً لمبلغ الـ ١٠٠٠٠٠ جنيهاً إذ لو كانت قيمة مثل هذه المنازل أكبر من ذلك لامتنع الناس عن شراء المنازل ولأقبلوا على الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المنازل والعكس بالعكس .

نستنتج من ذلك أن قيمة المنازل وقيمة سلع الاستثمار بصفة عامة يجب أن تتماشى مع قيمة السندات التي تغل نفس الدخل . فلو انخفض سعر الفائدة للأجل الطويلة ، أي لو ارتفعت قيمة السندات التي يمكن أن تغل دخلاً معيناً . لارتفعت تبعاً لذلك أسعار المنازل وسائر سلع الاستثمار . فلو كان سعر الفائدة ٤٪ مثلاً كانت غلة السندات التي نشتريها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهاً تساوي ٤٠٠ جنيهاً أما إن انخفض سعر الفائدة إلى ٢٪ فإننا نحتاج إلى شراء سندات بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيهاً للحصول على نفس الدخل . وإن قيمة ما نملكه من سندات اشتريناها عندما كان سعر الفائدة ٤٪ ترتفع إلى الضعف .

وبالمثل فإن المنزل الذى يغل ٤٠٠ جنيهها فى السنة يجب أن ترتفع قيمته من ١٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ جنيهها حتى يتحقق التوازن بين النواحي المختلفة التى يمكن أن نوجه إليها مواردنا النقدية .

ولكن هذا الإرتفاع فى سعر المنازل تنبج عن إنخفاض سعر الفائدة الطويل الأجل ولم يصحبه أى إرتفاع مباشر فى تكاليف الإنتاج . لذلك نجد أن المقاولين والشركات التى تقوم ببناء المنازل وبيعها أو تأجيرها تنجى أرباحها طائلة بسبب هذه التطورات ، ولا شك أن هذه الأرباح تشجعهم على التوسع فى إنتاجها ، ويمكننا أن نقول المثل عن بناء المصانع أو توسيعها أو تجديدها .
الخلاصة أن إنخفاض سعر الفائدة للهدد الطويلة يؤدى إلى التوسع فى الإستثمار لسببين :

أولاً - إنخفاض سعر الفائدة عن الغلات المتوقعة من إستثمار النقود فى شراء المصانع أو المنازل الخ .

ثانياً - إرتفاع أسعار سلع الإستثمار مع بقاء تكاليفها ثابتة أو مع إرتفاع هذه التكاليف إرتفاعاً بسيطاً .

والعكس بالعكس أى أن إرتفاع سعر الفائدة للهدد الطويلة يؤدى إلى الإنكماش فى حجم الإستثمار .

وطبيعى أن تغير ميل المنتجين إلى الإستثمار يؤثر على حالة النشاط الإقتصادى بالبلد . فلو إزداد طلبهم على الآلات الجديدة عم الرواج الصناعات الرأسمالية وازداد طلبها على المواد الخام والعمال . وزيادة الطلب على العمال تؤدى إلى زيادة الدخل الأهلـى وإلى زيادة الطلب على سلع الإستهلاك ، وبالتالى إلى إنتشار الرواج فى المجتمع كله .

هذا هو باختصار رأى كينز في أثر سعر الفائدة ، وسنعود إليه فيما بعد عند دراسة السكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال . ولكن يجدر بنا هنا أن نقول أننا سواء أخذنا برأى هوتري واعتقدنا أن سعر الفائدة القصير الأجل هو الذى يؤثر على الحياة الاقتصادية ، أو سلمنا برأى كينز واقتنعنا أن سعر الفائدة الطويل الأجل هو الذى يؤثر على الحياة الاقتصادية ، فالنتيجة العملية واحدة فى معظم الأحوال وذلك لارتباط السعرين معا ارتباطاً وثيقاً . فكلما انخفض سعر الفائدة القصير الأجل إنخفض تبعاً له سعر الفائدة الطويل الأجل ، وكلما ارتفع الأول ارتفع الثانى . وهذه العلاقة بين السعرين ترجع للعوامل الآتية :

أولاً - عندما يغير البنك المركزى سعر الفائدة القصير الأجل يتغير تبعاً لذلك سعر الفائدة فى البنوك التجارية على قروضها القصيرة والمتوسطة الأجل . وسعر الفائدة فى البنوك التجارية يكون عادة أعلا قليلاً من سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى . وذلك لأن البنوك التجارية قد تضطر إلى الافتراض من البنك المركزى إذا احتاجت إلى عملة قانونية ، وهى بالطبع لن تقرض عملاءها بسعر أقل من السعر الذى تقرض به هى - ولكن سعر الفائدة فى البنوك التجارية لا يمكن أن يعلو كثيراً عن سعر الفائدة فى البنك المركزى وذلك لشدة التنافس بين البنوك التجارية المختلفة . فإنت خفض البنك المركزى سعر الفائدة الخاص به ، انخفض سعر الفائدة فى البنوك التجارية دون أن يصل طبعاً إلى مستوى السعر المركزى (١) وإن

(١) اقترح تسمية سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى « السعر المركزى » وأعتقد أن هذه التسمية أفضل من « سعر الخصم » لسببين : أولاً لأن سعر الخصم يستعمل فى معنى أوسع من ذلك ، وثانياً لأن البنك المركزى لا يخصم فقط وإنما يقرض أيضاً .

رفع البنك المركزي سعر الفائدة رفعت البنوك التجارية سعر الفائدة على قروضها لعملائها إلى حد أعلا من السعر المركزي .

وكثير من عملاء البنوك التجارية يملكون أسهم وسندات ويضعون جزءاً منها كضمان لما يطلبونه بين وقت وآخر من قروض من البنوك . وهم طبعاً يفضلون الاقتراض من البنوك عن بيع السندات طالما كان دخل السندات أكبر من سعر الفائدة الذي يدفعونه على قروضهم . فإن رفع البنك المركزي سعر الفائدة الخاص به وارتفع تبعاً لذلك سعر الفائدة على قروض عملاء البنوك التجارية ، فضل هؤلاء العملاء أن يبيعوا جزءاً من سنداتهم لتسديد البنوك وتمويل عملياتهم من مواردهم الخاصة كلما أمكن ذلك . وعندما يشتد بيع السندات تنخفض قيمتها وانخفاض قيمتها معناه ، كما نعلم ، ارتفاع سعر الفائدة للأجل الطويلة .

وبالعكس عندما ينخفض السعر المركزي وينخفض سعر الفائدة في البنوك التجارية عن سعر الفائدة الطويل الأجل يفضل الناس الاقتراض من البنوك عن تمويل مشاريعهم بأموالهم الخاصة ويستعملون مواردهم النقدية في شراء السندات فترتفع قيمتها ومن ثمة ينخفض أيضاً سعر الفائدة للأجل الطويلة .

هذا هو السبب الأول في وجود هذا الارتباط الوثيق بين سعر الفائدة القصير الأجل وسعر الفائدة الطويل الأجل .

ثانياً — أما السبب الثاني فهو أن الأفراد والشركات الذين يملكون أموالاً تفيض عن حاجتهم يمكنهم أن يودعوا هذه الأموال في البنوك أو

أن يشتروا بها أوراق مالية . فإن ارتفع سعر الفائدة القصير الأجل في البنوك فضلوا أن يحتفظوا بأموالهم في البنوك فيحصلوا على سعر الفائدة المرتفع وتظل أموالهم تحت طلبهم في أى لحظة دون أن يتعرضوا لخسائر رأسمالية قد تنجم عن اضطرارهم إلى بيع السندات في وقت غير مناسب . وتفضيلهم الاحتفاظ بمواردهم الفائضة في شكل نقدي يؤدي إلى نقص الطلب الكلي على السندات فتتخفض قيمتها أى يرتفع سعر الفائدة الطويل الأجل .

ثالثاً — أما السبب الثالث في وجود الارتباط بين السعيرين فهو أن البنك المركزي يقرن عادة تغييره للسعر المركزي بتغيير في كمية النقود المتداولة في المجتمع ، فيدخل في السوق المفتوحة مشتريا أو بائعا للسندات . وقد أشرنا إلى هذا عند دراستنا للتفضيل النقدي . فإن رفع البنك المركزي سعر الفائدة المركزي حاول في نفس الوقت تقليل كمية النقود في البلد ببيع السندات ، وعند بيع السندات يدفع له الأفراد الذين يشترون منه السندات قيمة هذه السندات بشيكات على البنوك التجارية ، ثم يسحب البنك المركزي هذه الشيكات فيقل الإحتياطى من العملة الموجود في البنوك ، وتنخفض النسبة بين الإحتياطى من العملة وبين الودائع دون النسبة القانونية أو التقليدية فتسرع البنوك التجارية إلى رفعها إلى مستواها الأصلي ، ويمكنها أن تفعل ذلك ببيع مالىها من الأوراق المالية فتقل عندئذ ودائع المشترين أو يزيد الإحتياطى من العملة ، أو يتضافر العاملان ، وترجع النسبة إلى ما كانت عليه . والمهم هنا أن إقبال البنوك على بيع سنداتهما يؤدي إلى إنخفاض قيمتها فيرتفع سعر الفائدة الطويل الأجل .

وبالعكس عندما ينخفض البنك المركزي السعر المركزي ويزيد

من كمية النقود تتمكن البنوك التجارية من زيادة مائتها من
السندات فيؤدي شراؤها للسندات إلى إرتفاع قيمتها وانخفاض سعر
الفائدة الطويل الأجل .

هذه هي أهم أسباب الإرتباط الوثيق الذي نشاهده بين سعر الفائدة القصير
الأجل وسعر الفائدة الطويل الأجل . وقد رأينا أن كينز يعتقد - ويسلم معه
معظم الاقتصاديين المحدثين - أن سعر الفائدة للأجل الطويلة هو السعر ذو
الأثر الفعال على النشاط الإقتصادي . ولكن كينز لا يدعى أن سعر الفائدة
هو العامل الوحيد الذي يؤثر على حياتنا الاقتصادية بل إننا نراه أحياناً وفي
بعض الحالات يشك في إمكان التأثير على الحياة الاقتصادية بواسطة سعر
الفائدة وحده . وشكك يرجع إلى أن هناك عوامل أخرى قد تضاعف وقد
تضعف من أثر سعر الفائدة . وسنرى فيما بعد أهم هذه العوامل .

الجزء الأول . الكفاية الانتاجية الحدية لرأس المال^(١)

عندما يشتري منتج آلة ما ويستعملها في الإنتاج يحصل كل عام على غلة
نتيجة لذلك الإستعمال . وهذه الغلة هي الفرق بين ثمن بيع السلع أو الخدمات
التي ينتجها وتكاليف الإنتاج الكلية . ولو فرضنا أن عمر الآلة أو صلاحيتها
للإنتاج الاقتصادي تستمر ٢٠ عاماً فصاحبها سيحصل على ٢٠ غلة سنوية
متلاحقة . وطبيعي أن المنتج الحصيف سيقارن قبل إنتاج أو شراء أى آلة
جديدة بين قيمة هذه الآلة وبين قيم هذه الغلات المتلاحقة ويقرر على ضوء
هذه المقارنة إذا كان من الأفضل له التوسع في الإنتاج أو التقليل منه .

(١) Marginal Efficiency of Capital راجع كينز النظرية العامة

ص ١٣٥ إلى ص ١٤٦

ولنفرض لتسهيل الموضوع أن لدينا نوعا معينا من الآلات قيمة الواحدة منها ١٠٠ جنيه وعمر الواحدة سنة فقط . لو أنتج منتج معين آلة من هذه الآلات واستخدمها في الإنتاج وغلت له في نهاية السنة التي تعيشها ١٠٥ فكأن المنتج في هذه الحالة استخدم نقوده بسعر ٥ ٪ . وهذه النسبة ٥ ٪ ما هي إلا سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلة السنوية مساويا لنفقة إنتاج الآلة . ولو كانت غلة الآلة ١٠٤ لكان معنى ذلك أن المنتج يستثمر أمواله بسعر ٤ ٪ أو أن سعر الخصم في هذه الحالة (سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلة السنوية مساوية لنفقة إنتاج الآلة) ٤ ٪ وهكذا .

وطبيعي أن المنتج يهتم كل الاهتمام بسعر الخصم هذا (سعر الخصم الخاص به لا سعر الخصم السائد في السوق) سعر الخصم الذي يجعل قيمة الغلات المقبلة معادلة لنفقات إنتاج الآلة . فبين بذلك مقدار ما يستفيد منه المنتج من هذا النوع من أنواع الإنتاج .

وسبب إهتمام المنتج بسعر الخصم هذا لا يخفى عن الأعين . فمعظم المنتجين في الوقت الحالى يقترضون جزءا كبيرا من الأموال التي يحتاجون إليها لعملية الإنتاج ويدفعون فائدة على هذه القروض . فإن كانت الفائدة التي يدفعونها أكبر من سعر الخصم ، وبعبارة أخرى أكبر من الفائدة التي يحصلون عليها من عملية الإنتاج فلا صالح لهم في الإنتاج . أما إن كانت الفائدة التي يدفعونها على قروضهم أقل من سعر الخصم الذي يحقق التعادل بين قيمة الغلات ونفقة إنتاج الآلة فإنهم يدفعون في الإنتاج . وقد تحدثنا عن هذا الموضوع عند مناقشة آراء هوتري وكينز .

ويطلق كينز اصطلاح كفاية رأس المال على سعر الخصم هذا . وعليه تكون الكفاية الحدية لرأس المال سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلات المنتظرة من آخر آلة يستعملها المنتج مساوية لنفقة إنتاج هذه الآلة . فالكفاية الانتاجية الحدية لرأس المال ما هي في الواقع إلا العلاقة بين الغلات

المتابعة المنتظرة من رأس المال وبين نفقة إنتاج رأس المال هذا . والعلاقة بين القيم المستقبلية (الغلات المنتظرة) وبين القيم الحاضرة (نفقة إنتاج الآلة) إنما نحصل عليها و تتمكن من تحديدها بواسطة سعر الخصم .

والكفاية الانتاجية الحدية لرأس المال كما يعرفها كينز لا تختلف كثيراً عن المعنى الشائع المألوف بين الاقتصاديين الكلاسيك وغيرهم عن الانتاجية الحدية أو الكفاية الحدية ، فعندما تزداد غلة رأس المال مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تزداد الانتاجية الحدية كما عرفها الكلاسيك وتزداد الكفاية الانتاجية الحدية كما يعرفها كينز .

والفرق الهام بين الاثنين هو أن كينز بتحويله لدقة تفكيرنا نحو سعر الخصم قد نفت نظرنا إلى أهمية الغلات المستقبلية . فقديمًا كان الكلاسيك يهتمون بالغلة الجارية فقط ، ولكن كينز قال إن المنتجين لا يهتمون بالغلة الجارية فقط وإنما يهتمون بجميع الغلات التي ينتظر أن يغلبها رأس المال طالما بقي صالحاً للإنتاج . وعليه فعندما نبحث عن العوامل التي تدفع المنتج إلى التوسيع أو التقليل من إنتاجه يجب ألا نقصر بحثنا على الغلة الجارية ، بل يجب أن نهتم كل الاهتمام بتوقع المنتجين وتقديرهم للغلات المنتظرة .

فكثير من المنتجين قد يمتنعون عن الإنتاج في الوقت الحالي بالرغم من علمهم أن الغلة الجارية ستكون عالية . ولكنهم يمتنعون عن الإنتاج لأنهم يخشون أن تنخفض قيمة الغلات المقبلة انخفاضاً كبيراً .

ومن العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الانتاجية الحدية لرأس المال حجم الاستثمار في المجتمع ، فكلما ازداد الاستثمار مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها أي كلما زاد عدد المصانع والآلات الموجودة والمستعملة ، كلما قلت الكفاية

الإنتاجية الحديدية لرأس المال . وبالعكس كلما قل حجم الاستثمار كلما ارتفعت الكفاية الإنتاجية الحديدية لرأس المال .

وهذه العلاقة بين حجم الاستثمار والكفاية الإنتاجية الحديدية له ترجع إلى عاملين رئيسيين :

أولاً — كلما تغير حجم الاستثمار كلما تغيرت قيمة الغلة التي يغلها . فلو فرضنا أننا ندرس الموضوع في صناعة النسيج ، فمن الطبيعي أن تؤدي زيادة عدد الآلات المستعملة في النسيج إلى زيادة إنتاج المنسوجات وبالتالي إلى انخفاض سعرها وهبوط قيمة الغلة السنوية التي تغلها كل آلة . وبالعكس إن قل عدد الآلات قل عرض المنسوجات وارتفع سعرها وارتفعت تبعاً لذلك قيمة الغلة التي تغلها آلة النسيج . والمثل يقال عن سائر أنواع السلع الرأسمالية .

ثانياً — نجد أن نفقة إنتاج الأصل الرأسمالي ، نفقة إنتاج الآلات ، تتغير بتغير حجم الإنتاج . فلو ازداد الطلب على آلات النسيج مثلاً ، فمن المتوقع أن ترتفع نفقات إنتاجها ويرتفع سعرها خصوصاً في المدة القصيرة التي لا يستطيع خلالها المنتجون أن يتوسعوا في الإنتاج بما يتناسب مع ظروف الطلب الجديدة . وبالعكس عند ما يقل الطلب على الآلات تنخفض بعض نفقات إنتاجها وينخفض سعرها

هذين العاملين يؤديان معاً إلى تقليل الكفاية الإنتاجية الحديدية لآلات النسيج مثلاً كلما ازداد عدد الآلات الموجودة . فانخفاض قيمة الغلات المتلاحقة وارتفاع ثمن الآلة يؤدي كل منهما إلى تخفيض سعر الخصم اللازم لجعل القيمة الحالية للغلات المتلاحقة مساوية لنفقات إنتاج الآلة . وبالعكس فإن ارتفاع قيمة الغلات المنتظرة أو انخفاض ثمن الآلات أو العاملين معاً

يؤديان إلى زيادة الكفاية الإنتاجية الحدية لآلات النسيج .

وخلاصة القول أنه يمكننا أن نكون جدولا للكفاية الإنتاجية الحدية لآلات النسيج يشبه جدول الطلب ، وتظهر فيه أن الكفاية الإنتاجية الحدية لآلات النسيج تتمشى تمشياً عكسياً مع عدد آلات النسيج أو حجم الاستثمار في صناعه آلات النسيج . وكذلك يمكننا أن نكون جداول أخرى لكل نوع من أنواع الآلات . وبضم هذه الجداول المختلفة للأنواع المختلفة من رأس المال نحصل على جدول عام للكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال بصفة عامة . وهذا الجدول العام يبين لنا العلاقة بين حجم الاستثمار الكلى في المجتمع وبين الكفاية الإنتاجية الحدية لهذا الاستثمار ، وهى ، كما سبق أن بينا ، علاقة عكسية بمعنى أنه كلما زاد الاستثمار كلما قلت الكفاية الحدية .

ومن الواضح أن المنتجين سيستثمروا فى الاستثمار وفى طلب الآلات الجديدة طالما كانت الكفاية الإنتاجية الحدية لهذه الآلات أعلا من سعر الفائدة فى السوق فلو كان سعر الفائدة فى السوق ٢٪ مثلاً وكانت الغلات المتلاحقة لرأس مال معين ٣٪ لفضل المنتج أن يستثمر أمواله فى شراء هذا النوع المعين من رأس المال عن شراء سندات مثلاً . والمنتجون يستثمرون فى شراء رأس المال واستعماله حتى تهبط كفايته الإنتاجية الحدية إلى مستوى سعر الفائدة السائد فى السوق . وبعبارة أخرى فإن حجم الاستثمار الكلى فى المجتمع يتوقف على سعر الفائدة وعلى الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال . فان ارتفع سعر الفائدة أو قلت الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال قل حجم الاستثمار ، وبالعكس لو انخفض سعر الفائدة أو ارتفعت الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال ازداد الاستثمار فى المجتمع . فبحجم الاستثمار إذاً يتحدد تبعاً للعلاقة بين هذين العاملين .

وقد رأينا أن سعر الفائدة يتوقف على العلاقة بين كمية النقود فى المجتمع

وبين التفضيل النقدي لهذا المجتمع . أما الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال فتتوقف على ثمن الأصل الرأسمالي (آلة مثلاً) وعلى الغلات المنتظرة من هذا الأصل . وطبيعي أن الثمن يتحدد بظروف العرض والطلب . أما الغلات المنتظرة لرأس المال فتتوقف على عدة عوامل يحدر بنادراستها بشيء من التفصيل .

عند ما يقدر منتج حجم الغلات المنتظرة لرأس المال يبنى تقديره على أساسين .

أولاً — ما يحيط به من العوامل المعروفة التي يمكن التأكد منها ويمكن قياسها بشيء من الدقة ومعرفة آثارها على الظروف الخاصة بطلب أو عرض السلعة التي ينتجها . ومن الأمثلة على ذلك حجم رأس المال (عدد الآلات مثلاً) الموجود فعلاً في الصناعة التي يشتغل بها وشدة طلب الجمهور على السلعة التي ينتجها .

ثانياً — يبنى المنتج تقديره أيضاً على ما يخفيه المستقبل من تغيرات وتقلبات . وفي هذه الحالة نجد المنتج يحاول التنبؤ عن هذه التغيرات وعن آثارها . والأمثلة على ذلك عديدة منها التغير في أذواق الجمهور وطلبهم على سلعته والتغير في أجور العمال والتغير في طرق الإنتاج وعدد المنافسين وكمية الإنتاج الخ .

والواقع أن الإنسان في تقديره للمستقبل يستبعد إلى حد كبير جداً أثر العوامل المشكوك في حدوثها ، العوامل التي يخيل إليه — الآن — أن احتمال حدوثها ضعيف جداً . والإنسان يشك عادة في حدوث الأشياء التي لا تحيط به مباشرة . فإن كان محاطاً بسياج من القذارة والوباء والمرض شك في التمتع بالصحة ، وإن كان سليماً صحيحاً معافياً شك في المرض واستبعد الموت .

وكذلك نجد المنتج ينظر إلى المستقبل نظره للحاضر ويتصور أن الظروف المحيطة به والمنتظرة في المستقبل القريب جداً ستستمر أمداً طويلاً . وعذره في ذلك أن معلوماته عن المستقبل البعيد قليلة واهية لا يمكن الاعتماد عليها . فمن يمد خط سكة حديدية مثلاً يكون مبالغاً جداً لو ادعى أن بإمكانه تقدير الطلب على النقل في هذا الخط بالذات بعد ١٠ سنوات . لذا فهو يعتمد خصوصاً على الغلات الحاضرة واتجاهها هبوطاً أو صعوداً في تقدير الغلات المستقبلية .

ومما يشجع المنتج على الاهتمام بالحاضر أكثر من المستقبل علمه أن بإمكانه في أيامنا هذه التخلص من رأس ماله بسهولة . فالانتاج الحديث يدار إلى حد كبير بواسطة الشركات المساهمة ، والمساهم لا يهتم كثيراً بتقدير المستقبل البعيد لأنه يعلم أن بإمكانه أن يتخلص من أسهمه في اللحظة التي تبدأ فيها قيمة هذه الأسهم في الهبوط . وكلما تقدمت المدينة وانتظمت الأسواق المالية وازدادت أهميتها كلما برزت هذه الظاهرة . ظاهرة الاعتماد على الحاضر وكلما اندفع المساهمون في الاستثمار في المشاريع الخلافة دون أن يقدرُوا الظروف المقبلة للشروع تقدير أساليباً صحيحة . فتجدهم متى رأوا أسهم بعض الشركات ترتفع يندفعون في شرائها فتنظر الشركات المماثلة التي تنتج نفس السلع ويقبل الجمهور على شراء أسهمها . وبالعكس في أيام انخفاض الأسعار والتشاؤم نجد المساهمين يحجمون عن شراء شتى أنواع الأسهم حتى ولو كان ينظر ، على أساس تقدير سليم ، أن تغل بعض هذه الأسهم أرباحاً معقولة . والأسواق المنظمة في الأوراق المالية ، وإن كانت تخفف من خسارة الأفراد المساهمين إذ تمكنهم من التخلص من أسهمهم قبل أن تتدهور أسعارها كثيراً ، إلا أنها لا تخفف من عبء الخسارة التي يتحملها المجتمع كله . فالمجتمع كوحدة يجب أن يتحمل كل الخسارة التي تنجم عن سوء التقدير وعن توجيه موارد

الاتاج توجيهاً خاطئاً اعتماداً على استمرار بعض الظروف المواقية الطارئة . فإن أقبل بعض المساهمين دون ترو أو تفكير على شراء أسهم شركة جديدة لا يكون المجتمع في حاجة حقيقية إلى إنتاجها فإنهم يوجهون بذلك بعض جهود المجتمع وجهة خاطئة ويخسر المجتمع هذه الجهود التي كان يمكن أن توجه توجيهاً صحيحاً ، كما يصيب المجتمع الضرر عندما تفلس هذه الشركة وأمثالها ويعم المجتمع حالة تشاؤم وتنتشر البطالة ويختل فيه التوازن الاقتصادي . أما المساهمون الأصليون الذين تسببوا في كل هذا فلا يتكبدون إلا خسارة بسيطة لأن بإمكانهم أن يتخلصوا من أسهمهم قبل أن تنخفض أسعارها كثيراً وتوزع باقي الخسارة النقدية عندئذ على من يتداولون أسهم الشركة بعدهم .

وخلاصة القول أن سعر الفائدة والكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال يحددان فيما بينهما حجم الاستثمار في المجتمع . والكفاية الحدية تتوقف إلى حد كبير على توقع الأفراد وتقديرهم للغلات المقبلة . ولكن هذا التقدير كثيراً ما يكون خاطئاً وذلك لسببين :

(١) الجهل بالمستقبل ، واعتماد الأفراد على الظروف الحاضرة لتقدير المستقبل .

(٢) عدم التروى في عمل التقدير مادام بإمكان المساهمين أن يتخلصوا من أسهمهم بسهولة فيلقوا على غيرهم سوء عاقبة أعمالهم .

وهذا الاستهتار بعمل التقديرات الصحيحة وهذا الاعتماد الكبير على الظروف القائمة لتقدير المستقبل يضاعفان من شأن أي اتجاه اقتصادي في المجتمع . فلو كنا في فترة رواج وكانت الأرباح في تزايد ، تصور المنتجون أن هذا التزايد في الأرباح سيستمر ، فتجدهم يقدرون الغلات المنتظرة من الاستثمار تقديرًا مبالغاً فيه وترفع في نظرهم الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس

المال فيندفعون في الاستثمار وتشتد حركة الرواج في المجتمع اشتداداً ينذر بالخطر. وبالعكس لو كنا في فترة كساد فإن الأرباح القليلة أو الخسائر التي يتكبدها المنتجون تجعلهم متشائمين من المستقبل فتقل في نظرهم الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال وقد تصبح سلبية، فيزداد بذلك الكساد وتشتد حالة المجتمع سوءاً.

ولو كان بالإمكان أن نغير سعر الفائدة تغييراً متناسباً مع تغير الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال لأمكننا أن نحافظ على ثبات الاستثمار. فمثلاً لو استطعنا عندما تزداد الكفاية الإنتاجية الحدية زيادة كبيرة أن نرفع سعر الفائدة ارتفاعاً كبيراً، وإن أمكننا تخفيضه كثيراً عندما تهبط الكفاية الإنتاجية الحدية، لاستطعنا أن نبقى حجم الاستثمار على حاله. ولكن إحداث تغييرات سريعة في سعر الفائدة تتناسب مع التغييرات التي تحدث في الكفاية الحدية شيء غير مرغوب فيه وقد لا يكون ممكناً. فسعر الفائدة كما رأينا يؤثر على أسعار السندات، وتغيير سعر الفائدة كثيراً وبالتالي تغيير أسعار السندات تغييراً كبيراً يضعف من ميل كثير من الأفراد إلى شراء السندات، فتفقد الشركات مصدراً هاماً من مصادر تمويل أعمالها. زد على ذلك أن تغيير سعر الفائدة يؤثر على أسعار السلع الرأسمالية وعلى حركة رؤوس الأموال بين الدول المختلفة. لذلك يقترح كينز لعلاج الحال ما يلي :

(١) أن نجعل التخلص من الأسهم صعباً على شاريها، أي نربطه بها ولو لأجل فتمنعه من بيعها إلا بعد مدة. وفي هذه الحالة يضطر الفرد أن يفكر جيداً قبل الاندفاع في شراء أسهم جديدة لأنه يعلم أنه سيتكبد الخسارة كلها إن انخفضت قيمة الأسهم أثناء المدة التي يجب أن تظل فيها بحيازته. فيأتي تقدير الأفراد للمستقبل وتقدرهم للكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال تقديراً أقرب من ذي قبل إلى الصحة.

(٢) أن تتدخل الحكومة في تحديد حجم الاستثمار وفي توجيهه .
فالحكومة بما تجمع من معلومات عن مختلف أنواع الإنتاج ومدى الاستثمار
في كل نوع يمكنها أن تعرف أحسن من الأفراد مستقبل الغلات في كل نوع
ومستقبل الكفاية الانتاجية الحدية لرأس المال ، وبذلك يمكنها أن توجه
الاستثمار توجيهاً حسناً . كذلك يجب على الحكومة أن تتدخل في تحديد
حجم الاستثمار بالقيام ببرنامج خاص من المشاريع العامة يتمشى تمشياً عكسياً
مع برنامج الأفراد فيقل أوقات الرواج ، ويزداد أيام الكساد . وبذا لا يكون
لتفاوت الأفراد أو تشاؤمهم واندفاعهم في الاستثمار أو إحيائهم عنه ذلك
الأثر السيء الذي نشاهده بين حين وآخر وزى ظواهره في تقلب الأسعار
وانتشار البطالة .

الجزء الثاني : الميل الى الاستهلاك

رأينا كيف يتحدد سعر الفائدة بكمية النقود والتفضيل النقدي . ثم
كيف يتحدد حجم الاستثمار بسعر الفائدة والكفاية الانتاجية الحدية لرأس
المال . وفي هذا الجزء نبحث عن أثر الميل إلى الاستهلاك^(١) على الحياة
الاقتصادية .

يقسم الأفراد في أى مجتمع دخلهم بين الانفاق والادخار ، فإما أن
يشترخوا سلع استهلاك وإما أن يدخروا . ولهم طبعاً أن يحتفظوا بمدخراتهم
في شكل نقدي أو أن يحولوها إلى أى شكل آخر . وحجم الاستهلاك في
المجتمع كله يتوقف على مقدار الدخل الأهل وعلى بعض عوامل موضوعية
وأخرى ذاتية .

(١) Propensity To Consume راجع كينز النظرية العامة الفصل الثامن

أما العلاقة بين الدخل وحجم الاستهلاك فواضحة . فالمرء يزيد عادة من إنفاقه على سلع الاستهلاك المختلفة كلما زاد دخله . والعكس بالعكس . بمعنى أن العلاقة بين الدخل الأهلـى الكلى وبين ما ينفق على سلع الاستهلاك علاقة طردية . أما العوامل الموضوعية والذاتية الأخرى فلا تؤثر فقط على حجم الاستهلاك ولكن تؤثر أيضاً على الميل إلى الاستهلاك . ويقصد كينز بالميل إلى الاستهلاك النسبة بين ما ينفق على سلع الاستهلاك من دخل معين وبين هذا الدخل المعين . فتغير هذه العوامل الموضوعية بين وقت وآخر يؤثر على هذه النسبة فيؤدى إلى زيادة أو نقص ما ينفق على الاستهلاك حتى مع ثبات الدخل . ولا شك أن دراسة هذه العوامل من الأهمية بمكان ، فلو بقي الدخل ثابتاً ثم تغير الطلب على سلع الاستهلاك فإن صناعات الاستهلاك وبالتالي صناعات الاستثمار تتأثر متأثراً بليغاً .

وأهم العوامل الموضوعية التى تحدد الميل إلى الاستهلاك هى :

أولاً — التغير فى توزيع الدخل الأهلـى . فلو بقي الدخل الكلى ثابتاً ولكن زادت الأجور وقلت بعض الدخول الكبيرة الأخرى ، فإن الميل إلى الاستهلاك فى المجتمع يزداد وذلك لأن العمال فى حاجة ماسة إلى كثير من الأشياء التى لا يمكنهم أن يحصلوا عليها ، فلو زاد أجرهم فمن المحتمل أن ينفقوا كل هذه الزيادة على تلك السلع . ولا شك أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة فى دخل الفقراء كان يدخر عندما كان من نصيب الأغنياء .

ثانياً — التغير القدرى غير المنتظر فى قيم الأصول التى يملكها الأفراد . فلو كان بعض الأفراد يملكون أوراقاً مالية مثلاً ثم لسبب ما ارتفعت قيمتها ، فمن المحتمل أن يزداد ميل هؤلاء الأفراد إلى الاستهلاك لأنهم الآن يشعرون أنهم فى مركز أفضل من مركزهم السابق ، ويشعرون أنهم أقدر على الإنفاق بالرغم من أن دخلهم لم يزد دليماً واحداً .

ثالثاً — التغير في التفضيل الزمني . فلو ازداد التفضيل الزمني أي لو ازداد تفضيل الأفراد لاستهلاك السلع الحاضرة عن السلع الآجلة ، فإن الميل إلى الاستهلاك يزداد . وهناك عدة عوامل تؤثر على التفضيل الزمني . فمثلاً لو سئمت دولة قانوناً بوجود نوعاً من التأمين الإجتماعي الشامل فإن الطبقة العاملة في هذه الدولة يقل عندها الميل إلى الاستهلاك وذلك لتناقص حاجتها إلى الادخار بعد تنفيذ نظام التأمين الإجتماعي .

رابعاً — التغير في سياسة الدولة المالية . فكثير من الضرائب التي تفرضها الدولة تؤثر على ميل الأفراد إلى الادخار والاستهلاك . فالضرائب التصاعدية على الميراث وعلى الدخل غير المكتسبة وما إليها تقلل من رغبة الأفراد في الادخار بعد حد معين ، وبالتالي تزيد من ميلهم إلى الاستهلاك . كذلك سياسة الدولة المالية من حيث النفقات العامة قد تهدف إلى تحسين توزيع الدخل بين الأفراد وفي هذه الحالة يكون لها أثر كبير على الميل إلى الاستهلاك .

أما العوامل الذاتية التي تؤثر على ميل الأفراد إلى الاستهلاك فمن أهمها :

أولاً — الرغبة في تكوين احتياطي لمواجهة طوارئ المستقبل . فكلما ازداد توقع الأفراد للطوارئ وخوفهم منها كلما مالوا إلى إدخار نسبة أكبر من دخلهم وبالتالي يقل ميلهم إلى الاستهلاك . والعكس بالعكس .

ثانياً — الرغبة في الاحتفاظ بمستوى المعيشة ثابتاً بالرغم من نقص الدخل في المستقبل (عند اعتزال الخدمة) أو زيادة الطلبات على نفس الدخل (تعليم الأطفال) أو الرغبة في رفع مستوى المعيشة . وكل هذا من شأنه أن يدفع الأفراد الذين يشعرون بهذه الرغبة إلى زيادة مدخراتهم وبالتالي إلى نقص ميلهم للاستهلاك .

- ثالثاً — الرغبة في الشعور بالاستقلال وعدم الاعتماد على الغير في المستقبل .
رابعاً — الرغبة في تكوين احتياطي للمضاربة .
خامساً — الرغبة في ترك إرث .
سادساً — الرغبة في جمع المال حبا في المال .

ونلاحظ وجود عوامل ذاتية مشابهة في حالة الشركات . فعند ما تقسم الشركة أرباحها الكلية بين ما يدفع لحملة الأسهم وما يحول لحساب الاحتياطي تفكر في عدة أشياء ، كالرغبة في التوسع في المستقبل دون الحاجة إلى الاقتراض ، والاحتياط ضد الطوارئ الخ . وقرارات الشركات والهيئات في هذا الصدد لها أثرها البالغ في تحديد نسبة ما ينفق من الدخل الأهلئ الكلي على سلع الاستهلاك ونسبة ما يدخر . ويكفي أن نذكر هنا للتدليل على أهمية مدخرات الشركات والهيئات أن حوالى نصف المدخرات الكلية السنوية في إنجلترا والولايات المتحدة في السنوات العادية عبارة عن مدخرات الشركات والهيئات (١)

والميل إلى الاستهلاك يختلف من مجتمع إلى آخر . فيكون أقل في المجتمع الغنى عنه في المجتمع الفقير . وذلك لأن المجتمع الغنى أقدر على الادخار (٢) . وكلما ازداد دخل المجتمع كلما قل ميله إلى الاستهلاك . فالميل الحدى إلى الاستهلاك أو النسبة بين « الزيادة » في الاستهلاك الناجمة من زيادة معينة في الدخل الأهلئ وبين هذه الزيادة في الدخل الأهلئ لا تصل أبداً إلى واحد صحيح () وذلك لأن المجتمع لا ينفق كل زيادة في دخلة بل يدخر منها جزءاً (والميل الحدى للاستهلاك يقل كلما ازداد الدخل وذلك لأن المجتمع يصبح كما قلنا أقدر على الادخار بازدياد دخله . والميل الحدى للاستهلاك يؤثر كما سنرى في الجزء البالى على حجم التوظيف في المجتمع .

(١) راجع كينز ص ١٠٨

(٢) يجب أن يكون واضحاً أننا لا نقصد هنا أن نقول أن حجم الاستهلاك يكون أقل في المجتمع الغنى ولكن الذى نقوله هو أن نسبة ما ينفق على الاستهلاك من الدخل الأهلئ يكون أقل فى المجتمع الغنى .

الجزء الثالث - حجم التوظيف

كان الأستاذ « كان » أول من حدد العلاقة بين حجم الاستثمار وحجم التوظيف ، ثم تناول الموضوع كينز وأنصاره من الاقتصاديين المحدثين .
لو فرضنا أن حجم الاستثمار في المجتمع وبالتالي حجم التوظيف في الصناعات الرأسمالية يزداد زيادة معينة ، فإن ميل الأفراد إلى الاستهلاك يحدد مدى الزيادة الإضافية أو الزيادة الثانوية التي تحدث في التوظيف في صناعات الاستهلاك كنتيجة لهذه الزيادة الأولية في التوظيف في صناعات الاستثمار . والعلاقة بين الزيادة الكلية في حجم التوظيف والزيادة الأصلية في التوظيف في الاستثمار ، أو العلاقة بين الزيادة في الدخل الأهل وبين الزيادة في قيمة الاستثمار يطلق عليها « كينز » اصطلاح مكرر الاستثمار ولترمز لها بحرف R . وعليه فإن زاد الدخل الأهل بمقدار ٣٠ نتيجة لزيادة قدرها ١٠ في الاستثمار يكون مكرر الاستثمار ٣ ، وإن كانت الزيادة في الدخل الأهل ٢٠ كانت $R=2$. وهكذا . ويمكن أن نستخلص العلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك وبين مكرر الاستثمار مما يلي :

$$١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\text{الزيادة في الاستهلاك}}{\text{الزيادة في الدخل الأهل}}$$

$$٢ - \text{الدخل الأهل} = \text{قيمة الإنتاج الكلى} .$$

$$= \text{قيمة سلع الاستهلاك} + \text{قيمة سلع الاستثمار} .$$

$$\text{أو الاستثمار} = \text{الدخل الأهل} - \text{الاستهلاك} .$$

$$٣ - \text{مكرر الاستثمار} = \frac{\text{الزيادة في الدخل الأهل}}{\text{الزيادة في الاستثمار}}$$

ولكننا نعلم من (٢) أن :

$$\text{الاستثمار} = \text{الدخل الأهلي} - \text{الاستهلاك} .$$

الزيادة في الدخل الأهلي

$$\therefore \text{مكرر الاستثمار} = \frac{\text{الزيادة في الدخل الأهلي}}{\text{الزيادة في الدخل الأهلي} - \text{الاستهلاك}}$$

وبقسمة كل من البسط والمقام على « الزيادة في الدخل الأهلي » نحصل على النتيجة الآتية :

١

$$\text{مكرر الاستثمار} = \frac{1}{1 - \frac{\text{الزيادة في الدخل}}{\text{الزيادة في الدخل الأهلي}}}$$

ولكننا نعلم من (١) أن :

الزيادة في الإستهلاك

$$\text{الزيادة في الدخل} = \text{الميل الحدي للإستهلاك} .$$

١

$$\therefore \text{مكرر الاستثمار} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

وعليه فإن كان الميل الحدي إلى الإستهلاك $\frac{1}{3}$ كان مكرر الاستثمار $\frac{3}{2}$. ولو كان الميل الحدي $\frac{1}{4}$ كان مكرر الاستثمار ١٠ . أي أن الزيادة الكلية في حجم التوظيف بالمجتمع التي تنشأ نتيجة لزيادة معينة في عدد العمال المشغلين في الصناعات الرأسمالية تكون $\frac{1}{4}$ مرة في الحالة الأولى، وتكون في الحالة الثانية ١٠ أضعاف الزيادة في التوظيف في الصناعات الرأسمالية .

نستنتج مما سبق أن الميل إلى الاستهلاك يؤثر تأثيراً كبيراً على حجم التوظيف . ومن نعم الله على المجتمعات الفقيرة أن الميل إلى الاستهلاك فيها كبيراً وهذا يساعدها على معالجة الكساد فيها إذ يكفي أن تعمل الحكومة في مثل هذه المجتمعات على زيادة الاستثمار زيادة بسيطة كي يزداد التوظيف الكلي زيادة كبيرة تكفي لتشغيل جميع العاطلين . أما المجتمعات الغنية فيجب عليها أن تزيد الاستثمار كثيراً لتعالج نفس المشكلة ولتجد عملاً لنفس العدد من العمال العاطلين .

وبديهي أن الحكومات التي تدرك أثر الميل إلى الاستهلاك في تحديد حجم التوظيف وفي التغلب على البطالة تحاول أيام الكساد أن تزيد من الميل إلى الاستهلاك كي تجد فيه عوناً في القضاء على البطالة . ويمكنها أن تفعل ذلك بتخفيف الضرائب والعمل على تحسين توزيع الدخل وتأمين الأفراد ضد المستقبل الخ . وقد اتجهت حكومة روزفلت الأولى هذا الاتجاه .

بدراسة العوامل الثلاث السالفة ، وهي التفضيل النقدي ، والكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال ، والميل الحدى إلى الاستهلاك ، قد استعرضنا في الواقع أهم العوامل التي تؤثر على حالة البلد الإقتصادية وعلى التقلبات القصيرة الأجل فيها ، وعلى حجم التوظيف والبطالة . فالتفضيل النقدي بالاشتراك مع كمية النقود الموجودة في المجتمع يحدد سعر الفائدة . وسعر الفائدة الذي يتحدد بهذه الطريقة يشترك مع الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال في تحديد حجم الاستثمار . وحجم الاستثمار يشترك مع الميل الحدى إلى الاستهلاك في تحديد حجم التوظيف الكلي في المجتمع وحالة البلد من كساد أو رواج . فإن زاد التفضيل النقدي إرتفع سعر الفائدة وقل حجم

الفصل الخامس

العلاقة بين الادخار والاستثمار

من المواضيع التي نالت قسماً وافراً من اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك والاقتصاديين المحدثين ، العلاقة بين الادخار والاستثمار . وقد يبدو من دراسة سطحية لأرائهم أنهم مختلفين في هذا الموضوع اختلافاً كبيراً . ولكن التعمق في البحث يدلنا على أن الاختلاف ظاهري وأنه يرجع في الغالب إلى اختلاف في تعريف الألفاظ .

ويمكن تقسيم الاقتصاديين فيما يخص آرائهم عن الادخار والاستثمار إلى ثلاثة أقسام . قسم يعتقد أن الادخار والاستثمار متعادلان دائماً وأنه لا يوجد أي اختلاف بينهما . وقد عبر عن هذا الرأي اللورد كينز في كتابه « النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود » وتبعه أنصاره العديدون . وفريق ثان يعتقد أن الادخار والاستثمار شيان مختلفان وأنهما لا يتعادلان إلا في حالة واحدة ألا وهي حالة التوازن . فإن زاد الاستثمار عن الادخار ظهرت في المجتمع حالة رواج وتضخم . وإن زاد الادخار عن الاستثمار نشأ عن ذلك كساد وانكماش . أما التعادل بينهما فمن علامات التوازن الإقتصادي . ومن الأعضاء البارزين في هذا الفريق الأستاذ ويكسل والأستاذ زوبرتسون وكان اللورد كينز ممن يرون هذا الرأي . وقد عبر عنه بأسهاب في كتاباته الأولى (١) ولكنه عدل عن هذا الرأي بعد ذلك واخذ بفكرة

(١) راجع Treatise on Money سنة ١٩٣٧

التعادل الدائم بين الإدخار والاستثمار . وسنرى فيما بعد أسباب نحوله عن رأيه . وأخيراً فهناك فريق ثالث تتوسط آراؤه آراء الفريقين السابقين . ومن أشهر أعضاء هذا الفريق الأخير الأساتذة ليندال واوهلين وميردال . وهم جميعاً من الإقتصاديين السويديين البارزين . وقد فرقوا بين الاستثمار والإدخار المحققين أو الفعلين^(١) والاستثمار والإدخار المقدرين^(٢) فقالوا إن الاستثمار المقدر أو ما ينوى المجتمع استثماره قد يختلف عن الإدخار المقدر (أى المبالغ التى ينوى المجتمع إدخارها) ولسكن القوى الإقتصادية سرعان ما تزيل هذا الاختلاف فى التقدير فتوجد تعادلاً تاماً بين ما ادخر فعلاً وما استثمار فعلاً .

ولا شك أن جانباً كبيراً من الاختلاف بين الإقتصاديين فى هذا الموضوع يرجع إلى اختلافهم فى تعريف الادخار وفى تعريف الاستثمار . ولو وحدوا كلمتهم فى هذا الموضوع لظهر أنهم متفقين إلى حد كبير جداً فى تحليلهم للقوى الاقتصادية المختلفة وأثرها على حياتنا الاقتصادية وما نشاهده من تقلب دائم بين رواج وكساد .

ولنتناول الآن رأى كل فريق من هؤلاء الإقتصاديين على حدة :

الفريق الأول : التعادل بين الادخار والاستثمار

يعبر كينز عن هذا الرأى فى كتابه « النظرية العامة » وهو يعرف فيه الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الأهل الذى لم ينفق على سلع الاستهلاك . أو بعبارة أخرى فإن :

Ex Post (١)

Ex Ante (٢)

الادخار = الدخل الأهلـى — ما ينفق على شراء سلع الاستهلاك .

أما الاستثمار فهو قيمة الإنتاج الذى لم يستهلك أو بعبارة أخرى فإن :
الاستثمار = قيمة الإنتاج السكلى — قيمة ما استهلك منه .

= قيمة الإنتاج السكلى — ما ينفق على شراء سلع الاستهلاك .
وحيث أن قيمة الإنتاج السكلى تتساوى مع الدخل الأهلـى فيمكن أن
نقول ان :

الاستثمار = الدخل الأهلـى — ما ينفق على شراء سلع الإستهلاك .

وكذلك يمكن أن نقول أن :

الادخار = قيمة الإنتاج السكلى — قيمة ما استهلك منه .

وبالتالى فلا بد أن يتساوى الادخار مع الاستثمار لأن كلا منهما يعادل
الفرق بين الدخل الأهلـى أو قيمة الإنتاج السكلى وبين ما ينفق على سلع
الاستهلاك .

والواقع أن حسب هذا التعريف يصبح الإدخار والاستثمار شيئاً واحداً
فكل منهما هو عبارة عن قيمة الإنتاج غير المستهلك . ولذا قد يتساءل البعض
لماذا إذا يفرق كينز بين الاثنين فيتكلم تارة عن الإدخار وطوراً عن الاستثمار ؟

يرد كينز وأنصاره على هذا السؤال بتشبيه الإدخار والاستثمار بقيم
المبيعات والمشتريات من أية سلعة . فيقولون لو تسكلمنا عن سلعة ما فإن قيمة
المبيعات من هذه السلعة فى أى فترة لابد أن تتعادل مع قيمة المشتريات من
هذه السلعة . بل أن قيمة المبيعات والمشتريات فى أى لحظة هى نفس الشيء .
ومع ذلك فإن أحدا لا يتساءل لماذا نفرق بين المبيعات والمشتريات . فلماذا

إذا يؤخذ علينا التفريق بين الإدخار والاستثمار؟ إن المبيعات والمشتريات، من أية سلعة تتعادلان عن طريق تأثيرهما على الثمن. فنحن ندرس أحوال العرض على حدة، وأحوال الطلب على حدة، بالرغم من تعادل المبيعات والمشتريات في أية لحظة، لنتبين أثر كل منهما على مستوى الأسعار. كذلك فإن الإدخار والاستثمار يتعادلان عن طريق التأثير على الدخل الأهلّي. فلو زاد الاستثمار زاد الدخل الأهلّي زيادة تمكن الناس من الإكثار من مدخراتهم الكلية حتى تتعادل في مجموعها مع الاستثمار. ويعتقد كينز أن من النقط الجديدة الرئيسية في أبحاثه إظهاره للعلاقة بين هذه العوامل الثلاثة (الإدخار والاستثمار والدخل الأهلّي) وإثباته أن الإدخار يتعادل مع الاستثمار عن طريق تغير الدخل الأهلّي لا عن طريق تغير سعر الفائدة كما كان يقول الإقتصاديون الكلاسيك.

ثم إن العوامل التي تؤثر على الإدخار تختلف عن العوامل التي تؤثر على الاستثمار. فحجم الاستثمار في المجتمع يتأثر بالكفاية الإنتاجية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة للأجال الطويلة. أما الإدخار فيتأثر بحجم الدخل الأهلّي وبالعوامل موضوعية وذاتية عديدة. لذلك يجب دراسة الإدخار على حدة والاستثمار على حدة بالرغم من تعادلهما كما ندرس العوامل التي تؤثر على عرض السلع والعوامل التي تؤثر على طلبها بالرغم من تعادل قيمة المبيعات وقيمة المشتريات في أية لحظة.

ولنضرب مثلاً مبسطاً غاية التبسيط لنظهر به كيف يتساوى الإدخار بالاستثمار حسب تعريف كينز الجديد: لنفرض أن البنوك قد عملت على زيادة كمية النقود المتداولة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وأنها قد أقرضت هذا المبلغ الجديد إلى شركة صناعية لإنشاء مصنع جديد أو لتوسيع نطاق مصنعها القديم.

لا شك أن الشركة باستعمالها المبلغ لهذا الغرض تزيد من قيمة الاستثمار الكلي بالمجتمع بمبلغ ١٠٠٠ جنيه . فهل تزداد المدخرات في المجتمع بنفس المبلغ ؟

يقول أنصار كينز أن العمال الذين يقومون بإنشاء المصنع أو بتوسيعه هم أول من يحصل على المبلغ . ولنفرض أنهم قاموا بعملهم في أسبوع واحد ثم حصلوا على الألف جنيه في نهاية الأسبوع . لن ينفق العمال هذا المبلغ مباشرة بل قد يحتفظون به يوماً أو بضعة ساعات دون إنفاق . وخلال هذه الفترة تكون المدخرات قد زادت بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لأننا عرفنا الإدخار بأنه الفرق بين الدخل وما ينفق على شراء سلع الاستهلاك . وحيث أن العمال لم يشتروا بعد شيئاً من سلع الاستهلاك فكانهم قد ادخروا المبلغ كله . وبذا يكون الإدخار معادلاً للاستثمار .

ولكن افرض أن العمال أنفقوا في اليوم التالي ١٠٠ جنيه من دخلهم على سلع الاستهلاك . في هذه الحالة تقل مدخراتهم من ١٠٠٠ إلى ٩٠٠ جنيه . ويبدو أنها لا تتعادل مع الاستثمار . ولكن يذكرنا أنصار كينز أننا عرفنا الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج ، (بما في ذلك سلع الاستهلاك) الذي لم يستهلك بعد . فإن اشترى العمال بعض سلع الاستهلاك قلت بذلك قيمة الإنتاج الذي لم يستهلك وقل الاستثمار . فإن أنفقوا ١٠٠ جنيه على سلع الاستهلاك يقل الاستثمار بنفس المبلغ ، وبذا تظل العلاقة بين الإدخار والاستثمار كما هي .

ولكن هذا النقص في الاستثمار يكون بطبيعة الحال مؤقتاً . فزيادة الدخل الأهل التي تنشأ عن التوسع في إنشاء المصانع تؤدي إلى زيادة الاستهلاك . فتزداد بذلك مبيعات المنتجين وأرباحهم وترتفع في نظرهم الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال فيتوسعون في الإنتاج والاستثمار وهكذا .

الفريق الثاني: الاختلاف بين الادخار والاستثمار

لعل الأستاذ روبرتسون هو أحسن من يعبر عن آراء هذا الفريق من الإقتصاديين ولذلك سنبدأ هنا بمناقشة آرائه .

يبدأ الأستاذ روبرتسون بتذكيرنا أن الأفراد لا يحصلون على دخلهم في سيل مستمر ساعة بعد ساعة ويوماً بعد يوم ، وإنما يعملون لمدة أيام أو أسابيع دون الحصول على أى دخل ثم يحصلون على أجر أو مرتب عن عملهم خلال هذه الأيام أو الأسابيع الماضية كلها دفعة واحدة . ثم يعملون من جديد دون أجر حتى تنتهى فترة جديدة معادلة للفترة التى انقضت فيحصلون فى نهايتها على مرتب جديد . فالناس لا يحصلون على دخلهم بالتدريج وإنما يأتى متقطعاً غير متواصل .

لذلك يقسم الأستاذ روبرتسون المدة موضع البحث إلى فترات ويجعل طول الفترة يتمشى مع عادات الدفع فى المجتمع . فلو كانت معظم الأجور والمرتبات تدفع أسبوعياً اتخذ فترته أسبوعاً ، ولو كانت تدفع شهرياً اتخذ فترته شهراً .

ولنفرض أننا أخذنا فترة شهرية .

فى أى فترة من فترتنا الشهرية ، يفرق روبرتسون بين الدخل المكتسب^(١) والدخل الذى يمكن التصرف فيه^(٢) . أما الدخل المكتسب فهو الدخل

Earned Income (١)

Disposable Income (٢)

الذى يستحقه الأفراد نظير عدد الايام التى اشتغلوها ، ولكنهم لم يحصلوا عليه بعد لأن الفترة لا زالت جارية .

وأما الدخل الذى يمكن التصرف فيه فهو الدخل الذى حصلوا عليه فعلا نظير عملهم فى فترة مضت . ولهم بطبيعة الحال حرية التصرف فى هذا الدخل كيفما شاءوا . ولو اتخذنا مثالا موظفا مرتبه الشهرى ثلاثين جنيهاً فإنه مكتسب كل يوم جنيهاً وفى نهاية الشهر يكون قد اكتسب ثلاثين جنيهاً . ولكن لا يمكنه التصرف فى هذا الدخل خلال الشهر الذى يكسبه فيه لأنه لم يحصل عليه بعد ولن يستطيع التصرف فيه إلا فى بدء الشهر التالى ، وعليه فيمكن أن نفرق فى أى فترة من الفترات بين الدخل المكتسب وهو الدخل الذى لم نحصل عليه بعد ، والدخل الذى يمكن التصرف فيه وهو الدخل الذى اكتسبناه فى الفترة الماضية واستلمناه فى بدء الفترة الجارية وأمكننا التصرف فيه . وكلما مال عدد المشتغلين فى فترة ما إلى التزايد كلما ازداد الدخل المكتسب فى هذه الفترة والدخل الذى يمكن التصرف فيه فى الفترة التالية . أما الدخل الذى يمكن التصرف فيه فى هذه الفترة فيكون بطبيعة الحال أقل من الدخل المكتسب فيها . وذلك لأن عدد العمال المشتغلين فى الفترة السابقة لها كان أقل من عدد العمال المشتغلين فيها . والعكس بالعكس .

ويعرف روبرتسون الادخار فى أى فترة من الفترات بأنه الفرق بين الدخل الذى يمكن التصرف فيه وبين ما ينفق على الإستهلاك فى هذه الفترة . وهذا شئ طبيعى فالمرء لا يمكنه أن يدخر إلا من دخل يمكنه التصرف فيه . وعليه يكون إدخار شخص ما فى شهر مايو مثلاً هو الفرق بين دخله المكتسب فى إبريل أو دخله الذى يمكنه التصرف فيه فى مايو وبين ما أنفقه من هذا الدخل على سلع الإستهلاك فى مايو .

أما الاستثمار في فترة ما فهو في رأى روبرتسون ما ينفق فعلاً على إنتاج السلع الرأسمالية الجديدة خلال هذه الفترة . فالاستثمار في مايو هو قيمة سلع الاستثمار الجديدة المنتجة في مايو .

وقد يبدو لأول وهلة أن الإدخار والاستثمار حسب هذا التعريف يجب أن يتعادلا . فقد يقول قائل إنه لو اكتسب المجتمع ١٠ مليون جنيه في إبريل وأصبح حر التصرف فيها في مايو فهو ينفق جزءاً منها على سلع الاستهلاك ويدخر الجزء الباقي ، ثم يستثمر المدخرون أو غيرهم هذه المدخرات في مايو فيتعادل بذلك الادخار والاستثمار . ولكن الواقع أن الاستثمار يمكن أن يزيد عن الادخار لو تدخلت السلطات النقدية فأصدرت نقوداً جديدة أو توسعت المصارف في الأقراض فمكنت الأفراد من إنتاج سلع استثمار بقيمة تفوق قيمة المدخرات . كذلك قد يقل الاستثمار عن الإدخار لو اكتنز بعض الأفراد مدخراتهم ولم تعمل البنوك على زيادة ودائعها أو لو تشامم المنتجون وامتنعوا عن التوسع في الاستثمار .

ويعتقد روبرتسون أن قدرة الأفراد على الإكتناز أو الإنفاق مما سبق إكتنازه ، وقدرة البنوك على خلق ودائع جديدة أو إلغاء ودائع قديمة ، تؤديان إلى تغيير حجم الدخل المكتسب في أى فترة عن الدخل المكتسب في الفترة السابقة لها ، وإلى اختلال العلاقة بين الإدخار والاستثمار ، وإلى ظهور حالة رواج أو كساد (١) .

أما كينز فيعبر عن نفس الشيء بأسلوب آخر فيقول ، إن قدرة الأفراد على زيادة أو تقليل تفضيلهم النقدي ، وقدرة البنوك على زيادة أو إنقاص كمية النقود ، تؤديان إلى تغيير سعر الفائدة وبالتالي إلى تغيير حجم الاستثمار ثم إلى تغيير الدخل الأهل وظهور حالة كساد أو رواج .

فالاختلاف بين الكاتبين يرجع إلى حد كبير إلى اختلاف في تعريف

(١) راجع هانسن : الانتعاش أو الركود ص ٢١ .

الألفاظ لا إلى اختلاف في تحليل القوى الاقتصادية التي تحدث التقلب في الحياة الاقتصادية .

وقد أشرنا في بداية هذا الفصل إلى أن كينز كان في كتاباته الأولى يقول باختلاف الادخار عن الاستثمار . وكان قد عرفهما تعريفاً خاصاً يختلف عن تعريف روبرتسون ، ثم لما ظهر له أن تعريفه لا يفي بالغرض منه عدل عنه وأخذ بتعريف جديد . (ونود هنا أن نشير إلى التعريف القديم لما في ذلك من عبرة وعظة للذين إذا ما أبدوا رأياً ثم ظهر لهم خطأه تمسكوا به رغم اقتناعهم بخطأه اعتقاداً منهم أن الاعتراف بالخطأ والرجوع إلى الحق يحطان من كرامتهم) كان كينز في كتاباته الأولى يبحث عن العوامل التي تؤدي إلى إحداث الدورة الاقتصادية . فقال إن الاختلاف بين الادخار والاستثمار سبب من أسباب الدورة بل إنه عامل هام من العوامل التي تؤدي إليها .

وقد عرف كينز الادخار والاستثمار عندئذ كما يلي :

الاستثمار = قيمة الإنتاج — قيمة ما يستهلك منه .

الادخار = الدخل الأهل — ما ينفق على سلع الاستهلاك .

= الدخل الأهل — قيمة ما يستهلك من الإنتاج .

ثم عرف الدخل الأهل تعريفاً جديداً غير مألوف وغير منطقي . فقال إنه يشمل الدخول العادية ولا يشمل الأرباح غير العادية التي يحصل عليها المنتجون بسبب ارتفاع الأسعار ، أو الخسائر التي يتكبدهونها بسبب هبوط الأسعار . ودخول المنتجين العادية هي الدخول التي تكفي لضمان استمرارهم في الإنتاج .

فلو كان الدخل الأهل العادي الذي يكفي لبقاء المنتجين في حلبة الإنتاج دون أن يشعروا بميل إلى التوسع أو رغبة في الانكماش هو ١٠٠ مليون جنيه ، وكانت قيمة ما يستهلك من هذا الدخل ٧٠ مليون جنيه ، فإن الادخار

يكون في هذه الحالة ٣٠ مليون جنيه . ولكن لو حلت بالمجتمع فترة كساد وانخفضت أسعار السلع المختلفة ، وبالتالي انخفضت قيمة الإنتاج من ١٠٠ إلى ٨٠ مليون جنيه ، فإن هذا الانخفاض لن يظهر في الدخل الأهلى لأن الدخل الأهلى لا يشمل الخسائر أو الأرباح القدرية . وبالتالي يظل الادخار كما كان $١٠٠ - ٧٠ = ٣٠$ مليون جنيه . أى أن ثلثى مدخرات المجتمع في هذه الحالة تصبح مكونة من الخسائر القدرية التى تسكبها المنتجون (١) !!

ولكن الاستثمار يتغير لأن الاستثمار هو الفرق بين قيمة الإنتاج وبين الاستهلاك . وحيث أن قيمة الإنتاج قد انخفضت من ١٠٠ إلى ٨٠ مليون جنيه ، فإن الاستثمار ينخفض من ٣٠ مليون جنيه ($١٠٠ - ٧٠$) إلى ١٠ مليون جنيه ($٨٠ - ٧٠$) . وبالتالي يختلف الادخار عن الاستثمار ويكون الفرق بينهما $٣٠ - ١٠ = ٢٠$ مليون جنيه . وهذا المبلغ هو عبارة عن الخسائر القدرية التى نشأت بسبب انخفاض الأسعار وحسبناه في قيمة الإنتاج ، بينما لم نعمل له حسابا في تقدير الدخل الأهلى .

والعكس بالعكس ، أى أن ارتفاع الأسعار يظهر في قيمة الإنتاج ولكن لا يظهر في الدخل الأهلى فيختلف الادخار عن الاستثمار ، وتكون الزيادة في الاستثمار هى عبارة عن الأرباح القدرية .

يتضح مما سبق أن ظهور الأرباح غير العادية ، وهى من ظواهر حالة الرواج ، معناه ، حسب تعريفنا للألفاظ ، زيادة في الاستثمار عن الادخار ، كما أن زيادة الاستثمار عن الادخار معناها ظهور أرباح غير عادية . أى أن الاختلاف بين الاستثمار والادخار حسب هذا التعريف لا «يؤدى» إلى ظهور خسائر أو أرباح غير عادية ، وإنما هو الخسائر أو الأرباح غير العادية . وبالتالي فإن الاختلاف بين الادخار والاستثمار حسب هذا التعريف لا يصبح

(١) راجع هانسن المشار إليه آنفا في ص ٢١ .

سببها من أسباب الدورة الاقتصادية ، وإنما ظاهرة من ظواهرها (١) وحيث أن كينز كان يبحث عن أسباب الدورة فقد عدل عن هذا التعريف . وما يسجل بالاعجاب حقا أنه ترك رأيه الأول كلية ودرن أن يحاول عبثاً الدفاع عنه . وكان جميلاً أن نرى الاقتصاديين الذين انتقدوه يمجّدون فيه هذه الشجاعة فيقول الأستاذ هانسن وكان من أوائل الاقتصاديين الأمريكيين الذين لفتوا الأنظار إلى بعض أخطاء كينز في رسالته عن النقود :
« ان صفات مثل صفات المستر كينز تجعل الدنيا جديرة بأن نعيش فيها » . (٢)

الفريق الثالث

الاختلاف بين الادخارات والاستثمارات المقدرة ،
والتعادل بين الادخارات والاستثمارات المحققة .

أصحاب هذا الرأي من الاقتصاديين السويديين المحدثين يقسمون دراستهم للموضوع إلى قسمين ، أو قل إنهم ينظرون إلى الظواهر الاقتصادية المختلفة من وجهتين :

أولاً — الظاهرة باعتبار ما كانت ، أو الظاهرة كما حدثت فعلاً . فلو نظرنا في سنة ١٩٤٥ إلى ادخار سنة ١٩٤٤ وقلنا أنه ١٠ مليون جنيه فإننا نحسب ما ادخره الأفراد فعلاً ، نحسب ما تحقق ، نحسب ما كان .
ثانياً — الظاهرة باعتبار ما ينتظر أن تكون . فإن قلنا مثلاً إنه ينتظر أن

(١) راجع هانسن الانتعاش أو الركود .

(٢) راجع هانسن المشار إليه آنفاً .

يكون الادخار في عام ١٩٤٥ أكثر مما كان عليه عام ١٩٤٤ بمبلغ مليون جنيه ، فمعنى ذلك أن الأفراد تقدر أن لسبب ما ستزداد دخولهم مثلاً فتزداد مقدرتهم على الادخار .

وتعريف هذا الفريق من الاقتصاديين للادخار والاستثمار المحققين فعلاً لا يختلف عن تعريف كينز الجديد (النظرية العامة) للادخار والاستثمار . فالادخار والاستثمار اللذين تحققا فعلاً متعادلان لأن كلا منهما يساوى الفرق بين الدخل الإلهي في الفترة التي انقضت وقيمة الإستهلاك في تلك الفترة .

أما الإدخار المقدر أو المرتقب فيتوقف على تقدير الفرد لدخله في المستقبل وتقديره لعدة عوامل أخرى . والإدخار المقدر للمجتمع هو مجموع المدخرات المقدرة للأفراد .

والإستثمار المقدر يتوقف على الظروف التي يعتقد المنتجون أنها ستسود في المستقبل كالأسعار وسعر الفائدة وتكاليف الإنتاج . فلو ترقبوا ظروفًا مواتية كان الإستثمار المقدر كبيراً ، ولو ترقبوا ظروفًا سيئة كان الإستثمار المقدر صغيراً . والإستثمار المقدر في المجتمع يساوى مجموع ما ينوى المنتجون استثماره .

وطبيعي أنه لا يوجد هناك أي داع يدفعنا إلى افتراض تعادل الادخار المقدر بالإستثمار المقدر . ففريق يفكر في الادخار وفريق يفكر في الإستثمار . هذا يتأثر بظروف ، وذاك يتأثر بظروف أخرى ، ومن التعسف أن نفرض أن نتيجة تفكير وتقدير الفريقين لا بد أن تكون واحدة . ومعنى ذلك أننا إن كنا في بدء سنة ١٩٤٥ فإن ما يعتقد الأفراد أنهم سيدخرونه خلال سنة ١٩٤٥ يختلف عما يعتقد المنتجون أنهم سيستثمرونه خلال نفس السنة . ولكن في نهاية سنة ١٩٤٥ سيجد المجتمع أن الادخار الذي تحقق فعلاً معادل للإستثمار الذي تحقق فعلاً خلال السنة . وللدلالة على ذلك نأخذ المثل المبسط الآتي : نفرض أن في سنة ١٩٤٤

الادخار متعادل مع الاستثمار ، لكن في أول سنة ١٩٤٥ نوى الأفراد أن يقللوا من مدخراتهم في سنة ١٩٤٥ بمقدار ١٠ مليون جنيه ، بينما لم ينو المنتجون أن يغيروا استثمارهم في سنة ١٩٤٥ . أى أن الاستثمار المقدّر يزيد عن الادخار المقدّر بمبلغ ١٠ مليون جنيه .

ولكن تقليل الأفراد لمدخراتهم معناه زيادة استهلاكهم . فإن زاد الاستهلاك بمبلغ ١٠ مليون جنيه كما كان مقدراً قل المخزون من السلع لدى التجار بهذا المبلغ ، وقل الاستثمار المحقق بنفس المبلغ . إذ أن الاستثمار المحقق يساوى الفرق بين الإنتاج الكلى وما يستهلك منه . وبذلك يتعادل الادخار والاستثمار .

ولو شئنا أن نتعمق قليلاً في نفس المثال فيمكن أن نقول أن العشرة مليون جنيه الإضافية التي ينفقها المستهلكون سنة ١٩٤٥ ويشترى بها سلع استهلاك يمكن تقسيمها إلى قسمين :

أولاً — قيمة هذه السلع بالنسبة للتجار الذين باعوها أى القيمة التي دفعوها للصناع لشراء هذه السلع منهم وعرضها على الجمهور ولتكن هذه القيمة ٨ مليون جنيه مثلاً .

ثانياً — الدخل الإضافي الذي يحصل عليه التاجر أو الربح الناجم عن بيع هذه الكمية من السلع وهو في هذه الحالة ٢ مليون جنيه .

وبعبارة أخرى فإن دخل المجتمع يزداد بمبلغ ٢ مليون جنيه وهذه الزيادة تمثل بعض ربح التجار ، الربح الإضافي الذي حصلوا عليه دون أن يترقبوه . وطبعي أن التجار لم يكونوا قد عملوا حساباً لهذه الزيادة في دخلهم عند تقديرهم لانفاقهم وادخارهم خلال سنة ١٩٤٥ . وبالتالي فإنهم يجدون في نهاية سنة ١٩٤٥ أن مدخراتهم التي تحققت فعلاً تربو عن المدخرات

التي قدروها بمبلغ ٢ مليون جنيه . وعليه تكون المدخرات السككية المحققة في المجتمع في سنة ١٩٤٥ أقل مما كانت عليه سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٨ مليون فقط (١٠ - ٢) لا بمبلغ العشرة ملايين التي كان ينوي المستهلكون أصلاً تقليلها . وهذا النقص في الادخار المحقق يساوي النقص في الاستثمار المحقق ، إذ أن أصول التجار من السلع قد قلت بما قيمته عندهم ٨ مليون جنيه .

هذه هي أهم الآراء التي أبديت فيما يختص بالادخار والاستثمار كان يمكن التوسع في دراستها ومقارنتها والموازنة بينها ومحاولة إيجاد نقط الشبه ونقط الخلاف الخ . ولكن يبدو أن أهم ما في الأمر هو أن نفهم أن هذا الاختلاف بين الاقتصاديين يرجع إلى حد كبير إلى اختلافهم في تعريف الألفاظ . فالاختلاف بين رأى كينز القديم ورأيه الحديث يرجع إلى طريقة تعريفه للدخل الأهل . والاختلاف بين رأى روبرتسون ورأى كينز الجديد يرجع إلى أن الأول يأخذ الدخل الأهل في فترتين متتاليتين ويستنتج من الأول الادخار ومن الثاني الاستثمار . أما كينز فيأخذ الدخل الأهل في فترة واحدة . ولو وحدوا التعريف لظهر اتفاق كبير بينهم في هذا الموضوع وفي المواضيع الأخرى المرتبطة به والمتعلقة بالتقلبات الاقتصادية .

الفصل السادس

الدورة الاقتصادية

عند دراستنا للنظام النقدي في المدة القصيرة أشرنا إلى بعض العوامل الهامة التي ترتبط مع بعضها البعض فتؤثر على حالة البلد الاقتصادية ودرجة التوظيف بها . ورأينا كيف أن تغير أى واحد من هذه العوامل (نظراً لارتباط كل منها بالآخرى) يؤثر في نهاية الأمر على الحياة الاقتصادية كلها . وسنحاول هنا أن نتبين كيف يمكن لهذه العوامل أن تحدث « دورة » اقتصادية ، وأن نقدر أهمية كل منها في إحداث تلك الدورة . وسنبداً أولاً باستعراض تحليل المسزروبسن في هذا الموضوع ، وهو لا يختلف كثيراً عن تحليل كينز ، إلا أنه أسهل وأقرب إلى الفهم ثم نتعمق قليلاً مستندين إلى آراء اللورد كينز نفسه .

تقول المسزروبسن في كتابها ، مقدمة النظرية العامة للتوظيف ^(١) ، إن الدورة الاقتصادية تتكون من أربع دورات مختلفة ، تتضافر ثلاث منها على زيادة شدة التقلبات الاقتصادية وزيادة عنفها وزيادة الاختلال في الحياة الاقتصادية ، بينما تعمل الرابعة على التخفيف نوعاً ما من آثار الدورات الثلاثة الأخرى والتلطيف من حدة التقلبات . أما الدورات الثلاثة الأولى فهي : دورة الاستثمار وهي أهمها وأعظمها شأنًا ، ثم دورة الانفاق على سلع الاستهلاك (ويمكن أن نسميها أيضاً دورة الإدخار لأن الدخل الأهلى كما

نعلم يقسم بين الإنفاق على الاستهلاك وبين الإدخار ، فإن زاد الإنفاق قل الإدخار والعكس بالعكس ، أى إن كانت هناك دورة فى الإنفاق على الاستهلاك كانت هناك أيضا دورة إدخار . والدورة الثالثة هى دورة التوقع ، أما الدورة الرابعة والأخيرة ، الدورة التى تخفف من آثار الدورات السابقة ، فهى دورة سعر الفائدة . ولنتناول الآن كلا من هذه الدورات على حدة .

دورة الاستثمار

إذا بدأنا فى دراسة هذه الدورة عند بدء الرواج نجد فى هذه الحالة أن كمية الاستثمار تبدأ فى الزيادة ، أى يزداد ميل المنتجين فى الصناعات الرأسمالية إلى التوسع فى الإنتاج ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة العمال المشتغلين بها ، ثم إلى زيادة طلب هؤلاء العمال على سلع الاستهلاك ، وبالتالى إلى ازدياد النشاط فى الصناعات الاستهلاكية وازدياد أرباح المنتجين . وكلما ازدادت أرباح المنتجين كلما تحسنت حالتهم النفسية وأصبحوا يتوقعون تحسنا مطردا فى الأحوال مما يدفعهم إلى زيادة التوسع فى الاستثمار ، فيطلبون آلات جديدة وينشئون مصانع جديدة ، الخ . وكلما توسعوا فى الاستثمار كلما زاد الطلب على العمال ، وكلما زادت الأجور وزاد الدخل الأهلى وزاد الإنفاق على سلع الاستهلاك فترداد الأرباح من جديد وتزداد حالة المنتجين النفسية تحسنا ويزداد تفاؤلهم فيطلبون آلات إضافية ويستثمرون فى التوسع فى الإنتاج . وهكذا تزداد حركة الاستثمار وتستمر فى اتجاه صعودى يبدو للبرء أنه لن ينتهى .

ولكن سلع الاستثمار سلعا تعيش أمدا طويلا ، أى أن الآلة التى تنتج اليوم مثلا لن تستهلك إلا بعد بضع سنوات ، بينما أن الآلات التى

تستهلك اليوم هي الآلات التي انتجت قبل بضع سنوات . وعليه فان بدأ حجم الاستثمار في التزايد فان عدد الآلات الذي يبقى صالحا للإنتاج يزداد ويتراكم عاما بعد عام . وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى إزدياد التنافس بين أصحاب هذه الآلات فيقل مستوى الأرباح ، وبالتالي تأخذ نسبة الإزدياد في حجم الاستثمار في التنافس حتى يتساوى مستوى الاستثمار في عام ما مع مستواه في العام السابق .

نقصد مما سبق أننا لو فرضنا ^(١) أننا بقينا خمس سنوات مثلا في حالة توازن ننتج كل عام عدداً من الآلات معادلاً للعدد الذي يستهلك ، أي ننتج ١٠٠ آلة جديدة وتستبعد من الإنتاج ١٠٠ آلة قديمة وبذلك لا يحدث أي توسع أو انكماش في الإنتاج ، ولو فرضنا أن عمر الآلة خمس سنوات ، فمعنى ذلك أن الآلات التي انتجت في الخمس سنوات الأولى المذكورة ستستهلك في الخمس سنوات التالية . فان زاد حجم الاستثمار عندئذ ، فان الفرق بين عدد الآلات الجديدة المتزايدة وعدد الآلات القديمة المستهلكة ، يضاف كل عام إلى عدد الآلات الكلية الصالحة للإنتاج فيزداد بذلك عدد الآلات الكلية المستعملة زيادة مطردة ويزداد التنافس بين أصحاب الآلات .

وفي بداية الأمر يكون التزايد في مستوى الإنتاج في السلع الرأسمالية بنسب متزايدة . فإزدياد الأرباح وتحسن الحالة النفسية للمنتجين تجعلهم يبالغون في تقديرات الغلات المقبلة ، فيكون إنتاج السلع الرأسمالية .

١٠٠ في السنة الأولى من الرواج ،

١١٠ في السنة الثانية بزيادة ١٠ ٪ عن السنة السابقة ،

١٣٢ في السنة الثالثة بزيادة ٢٠ ٪ عن السنة السابقة ،

١٧٢ في السنة الرابعة بزيادة ٣٠ ٪ عن السنة السابقة .

(١) المثل الآتي مبسط جداً لتقريب الرأي إلى الفهم .

ثم لما تبدأ سلع الاستثمار في التراكم لنقص ما يستهلك منها عما ينتج منها، وتشتد المنافسة بين أصحابها، يقل تغاليهم في تقدير المستقبل ويقل تفاؤلهم ويقل اندفاعهم في الاستثمار، فتأخذ نسبة التزايد في حجم الاستثمار في التناقص بالتدريج حتى نصل إلى عام يكون فيه حجم الاستثمار متساوياً مع حجم الاستثمار في العام الذي سبقه. فلو أكملنا المثل الفرضي السابق يكون مستوى الانتاج في سلع الاستثمار كما يلي :

٢٤٠ في السنة الخامسة بزيادة ٤٠٪ عن السنة الرابعة ،

٢٨٨ في السنة السادسة بزيادة ٢٠٪ عن السنة الخامسة ،

٣١٧ في السنة السابعة بزيادة ١٠٪ عن السنة السادسة ،

٣١٧ في السنة الثامنة دون أى زيادة .

هذه هي الحركة الصعودية في دورة الاستثمار تنتهي عندما يشعر المنتجون أن لا صالح لهم في التوسع في الاستثمار . وقد يتساءل المرء هنا : الآن وقد ارتفع مستوى الاستثمار من ١٠٠ إلى ٣١٧ خلال سبع أو ثمان سنوات ، هل لابد أن تنقلب الحركة الصعودية في الإنتاج الرأسمالي إلى اتجاه نزولي ؟ ألا يمكن حفظ مستوى الانتاج في السلع الرأسمالية عندهذا الحد العالي ومنع الحركة الصعودية من الانقلاب إلى انكماش ؟

والجواب على ذلك : إن مستوى الانتاج في سلع الاستثمار لو ترك وشأنه لا يمكن أن يبقى ثابتاً بل لابد أن يعقب الصعود فيه هبوط وانكماش . وذلك لأنه لو بقي ثابتاً فعنى ذلك أن عدد العمال المشتغلين في الصناعات الرأسمالية والدخل الأهل الكلى والمنفق على سلع الاستهلاك سيظل ثابتاً . ولكن بقاء مستوى الانتاج في الصناعات الرأسمالية على حاله ، وهو حال مرتفع بالنسبة لما يستهلك من الآلات ، معناه إضافة عدد جديد من الآلات عن العدد الموجود (ففي السنة التاسعة تستهلك الآلات التي أنتجت في السنة الرابعة فيزيد عدد الآلات الموجودة حتى لو بقي إنتاج الآلات على حاله ، يزيد بالفرق بين ما ينتج منها وما

يستهلك منها وهذا الفرق هو $317 - 171 = 146$. وحيث أن طلب المستهلكين على سلع الاستهلاك التي تنتجها هذه الآلات ظل ثابتاً خلال هذه السنة التاسعة ، نظراً لثبات عدد العمال المشغلين ، فإن المنتجين سيجدون أن عندهم عدداً متزايداً من الآلات ينتج كمية من السلع الاستهلاكية يفوق المطلوب من هذه السلع ، فيقل عندئذ طلبهم على الآلات .

وعندما يقل الطلب على السلع الرأسمالية يبدأ الاتجاه النزولي في الاستثمار ، وتكرر جميع الخطوات التي سبق ذكرها ، ولكن في اتجاه عكسي . فعندما يقل عدد العمال المشغلين ، ويقل ما ينفق على سلع الاستهلاك ، ويقل النشاط الإقتصادي بوجه عام وتنخفض الأرباح ، يقل ما يتوقعه المنتجون من أرباح ويسود التشاؤم في أوساطهم فيزداد النقص والإنكماش في حركة الاستثمار ، وهكذا تناقص حركة الاستثمار وتستمر في اتجاه نزولي يبدو للمره أنه لن ينتهي .

ولكن الشيء الذي ينقذ الموقف ويعكس الاتجاه النزولي في الاستثمار ويجوله إلى اتجاه صعودي هو أن سلع الاستثمار وإن كانت تعيش أمداً طويلاً إلا أنها لا تعيش إلى الأبد . فلا بد أن يأتي يوم تستهلك فيه وتصبح غير صالحة للإنتاج ، أو تظهر إختراعات جديدة وآلات جديدة يرى المنتجون أنه لا بد من استعمالها فيستبعدون عندئذ الآلات القديمة وبذا يقل الموجود منها في الاستعمال ، فيزداد ربحها ويبدأ المنتجون في طلب عدد متزايد منها وتأخذ حركة الاستثمار في التزايد وتبدأ الدورة من جديد .

هذه هي دورة الاستثمار وهي أهم عامل في الدورة الاقتصادية .

أما الدورتان الأخرتان اللتان تتمشيان مع دورة الاستثمار وتزيدان من شدة تقلبات الدورة الاقتصادية فهما : —

دورة ما ينفق على سلع الاستهلاك :

وهذه الدورة تنشأ بسبب اغتناء الناس أو مجرد شعورهم بالاغتناء أيام الرواج وافتقارهم أو شعورهم بالفقر أيام الكساد . ففي أوقات الرواج مثلاً ترتفع أسعار الأوراق المالية ويزداد ميل أصحابها إلى الاستهلاك أى أنهم ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على سلع الاستهلاك لاعتقادهم أن الارتفاع في أسعار الأوراق المالية سيستمر فيعوضون بذلك زيادة إنفاقهم والتقليل من ادخارهم . وبالعكس عندما تنخفض أسعار الأوراق المالية نجد ميل أصحابها إلى الاستهلاك يقل . ولا شك أن كل هذا من شأنه أن يضاعف من التقلبات في الأسعار . وهكذا تتضافر هذه الدورة مع دورة الاستثمار لجعل التقلبات الاقتصادية أشد عنفاً وأكثر شدة .

دورة التوقع :

توقع المنتجين يؤثر على الواقع ، وحالتهم النفسية من تفاؤل أو تشاؤم تزيد من عنف الدورة الاقتصادية ومن شدة تقلباتها . فالمنتجون عندما يقدرون أرباحهم المقبلة لا يقدرونها على أساس الأسعار السائدة فقط ، وإنما على أساس الاتجاه في الأسعار . فلو كنا في بدء الرواج وابتدأت الأسعار في الارتفاع وزادت أرباح المنتجين وتحسنت حالتهم النفسية فإنهم يقدرون أرباحهم المقبلة على أساس أن الارتفاع في الأسعار سيزداد وأن أرباحهم ستضاعف فيشتد طلبهم على سلع الاستثمار . وبالعكس عند ما تبدأ الأسعار في الانخفاض يقدر المنتجون أرباحهم المقبلة على أساس تفاقم هذا الانخفاض فيقللون بنسبة كبيرة ما يطلبونه من سلع الاستثمار . وهكذا تنتهي حركة الرواج بعنف وتبدأ حركة كساد شديدة .

دورة سعر الفائدة :

أما الدورة الرابعة والأخيرة فهي دورة سعر الفائدة ومفعول هذه الدورة يقلل في كثير من الأحيان من آثار الدورات الثلاثة السابقة . فيخفف بذلك من شدة الدورات الاقتصادية ومن عنف تقلباتها . وتفسير ذلك يسهل علينا بعد دراستنا السابقة للتفضيل النقدي وتحليل العوامل التي تؤثر عليه . فرغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود تتغير من وقت إلى آخر إذا تغير الدخل الأهل أو تغيرت نظرة المضاربين إلى مستقبل سعر الفائدة . وأي تغير في التفضيل النقدي لا يصحبه تغير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة . ومن البديهي أن رغبة المنتجين في الاحتفاظ بنقود لدافع المعاملات تزداد بالتدريج خلال الرواج كلما ازداد عدد العمال المشتغلين لديهم وكلما ارتفعت أجور هؤلاء العمال . زد على ذلك أن احتفاظ العمال أنفسهم بنقود يزداد لزيادة دخولهم . وهكذا يزداد التفضيل النقدي لدافع المعاملات خلال الرواج حتى يبلغ أقصاه في أواخر أيام الرواج . أضف إلى ذلك أن التفضيل النقدي لدافع المضاربة يزداد كثيراً في أواخر أيام الرواج ، وذلك لأن المضاربين كما سبق أن بينا تكون من مصلحتهم ، خلال الرواج ، المضاربة على الصعود باستمرار ، ولكن هذه المضاربة المستمرة لابد أن ترفع أسعار الأوراق المالية إلى مستوى عال جداً . وعند ما تصل الأسعار إلى هذا الحد يخالج المضاربون الشك ويبدأون في التساؤل عن اتجاهها الجديد ويشعر بعضهم أنها لا يمكن أن ترتفع عن هذا الحد ، فيبدأون في المضاربة على الهبوط ، وسرعان ما ينتشر هذا التيار بين باقي المضاربين فيتخلصون من أوراقهم ويحتفظون بنقود بدلاً عنها . وهكذا يزداد التفضيل النقدي لدافع المضاربة في أواخر أيام الرواج أيضاً . وازدياد التفضيل النقدي بوجه عام يؤدي إلى

ارتفاع سعر الفائدة وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يوقف المنتجين عند حد ويمنعهم من التغالى في الإنتاج .

وبالعكس نرى أن سعر الفائدة يميل إلى الانخفاض عندما يزيد الكساد فيمنع اشتداده .

وهكذا تتجه هذه الدورة اتجاهها مخالفا لاتجاه الدورات الثلاث السابقة وبذلك تخفف من حدة التقلبات الاقتصادية .

رأى كينز

ويعلق اللورد كينز على الدورة الاقتصادية ^(١) بقوله أنها تمتاز بظاهرتين رئيسيتين : فهناك أولا الحركة « الدورية » أى الانتقال من رواج إلى كساد ثم من كساد إلى رواج في حركة تكاد تكون منتظمة وبعد فترات تكاد تكون متساوية . ثم هناك « الأزمة » وهى الانهيار المفاجئ في الأسعار والانتقال الحاد العنيف من عهد الرواج إلى عهد الكساد ، وهى ظاهرة أساسية من ظواهر الدورة الاقتصادية تبدو عند الانتقال إلى كساد ، ولكن لا تقابلها ظاهرة مماثلة عند الانتقال إلى الرواج . أى أن الانتقال إلى كساد يكون مفاجئاً عنيفاً بينما يأتى الانتقال إلى الرواج ببطء وبالتدريج .

ثم يقول كينز إن أى نظرية للدورة الاقتصادية يجب أن تفسر لنا أسباب هاتين الظاهرتين ، فتشرح لنا لماذا يدوم عهد الكساد مثلاً من ثلاث إلى خمس سنوات باستمرار وبدون شواذ ملهوسة فلا يصل إلى عشرين عاماً ولا يقتصر على عام أو بضعة أشهر . كذلك يجب أن تشرح لنا لماذا يكون الانتقال إلى عهد الكساد فجائاً في شكل أزمة بينما يأتى الانتقال إلى عهد الرواج بالتدريج ودون تغير سريع ملهوس .

(١) راجع كينز النظرية العامة ص ٣١٣ إلى ص ٣٢٠ .

ويرى كينز أن هاتين الظاهرتين يمكن تحليلهما بتقنيات جدول الكفاية الانتاجية الحديدية لرأس المال .

فالأزمة يمكن تحليلها بزوال الثقة أو بانهايار الكفاية الانتاجية الحديدية لرأس المال . إذ أن هذه الكفاية تتوقف في الواقع وإلى حد كبير جداً على ثقة المنتجين وتقديرهم للمستقبل . ولشرح هذه الظاهرة نقول إن معظم الانتاج الآن يدار بواسطة الشركات المساهمة . ومعظم المساهمين الذين يشترون أسهم الشركات المختلفة فيوجهون بذلك الانتاج في المجتمع من صغار المساهمين الذين لا يملك الواحد منهم إلا عدداً محدوداً من الأسهم ، ولكن يملكون فيما بينهم نسبة كبيرة من مجموع الأسهم الموجودة في السوق . وطبيعي أن المساهم الصغير يرجو الربح ويرغب دائماً في المزيد منه ولكنه لا يسعى إلى الربح بقدر ما يحاول تجنب الخسارة . فالمساهم الصغير له عادة دخل آخر يكفي لتغطية نفقاته العادية دون أن يضطر إلى الالتجاء إلى أرباح الأسهم أو غلة السندات التي يملكها . ولكن هذه الأوراق المالية تمثل بالنسبة للمساهم العادي ولصاحب السندات العادي قيمة مدخراته ، أنها تمثل نتيجة تعبئه وتضحياته ومدخراته سنين طوال ، وهو يخشى دائماً أن تنخفض قيمة هذه الأوراق المالية فيستكبد بذلك خسارة رأسمالية ويزول بالنسبة له جزء كبير من قيمة المدخرات التي عانى الأمرين في سبيل جمعها .

لذلك نرى في أواخر أيام الرواج ، عند ما ترتفع أجور العمال وتكاليف الانتاج على العموم ، وعند ما يزداد عرض الآلات والمنتجات فتبدأ أرباحها في التناقص ، نرى أن الشك أخذ يخالج المساهمين فيشعرون أن التفاؤل الذي دفعهم إلى شراء كميات كبيرة من الأوراق المالية أيام الرواج بأسعار مرتفعة لم يكن مبنياً على أساس صحيح ، ويخشون أن تنخفض قيمة الأوراق المالية هذه فيخسرون ، إن ظلوا محتفظين بها ، جزءاً كبيراً من قيمة المدخرات التي

تعبوا كل التعب في جمعها . هذا الخوف من المستقبل يحول تفاؤلهم فجأة إلى تشاؤم فيندفعون في بيع كل ما يملكون من الأوراق المالية ، ويكتسح هذا التيار النزولي سوق الأوراق المالية كلها ، فتتهار الأسعار فيها . أو بعبارة أخرى فإن الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال (وهي العلاقة بين الغلات المنتظرة المقدرة وبين نفقة إنتاج الأصل الرأسمالي) ، التي كانت قد بدأت في الهبوط في أواخر أيام الرواج بسبب ارتفاع نفقات إنتاج الآلات وازدياد العدد الموجود منها ، تنهار فجأة بسبب تشاؤم المنتجين المساهمين وتقديرهم للغلات المقبلة تقديراً منخفضاً كل الانخفاض . فتظهر عندئذ الأزمة .

وقد يسلم المرء بأن صغار المساهمين الذين يملكون فيما بينهم نسبة كبيرة من مجموع الأوراق المالية في السوق قد يسرعون في بيع تلك الأوراق عند تشاؤمهم خوفاً على مدخراتهم ، فتتخفض أسعار الأسهم المختلفة سواء كانت أسهم شركات صالحة تستطيع الاستمرار في الإنتاج والحصول على أرباح معقولة ، أو أسهم شركات فاشلة لا تستطيع الصمود أمام تقلبات الحياة . وذلك لأن الشخص الحائف لا يزن الأمور بميزان العقل الراجح والحكمة السليمة ، وإنما يحاول أن يسلك أقصر الطرق للهرب من مصدر خوفه ، وحيث أنه يخشى هبوط أسعار الأوراق المالية وزوال جزء من قيمة مدخراته فهو يتخلص من هذه الأوراق دون تمييز أو تفريق . ولكن قد يتساءل المرء فيقول إن كان هذا هو السلوك الطبيعي للمساهم الصغير الذي يخشى على مدخراته ولا تمكنه ظروفه أو خبرته من عمل تقدير صحيح لمستقبل المشاريع المختلفة ، أفلا يوجد في السوق أشخاص أقل اندفاعاً وأكثر خبرة يستطيعون أن يجمعوا المعلومات المختلفة وأن يروا الأمور في وضعها الصحيح فيفارقوا بين المشاريع التي يرجى لها النجاح والمشاريع التي ينتظر فشلها ثم يضاربون على صعود قيمة الأسهم الأولى فيخففون بذلك من حدة الموجة النزولية الطائشة ويربحون

الفرق بين السعر المنخفض الذى يشترون به عند تشاؤم جمهرة المساهمين والسعر المرتفع الذى يمكنهم أن يبيعوا به عندما تعود الأمور إلى نصابها ويظهر للجمهور أن تشاؤمه فيما يختص بكثير من الشركات كان فى غير موضعه .

والجواب على ذلك أن مثل هؤلاء الأشخاص ان يضاربوا على الصعود عند بدء الكساد وذلك لسببين :

فأولاً إن كانوا يسعون إلى الربح السريع فمن الأفيد لهم أن يتمشوا مع الجمهور . بل أن يسبقوه فيضاربون على الهبوط قبل أن يتبادى الجمهور فى المضاربة على الهبوط وبذا يبيعون أسهما (قد لا تكون فى حيازتهم) بالثمن المرتفع ثم يشترون عدداً يعادلها (دون أن يستلموها فعلاً) وقت تصفية حسابهم بالبورصة . وبذا يضاعفون من شدة الاندفاع النزولى .

زد على ذلك أنهم حتى إن رغبوا فى شراء أسهم أيام الأزمة للاحتفاظ بها حتى يعم العالم الرواج من جديد فإن البنوك التى تمدهم بالمال لتويل عملياتهم ترفض أن تقبل هذه الأوراق المالية التى تقل قيمتها يوماً بعد يوم غطاءً لقروضها إليهم . وبذا يعجزون عن الحصول على المال اللازم للاحتفاظ بالأسهم أمداً طويلاً .

وخلاصة القول أن الشك يدب فى نفوس صغار المساهمين فى أواخر أيام الرواج فيخافون على مستقبل مدخراتهم ويبدأ بعضهم فى بيع ما يملك من الأوراق المالية ، فيبدأ سعرها فى الانخفاض ، وعندئذ يتحول شك صغار المساهمين إلى يقين ويندفعون جميعاً فى بيع أوراقهم المالية ويمتنع كبار المضاربين عن الشراء على نطاق واسع إذ من الأفيد لهم أن يساهموا فى هذا التيار النزولى فتحدث الأزمة وينتقل العالم فجأة من رواج إلى الكساد .

أما فى أواخر أيام الكساد فإن خوف المدخرين على قيمة مدخراتهم

خمسو صاً بعد ما شاهدوه طوال أيام الكساد من هبوط في الأسعار يمنعهم من الاندفاع في شراء الأوراق المالية : فالثقة لا ترجع إليهم إلا بالتدريج .

وتقديرهم للغلات المقبلة لرأس المال أو الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تتحسن إلا ببطء . وبما يعزز هذا الرأي أن صغار المساهمين يكونوا قد فقدوا جزءاً من مدخراتهم أثناء الكساد لما يجلب هذا الوقت العصيب من بطالة للبعض ونقص في دخول الآخرين . لذا نجدهم حذرين كل الحذر في استثمار ما تبقى لديهم من المدخرات وتعجز البنوك عن التوسع في الاقتراض بالرغم من زيادة النسبة بين احتياطياتها من العملة وبين ودائعها عن النسبة القانونية أو التقليدية وذلك لأحجام المنتجين عن التوسع السريع في الاقتراض والإنتاج .

أما عن الظاهرة الثانية . ظاهرة التقارب المحسوس في طول فترات الكساد والتقارب في طول فترات الرواج . فيمكن تحليلها أيضاً بالعوامل التي تؤثر على الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال . ومن هذه العوامل طول عمر الآلات المختلفة وتكاليف الاحتفاظ بمخزون من السلع . ويلاحظ أن كلا منهما يتضافر مع الآخر لجعل فترة الرواج أو فترة الكساد لا تزيد أو تقل عن مدة معينة فلا يستمر الكساد مثلاً ٢٠ عاماً ولا يزول بعد بضعة أشهر وإنما يبقى حوالى ٣ إلى ٥ سنوات .

فقد رأينا أن إنتاج الآلات يتزايد طول فترة الرواج . فينتج المجتمع في السنة الأولى من سنى الرواج كمية معينة من الآلات ، ثم ينتج في السنة التي تليها كمية أكبر وهكذا حتى يبلغ إنتاج الآلات أقصاه في أواخر أيام الرواج وطبعاً أن الآلات عمر معين لا يمكن أن تتعداه ، ولا يمكن استعمالها بعده دون أن تزيد تكاليف الإنتاج أو يتعرض صاحبها لمنافسة الآلات الحديثة الأكثر كفاية . ومتوسط عمر الآلات المختلفة يتراوح في العادة ما بين

٤ أو ٥ سنوات ولنقل انه اربع سنوات . ومعنى هذا ان المجتمع سيستهلك في السنة الأولى من سنى الكساد الآلات التى كان قد أنتجها قبل ٤ سنوات ولا يحل محلها إلا عدد بسيطاً من الآلات الجديدة فينقص قليلاً عدد الآلات الموجودة والصالحه للاستعمال ولكن في السنة الثانية من سنى الكساد يزداد ما يستبعده المجتمع من الآلات القديمة (فى عهد الرواج كان الإنتاج متزايداً وبالتالي فلا بد أن يكون استهلاك الآلات الآن متزايداً) بينما يميل عدد الآلات المنتجة حديثاً إلى التناقص فيقل بذلك عدد الآلات الموجودة ويشهد النقص فيها . وفى السنة الرابعة من سنى الكساد يستهلك المجتمع العدد الضخم من الآلات التى كان قد أنتجها فى آخر أيام الرواج فيشعر بعد استبعاد كل هذه الآلات بنقص شديد فى الموجود لديه من الآلات وتبدأ أرباح أصحاب الآلات الموجودة والصالحه للاستعمال فى الزيادة ، فيتحسن تقديرهم للمستقبل ويتوقعون عندئذ غلات متزايدة لرأسمالهم فيرتفع فى نظرهم جدول الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال ويبدأ العالم فترة رواج . وخلاصة القول إن متوسط طول عمر الآلات له أثر كبير فى إنتظام طول فترات الرواج أو الكساد .

والعامل الثانى الذى يتضافر مع طول عمر الآلات لجعل فترات الرواج أو فترات الكساد تدوم مدداً متقاربة فى الطول هو تكاليف الإحتفاظ بمخزون من السلع . فيلاحظ أن فى بداية الكساد عندما تميل الأسعار إلى الانخفاض يأبى بعض المنتجين والتجار أن يبيعوا سلعهم آملين أن تتحسن الأحوال بعد فترة وجيزة فيتمكّنوا من تصريف مالههم بأثمان معقولة . ولكن تكاليف الإحتفاظ بالسلع المختلفة وان بدت بسيطة فى بدء الكساد ، عندما تكون أسعار هذه السلع فى مستوى لازل عالياً ، إلا أن أهميتها تزداد كلما اشتد الكساد وانخفضت أسعار السلع المخزونة . ويشعر صاحب

هذه السلع عندئذ أنه ان ظل محتفظاً بسلعه فإنه سيتكبد خسارة كبيرة في الثمن علاوة على تكاليف التخزين المتراكمة ، فيعرض كل مالديه في السوق ويقبل الثمن المنخفض السائد خوفاً من الاضطرار إلى البيع بعد مدة ، وبعد تحمل نفقات تخزين جديدة ، بثمن أقل من الثمن السائد الآن . ولا شك ان عرض المخزون في السوق وبيعه والتخلص منه يؤدي بعد حين إلى انتعاش الأسعار . فالأسعار تميل عادة إلى البقاء في مستوى منخفض طالما علم الناس أن لدى التجار مخزوناً كبيراً وأنهم سيضطرون إلى بيعه بعد حين .

وبعد أن يتخلص أصحاب السلع المخزونة من سلعهم تبدأ الأسعار في الانتعاش لأن المستهلكين يشعرون عندئذ أن المعروض في السوق هو كل الموجود فعلاً وأنه لا توجد كميات كبيرة مخزونة ستؤثر على السعر فيما بعد . وبذا لا يجد المستهلكون مصلحة في تأجيل الشراء فيؤدي هذا إلى تحسن الأحوال وارتفاع الأسعار وارتفاع جدول الكفاية الإنتاجية الحديثة في نظر المنتجين .

وقد لوحظ أن تكاليف التخزين لا تبدو هامة بدرجة تكفي لدفع أصحاب السلع المخزونة إلى التخلص من سلعهم بأي ثمن إلا بعد سنتين أو ثلاثة من سني الكساد . وازدياد العرض الناتج من تدفق المخزون إلى السوق لا بد أن يؤدي إلى انخفاض الثمن في بادئ الأمر ولكن بعد سنة أو اثنتين (أي بعد أربع أو خمس سنوات من بدء الكساد) تبدأ الأسعار في الانتعاش من جديد لإقبال المستهلكين على الشراء وعدم تأجيلهم لطلبهم على السلع المختلفة كما سبق أن ذكرنا .

وهكذا يشترك هذا العامل مع طول عمر الآلات في جعل فترات الرواج أو الكساد منتظمة إلى حد كبير .

وطبيعي أن كينز لا يدعى أن تقلبات جدول الكفاية الإنتاجية الحدية لرأس المال هي العامل الوحيد في أحداث الدورة الاقتصادية ولكنه يعتقد أنها العامل الأكثر أهمية .

وأهم عامل يؤثر على جدول الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي على ازدياد أو نقص حجم الإستثمار في المجتمع هو تصرفات المساهمين . فإن تقاعل المساهمون أقبلوا على شراء أسهم الشركات المختلفة واندفعوا في الإنتاج . وإن تشام المساهمون وخشوا على مدخراتهم أسرعوا إلى بيع ما يملكون من الأسهم وامتنعوا عن شراء أسهم جديدة ، فيقل الإستثمار في المجتمع . وبهذا يخضع حجم الإنتاج وحجم الدخل الأهل وحجم التوظيف إلى حد كبير لتصرفات المساهمين ومعظمهم كما نعلم عاجز عن التصرف تصرفا اقتصاديا صحيحاً . وكثيراً ما تعجز السلطات النقدية وحدها عن تعديل خطأهم والمحافظة على مستوى الإنتاج في المجتمع . ويبدو هذا بوضوح في أيام الكساد الأولى . فإن تشام المنتجون واعتقدوا أن قيامهم بالمشاريع المختلفة لن يؤدي إلى ازدياد أرباحهم وإنما سيؤدي إلى تحملهم خسائر فادحة ، فإن السلطات النقدية ، مهما خفضت سعر الفائدة ، لن يمكنها أن تغري الأفراد على الإنتاج ماداموا يعتقدون أن هذا الإنتاج سيعود عليهم بالخسارة .

لذلك يستخلص كينز من دراسته الطويلة أنه طالما ظل تحديد حجم الإستثمار الجارى سنة بعد سنة في أيدي الأفراد فالمجتمع لا بد أن يشاهد هذه الدورات الاقتصادية ، هذا التقلب بين رواج وكساد وما يجره في أذياله من شروخ في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وهو يقترح أن حكومة المجتمع الذي يرغب في المحافظة على النظام الرأسمالي وفي تفادي هذه التقلبات

يجب أن تتدخل في تحديد حجم الاستثمار فتعمل على منع هذه التقلبات فيه . وذلك عن طريق أعداد مشروع مرن واسع النطاق من الأعمال العامة والقيام بعدد كبير من الأعمال العامة أيام الكساد عندما يتشامم الجمهور وبحجم عن الاستثمار ، وتقليل هذه الأعمال العامة أثناء الرواج عندما يقبل المنتجون على الانتاج . فتؤدي بذلك إلى تخفيف التقلبات في حجم الاستثمار الكلي وما ينتج عن هذه التقلبات من أضرار بليغة .

الفصل السابع

السياسات والنظريات الاقتصادية

لقد طال توجيه الانتقادات إلى الإقتصاديين ، وإلى نظرياتهم المختلفة . ومعظم الانتقادات تنحصر في قسمين رئيسيين . فأولا : قيل إن آراء الإقتصاديين بعيدة عن الحياة العملية ، وأن أبحاثهم لا تعالج مشا كل الدنيا الاقتصادية ، وإنما تعالج مشا كل من تصوره الخاص . وقيل إنهم يعيشون في قصر فوق السحب ، وأنهم يتناولون المشا كل الاقتصادية المختلفة فيستبعدون منها عاملا تلو عامل بحجة تبسيط الموضوع وتسهيل البحث وهم لا يعلمون أن العوامل التي يستبعدونها هي من أهم أسباب الاختلال المستمر في التوازن الاقتصادي . ومن أهم ما يجب أن يسترعى بحثهم واهتمامهم . وليت الأمر يقتصر على ذلك ، ولكن الأدهى والأمر أنهم بعد تبسيط الموضوع بهذا الشكل الخيالي يدخلون عليه بالتدريج عوامل جديدة بحجة تقريبه من الحياة العملية . والواقع أن لا وجود لهذه العوامل الإضافية في الحياة . فهم يستبعدون أحيانا النقود ، وأحيانا أخرى المصارف ، وفي معظم الأحيان يستبعدون أى تغير في ظروف الحياة ، يفرضون أنها ساكنة كل السكون ، ثم يفرضون وجود التوظيف الكامل لجميع موارد المجتمع ، ونحن نعلم أن التوظيف الكامل حالة شاذة يصعب تحقيقها .

والانتقادات الأخرى تنصب حول الاختلاف الشديد بين كبار الإقتصاديين . ويقول أصحابها إننا لو شئنا أن نطبق بعض النظريات الاقتصادية لواجهتنا مشكلة الاختيار بين الآراء المتناقضة ولا لتبس علينا الأمر .

والواقع إن هذه الانتقادات كان فيها حتى عهد قريب جانب كبير من الصحة ، إذ كانت النظريات الاقتصادية نظريات خيالية مجردة وكان الاختلاف بين الاقتصاديين شديداً . ولكن معظم العلوم الأخرى صادفتها عند نشأتها نفس الصعاب ووجهت إليها نفس الانتقادات . غير أن الاقتصاد قد تقدم بخطى سريعة في السنين الأخيرة ، وأخذ الاقتصاديون يقتربون من الحياة العملية في نظرياتهم ، ثم يخبرون هذه النظريات بواسطة الإحصاءات الدقيقة . فكان من نتيجة ذلك أن استبعدت كثير من النظريات القديمة وظهر اتفاق كبير في الرأي بين الاقتصاديين المحدثين ، كما ظهر أن في كثير من الأحيان التي يلوح لنا فيها أن هناك اختلافاً كبيراً بينهم لا يوجد في الواقع غير خلاف سطحي ، أو خلاف في تعريف الالفاظ (كما تبين لنا مثلاً عند دراستنا لموضوع الادخار والاستثمار) وقد بدأ هذا الاتفاق بوضوح عند ماسرع الاقتصاديون في كبريات الدول الديمقراطية في دراسة اقتصاديات الحرب ، فجاءت نصائحهم ومقترحاتهم الخاصة بتمويل الحرب وتحديد الاستهلاك ، وتثبيت الأسعار ، وتشجيع الادخار ، وأنواع الضرائب الخ متشابهة متماثلة .

وإن شئنا أن نوجه لوماً إلى طائفة معينة فيجب أن يقع هذا اللوم على أكتاف السياسيين الذين أهملوا المواضيع الاقتصادية كل الإهمال ، أو حاولوا حلها بالطرق الكلاسيكية الخاطئة التي زادت من تفاقمها وخطرها . فبعد الحرب الماضية حاولت كثير من الحكومات كلما ظهرت بوادر الكساد أن تعمل على إحداث إنكماش في البلد اعتقاداً منها أن الانكماش شرط أساسي لرجوع الرواج . فكانت هذه السياسة الانكماشية إنما تؤدي إلى تفاقم الكساد واشتداد الحالة سوءاً ، وذلك لأن تخفيض النفقات العامة

في وقت تقل فيه دخول الأفراد ، ويقل بالتالي طلبهم على سلع الاستهلاك إنما يؤدي إلى اشتداد النقص في الدخل الأهلي ، واشتداد النقص في الطلب على سلع الإستهلاك ثم نقص طلب صناعات الاستهلاك على صناعات الإنتاج فلا تتحسن بذلك الحالة ، وإنما تزداد سوءاً . ولا شك أن أتباع المستشار « بروننج » لمثل هذه السياسة الانكماشية في وقت اشتد فيه الكساد وعمت فيه البطالة ساعد كثيراً على اضطراب الحالة الاقتصادية في ألمانيا وظهور الحركة النازية وما جرته من مشاكل . فالعامل العاطل أكثر استعداداً من غيره للاستماع ولقبول الآراء الثورية سواء كانت هذه الآراء صحيحة أو غير صحيحة .

والهدف الاقتصادي الذي يرغب الاقتصاديون والسياسيون تحقيقه في كل مجتمع هو رفع مستوى المعيشة إلى أعلا حد تسمح به موارد المجتمع المحدودة . وهذا يتأتى عن طريق استعمال هذه الموارد باستمرار أحسن استعمال . فالمسألة إذاً تنقسم إلى قسمين : أولاً استعمال الموارد « باستمرار » لأن تركها عاطلة بعض الوقت معناه التضحية بجزء من الإنتاج الذي كان يمكن الحصول عليه ، وبذلك لا يرتفع مستوى المعيشة في المجتمع إلى أعلا حد ممكن ، وثانياً : استعمال الموارد « أحسن استعمال » أو بعبارة أخرى العمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بتمرين العامل وتثقيفه ، وادخال الاختراعات الجديدة ، والعناية بالأرض الخ ... حتى يزداد الإنتاج الكلي إلى أقصى مستوى (١) .

(١) راجع سلسلة المقالات التي عالجتها « وسائل زيادة الثروة » ونشرت في

الايكونومست تباعاً في خريف سنة ١٩٤٤

وقد كان اهتمام المنتجين كله موجهاً الى الموضوع الثانى وذلك لأسباب عدة منها : إن زيادة الكفاية الإنتاجية مسألة فى متناول يدهم ، وهى مسألة تمسهم مباشرة بمعنى أنهم إن تمكنوا من حلها ازدادت أرباحهم ، وإن عجزوا عن ذلك ظلت أرباحهم كما هى ، وقد تقل لازدياد المنافسة بينهم وبين المنتجين الذين يتبعون أحدث الوسائل ويستخدمون العمال الأكفاء . وقد ظهر بوضوح هذا الاهتمام بزيادة كفاية العمال فى البلاد الحديثة التى لم تتمسك بتقاليد جامدة ، وفى البلاد الاشتراكية بمساعدة البلاد القديمة المحافظة على التفكير جدياً فى الموضوع خوفاً على أسواقها العالمية .

وأهمل المنتجون وغيرهم الموضوع الأول : موضوع البطالة والتقلبات الاقتصادية لاعتقادهم أنه موضوع يتعذر عليهم حله ، بل إنه ضرورة لا بد منها . وقد تصور الكثيرون نظراً لضعف الدورات ما بين سنة ١٩٢١ ، وسنة ١٩٢٩ ، أن البطالة ظاهرة أوشكت أن تزول . ولكن لما حلت أزمة سنة ١٩٢٩ ، وكانت أشد أزمة عرفها التاريخ ، فاق العالم إلى رشده وأدرك أن كفاية العمال وحدها لا تكفى ، لأنه مهما بلغ العامل من مهارة ومقدرة على الإنتاج ، فلا صالح له أول صاحب العمل فى الإنتاج إن قل الطلب على سلعه .

وخلاصة القول : أنه إن شئنا رفع مستوى المعيشة فى البلد إلى أقصى حد وجب علينا ألا نقصر اهتمامنا على زيادة كفاية عوامل الإنتاج ، وإنما يجب علينا أن نعمل على إيجاد طلب فعلى منتظم على السلع والخدمات التى تنتجها هذه العوامل . وعند ما نشير إلى أهمية تنظيم الطلب الفعلى ، لا نقصد بذلك فقط العمل على زيادته أيام الكساد ، وإنما نقصد أيضاً ضبطه أيام الرواج ومنع الأفراد من التغالى فى الطلب والاندفاع فى الشراء والإنتاج عندئذ .

فما لا شك فيه أن اندفاع الأفراد في الاستهلاك وفي الإنتاج أيام
الرواج ، دون تقدير سليم للمستقبل ، عامل رئيسي من العوامل التي تجلب
الكساد . فلو زاد الاستهلاك فجأة في بداية الرواج بنسبة ١٠٪ لأدى ذلك
إلى زيادة الإنتاج في الصناعات الرأسمالية بنسبة تفوق كثيرا نسبة الزيادة في
الطلب على سلع الاستهلاك . ولشرح ذلك نفرض أن صناعة معينة ولتكن
صناعة المنسوجات تحتاج إلى آلة واحدة لإنتاج كل ألف وحدة من وحدات
المنسوجات . ولنتناول مصنعا من مصانع النسيج ، ونفرض أنه يستعمل
١٠ آلات ، وينتج بذلك ١٠٠٠٠ وحدة من المنسوجات سنويا .

ثم لنفرض أن الآلة تعيش خمس سنوات ، فيستبعد كل عام آلتين من
آلاته لقدمها وعدم صلاحيتها للإنتاج ، ويطلب من منتجي الآلات آلتين
حديثتين .

من الواضح أن منتجي آلات النسيج يعدون أنفسهم ومصانعهم لإنتاج
عدداً من الآلات يتعادل مع هذا الطلب من منتجي النسيج .

فإن زاد طلب المستهلكين على النسيج فجأة بنسبة ١٠٪ ، ونال كل
مصنع من مصانع النسيج نصيبه من هذه الزيادة ، فإن المصنع الذي اتخذناه
مثالا سيحاول إنتاج ١١٠٠٠ وحدة من المنسوجات بدلا من ١٠٠٠٠ ،
ولكن إنتاج ألف وحدة اضافية يستلزم آلة اضافية علاوة على الآلات
العشر التي يستعملها . لذلك فإن منتج النسيج هذا عندما يستبعد الآلتين
اللتين يستبعدهما سنويا لن يطلب آلتان جديدتان فقط لتحلان محلهما ولكن
سيطلب أيضا آلة ثالثة ليتمكن من زيادة إنتاجه إلى ١١٠٠٠ وحدة من
المنسوجات ، وبذا يزداد طلبه على آلات النسيج بنسبة ٥٠٪ ، وهذه الزيادة
إنما نتجت من زيادة طلب الأفراد على المنسوجات بنسبة ١٠٪ فقط .

هذه الظاهرة نسميها ظاهرة تضاعف الطلب المشتق . فالطلب على السلع الرأسمالية مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية . إذ لا داعي لطلب الآلات إن لم تطلب سلع المستهلك التي تنتجها هذه الآلات . وإن زاد الطلب على سلع المستهلك بنسبة معينة ، فإن الطلب المشتق ، الطلب على الآلات ، يتضاعف ويظهر بنسبة كبيرة جداً . فتتجأ عندئذ الصناعات الرأسمالية إلى التوسع السريع في إنتاجها لمواجهة الطلب الذي زاد عليها بهذه النسبة الكبيرة فترفع الأجور فيها وخصوصاً أجور العمال المتخصصين الذين يصعب زيادتهم بسرعة عندما يزداد الطلب على الآلات ، وتزداد بعض النفقات الأخرى فترفع تكاليف الإنتاج ويعالو ثمن الآلات .

ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك . بل إننا نجد أن منتجي النسيج لا يحتاجون بعد قليل إلا إلى العدد القديم من الآلات . فالمنتج الذي يتخذناه مثلاً لن يحتاج إلى ثلاث آلات كل عام لو ظل الطلب على منسوجاته عند مستوى ١١٠٠٠ وحدة . وذلك لأن الآلة الإضافية التي اشتراها ستظل صالحة للإنتاج خمس سنوات ، وستكفيه آلتان جديدتان كل عام يحلان محل الآلتين المستبعدتين للاستمرار في الإنتاج عند نفس المستوى (١١٠٠٠ وحدة من المنسوجات) أي أنه إن لم يزدد الطلب على منسوجاته باستمرار ، فإن طلبه هو على آلات النسيج سرعان ما يقل . وحيث أن الصناعات الرأسمالية توسعت بسرعة وبنفقات عالية فإنها تعاني الصعوبات الكثيرة وتتأثر تأثراً بليغاً .

لذلك فمن الواجب أن نمنع الطلب على سلع المستهلك من الزيادة زيادة فجائية كبيرة ، لما تؤدي هذه الزيادة في الطلب على سلع المستهلك من زيادة مضاعفة على الصناعات الرأسمالية . فتندفع هذه الصناعات الأخيرة في التوسع

السريع وتتكد نفقات باهظه في سبيل هذا التوسع ثم تجد بعد قليل أن مقدرتها على إنتاج الآلات قد زادت بنسبة تفوق مقدرة الأفراد على طلب منتجات هذه الآلات . وعليه يجب أن يكون التوسع في الصناعات الرأسمالية توسعاً بطيئاً حتى تكون نفقات التوسع معتدلة وحتى لا تجد هذه الصناعات بعد قليل أن مقدرتها على الإنتاج تفوق الحاجة إلى منتجاتها .

وخلاصة القول ، أنه يجب أن نهتم بتنظيم حركة الرواج قدر إهتمامنا بتحسين الحالة الاقتصادية خلال الكساد . فالرواج الذي يسير سيراً سريعاً غير منتظم يؤدي لا محالة إلى كساد . وخير لنا أن ننظم الرواج فنحاول منع حلول الكساد من أن نترك الرواج يسير سيره الطبيعي غير المنتظم ثم نحاول تحسين حالة الكساد التي تنجم عنه .

ومن أهم الوسائل التي اقترحت لتنظيم حركة الرواج والكساد والتغلب على الدورات الاقتصادية مايلي (١) :

أولاً : الوسائل النقدية :

وهي الوسائل الخاصة بالسلطات النقدية والتي تتمكن بواسطتها هذه السلطات من التأثير على الحياة الاقتصادية بغية التقليل من حدة التقلبات الدورية . وأهم هذه الوسائل : عمليات السوق المفتوحة ، وتغيير النسبة القانونية بين الاحتياطي من العملة وحجم الودائع المصرفية .

(١) راجع في هذا الموضوع كتاب ويلسن « التقلبات في الدخل وفي التوظيف » ص ١٨٧ إلى ص ٢٠٣ وأيضاً مقالة المستر اكلس مدير مجلس إدارة البنوك التعاهدية بالولايات المتحدة في كتاب « عظام التجارب النقدية » ص ٣ إلى ص ٢٢ .

وقد اعتاد كثير من الإقتصاديين أن يفرقوا بين عمليات السوق المفتوحة وسعر الفائدة . فتجدهم يقولون إن عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى تغيير كمية النقود . فإن دخلت السلطات النقدية في السوق مشترية للأوراق المالية إزدادت كمية النقود المتداولة في المجتمع . وإن دخلت بائعة قل الموجود من النقود في التداول ، وهذا التغيير في كمية النقود له في نظرهم ، أثر يختلف عن الآثار المترتبة عن تغيير البنك المركزي لسعر الفائدة . ولكن الواقع أن تغيير كمية النقود ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يؤدي إلى تغيير سعر الفائدة . كما أن تغيير سعر الفائدة يقترن بتغيير في كمية النقود . فلا داعي إذاً للتفريق بين تغيير كمية النقود وبين تغيير سعر الفائدة لاهما في الواقع سياسة واحدة .

وللدلالة على ذلك نفرض أن السلطات النقدية شاءت تغيير كمية النقود . إنها تتمكن من عمل ذلك عن طريق شراء أو بيع السندات . ولكن شراء أو بيع السندات على نطاق واسع يؤدي إلى تغيير قيمتها وبالتالي يؤدي إلى تغيير سعر الفائدة الطويل الأجل . كذلك لو فرضنا أن السلطات النقدية شاءت تغيير سعر الفائدة الطويل الأجل فيمكنها أن تفعل ذلك بطريقة مباشرة بواسطة شراء أو بيع السندات في السوق المفتوحة . وبذلك تتغير كمية النقود أيضاً . كما يمكنها أن توجد هذا التغيير في سعر الفائدة بطريقة غير مباشرة ، فتغير سعر الفائدة القصير الأجل أو السعر المركزي ، ثم تترك هذا السعر المركزي يؤثر على السعر الطويل الأجل . وقد رأينا عند دراستنا للعلاقة بين السعرين ^(١) إن هذا التأثير يحدث عن طريق إقبال الأفراد أو إمتناعهم عن شراء السندات . فإن رفعت السلطات النقدية السعر المركزي وفضل الأفراد

(١) راجع ص ٥٣ إلى ص ٥٥ .

عندئذ أن يمولوا أنفسهم ، باعوا بعض ما يملكون من سندات وسددوا ديونهم للبنوك وعملوا على تمويل مشاريعهم . وفي هذه الحالة يقل الطلب على القروض من البنوك ، فتقل كمية الودائع الكلية ، أى تقل كمية النقود المتداولة في البلد . وبالعكس عند ما تخفض السلطات النقدية السعر المركزى بزيادة إقبال الأفراد على الاقتراض من البنوك ، ويشترى بمواردهم الخاصة سندات للانتفاع بغلتها المرتفعة ، فتتوسع البنوك في خلق الودائع إلى أقصى حد يسمح به العرف أو القانون . أى إن كمية النقود في البلد تزداد .

وخلاصة القول أنه سواء بدأنا بتغيير كمية النقود أو بتغيير سعر الفائدة فالنتيجة واحدة . وهى أن العاملين سيتغيران معا فيصحب ارتفاع سعر الفائدة انخفاض في كمية النقود . كما يصحب انخفاض كمية النقود ارتفاع سعر الفائدة ، والعكس بالعكس . بل يمكن القول أن السلطات النقدية لا يمكن أن تنجح في تغيير سعر الفائدة دون أن تعمل على تغيير كمية النقود ولا يمكن أن تنجح في تغيير كمية النقود إن لم تغير سعر الفائدة . فمثلا إن رفع البنك المركزى سعر الفائدة فإن البنوك التجارية قد لا ترفع سعر الفائدة الخاص بها إلا إذا وجدت أن ما تملكه من نقد قد قل وأنها أو شكت أن تقترض من البنك المركزى بالسعر المرتفع . فيجب إذاً أن يعمل البنك المركزى على تقليل كمية النقود المتداولة عندما يرفع السعر المركزى والعكس بالعكس . كذلك أن يقلل البنك المركزى من كمية النقود دون أن يرفع السعر المركزى فإن البنوك الأخرى قد تقترض منه وتتوسع هى في الاقتراض . لذلك يجب على البنك المركزى أن يرفع سعره عندما يقلل كمية النقود المتداولة . وخلاصة القول أن السلطات النقدية تعمل عادة على تغيير سعر الفائدة وكمية النقود في نفس الوقت ، ولاداعى إذاً للتفريق بينهما .

ويلاحظ على هذه الوسيلة النقدية أنها في كثير من الأحيان ، وخصوصا في أيام الكساد ، لا تؤدي إلى الغرض المنشود منها . فعند ما يتشامم الناس

ويعتقدون إن توسعهم في الإنتاج أو حتى استمرارهم فيه سيحملهم خسائر فادحة ، فلا يمكن أن نتصور أن تخفيض سعر الفائدة بمقدار ١٪ أو ٢٪ أو ٣٪ سيغير من رأيهم ويجعلهم يقبلون على الإنتاج . وطبيعي أن تخفيض سعر الفائدة له حدوده . فلا يمكن جعله سلبيا مثلاً وإلا كان معنى ذلك أن البنك يعطى لكل مقترض إعانة . كذلك لا يمكن تخفيضه كثيراً ، لأن هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات إرتفاعاً كبيراً والسلطات النقدية لا تميل إلى التغيرات السريعة الكبيرة في أسعار السندات . لأن مثل هذه التغيرات تضعف من رغبة الأفراد في شراء السندات (١) وبالتالي تحرم الشركات من مصدر هام من مصادر الإئتمان .

ولسكن ، كما يقول « هوتري » قد يمكننا بواسطة سعر الفائدة أن نوقف حركة رواج مبالغ فيها . فلو تهادى الأفراد في التوسع في الإنتاج إعتقاداً منهم أن أرباحهم ستزيد ، فيمكن للسلطات النقدية أن تعمل على رفع سعر الفائدة على القروض التي يستعين بها المنتجون للتوسع في إنتاجهم إلى أي حد يكفي لاستيعاب جميع هذه الأرباح ، حتى وإن استدعى ذلك رفع سعر الفائدة إلى ٣٠٪ أو ٤٠٪ . ولسكن يؤخذ على رأي « هوتري » هذا ، أن رفع سعر الفائدة إلى هذا الحد سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات انخفاضاً كبيراً ، وهذا شيء غير مرغوب فيه .

ولسكن بما لا شك فيه أن السلطات النقدية تستطيع عادة أن ترفع سعر الفائدة بنسبة أكبر مما تستطيع خفضه ؛ وأن رفع سعر الفائدة بعض الشيء قد يؤدي إلى التقليل من التغالى أو إلى الحد من الاندفاع في الإنتاج أيام الرواج بينما أن تخفيضه قد لا يحسن الحالة النفسية لدى المنتجين أيام الكساد . ولسكن كثرة إعتداد السلطات النقدية على هذه الطريقة ومحاولتها إحداث تغيرات كبيرة

(١) إلا المضاربة

في الفائدة تؤدي إلى إعراض الأفراد عن اقراض الشركات وامتناعهم عن شراء
السندات المختلفة .

الوسيلة النقدية الثانية للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية هي طريقة
تغيير النسبة بين الاحتياطي من العملة الموجودة لدى البنوك التجارية وبين حجم
ودائعها . وقد كانت الولايات المتحدة أول من اتبع هذه الطريقة . ففي سنة
١٩٢٣ رأت السلطات النقدية للتخفيف من حدة الكساد الموجود بالبلد أن
تعمل على زيادة كمية النقود المتداولة . فاشترت عدداً كبيراً من السندات
الحكومية وزاد تبعاً لذلك الموجود لدى البنوك التجارية من احتياطيات
نقدية . ثم سمحت الحكومة للذهب الهارب من أوروبا خوفاً من الاضطرابات
السياسية والاضطرابات الدينية أن يدخل إلى الولايات المتحدة دون عائق ،
فأدى ذلك إلى زيادة جديدة في احتياطيات البنوك التجارية . ولكن إقبال
الأفراد على الاقتراض من البنوك لم يزد بسرعة ، فلم تتمكن البنوك من زيادة
ودائعها إلى المستوى الذي تسمح به الزيادة في احتياطياتها ، وتبقت لديها
كميات هائلة من العملة يمكنها استعمالها لزيادة الودائع في المجتمع بأضعاف
الكمية الفائضة من الاحتياطي متى ازدادت رغبة الجمهور في الاقتراض .
وخشيت عندئذ السلطات المختصة أن تستعمل البنوك هذه المقدرة الكامنة
فتندفع في التوسع في الإقراض ، متى ظهرت بوادر الراج ، وإن يندفع الأفراد
في التوسع في الإنتاج دون ترو أو تقدير . فأتى الراج سريعاً ولا يدوم طويلاً
ثم يعقبه كساد حاد شديد . فاستصدرت في سنة ١٩٣٤ قانوناً يخول البنك
المركزي حق رفع النسبة الموجودة بين الإحتياطي من العملة وحجم الودائع
إلى الضعف . وفعلاً استخدم البنك المركزي هذا الحق فرفع النسبة القانونية على
دفعتين في سنة ١٩٣٦ ثم في سنة ١٩٣٧ حتى وصلت إلى ضعف ما كانت عليه
قبل سنة ١٩٣٦ . وبذلك استوعبت ثلاثة بلايون دولار من الإحتياطيات

الفائضة لدى البنوك التجارية والتي كان يمكن استخدامها كأساس للتوسع في الإقراض (١).

وهذه الوسيلة النقدية وسيلة فعالة سريعة الأثر ، ولكنها مثل الوسيلة السابقة قوية الأثر في منع التمدد في الرواج ، ضعيفة الأثر في التخفيف من الكساد . ففي حالة التمدد في الرواج ، أو حتى الخوف منه يمكن رفع النسب القانونية بين الاحتياطي والودائع ، فتعجز البنوك عن زيادة ودائعها ، وقد تضطر إلى التقليل منها بمطالبة الأفراد بتسديد بعض ما عليهم من الديون . ولكن في حالة الكساد لا يمكن زيادة الودائع بتقليل النسب القانونية التي يجب الاحتفاظ بها بين الاحتياطي والودائع ، طالما كان الأفراد متشائمين ومعرضين عن الاقتراض والتوسع في الإنتاج .

ويمكن أن نضيف إلى هاتين الوسيلتين النقديتين الرئيسيتين وسيلتين أخرتين ، وهما التأثير المعنوي والتعقيم . والمراد بالأولى أن يحاول البنك المركزي — بماله من مكانة عالية بين البنوك الأخرى — أن يقنعهما بتصعيب الاقتراض وتقليل قروضها أيام الرواج ، وتسهيل الاقتراض وزيادة قروضها أثناء الكساد . وطبعي أنه لا يمكن التفكير في تطبيق هذه الطريقة في البلاد الحديثة العهد بالبنوك المركزية ، لأن البنوك المركزية فيها لم تبلغ مكانة تمكنها من التأثير على البنوك الأخرى تأثيراً معنوياً ، وحتى في البلاد القديمة العهد بالبنوك المركزية ، فيتوقف نجاح هذه الطريقة على مدى استعداد البنوك التجارية للتعاون مع البنك المركزي ، وتضحية بعض أرباحها ، أو التعرض للخسائر في سبيل المصلحة العامة . زد على ذلك أن كل بنك تجارى يخشى دائماً إن قلل من ودائعه أيام الرواج وأثناء إقبال الجمهور على الاقتراض أن يفقد بعض عملائه ، وأن يتحول هؤلاء

(١) راجع اكلس وغيره : عظمات التجارب النقدية ص ١٣ .

العملاء إلى بنوك أخرى لا تتبع نفس السياسة . فإن فاقت الرغبة في التعاون
وخدمة المصلحة العامة كل هذه الاعتبارات قبلت البنوك التجارية نصائح
البنك المركزي ، وإلا فلا يمكن إنتظار نتائج هامة من إتباع هذه الطريقة .
والمقصود بالتعقيم النقدي ، أن تحاول البلاد التي يفد إليها الذهب ورؤوس
الأموال الأجنبية أن تمنع هذا السيل المتدفق إليها من التأثير على حالتها الداخلية .
وقد اتبعت الولايات المتحدة هذه الطريقة في بعض الأحوال . فكانت كلما
وردت إليها كمية معينة من الذهب وازدادت بها احتياطات البنوك إقتضت
من البنوك كمية تعادل قيمة الذهب الوارد ثم سحبت هذا القرض من البنوك
فتقل بذلك احتياطات البنوك وترجع إلى ما كانت عليه وتعجز البنوك عن
زيادة ودائعها . وطبيعي أنه لا يمكن إستعمال التعقيم كوسيلة للتغلب على التقلبات
الاقتصادية إلا إذا كان الذهب يرد إلى البلد في سيل مستمر . وفي هذه الحالة
يعقم الذهب الوارد أثناء الرواج ، ويترك الذهب الوارد أثناء الكساد حراً
يحدث أثره على الاحتياطات المصرفية وحجم الودائع الكلية . ومن الواضح
أن رؤوس الأموال لا تهجر بلادها باستمرار متجهة إلى أوطان جديدة ،
وإنما يحدث هذا فقط وقت الاضطرابات الاقتصادية أو السياسية . أضف
إلى ذلك أن الوسائل المختلفة المتبعة حالياً في معظم الدول للحد من حركات رؤوس
الأموال عن طريق مراقبة عماليات النقد الأجنبي تجعل الاعتماد على هذه
الوسيلة أمراً مستبعداً في الوقت الحالي .

ثانيا : الوسائل المالية

ونقصد بها ، في هذا الصدد ، الوسائل التي تتمكن بها الحكومة من تغيير الميل الحدى إلى الاستهلاك فى المجتمع بواسطة تغيير بعض الضرائب وتغيير بعض الإعانات المالية . وجلى أن الأعمال العامة التى تقوم بها الحكومات من الأمور العامة وسيلة مالية يمكن إستخدامها لتغيير الميل إلى الاستهلاك حسب الحاجة . ولكن نظراً لأهمية هذه الوسيلة سندرسها فيما بعد على حدة وسنقصر بحثنا هنا على الضرائب والإعانات .

نعلم من دراستنا السابقة للميل إلى الاستهلاك ، وللمكرر الاستثمار ، أنه كلما ازداد الميل إلى الاستهلاك كلما ازداد مكرر الاستثمار ، وبالتالى كلما سهل على المجتمع القضاء على البطالة فيه . إذ تكفى زيادة بسيطة نسبياً فى حجم الاستثمار لإحداث زيادة كبيرة فى مستوى التوظيف بالمجتمع وفى حجم دخله الأهلى . وبالعكس كلما قل الميل إلى الاستهلاك كلما قل المطلوب من العمال وكلما قلت الزيادة فى الدخل الأهلى التى تنجم عن استثمار معين . فإن نجحت الحكومة فى زيادة الميل إلى الاستهلاك أيام الكساد ، فإنها تؤدى بذلك إلى تقليل البطالة الموجودة فى المجتمع ، وتنجح حيث فشلت الطرق النقدية البحتة .

وزيادة الميل إلى الاستهلاك معناه تقليل نسبة المدخرات من الدخل الأهلى وزيادة نسبة ما ينفق على سلع الاستهلاك . وعلى ذلك يمكننا أن نصل إلى هدفنا عن طريقين : فأولاً يمكننا أن نثبط من عزائم المدخرين ونقلل من العوامل التى تشجع على الإدخار . وثانياً يمكننا أن نعمل على زيادة ما ينفق على الاستهلاك من دخل أهلى معين بتعديل توزيع هذا الدخل وإعطاء الطبقات الفقيرة ، التى تنفق كل أو معظم ما تحصل عليه من دخول ، نصيباً أكبر منه .

ومن العوامل التي تؤدي إلى التقليل من نسبة الإدخار الضرائب العالية على التركات . فلو فرضنا ضريبة تصاعدية على التركات وبلغت النسبة التي تجبها الحكومة من التركة بعد حد معين ٩٠٪ أو ٩٥٪ لما وجد الأفراد حافزا قويا على الإدخار حتى تصل ثروتهم إلى هذا الحد ، أو حتى دون هذا الحد بكثير . لأنهم يعلمون أن الجزء الأكبر من هذه المدخرات الإضافية لن يذهب إلى ورثتهم ، وإنما سيذهب إلى الحكومة ، فيقل ميلهم إلى الادخار ويزداد ميلهم إلى الاستهلاك .

ومن الضرائب التي تحدث تأثيرا مماثلا للضريبة السابقة ضريبة عالية على احتياطات الشركات . فكلما ارتفعت الضريبة على الاحتياطي كلما مالت الشركة إلى توزيع جزء أكبر من أرباحها على المساهمين ، وترحيل أقل ما يمكن ترحيله إلى حساب الاحتياطي . وتوزيع جزء إضافي من الأرباح على المساهمين بدلا من ترحيله إلى حساب الاحتياطي يؤدي إلى زيادة ما ينفقه المساهمون على سلع الاستهلاك . بينما لو احتفظت الشركة به ، خصوصا في وقت كساد ، لرجح بقاءه عاطلا ، ولقل جدا احتمال استعماله في التوسع في الانتاج . فالشركات عادة لا تتوسع في الإنتاج في وقت يقل فيه الطلب على منتجاتها . وبذلك تؤدي هذه الضريبة إلى زيادة الإنفاق وتقليل الإدخار . ومن الوسائل الأخرى لزيادة الميل إلى الاستهلاك مد العائلات الفقيرة بالاعانات المالية المرتفعة ، ومنح العاطلين إعانات طيبة . فمما لا شك فيه أن مثل هذه الاعانات ستنفق على سلع الاستهلاك ، لأن الفقير العاطل لا يفكر في الإدخار .

ويقترح البعض لزيادة الميل إلى الاستهلاك خلال الكساد أن يعمل عندئذ على رفع أجور العمال . ولكن زيادة الأجور خلال الكساد ، إن لم تصحبها زيادة مماثلة في كفاية العمال الإنتاجية ، قد تؤدي إلى إطالة فترة

الكساد وتعطيل ظهور الرواج بدلا من أن تساعد على التغلب على البطالة .
 فرفع الأجور قد يؤدي حقا إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك وبالتالي
 إلى إغراء المنتجين على التوسع في الإنتاج ، ولكن هذه الزيادة في الطلب قد
 لا تصل إلى المنتج - وخصوصا منتج السلع الرأسمالية - إلا بعد فترة
 طويلة يعمل التجار خلالها على تصريف الكميات الكبيرة المخزونة لديهم ،
 بينما أن تكاليف إنتاج الصانع ترتفع بعد رفع الأجور مباشرة . لذلك فمن
 المحتمل أن يزداد تشاؤم كثير من المنتجين وأن يخرجوا من حلبة الإنتاج
 فيؤدي ذلك إلى زيادة الكساد لا إلى تخفيفه . لذلك يجب استبعاد
 هذه الطريقة .

ذكرنا أهم الطرق التي يمكننا بها أن نعمل على زيادة الميل إلى الاستهلاك .
 ولكن يؤخذ على هذه الطرق أنها بطيئة التنفيذ لا يمكن تطبيقها بسرعة
 للتغلب على الاتجاه النزولي قبل أن يتفاقم أمره . فلكي تتمكن الحكومة من
 زيادة معدل الضرائب أو الإعانات يجب أن تنتظر السنة المالية الجديدة ثم
 تقترح التعديل على البرلمان طالبة موافقته ، وقد لا تتمكن من تنفيذ هذه الطرق
 قبل أن يشتد الكساد وتصبح معالجته . فهي طرق غير ناجحة لمعالجة
 التقلبات القصيرة الأجل ، اللهم إلا إذا استعدت لها الحكومة من قبل وكان
 بإمكانها أن تزيد الإعانات مثلا عند ظهور الكساد مباشرة . ولكن محاولة
 زيادة الميل إلى الاستهلاك محاولة مجدية بل ضرورية في الأمد الطويل .
 وذلك لأننا نشاهد في النظام الرأسمالي القائم اتجاهها مستمرا نحو تركيز الإنتاج
 في أيدي قليلة ، ونحو الاحتكار واتفاقات المنتجين . وهذا الاتجاه الاحتكاري
 وإن أدى أحيانا إلى زيادة أجور بعض العمال المشتغلين في الصناعات المحتكرة ،
 إلا أنه في الغالب يؤدي إلى نقص نصيب العمال الكلي من الدخل الأهلي ،

وإزدياد نصيب المحتكرين . ومثل هذا الاتجاه في توزيع الدخل الأهلى يؤدى إلى تناقص الميل إلى الاستهلاك فى المجتمع بالتدريج فى المدة الطويلة . لذلك يجب مواجهة هذا التيار النزولى بقرار آخر يرمى إلى زيادة الميل إلى الاستهلاك فى المدة الطويلة ، وإلا كانت فترات الكساد المقبلة أكثر شدة من فترات الكساد الماضية .

ثالثا : الأعمال العامة

تحتل دراسة الأعمال العامة مكانة ممتازة بين أبحاث الاقتصاديين المحدثين . وهم يرون فيها وسيلة فعالة للتخفيف من شدة التقلبات الاقتصادية وخصوصا أيام الكساد . وقد نجحوا فى إقناع بعض الحكومات ، ونخص منها السويد ، على إنشاء قسم خاص لإعداد المشاريع العامة والقيام بتنفيذها أثناء الكساد ، ثم الامتناع عنها خلال الرواج . وذلك حتى يحتفظ المجتمع بمستوى الانفاق ومستوى الطلب الفعلى الكلى على حاله دون تغير محسوس . ويقول بعض الاقتصاديين فى هذا الصدد إن نوع المشاريع لا يهم ، بل المهم استخدام العمال ومنحهم الأجور . لذلك فسواء عندهم إن استخدمت الحكومات العمال فى القيام بمشروع حيوى نافع أو استخدمتهم فى حفر آبار وإعادة ردمها . ولا كنهنا نرى أنه لا يجوز التفكير فى إنفاق أموال الدولة هباء وتوجيه جهود العمال فيها وجهات لا فائدة منها طالما كانت هناك حاجات ماسة لم تجد ما يشبعها ، وطالما كانت هناك طبقات فقيرة لاتجد المأوى المناسب والماء النقى أو الغذاء الكافى . لذلك يجب التفكير جديا فى نوع المشروعات التى نعدّها للتنفيذ أيام الكساد ، فمعالج الكساد ونسند بعض حاجات الشعب الماسة ، وبذلك نكون كمن رمى عصفورين بحجر واحد .

ومن الواضح أنه لا يمكن القيام بالأعمال العامة على نطاق واسع أيام

السكساد ، إلا إذا قبلت الحكومة عن طيب خاطر ظهور عجز في ميزانيتها . والواقع أن هذه النقطة كانت دائما العقبة الهامة في سبيل تنفيذ هذه السياسة . فالحكومة لا تميل إلى الاستدانة وإلى زيادة الدين العام . وحتى الحكومات التي قبلت مبدأ تغيير حجم الأعمال العامة حسب الأحوال الاقتصادية تحاول أحيانا أن تزيد من حجم المشاريع العامة أثناء السكساد دون أن يظهر عجز في ميزانيتها ، ولا يمكنها أن تحقق ذلك إلا إذا كان حجم المشاريع العامة بسيطا أو إذا خفضت مهيايا الموظفين وأجور العمال . فإن كان حجم المشاريع العامة بسيطا ، كان تأثيرها على الحياة الاقتصادية بسيطا وعجزت الحكومة أن تخفف بواسطتها من حدة السكساد إلى درجة محسوسة . وإن عملت الحكومة على تخفيض مهيايا الموظفين وأجور العمال أيام السكساد لتتمكن بذلك من زيادة الأعمال العامة ، أصبحت في مركز من يعطى بيد ويأخذ باليد الأخرى .

والواقع أن خوف الحكومات من زيادة ديونها خوف مبالغ فيه . فالحكومة تنظر إلى ديونها كأنها عبء على المجتمع . وهذه النظرة وإن كانت صحيحة فيما يخص بالديون الخارجية ، إلا أنها غير صحيحة في الديون الداخلية أو الأهلية . فالدين الأهلي لا يستلزم عند سداذه أو دفع فوائده إلقاء عبء على المجتمع ، وإنما يستلزم تحويل بعض الموارد النقدية من بعض الأشخاص إلى أشخاص آخرين داخل نفس المجتمع دون أن ينقص الطلب الكلى أو الإنتاج الكلى نقصا ملحوظا . فإن قل طلب دافعي الضرائب فإن طلب أصحاب السندات سيزداد فيظل مجموع الطلب والإنتاج الكلى عند المستوى القديم تقريبا . والمسألة في الواقع إنما هي مسألة تحويل داخلي ليس إلا . ولا نقصد بذلك طبعاً أن الحكومة يجب أن تتماهى في الاقتراض داخليا ، وإنما من الواضح الذي لا يقبل الجدل ، أن من صالح الأمة أن

تقتض الحكومة فيها وتستعمل القروض في الأعمال العامة ، إذا أدت هذه القروض إلى زيادة الدخل الأهل بزيادة تفوق الزيادة في فوائد الدين العام . والواقع أن الحكومة إذا أسرع في القيام بالمشاريع العامة عند بدء الكساد ، لن تحتاج إلى دين كبير للقضاء على البطالة في المجتمع . وذلك لأنه يسهل عندئذ العودة بالمجتمع إلى حالة طيبة من الرواج . أما لو تأخرت في العمل وتركت الكساد يشتد ويتفاقم ، فإنها بطبيعة الحال ستحتاج إلى القيام بكثير من الأعمال العامة لتعيد الطلب الفعلي الكلي إلى حاله وتحسن حالة البلد الاقتصادية .

فالأعمال العامة سلاح إقتصادي هام يساعد كثيرا على التخفيف من شدة الكساد ، خصوصا إذا استعمل في الوقت المناسب . ولكن صلاحية هذا السلاح لا تظهر بنفس الوضوح عند استعماله للحد من التغالي في الانتاج . وذلك لأن الحكومة قد تعجز عن ضغط الأعمال العامة أيام الرواج إلى الحد الكافي للحفاظ على الاستقرار الإقتصادي ، وذلك لأن هناك كثيرا من الأعمال العامة — مثل التسليح — لا يمكن تغييرها تبعا للظروف الاقتصادية .

وقد ظهرت أخيراً إنتقادات جديدة على سياسة الأعمال العامة وتغييرها حسب ظروف البلد الاقتصادية . فالسير «ويليام بفردج» يقول إن زيادة الأعمال العامة أيام الكساد عندما يقل الانتاج الأهل الخاص يستلزم نقل عدد كبير من العمال من المشاريع الخاصة التي كانوا يعملون بها ، إلى المشاريع الجديدة التي ترى الحكومة القيام بها . وقد يضطر هؤلاء العمال إلى هجرة عائلاتهم والمدن التي كانوا يعيشون فيها علاوة على اضطرابهم إلى تعلم حرفة جديدة . لذلك يرى «بفردج» أن نحاول بشتى الطرق إغراء الصناعات

المخلقة على تشييت إنتاجها إلى حد كبير وعدم الاندفاع في التوسع أيام الرواج ، ثم الإسراع في الانكماش أيام الكساد (١) .

ولو كان بالامكان إقناع المنتجين بتثبيت إنتاجهم ، لما احتجنا إلى تغيير حجم الأعمال العامة حسب الظروف الاقتصادية . ولكن إن عجزنا عن إقناع المنتجين بتثبيت إنتاجهم فخير لنا أن نوجد العامل عملاً ، وإن استلزم هذا العمل نقله بعيداً عن أهله وعشيرته ، من أن نتركه عاطلاً دون عمل .

هذه الوسائل الثلاث الرئيسية التي اقترحت للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية مكملة لبعضها البعض . فالوسائل النقدية تمكننا من إيقاف حركة الرواج قبل أن تصل إلى حد ينذر بالخطر . والأعمال العامة تمكننا من منع التزايد في الكساد . والوسائل المالية تساعدنا على التغلب على الاتجاه النزولي الطويل الأجل في الميل إلى الاستهلاك . وقد اقترح أخيراً في إنجلترا علاج جديد للتخفيف من أثر المضاربة على الإنتاج . فقد رأينا أن الاندفاع في شراء أسهم أو سندات جديدة أيام الرواج يغري الشركات على التوسع في الإنتاج إلى حد كبير ، كما أن الخوف من شراء الأسهم أو السندات خلال الكساد يجعل الشركات القديمة عاجزة عن التوسع والشركات الجديدة عاجزة عن الإنتاج . لذلك اقترح أخيراً إنشاء هيئة أو شركة كبيرة يشتري الجمهور أسهمها ثم تستعمل هي رأس مالها هذا في شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية والزراعية الأخرى . وطبعاً أن مثل هذه الهيئة الكبيرة لن تتأثر بتقلب العوامل النفسية التي تؤثر على الجمهور ، بل سيتمكنها دائماً ، بفضل ماله من الخبراء والمتخصصين ، أن تقدر احتمال نجاح المشاريع المختلفة فتقدم المشاريع الناجحة منها بما تحتاج إليه من المال ، سواء كنا في فترة كساد أو رواج ، وتمتنع عن

(١) راجع بفردج التوظيف الكامل .

إقراض أو شراء أسهم المشاريع الأخرى . فتخفف بذلك من إندفاع الجمهور في تيار المضاربة ومن التقلبات الاقتصادية .

غير أنه يؤخذ على الوسائل المختلفة المقترحة للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية أنها وإن اقيمت قبولاً عاماً بين الاقتصاديين المحدثين إلا أنه قد يصعب تنفيذها عملياً ، وقد تعترضها عقبات سياسية حمة يصعب التغلب عليها . وتبدو الصعوبة واضحة إذا أدركنا أن الأشخاص العاديين الذين سيستفيدون من الوسائل المقترحة هنا يصعب عليهم فهم الاصطلاحات الاقتصادية وتتبع تفكير الاقتصاديين ، وبالتالي لن يهتموا بمطالبة الساسة بتنفيذ هذه الوسائل . فالشخص العادي مثلاً يعلم أن قدرته على الانفاق متوقفة على دخله ، أما الاقتصادي فيقول إن الدخل الأهل يتوقف على مستوى الانفاق والاستهلاك . ويعلم الفرد أن إدخاره يجب أن يسبق استثماره ، أما الاقتصادي فيقول إن حجم الاستثمار في المجتمع هو الذي يحدد الدخل الأهل ومقدرة الأفراد على الادخار . والتغلب على هذه الصعوبة يتأتى بتبسيط العلم حتى يمكن للاقتصادي إكتساب تأييد جميع من يستفيد من مقترحاته .

ولا شك أن الوسائل المذكورة مسابقا للتغلب على الدورة الاقتصادية قد تعارضها بشدة فئة قوية من أصحاب الأعمال المحافظين الرجعيين . فتعديل توزيع الدخل وزيادة الضرائب على التراكات وزيادة الدين العام وما يتبعه من زيادة في الضرائب ، مقترحات لا تحوز تأييد الجميع . ولا يدرك بعض أصحاب الأعمال أن معارضتهم لمثل هذه السياسة قد تؤدي إلى اشتداد البطالة ، وقد تؤدي إلى قلب نظام الحكم والاضرار بهم في نهاية الأمر .

ولكن مما يبعث الأمل في النفوس أن «روزفلت» ، الرئيس السابق لجمهورية الولايات المتحدة ، قد أعيد انتخابه عدة مرات رغم إتباعه بعض هذه الوسائل الاقتصادية السليمة ، ورغم تعرضه لعداء تلك الفئة المحافظة من رجال

الاعمال التي حاربت به بكل شدة في جرائدها القوية العديدة وعلى محطات الاذاعة المختلفة التي تملكها في جميع أنحاء البلاد . وهذا النجاح الذي أحرزه «روزفلت» يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه لا يصح اليأس من إمكان الجمع بين الحرية السياسية والاستقرار الاقتصادي .

ويجدر بنا ، قبل أن نختم هذا الفصل ، أن نشير إلى أهمية الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الأحوال الداخلية . فمما لا شك فيه أن إختلال الميزان الحسابي لبلد ما ، وتغير النسبة بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، عامل هام من العوامل التي تؤثر على حالة البلد الداخلية . وسندرس بعض المسائل الاقتصادية الدولية في الباب التالي ويكفي أن نشير هنا إلى أهمية التعاون بين الدول والبنوك المركزية المختلفة لنجاح السياسات النقدية . فإن حاول بلد ، عند حلول الكساد بالعالم ، أن يخفف من شدة الكساد فيه بزيادة النفقات العامة ، ولم تتبع البلاد الأخرى سياسة مماثلة ، لفشل هذا البلد ولظهر عجز كبير في ميزانه الحسابي . وذلك لأن زيادة النفقات العامة قد تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في البلد وبالتالي إلى نقص صادراته وزيادة واردته ، فتتحمل الصناعات التي تنتج للتصدير الخسائر الفادحة وإذا لم ينجح المجتمع في اعانتها أو توجيه انتاجها وجهة أخرى فإنه يواجه مشا كل اقتصادية جمّة تجعل من الصعب التغلب على حالة الكساد . فالتعاون الدولي من أهم الشروط لنجاح السياسات النقدية التي ترمي إلى التخفيف من شدة الدورات الاقتصادية .

كتاب النظم

في بيان ما في النظم

الباب الثاني

بعض المسائل النقدية الدولية

كتاب النظم

الفصل الثاني

الربح من التجارة الدولية

لا جدال أن الحرب العالمية الأخيرة وما صاحبها من نقص في حركة التجارة الدولية وانقطاع سبل بعض الواردات وتعذر الحصول على بعض الواردات الأخرى إلا بالكميات الضئيلة التي تسمح بهما ظروف الحرب والسياسة قد أقنعت الجميع بفائدة التجارة الدولية وبما ينجم عنها من ربح حقيقي عظيم . فقد انحط مستوى المعيشة في معظم البلدان وأصبحت الطبقات الفقيرة فيها تقاسى أهوال الجوع والفاقة والحرمان . ولا يمكن أن نعزى هذا الانحطاط في مستوى المعيشة الى التدمير في البلاد المتحاربة وحده ، إذ أن كثيرا من البلاد التي لم تشترك في الحرب مباشرة شاطرت الدول المتحاربة هذا الافتقار وشعرت بما شعرت به من حرمان . والواقع أن عاملا هاما من العوامل التي أدت إلى افتقار العالم خلال الحرب هو تعطل حركة التجارة بين أجزائه المختلفة وما نشأ عن ذلك من توجيه موارد الانتاج المحدودة في كل دولة وجهات لا تتفق مع استعدادها وكفايتها الخاصة .

وما يزدنا يقينا بأهمية التجارة الدولية هذا التطاحن الشديد والتنافس الحاد الذي نراه بين الدول الكبيرة في سبيل اكتساب الأسواق الجديدة أو الاحتفاظ بالأسواق القديمة التي كانت تصرف فيها بضائعها وتستورد منها المواد الخام دون عائق . وقد رأينا إنجلترا ، وكانت لا تزال منهمكة في حرب هائلة ، تفكر في زيادة صادراتها لتمسك بعد الحرب من رفع مستوى المعيشة فيها . ومن ضمن الوسائل التي اتبعتها للوصول الى هذا الهدف

انها أخذت تدفع نقدا قيمة بعض وارداتها من المواد الخام من الولايات المتحدة بعد أن كانت تستورد هذه المواد دون دفع مباشر بمقتضى قانون الإعارة والتأجير . وذلك لأنه كان متفقاً بين البلدين على أن المواد التي كانت تستوردها إنجلترا بمقتضى ذلك القانون لم يكن لها أن تعيد تصديرها بصفتها الأصلية أو بعد تحويلها الى بضائع أخرى . أما عند دفع القيمة فلها أن تصدرها ، إن شاءت ، للاحتفاظ بأسواقها الخارجية .

وقد يسلم المرء بأهمية التجارة الدولية ولكن قد يقول ، ألا تنطبق على الاستبدال الدولى وعلى الانتاج للأسواق العالمية نفس القوانين الاقتصادية العامة التي تنطبق على الاستبدال المحلى والانتاج للأسواق الداخلية ؟ ألا يخضع الإنتاج عادة لقانون تناقص الغلة سواء أكان هذا الإنتاج للداخل أو للخارج ؟ ألا تميل دخول عوامل الانتاج إلى التعادل مع قيمة المنتج الحدى لهذه العوامل ؟ ألا يتحدد سعر السلع دائماً عند المستوى الذى يتعادل عنده الطلب والعرض سواء كانت هذه السلع تدخل فى التجارة الدولية أو تستهلك محلياً ؟

والجواب على كل ذلك بالإيجاب . وهنا يتسامل المرء لما إذا تدرس التجارة الدولية على حدة ونكون لها النظريات الخاصة بها بدلاً من الاكتفاء بالنظرية الاقتصادية العامة ؟ والجواب على ذلك أن للتجارة الدولية خصائص وميزات وتناج خاصة تجعل من الضروري دراستها على حدة . فالعمال لا ينتقلون من بلد إلى آخر بنفس السهولة التي ينتقلون بها من جهة إلى أخرى داخل نفس البلد عند اختلاف الأجور وأحوال العمل ، بل إن كثيراً من الحكومات تمنع أو تحدّد الهجرة إليها . ثم إن أصحاب رأس المال السائل قد يحشون إقراضه إلى المنتجين الأجانب أو شراء الأسهم الأجنبية المختلفة ، ويفضلون استخدامه داخل بلادهم حتى وإن كان سعر الفائدة أو معدل الأرباح فى الخارج أعلى منه فى الداخل . وأخيراً فإن الدول المختلفة تستعمل عملات

متباينة وتتبع نظم نقدية شتى ، وقد تختل العلاقة بين هذه العملات المختلفة في أى وقت ، فينتج عن ذلك اضطراب في حركة التجارة الدولية لا يمكن حدوثه داخل البلد الواحد الذى يستعمل عملة واحدة في جميع أركانه .

ولكن حتى مع التسليم بوجود هذه الاختلافات ، ألا يكفي أن نقول إن حركة التجارة الدولية تتوقف على أسعار السلع في الدول المختلفة ، بمعنى أننا (مع مراعاة تكاليف النقل) نستورد السلع التى تباع فى الخارج بـشمن أقل من ثمن مثيلاتها عندنا ، ونصدر السلع التى تكون أرخص عندنا منها عند البلاد الأجنبية ؟

والرد على ذلك أن اختلاف الأثمان ليس السبب الأساسى لقيام التجارة الدولية . فهذا الاختلاف فى الأثمان يتأثر بالتجارة الدولية ، ويتوقف إلى حد كبير عليها كما يؤثر عليها ويوجه حركتها^(١) . فلو ازداد طلب الدول الأجنبية على سلع دولة ما فإن أسعار هذه السلع ودخول عوامل الإنتاج التى تشترك فى إنتاجها سترتفع . وبالعكس لو قل الطلب الخارجى فإن الأسعار والدخول ستنخفض . وهكذا تكون الأسعار إلى حد ما نتيجة للتجارة الدولية . أضف إلى ذلك أننا كثيرا ما نجد دولة تستورد من الخارج بعض السلع التى يمكنها إن شامت أن تنتجها بسعر أقل من السعر الذى تدفعه عند استيرادها .

وسيتضح لنا فيما يلى أن السبب الأساسى لقيام التجارة الدولية هو الاختلاف فى نسب تكاليف السلع المختلفة بين دولة وأخرى . وقد عبر «ريكاردو» عن هذه الحقيقة فى نظريته المشهورة «بنظرية التكاليف النسبية» . وإن شئنا أن نعبر عن هذه النظرية بشكل مبسط وفى جملة واحدة لقلنا : إن

(١) راجع اقتصاديات بنهام سنة ١٩٤٣ ص ٤٢٠ .

التجارة الدولية تقوم بين دولتين لو كانت النسبة بين تكاليف إنتاج السلعة أ وتكاليف إنتاج السلعة ب في إحدى الدولتين تختلف عن النسبة بين تكاليف إنتاج السلعة أ وتكاليف إنتاج السلعة ب في الدولة الأخرى . ولنشرح الآن النظرية بشيء من التفصيل :

نظرية التكاليف النسبية

لمكي نفهم نظرية « ريكاردو » الخاصة بالتجارة الدولية يجب أن نذكر أولا باختصار الأسس التي قامت عليها نظريته الاقتصادية العامة (١) :

يفرض ريكاردو وأتباعه علاوة على فرض المنافسة التامة :

أولا : أن العمال يمكنهم الانتقال بسهولة تامة بين الجهات المختلفة والأعمال المختلفة داخل الدولة . فإن ارتفعت الأجور في جهة ما أو في صناعة معينة تحول العمال إليها في الحال . والعكس بالعكس . وعليه تميل الأجود إلى التعادل في جميع أركان الدولة .

ثانيا : إن أجر العمل فقط يكون مجموع تكاليف إنتاج السلع .

ونستنتج من هذين الفرضين أن أسعار السلع ستتبادل مع ما يتكلفه إنتاجها من أجور عمال ، أو من جهد حقيقى مبذول في إنتاجها ، وإلا تحول العمال إلى إنتاج السلع التي يكون ثمنها أعلى من تكاليف إنتاجها .

وعند ما اعترض على هذه النظرية بأن رأس المال يشترك مع العمل في إنتاج السلع وأنه يتطلب أجراً مقابل هذا الاشتراك فرض ريكاردو أن العمل يقتزن مع رأس المال في إنتاج السلع المختلفة بنسبة ثابتة . أى أننا إذا استعملنا عشر آلات استخدمنا معها عشرين عاملاً ، وإن استعملنا مائة آلة

(١) راجع كتاب التجارة الدولية للمسترويل من ص ١٠٢ إلى ص ١٠٥

استخدمنا معها مائتي عامل وهكذا . ويمكن القول بعد إدخال هذا التعديل في النظرية أن أثمان السلع تميل إلى التعادل مع تكاليف إنتاجها من العمل ورأس المال . وحيث أن النسبة بين العمل ورأس المال ثابتة ، حسب فرض ريكاردو ، فيمكن أن نقول أن أثمان السلع تتناسب مع تكاليف إنتاجها من أجور العمال أو مع الجهد المبذول في إنتاجها .

فلو فرضنا أن سلعة ما تحتاج لإنتاجها إلى آلة وعاملين لمدة يوم ، وأن سلعة أخرى تحتاج لإنتاجها إلى عشر آلات وعشرين عامل لمدة يوم أيضاً ، فإن ثمن السلعة الثانية سيكون عشرة أضعاف ثمن السلعة الأولى ، أى أن الثمين سيناسبان مع العمل المبذول في إنتاج السلعتين .

ولا شك في ضعف هذا الفرض . ولكن سنرى فيما بعد أنه يمكن استبعاده دون التأثير على النتائج التي نستنبطها من النظرية .

وبطبيعة الحال لم يكن بالإمكان تطبيق هذه النظرية العامة على التجارة الدولية . لأن الفرض الأول الذي تقوم عليه هذه النظرية لا ينطبق هنا . فالعمال لا ينتقلون من دولة إلى أخرى كما ينتقلون من جهة إلى أخرى أو من صناعة إلى صناعة أخرى داخل نفس الدولة . وإن تعذر انتقال العمال من دولة إلى أخرى لما كان هناك ما يدعو إلى تعادل الأجور بين الدول المختلفة . ونظراً لهذا الاختلاف صاغ ريكاردو نظرية خاصة بالتجارة الدولية ، وهي نظرية التكاليف النسبية . وكان من أهم النتائج التي استنبطها من هذه النظرية أن أثمان السلع التي تستبدل بين الدول — بعكس أثمان السلع التي تستبدل داخلياً — لا تتناسب مع ما تتكلفه من أجور . فلو عدنا إلى المثل الذي سبق أن ضربناه وتناولنا سلعتين تحتاج الأولى لإنتاجها إلى آلة وعاملين بينما تحتاج الثانية إلى عشر آلات وعشرين عامل ، ولكن فرضنا أن إحدى السلعتين تنتج في دولة ما وأن الثانية تنتج في دولة أخرى ، فإن النسبة بين ثمنى السلعتين

لن تكون ١ : ١٠ كما كانت في المثال السابق عند إنتاج السلعتين في نفس الدولة بل قد تختلف عن ذلك كل الاختلاف .

وكذلك كان من أهم النتائج التي أظهرتها نظرية التكاليف النسبية أنه حتى وإن كانت دولة معينة متفوقة على دولة أخرى في إنتاج جميع السلع ، فإن من مصلحتها أن تخصص في إنتاج بعض السلع يكون تفوقها فيها أكبر وتصدر هذه إلى الخارج مقابل استيراد السلع الأخرى . ولشرح هذه النقطة وغيرها ننتقل إلى نظرية التكاليف النسبية (١) .

الفروض :

ولتسهيل دراستنا سنفرض عدة فروض ثم نستبعد ما فيها بعد الواحد تلو الآخر :

(١) نفرض أولاً عدم وجود النقود وعليه يتم الاستبدال الدولي عن طريق مقايضة السلع ببعضها البعض .

(٢) ثم نقصر بحثنا على دولتين ونفرض أن كلا منهما لا يمكنها أن تنتج إلا سلعتين .

(٣) ثم نفرض أن ليس هناك أجور نقل أو رسوم جمركية وأنه يمكن نقل السلع من دولة إلى أخرى دون أن تتكبد أى نفقة إضافية .

(٤) وأخيراً نفرض أن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة ، أى أن نفقة إنتاج الوحدة لا تتوقف على حجم الإنتاج .

(١) راجع كتاب التجارة الدولية للأستاذ هابرلر ص ١٢٥ - ص ١٢٥ وستتبع فيما بعد طريقة هابرلر في عرض الموضوع .

الاختلاف في التكاليف النسبية :

ويضرب ريكاردو لشرح نظريته المثل الآتي :

نفرض أن في إنجلترا تحتاج وحدة القماش لإنتاجها إلى ١٠٠ ساعة من العمل،
بينما تحتاج وحدة الخمر إلى ١٢٠ ساعة . وأن في البرتغال تحتاج وحدة القماش
إلى ٩٠ ساعة من العمل ووحدة الخمر إلى ٨٠ ساعة .

فالبرتغال متفوقة على إنجلترا في إنتاج السلعتين . ولا شك أنه لو كانت
البرتغال وإنجلترا مفاطعتين من دولة واحدة لانهصر إنتاج السلعتين في
البرتغال ولتحول جميع العمال إليها . لكن البرتغال وإنجلترا دولتان مختلفتان
وانتقال العمال من أحدهما إلى الأخرى متعذر ، فما الذي يحدث في هذه الحالة؟
هل تنتج البرتغال السلعتين وتمتنع عن الاستيراد من إنجلترا ، فتضطر هذه
الآخيرة إلى إنتاج السلعتين أيضاً؟

يبدو لأول وهلة أن هذا هو الذي سيحدث فعلاً ولكن ريكاردو
أثبت أنه حتى مع تفوق دولة على الأخرى في إنتاج السلعتين فإن التجارة
الدولية تقوم بينهما ، وأن كلا من الدولتين تستفيد من قيامها . وذلك لأنه
إن لم تقم التجارة بين الدولتين لكانت نسبة الاستبدال :

في إنجلترا وحدة من من الخمر = ١,٢ وحدة من القماش

وفي البرتغال وحدة من الخمر = ٨٨٨ ر . وحدة من القماش

ولاجدال أن البرتغال تربح ربحاً حقيقياً ويرتفع مستوى المعيشة فيها
إذا استطاعت أن تستبدل وحدات الخمر لا بكمية ٨٨٨ ر . وحدة من القماش
ولكن بأي كمية تفوق ذلك ، كذلك لا جدال أن إنجلترا تربح لو استطاعت
أن تحصل على وحدات الخمر بأقل من ١,٢ ر قماش .

وهذا هو ما يحدث فعلا عند قيام التجارة الدولية . فلو أرسلت البرتغال
الف وحدة من الخمر إلى إنجلترا لتسكنت من استبدالها بأكثر من ٨٨٨ وحدة
من القماش . ولم يشرح لنا ريكاردو كيفية تحديد نسبة الاستبدال . وإنما قال
أن البرتغال ستطلب أكثر من ٨٨٨ وحدة قماش (مقابل الألف وحدة
من الخمر) وإلا لما صدرت الخمر . بينما ترفض إنجلترا إعطاء أكثر من
١٢٠٠ وحدة قماش (مقابل الألف وحدة من الخمر) وإلا لما استوردت
الخمر ولنفرض الآن أن نسبة الاستبدال ستتحدد عند :

$$١٠٠٠ \text{ وحدة قماش} = ١٠٠٠ \text{ وحدة خمر}$$

$$\text{أو} \quad \text{وحدة قماش} = \text{وحدة خمر}$$

في هذه الحالة تربح إنجلترا لأن مقابل كل ١٠٠ وحدة من العمل التي
ترسلها إلى البرتغال في شكل وحدة قماش تحصل على وحدة خمر كانت تكلفها
عند انعدام التجارة الدولية ١٢٠ وحدة من العمل . وكذلك تربح البرتغال
لأنها تحصل على القماش (الذي يكلفها إنتاجه ٩٠ وحدة عمل) مقابل ٨٠ وحدة
عمل فقط ترسلها إلى إنجلترا في شكل وحدة خمر .

من هذا يتبين لنا أنه متى اختلفت النسبة بين تكاليف إنتاج السلعة ١
وتكاليف إنتاج السلعة ٢ في دولة ، عن النسبة بين تكاليف إنتاج السلعتين
في الدولة الأخرى ، يكون من صالح الدولتين أن تقوم التجارة بينهما . ففي
المثل الذي ضربه ريكاردو ، كانت نسبة تكاليف الإنتاج في إنجلترا :

$$\frac{\text{قماش}}{\text{خمر}} = \frac{1}{2}$$

بينما كانت النسبة في البرتغال :

$$\frac{\text{قماش}}{\text{خمر}} = \frac{9}{8}$$

وهي نسبة مختلفة عن النسبة الأولى . وكان من صالح الدولتين قيام التجارة بينهما .

ويلاحظ في هذه الحالة أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي يكون تفوقها النسبي في إنتاجها أكبر أو تأخرها النسبي في إنتاجها أقل . ويمكننا أن نقيس درجة التفوق بمقارنة تكاليف إنتاج كل سلعة في الدولتين . فنسبة تكاليف إنتاج الخمر في البرتغال بالنسبة لإنجلترا $\frac{9}{8}$ ونسبة تكاليف إنتاج القماش $\frac{8}{9}$. ومن هذا نستنتج أن تفوق البرتغال في إنتاج الخمر أكبر لأن نسبة تكاليف إنتاج الخمر أقل من نسبة تكاليف إنتاج القماش .

التعادل في التكاليف النسبية :

أما لو كانت نسبة تكاليف إنتاج السلعتين في الدولة الأولى متعادلة مع نسبة تكاليف إنتاج السلعتين في الدولة الثانية لما كان من مصلحتهما قيام التجارة بينهما .

فلو كانت وحدة القماش تحتاج لإنتاجها في إنجلترا إلى ١٠٠ ساعة من العمل ، بينما تحتاج وحدة الخمر إلى ١٢٠ ساعة . ولو كانت البرتغال تنتج وحدة القماش بمقدار ٥٠ ساعة من العمل ووحدة الخمر بمقدار ٦٠ ساعة ، أى لو كانت النسبة بين تكاليف الإنتاج في إنجلترا ($\frac{9}{8}$) معادلة للنسبة بين تكاليف الإنتاج في البرتغال ($\frac{8}{9}$) لما وجدت الدولتان مصلحة في الاستبدال .

ففي إنجلترا مائة وحدة من الخمر تستبدل بمائة وعشرين وحدة من القماش ، فإن صدرت القماش فإنها تنتظر أن تحصل مقابل كل مائة وعشرين

وحدة منه على أكثر من مائة وحدة من الخمر . ولكن البرتغال لا تجده مصلحة في شراء القماش من إنجلترا على هذا الأساس لأن منتجي الخمر فيها يستطيعون أن يحصلوا من منتجي القماش المحليين على مائة وعشرين وحدة من القماش مقابل مائة وحدة من الخمر . والمثل يقال إذا صدرت إنجلترا الخمر، فلكي تربح من تصدير الخمر يجب أن تحصل مقابل كل مائة وحدة منه على أكثر من مائة وعشرين وحدة من القماش . ولكن البرتغال لا تجد مصلحة في التعامل مع إنجلترا على هذا الأساس لذا لن تقوم التجارة بينهما . وخلاصة القول أن التجارة الدولية لا تقوم إلا إذا اختلفت النسب بين تكاليف إنتاج السلع المختلفة من دولة إلى أخرى .

التكاليف النقدية

ولنستبعد الآن الفروض التي فرضناها عندما بدأنا عرض النظرية ولندخل النقود في أبحاثنا .

يقول الأستاذ « هابرلر » أن إدخال النقود في البحث لا يغير من جوهر الموضوع . ثم يستعين بالمثال الذي ضربه الأستاذ « توسيج » في هذا الصدد فيقول ^(١) في الولايات المتحدة .

١٠ أيام من العمل تنتج ٢٠ وحدة قمح

١٠ " " " " ٢٠ وحدة تيل

في ألمانيا :

١٠ أيام من العمل تنتج ١٠ وحدات من القمح

١٠ " " " " ١٥ وحدة تيل

(١) راجع التجارة الدولية للأستاذ هابرلر ص ١٣٢

يتضح من هذا المثل أن الولايات المتحدة متفوقة على ألمانيا في إنتاج السلعتين ، ولكن تفوقها في إنتاج القمح أكبر . وينتظر حسب نظرية التكاليف النسبية أن تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح وتصدره إلى ألمانيا وأن تستورد منها التيل وأن يكون ذلك في مصلحة الدولتين . وهذا هو ما يحدث فعلاً . لأننا لو فرضنا أن الأجر اليومي في الولايات المتحدة : ١٥ دولار ، وفي ألمانيا دولار لكانت تكاليف إنتاج السلعتين في البلدين كما يلي

الدولة	الأجر اليومي	مجموع التكاليف في ١٠ أيام	مجموع الإنتاج في ١٠ أيام	تكاليف الوحدة
الولايات المتحدة	١٥	١٥	٢٠ وحدة قمح	٠.٧٥
"	١٥	١٥	٢٠ وحدة تيل	٠.٧٥
ألمانيا	١	١٠	١٠ وحدات قمح	١.٠٠
"	١	١٠	١٥ وحدة تيل	٠.٦٧

ومن هذا المثل يتبين أن ثمن القمح سيكون أقل في الولايات المتحدة عنه في ألمانيا ، بينما أن ثمن التيل سيكون أقل في ألمانيا عنه في الولايات المتحدة . لذا فمن مصلحة الدولتين أن تصدر الولايات المتحدة القمح إلى ألمانيا وأن تصدر ألمانيا التيل إلى الولايات المتحدة .

ولكن قد يعترض على هذا المثال بأننا فرضنا معدلاً للأجور قد يختلف عن الواقع ، وأن الموقف قد يتغير لو كانت الأجور غير ذلك ، فيقال إنه لو كان الأجر اليومي في الولايات المتحدة ٣ دولارات يومياً ، وفي ألمانيا دولاراً واحداً لكان ثمن كل من السلعتين في الولايات المتحدة أعلا منه في ألمانيا ، ولما وجدت هذه الدولة الأخيرة حافزاً للاستيراد . كذلك لو كانت الأجور في ألمانيا دولارين في اليوم ، وفي الولايات المتحدة دولاراً ونصف يومياً ، لكان ثمن

كل من السلعتين في ألمانيا أعلا منه في الولايات المتحدة ولما وجدت هذه الأخيرة حافزاً للاستيراد من ألمانيا .

والرد على هذا الاعتراض واضح . فلو كان الأجر اليومي في الولايات المتحدة ٣ دولارات ، وكان ثمن السلعتين فيها أعلا منه في ألمانيا ، فإن ذلك يدفع التجار الأمريكيين إلى استيراد هاتين السلعتين من ألمانيا وبيعهما في السوق المحلي للاستفادة من اختلاف الأسعار . وتعجز الولايات المتحدة عن تصدير سلع إلى ألمانيا لتسديد قيمة السلع المستوردة وذلك لارتفاع أنمان السلع الأمريكية وامتناع الألمان عن شرائها . فتضطر عندئذ أن تدفع قيمة هذه الواردات نقداً . فيخرج الذهب من الولايات المتحدة متجهاً إلى ألمانيا وتنقص كمية النقود في الأولى وتزداد في الثانية فتتخفض الأجور الأمريكية وترتفع الأجور الألمانية ويصبح من مصلحة الدولتين تبادل الساع . وهكذا يمكننا أن نشهد أنه طالما أن نسبة تكاليف السلعتين تختلف بين الدولتين فإن معدلات الأجور لا بد أن تتجه في نهاية الأمر إلى المستوى الذي يجعل التجارة الدولية مفيدة لكل منهما . فيجعل من صالح كل دولة أن تستورد من الدولة الأخرى سلعة معينة وتصدر إليها السلعة الأخرى .

ويمكننا أن نستنتج أيضاً من المثال السابق أن معدل الأجر اليومي في الولايات المتحدة لا بد أن يكون أعلا منه في ألمانيا ولا بد أن يكون معادلاً على الأقل لـ من معدل الأجر اليومي في ألمانيا ، إذ لو قل عن ذلك لاصبحت السلعتان الأمريكيتان أرخص من السلعتين الألمانيتين . فنستورد ههما ألمانيا ثم تعجز عن دفع قيمتهما بسلع تصدرها ، فيخرج الذهب منها إلى الولايات المتحدة ، فتتخفض الأجور فيها وترتفع في الولايات المتحدة حتى تصبح النسبة بينهما $\frac{1}{3}$ (لولايات المتحدة بالنسبة لألمانيا) على الأقل . وهذه نتيجة طبيعة إذ يبدو من مثالنا أن الولايات المتحدة تتمتع بظروف إنتاج أكثر ملاءمة من ظروف ألمانيا ، وقد يرجع ذلك إلى أن عمالها أكثر كفاية أو أنها تملك ثروة معدنية أو طبيعية تفوق ما تملكه ألمانيا ، أو أن يكون توزيع العمال فيها متفقاً مع حاجات

الإنتاج وليس وليد التاريخ الخ . من العوامل التي تساعد على إنتاج السلع بمقدار أقل من الجهد . وهذا التفوق في الإنتاج يجعل مستوى الأجور فيها أعلا منه في ألمانيا ويمكن العامل الأمريكي من الحصول بأجره على كمية من السلع تفوق الكمية التي يحصل عليها العامل الألماني .

تعدد السلع

ولنستبعد الآن الفرض الثاني الخاص بقصر الاستبدال على سلعتين . ولنتصور أن كلا من الدولتين ، الولايات المتحدة . وألمانيا ، تنتج ١٠ سلع وأن عدد الأيام اللازمة لإنتاج هذه السلع المختلفة هو كما يلي :

نوع السلعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
الدولة										
الولايات المتحدة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ألمانيا	٤٠	٣٦	٣٢	٣٠	٢٥	٢٠	١٨	١٦	١٤	١٢

لو فرضنا أن الأجور متساوية في الدولتين ، لوجدت الولايات المتحدة أن من مصلحتها أن تستورد من ألمانيا السلعة السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر وأن تصدر إليها السلعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، بينما تظل السلعة السادسة بعيدة عن التجارة الخارجية ، بمعنى أن كل دولة تنتج منها الكمية التي تكفي استهلاكها المحلي فقط^(١) . فلو فرضنا أن الأجر اليومي دولاراً في كل دولة ، لسكانت قيمة السلعة الأولى في الولايات المتحدة ٢٠ دولاراً وفي ألمانيا ٤٠ دولاراً وبذا تصدر من الولايات المتحدة إلى ألمانيا والمثل يقال عن السلع الأربعة التالية . أما السلعة السادسة فيكون سعرها

(١) هذا بفرض أن قيمة السلع التي تصدرها الولايات المتحدة إلى ألمانيا معادلة لقيمة السلع التي تستوردها من ألمانيا .

٢٠ دولاراً في الدولتين وبذا لا تدخل في الاستبدال الدولي . وفيما يختص بالسلع الباقية (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) فإنها تكون أرخص في ألمانيا وبذا تتجه من ألمانيا إلى الولايات المتحدة .

يظهر لنا مما سبق أنه يمكن تقسيم السلع في أى دولة إلى سلع تنتج للتصدير و سلع تنتج للسوق المحلي ، و سلع مستوردة . ولكن لا يجب أن نتصور أن هذا التقسيم تقسيماً جامداً غير قابل للتغيير . فلو فرضنا مثلاً أن طلب الولايات المتحدة قد اشتد على السلع الألمانية (السلع ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) بينما ظل الطلب الألماني على حاله فقد ينتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري الأمريكي ، وتضطر الولايات المتحدة إلى تسديده ذهباً ، فيرتفع مستوى الأجور في ألمانيا نتيجة لزيادة كمية النقود فيها ، بينما ينخفض في الولايات المتحدة . وأول أثر لهذا التغيير في الأجور سيكون على السلعة السادسة التي كان ثمنها واحداً في الدولتين والتي كانت تنتج في كل من الدولتين للاستهلاك المحلي . فهذا التغيير في الأجور سيؤدي إلى ارتفاع ثمنها في ألمانيا عنه في الولايات المتحدة ، وفي هذه الحالة تفضل ألمانيا استيرادها من الولايات المتحدة عن إنتاجها محلياً . وإن كفت قيمة الصادرات الأمريكية من السلعة السادسة لإعادة التوازن في الميزان التجاري الأمريكي توقف انتقال الذهب من أمريكا إلى ألمانيا ، أما إذا استمر العجز فإن هذا سيؤدي مرة أخرى إلى خروج كمية جديدة من الذهب من الولايات المتحدة وإلى ارتفاع الأجور الألمانية وانخفاض الأجور الأمريكية فتصبح عندئذ السلعة السابعة أيضاً أرخص في الولايات المتحدة عنها في ألمانيا ، وتجد ألمانيا وأمريكا أن من مصلحتيهما أن تصدر هذه السلعة من الثانية إلى الأولى .

وهكذا يتضح لنا أنه مهما كان عدد السلع فإن التجارة تقوم بين الدول المختلفة مادامت نسب تكاليف إنتاج هذه السلع مختلفة بين الدول . ولا شك

أن قيام التجارة يفيد العالم فائدة حقيقية لأنه يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون متفوقة في إنتاجها ، فيساعد ذلك على استغلال موارد العالم المحدودة أحسن استغلال .

تكاليف النقل :

ولنستبعد الآن الفرض الثالث ونسلم بوجود تكاليف نقل .
لن يؤدي هذا التعديل إلى تغير جوهرى في الموقف . فالتجارة الدولية ستقوم أيضا طالما أن نسب تكاليف الإنتاج مختلفة بين الدول . ولكن يشترط علاوة على ذلك أن يكون هناك اختلاف بين تكاليف الإنتاج في الدول المختلفة يفوق تكاليف النقل ، أى أن السلعة لن تنقل من دولة إلى أخرى إلا إذا كان ثمنها في الدولة الأولى مضافا إليه تكاليف النقل أقل من ثمنها في الدولة الثانية .

وسيكون من نتيجة وجود تكاليف نقل أن يقل عدد السلع التي تستبدل بين الدول . فكثير من السلع التي كانت تستبدل بينها عند فرض انعدام تكاليف النقل ستتنتج الآن في كل دولة لأن اختلاف ثمنها بين الدول لا يوازى تكاليف النقل ، ويزداد في هذه الحالة أهمية ذلك القسم من السلع التي تنتج للسوق المحلى وحده ، كما أن وجود تكاليف النقل سيؤدي إلى عدم انتقال السلع بسهولة من قسم التصدير إلى قسم الاستيراد (أو العكس) عند تغير الأجر ، بل نجد أن احتمال انتقالها إلى قسم الإنتاج للسوق المحلى وحده يزداد . ففي المثال السابق نجد أن السلعة السابعة بعد أن كانت تنتج للتصدير حينما كانت الأجور الألمانية منخفضة تصبح عند ارتفاع الأجور الألمانية أعلا ثمنها من مثيلاتها في الولايات المتحدة فتستورد . ولكن هذا الفرق في الثمن إن لم يغط تكاليف النقل من الولايات المتحدة إلى ألمانيا فإن هذه السلعة تدخل في قسم الإنتاج

المحلى وتنتجها كل من الولايات المتحدة وألمانيا للتصريف الداخلى فى كل منهما . ومن الواضح أنه كلما كانت تكاليف النقل مرتفعة كلما وجدنا نفس السلع تنتج فى بلاد مختلفة ولا تدخل فى حركة التجارة الدولية . فتقل بذلك درجة تقسيم العمل بين الدول وتضطر كل دولة إلى توجيه جزء من مواردها المحدودة إلى انتاج سلع لا تساعد كفايتها واستعدادها الخاص على انتاجها بسهولة . فيقل حجم الإنتاج فى العالم كله ولا يرتفع مستوى المعيشة إلى هذا الحد الذى كان يمكن أن يرتفع إليه لو لم تكن هناك تكاليف نقل بين أجزاءه . لذلك فكل ما يؤدى إلى تحسين وسائل النقل وتخفيض تكاليفه يجب أن يعتبر خطوة هامة فى سبيل التقدم الإنسانى وازدياد الرخاء العالمى .

وما يقال عن تكاليف النقل يقال عن كل ما يتكبده المشترون عن طريق التجارة الخارجية علاوة على ثمن السلعة فى موطنها الأصلى .

تغير نفقات الإنتاج :

لقد فرضنا حتى الآن أن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة ، أى أن نفقة إنتاج الوحدة لا تتوقف على حجم الإنتاج . وهذا الفرض ، كما نعلم ، لا يتفق مع الواقع . فمعظم أنواع الإنتاج تخضع لقانون تزايد النفقات أو تناقص الغلة . ولكن وجود هذا الفرض لم يغير من حقيقة الموقف وإنما سهل علينا البحث . وسيتبين لنا عند استبعاده أن نفس النتائج التى استنبطناها حتى الآن ستظل صحيحة وأن من مصلحة العالم أن تقوم التجارة بين أجزائه ما دامت التكاليف النسبية مختلفة فى الدول المختلفة .

ونعلم من دراسة نظرية القيمة أن الثمن يتعادل (عند التوازن) مع نفقة الإنتاج الحديثة . لذلك سنشير هنا دائماً إلى نفقات الإنتاج الحديثة .

ولنفرض أن قبل قيام التجارة الخارجية كانت المانيا تنتج العشر وحدات الأخيرة من القمح بمقدار عشرة أيام عمل ، وتنتج الخمس عشرة وحدة الأخيرة من التيل بمقدار عشرة أيام من العمل أيضا (راجع المثال صفحة ١٣٥)

عند قيام التجارة الخارجية ستعتمد المانيا على القمح الوارد من الولايات المتحدة وستصدر إليها التيل . بعبارة أخرى فإنها ستقلل بالتدريج من زراعة القمح ، وتعمل على زيادة محصول التيل . فترتفع نفقات الإنتاج الحديدية للتيل نظراً مثلاً لاستخدام أراضى أقل صلاحية لزراعته . بينما تنخفض النفقات الحديدية للقمح نظراً لاستبعاد الأراضى غير الصالحة وقصر زراعته على الأراضى التى تناسبه .

والعكس يحدث فى الولايات المتحدة . فتكون نتيجة هذه الاتجاهات أن يقل بالتدريج تفوق الولايات المتحدة فى إنتاج القمح ويتحسن مركز المانيا فى إنتاجه ، فتميل تكاليف الوحدة إلى الارتفاع فى الأولى وإلى الانخفاض فى الثانية ، وعندئذ تجد ألمانيا أن من مصلحتها أن تحتفظ بجزء من أراضها مزروعة قمحا . والمثل يحدث فيما يختص بالتيل . أى أن تكاليف إنتاجه تزداد بالتدريج فى المانيا كلما توسعت فى إنتاجه ، بينما تنخفض فى الولايات المتحدة كلما قللت من إنتاجه . فتجد عندئذ الولايات المتحدة أن من مصلحتها أن تحتفظ بجزء من أراضها مزروعة تيل .

وبعبارة أخرى فإن ازدياد تكاليف الإنتاج يمنع تحقق التخصص الكامل بين الدولتين . فستمر كل دولة فى إنتاج السلعتين ولكن تتوسع الولايات المتحدة فى إنتاج السلعة التى يكون تفوقها فيها أكبر وتقلل من إنتاج السلعة الأخرى . بينما تتوسع ألمانيا فى إنتاج السلعة التى يكون تأخرها فيها أقل ، وتقلل من إنتاج السلعة الأخرى .

وتتوقف درجة التخصص على سرعة ازدياد التكاليف عند التوسع في الإنتاج أو تناقصها عند التقليل منه . فلو كانت التكاليف الحدية لإنتاج وحدة من القمح مثلاً تزداد بسرعة في الولايات المتحدة عند ما تتوسع في إنتاجه بينما تقل بسرعة في ألمانيا عند ما تقلل من إنتاجه ، فالمنتظر أن تعتمد ألمانيا إلى حد كبير على القمح الذي تنتجه في بلادها وتعجز الولايات المتحدة عن تصدير كميات كبيرة منه لازدياد التكاليف فيها بسرعة . ولن يصل التخصص في هذه الحالة إلى درجة مذكورة . أما لو كانت تكاليف الإنتاج الحدية أقرب ما يكون إلى الثبات ، أى إن لم تزد التكاليف بسرعة في الولايات المتحدة عند التوسع في إنتاج القمح وإن لم تقل كثيراً في ألمانيا عند التقليل منه ، فإن الولايات المتحدة ستظل محتفظة بتفوقها في إنتاج القمح وستظل قادرة على غزو السوق الألمانية به . وكذلك ستظل ألمانيا قادرة إلى حد كبير على غزو السوق الأمريكية بالثقل . فتصل درجة التخصص في الإنتاج بين الدولتين في هذه الحالة الأخيرة إلى حد يفوق درجة التخصص في الحالة الأولى . ولزيادة الإيضاح نقول أن في الحالة الأولى قد تستورد ألمانيا ثلث ما يحتاج إليه الاستهلاك المحلى من القمح من الولايات المتحدة وتعتمد على الإنتاج المحلى لسد باقى حاجتها إليه . أما في الحالة الثانية فإنها قد تستورد من الولايات المتحدة الثلثين ولا تنتج غير الثلث .

وهكذا يتبين لنا أنه حتى بعد استبعاد الفرض الخاص بثبات نفقات الإنتاج تظل التجارة الدولية في صالح الدولتين ما دامت نسب التكاليف مختلفة في الدولتين . ويمكن التخصص في الإنتاج لن يصل إلى أقصى مداه وستظل كل دولة تنتج جزءاً من السلع التى تستوردها .

العوامل التي تؤثر على توزيع الربح من التجارة الدولية

تبين لنا من دراسة نظرية «ريكاردو» للتكاليف النسبية أن من صالح الدول أن تقوم التجارة الدولية بينها متى اختلفت فيها التكاليف النسبية . ولكننا لم ندين كيف يتوزع هذا الربح بين الدول المختلفة ، بل اكتفينا بالقول بأنه متى كانت نسبة استبدال السلعتين في إحدى الدول مختلفة عنها في الدولة الأخرى قامت التجارة بينهما ، وكانت نسبة الاستبدال الجديدة في صالح كل من الدولتين فلو كانت نسبة الاستبدال في الولايات المتحدة :

$$١ \text{ قمح} = ١ \text{ تيل}$$

وفي ألمانيا

$$١ \text{ قمح} = ١٥ \text{ تيل}$$

فإن الولايات المتحدة ستصدر القمح وتستورد التيل وقد تحصل مقابل كل وحدة من القمح على ١٤ تيل أو ١٢ أو ١٢ أو ١١ ، ولكننا بطبيعة الحال لن تقبل أن تصدر وحدة قمح مقابل أقل من وحدة تيل . كما أن ألمانيا لن تقبل أن تصدر ١٥ وحدة من التيل مقابل أقل من وحدة قمح . فنسبة الاستبدال التي تتحدد عند قيام التجارة الدولية لن تزيد عن :

$$١ \text{ قمح} = ١٥ \text{ تيل}$$

ولن تقل عن

$$١ \text{ قمح} = ١ \text{ تيل}$$

وطبعي أنها لو اقتربت من النسبة الأولى ، أي لو كانت ١ قمح ١٤ تيل مثلاً ، لجنت الولايات المتحدة معظم الربح من التجارة الدولية ، إذ أنها تحصل على التيل الألماني بسعر يقل كثيراً عن السعر الذي يسود عندها .

أما ألمانيا فإنها لا تكسب كثيراً لأن نسبة الاستبدال الجديدة تكاد تكون معادلة للنسبة القديمة التي كانت قائمة عندها .

ولو كان الحال على عكس ذلك ، أى لو كانت نسبة الاستبدال بين السلعتين عند قيام التجارة الدولية :

$$١ \text{ قمح} = ١١ \text{ تيل}$$

فإن ألمانيا تجني معظم الربح ويقل نصيب الولايات المتحدة منه .

وقد بين « جون ستوارت ميل » العوامل التي تؤثر على تحديد نسبة الاستبدال في التجارة الدولية وبالتالي على توزيع الربح بين البلاد المختلفة . وأهم هذه العوامل هي :

١ - مقدار الطلب أو العرض .

٢ - مرونة الطلب .

فالتوازن في الميزان التجارى يتحقق لو تعادلت قيمة الصادرات بقيمة الواردات . وطبيعى أنه لو زادت قيمة واردات دولة معينة عن قيمة صادراتها لخرج الذهب منها . ولكن خروج الذهب من البلد يؤدى ، حسب رأى « جون ستوارت ميل » وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك ، إلى نقص كمية النقود المتداولة وانخفاض الأجور والأسعار . أى أن أسعار صادرات البلد تنخفض كلما قلت القيمة الكلية لصادراتها بالنسبة للقيمة الكلية ل وارداتها . وبعبارة أخرى فكلما ازدادت الكمية التي تطلبها الولايات المتحدة مثلاً من التيل الألماني كلما مالت نسبة الاستبدال إلى الاتجاه في صالح ألمانيا . فتصبح مثلاً :

$$١ \text{ قمح} = ١١ \text{ تيل}$$

فتنال ألمانيا معظم الربح من هذه التجارة . زد على ذلك أن درجة التخصص فيها ستصل إلى حد كبير لأن ارتفاع الأسعار العالمية عن تكاليف الإنتاج

الحدية يسمح لها بالتوسع في الإنتاج إلى حد كبير قبل أن تصل تكاليفها الحدية إلى مستوى الأسعار العالمية . وكلما تمكنت من التوسع في إنتاج سلعة معينة وبيعها بربح كلما خصصت مواردها في إنتاج هذه السلعة واعتمدت على الأسواق الخارجية للحصول على السلع الأخرى .

وقد تكون قيمة السلع التي تطلبها إحدى الدول من الأخرى أكبر من قيمة السلع التي تطلبها الدولة الثانية من الأولى لسببين :

أولاً : اختلاف حجم السوق ومقدرة الدولة الشرائية . فكلما اتسعت الدولة وازداد عدد و ثراء أفرادها كلما ازداد طلبها على سلع الدولة الأخرى ، وكلما مالّت نسبة الاستبدال إلى الاتجاه في غير مصلحتها .

ثانياً : اختلاف أهمية السلع . فلو كانت إحدى الدول تطلب قمحاً بينما لا تطلب الثانية إلا ملحاً ، فإن نسبة الاستبدال ستنتجه بطبيعة الحال في صالح الدولة التي تطلب ملحاً .

أما فيما يختص بمرونة الطلب فيمكننا أن نقول ، أنه مع بقاء الظروف الأخرى على حالها تميل نسبة الاستبدال إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليل المرونة ، بينما تنتجه نسبة الاستبدال إلى غير صالح الدولة التي يكون طلبها على الواردات مرناً . وقد يبدو هذا مخالفاً لما نتوقعه لأول وهلة وما نشاهده في كثير من الأحيان في عالم سادته الاحتكار وتقييد الإنتاج . ولكن لو فرضنا المنافسة المطلقة وانعدام الاتفاقات بين المنتجين فلا شك في صحة القول السابق . وذلك لأنه كلما ازدادت مرونة طلب دولة ما على سلع دولة أخرى كلما ازدادت قيمة وارداتها نتيجة لانخفاض ثمن الوحدة من هذه الواردات (والتجارة الدولية وتقدم طرق النقل يؤديان باستمرار إلى انخفاض أسعار السلع العالمية) وبالتالي كلما خرج الذهب منها وانخفضت أسعار صادراتها . أي أن نسبة الاستبدال تتغير في غير مصلحتها .

أما الدولة التي يكون طلبها على الواردات غير مرن ، فإن إنخفاض أسعار وارداتها يؤدي إلى نقص قيمة هذه الواردات لعدم ازدياد الكمية المستوردة بنفس نسبة النقص في الثمن . وإذا قلت قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها اتجه الذهب إليها وارتفعت الأسعار فيها ، بما في ذلك أسعار الصادرات ، أي أن نسبة الاستبدال تتجه في مصلحتها .

ويمكن معرفة مدى تغير نسبة الاستبدال الدولي^(١) على مر الأعوام في صالح أو في غير صالح الدولة بمقارنة متوسط أسعار واردات الدولة بمتوسط أسعار صادراتها ، أو بمقارنة الرقم القياسي لأسعار الواردات بالرقم القياسي لأسعار الصادرات .

ولا توجد في مصر بعد أرقام قياسية لأسعار الواردات وأسعار الصادرات ، وإذا ضربنا مثالا بالأرقام الخاصة بالجملة^(٢) وحاولنا دراسة تغير نسبة الاستبدال الدولي فيها خلال السكساد العظيم (سنة ١٩٢٩ ، سنة ١٩٣٣) نجد أن نسبة الاستبدال كانت تتجه باستمرار في صالح إنجلترا . وذلك لأن أسعار صادراتها وإن كانت في انخفاض مستمر ، إلا أن انخفاضها لم يكن بنفس نسبة انخفاض أسعار الواردات .

(١) Terms of Trade

(٢) راجع بنهام : اقتصاديات ص ٤٢٦ طبعة سنة ١٩٤٣ .

تغير نسبة الاستبدال الدولي في إنجلترا

(سنة ١٩٢٩ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الواردات	الرقم القياسي لأسعار الصادرات	النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات
١٩٢٩	٨٤	٨٤	١٠٠
١٩٣٠	٧٦	٨٣	١٠٨
١٩٣١	٦٢	٧٤	١١٩
١٩٣٢	٥٨	٦٩	١١٩
١٩٣٣	٥٥	٦٧	١٢٣
١٩٣٤	٥٦	٦٨	١٢١

ومن المرجح أن العكس حدث في مصر خلال نفس الفترة . وذلك لأن أسعار صادراتنا من القطن وغيره انخفضت انخفاضاً كبيراً بينما لم تنخفض أسعار وارداتنا بنفس النسبة فتغيرت نسبة الاستبدال في غير مصلحتنا .

الفصل التاسع

الميزان التجاري والميزان الحسابي (١)

يجدر بنا قبل أن ندرس العلاقات النقدية بين الدول المختلفة وأهم النظم النقدية التي يمكن اتباعها أن نستعرض أهم العوامل التي تؤدي الى وجود مثل هذه العلاقات النقدية بين الدول .

فهناك أولاً تبادل السلع أو الصادرات والواردات المنظورة . وقد رأينا في الفصل السابق الظروف التي يقوم فيها هذا التبادل وكيف أنه يؤدي الى توجيه موارد الإنتاج في كل دولة الى أفضل الوجهات فتوسع كل دولة في انتاج السلع التي تكون أكثر استعداداً عن غيرها لإنتاجها ، فيزداد الإنتاج العالمي الكلي ويرفع مستوى المعيشة في العالم .

وهناك ثانياً تبادل الخدمات أو ما يسمى بالصادرات والواردات غير المنظورة . وهي تشمل خدمات النقل (نقل الركاب وشحن البضائع بين الدول) وأجور البريد والتلغراف والتليفون الدولي ، والخدمات التجارية وما تستلزمه من دفع عمولة أو سمسة للوكلاء والسماسرة ، وكذلك جميع الخدمات المرتبطة بحركة السياحة . فعند ما يذهب السائح الى بلد أجنبي وينفق فيه بعض دخله فإنه يأخذ من دولته ما ينفقه في الخارج ، وفي هذه الحالة فإن دولته أو البنك المركزي فيها يعرض كمية من العملة الوطنية ويطلب مقابلاً عملة أجنبية لكي يتمكن السائح من انفاقها في الخارج . وهذا هو بالضبط ما يحدث عندما نستورد

(١) راجع هاربر التجارية الدولية ص ١٦ إلى ص ٢٣ .

سلعاً ، فإننا لدفع قيمة الواردات نعرض عملتنا الوطنية طالين العملة الأجنبية .
لذا فيمكن أن نقول أنه كلما ازداد عدد السائحين المصريين في الخارج بعد
الحرب كلما ازدادت وارداتنا غير المنظورة وأصبحنا كأننا نستورد كمية
أكبر من البضائع .

ثم هناك مسألة القروض الخارجية أو استثمار الأفراد أموالهم في بلاد
أخرى ، وقد تكون هذه القروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل . والغرض
من القروض الطويلة الأجل هو الاستثمار الحقيقي واستغلال الأموال في
بلاد أخرى قد يكون فيها معدل الفائدة أو معدل الأرباح أعلا منه في
الموطن الأصلي لصاحب القرض . أما القروض القصيرة الأجل فهي وسيلة
لنقل الأموال من بلد إلى آخر للهرب من ظروف طارئة أو للمضاربة على
تقلب سعر العملة . وهذه القروض الأخيرة كبيرة الضرر لأنها تسبب اضطراباً
في سوق العملة وقد تؤدي إلى تغير القيمة الخارجية للعملة دون أن يكون هناك
في ظروف البلد الاقتصادية الحقيقية ما يدعو إلى هذا التغير .

والبلد الذي يقرض بلداً آخر بمثابة من يستورد سندات من المدين وقد
يستبدل المدين سندات بعملة الدائن ثم يستعمل هذه العملة في شراء السلع من
أية دولة شاء . وقد يشترط الدائن أن ينفق المدين قيمة السندات (قيمة
القروض) على شراء سلع من دولة الدائن .

← ويتبع تبادل القروض بين الدول تبادل الفوائد على هذه القروض
ولكنها تتخذ اتجاهها عكسياً . فعند عقد القرض قد يرسل الدائن إلى المدين
سلعاً بقيمة القرض ، ولكن عند دفع الفوائد وأقساط الدين يرسل المدين
إلى الدائن قيمة هذه الأقساط بالسلع أو الخدمات . وقد تلجأ بعض الدول
الدائنة إلى استثمار فوائد وأقساط الدين في البلد المدين فتشتري بها الأراضي
والمصانع وخلافها . وقد يبدو هذا لأول وهلة في صالح البلد المدين إذ أنه

يصبح غير مضطر الى تصدير كمية أكبر من السلع الى الدائن ، ولكن يخشى أن يؤدي هذا التوسع في الاستثمار الأجنبي الى ازدياد النفوذ الخارجى في البلد .
ويطلق على المقارنة بين قيمة الصادرات المنظورة والواردات المنظورة اصطلاح الميزان التجارى . فلو وضعنا قيمة صادراتنا في جهة ثم وضعنا قيمة وارداتنا في جهة أخرى لحصلنا على ميزان مصر التجارى . وإن فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات قيل أن الميزان التجارى في صالحنا . وذلك لأن الدول الأجنبية تكون في هذه الحالة مدينة لنا بالفرق بين قيمة صادراتنا وقيمة وارداتنا . أى أن طلب الخارج على عملتنا لتسديد قيمة البضائع يفوق طلبنا على العملات الأجنبية لنفس الغرض . وقد تعتمد الدول الأجنبية في هذه الحالة إلى دفع الفرق بين صادراتنا إليها وصادراتها إلينا ذهباً أو بعملة أجنبية يتفق عليها أو بمجرد فتح حساب دائن لنا في مصارفها نستعمله فيما بعد لدفع قيمة وارداتنا منها .

هذا هو الميزان التجارى ولا خلاف بين الاقتصاديين في تعريفه . أما الميزان الحسابى فقد اختلفت فيه الآراء . فبعض الاقتصاديين يقول أن الميزان الحسابى لدولة ما ، ولتكن مصر ، هو المقارنة بين كميات العملة الأجنبية التى تشتريها مصر لأى غرض وكميات العملة الأجنبية التى تباع في مصر . وواضح أن الميزان الحسابى بهذا المعنى يجب أن يكون متوازناً دائماً . فالحالة هنا مثل قيمة المبيعات والمشتريات في أى لحظة . فالقيمة التى يأخذها البائع ثمناً لسلعه هى القيمة التى يدفعها المشتري هذه السلع . والميزان الحسابى بهذا المعنى لا ينفعنا كثيراً لذا نجد أن هذا التعريف قليل الاستعمال .

ويقصد البعض الآخر بالميزان الحسابى في سنة معينة قيمة ما ندفعه للخارج فعلاً خلال هذه السنة وقيمة ما يدفعه الخارج لنا في نفس الفترة . وهذا التعريف للميزان الحسابى يختلف عن التعريف الأول إذ أن ما ندفعه

للخارج خلال فترة معينة لا يتم بالضرورة عن طريق شراء العملة الأجنبية ،
وانما قد يحدث عن طريق تحويل جزء من العملات الأجنبية التي تجمعت
لدينا لسبب من الأسباب الى الدولة الأجنبية . وقد يختلف جانبنا الميزان
الحسابي حسب هذا التعريف كل الاختلاف خصوصاً في المدة القصيرة .
واكن يميل الجانبان إلى التوازن في المدة الطويلة . فمثلاً نجد في مصر أن
ما كان يدفعه الخارج لنا خلال الحرب من عملات أجنبية (العملة الانجليزية)
فاق كثيراً ما دفعناه للخارج في نفس الفترة . فقد كان الحلفاء يشترون السلع
والخدمات من مصر ويدفعون قيمتها بأذونات على الخزينة البريطانية أو
بحسابات في البنوك الإنجليزية ، بينما كنا عاجزين عن استيراد كميات كبيرة
من السلع والخدمات . وعليه فإننا لم ندفع للخارج كثيراً والميزان الحسابي
كما عرفناه الآن كان في صالحنا ، والأرصدة الأجنبية كانت تتجمع لدينا .
ولكن هذه الظروف تغيرت بعد الحرب فأصبح الميزان الحسابي في غير
صالحنا وأصبحنا الآن ندفع قيمة العجز من الأرصدة الاسترلينية التي تجمعت
لدينا خلال الحرب . وعليه فإن الميزان الحسابي وإن كان في صالحنا عندئذ
فإنه في غير صالحنا الآن . وإن أخذنا فترة طويلة تشمل عشرة سنوات
أو أكثر وقارنا قيمة ما ندفعه للخارج خلال هذه الفترة وقيمة ما يدفعه
الخارج لنا في نفس المدة لوجدنا أن الميزان الحسابي أقرب إلى التوازن
منه في المدة القصيرة .

وهذا المعنى الثاني للميزان الحسابي هو الأكثر شيوعاً . ويشمل الجانب
الدائن من هذا الميزان قيمة صادراتنا المنظورة وصادراتنا غير المنظورة ،
وما تقدمه البلاد الأجنبية لنا من قروض وما تدفعه من فوائد . ويشمل الجانب
المدين لهذا الميزان قيمة وارداتنا المنظورة وغير المنظورة وقروضنا للخارج ،
وما يدفعه للخارج من فوائد .

ويقصد فريق ثالث من الاقتصاديين بالميزان الحسابي كل ما يدفعه الخارج وما ندفعه للخارج في سنة معينة باستثناء القروض . فالميزان الحسابي في عرفهم يشمل قيمة الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وما يدفع بين الدول من فوائد . وقد اصطلح أخيراً على تسمية هذا الميزان : الميزان الحسابي للصفقات الدخلية .

وأخيراً فإن البعض يطلق على المقارنة بين قيمة الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ، اصطلاح ميزان الصفقات التجارية . بينما يطلق على المقارنة بين قيمة القروض التي تقدمها للخارج وقيمة القروض التي يقدمها الخارج إلينا ، ميزان الصفقات الرأسمالية . ويطلق على المقارنة بين ما ندفعه من الفوائد وما يدفعه الخارج لنا من فوائد اصطلاح ميزان الفوائد .

وبتلخيص كل ما سبق نحصل على الآتي :

١ — الميزان التجاري Balance of Trade وهو المقارنة بين قيمة الصادرات والواردات المنظورة .

٢ — ميزان الخدمات Balance of Services وهو المقارنة بين قيمة الصادرات والواردات غير المنظورة .

٣ — ميزان الصفقات التجارية Balance of Trade and Services وهو يشمل الميزانين السابقين .

٤ — ميزان الفوائد Interest Balance وهو المقارنة بين ما ندفعه من فوائد وما يدفع لنا من فوائد .

٥ — ميزان الصفقات الدخلية Balance of Payments on Income

Account وهو يشمل ميزان الصفقات التجارية وميزان الفوائد .

٦ — ميزان الصفقات الرأسمالية Balance of Payments on Capital

Account وهو يشمل المقارنة بين ما تقدمه من قروض وما نحصل عليه

من قروض .

٧ — الميزان الحسابي Balance of Payments وهو يشمل حسب

التعريف الأكثر شيوعاً ميزان الصفقات الدخلية وميزان الصفقات

الرأسمالية .

الميزان الحسابي Balance of Payments وهو يشمل حسب

التعريف الأكثر شيوعاً ميزان الصفقات الدخلية وميزان الصفقات

الرأسمالية .

الميزان الحسابي Balance of Payments وهو يشمل حسب

التعريف الأكثر شيوعاً ميزان الصفقات الدخلية وميزان الصفقات

الرأسمالية .

الميزان الحسابي Balance of Payments وهو يشمل حسب

التعريف الأكثر شيوعاً ميزان الصفقات الدخلية وميزان الصفقات

الرأسمالية .

الميزان الحسابي Balance of Payments وهو يشمل حسب

التعريف الأكثر شيوعاً ميزان الصفقات الدخلية وميزان الصفقات

الرأسمالية .

الميزان الحسابي Balance of Payments وهو يشمل حسب

التعريف الأكثر شيوعاً ميزان الصفقات الدخلية وميزان الصفقات

الرأسمالية .

الفصل العاشر

ميزان مصر الحسابي

والأرصدة الاسترلينية

إن الإحصاءات المفصلة عن ميزان مصر الحسابي وتطوره على مر السنين غير موجودة . وقد قام بعض الاقتصاديين بعمل تقديرات إجمالية في سنين مختلفة ، ولكن أول تقدير رسمي يحوى الكثير من التفصيلات هو تقدير ميزان سنة ١٩٤٨ . ففي يوليو ١٩٤٧ ، عندما خرجت مصر عن منطقة الاسترليني ، وأنشأت مراقبة مستقلة لعمليات النقد الأجنبية الخاصة بها ، أصبح من الممكن جمع وتبويب البيانات المختلفة الخاصة بعمليات التجارة الخارجية والمعاملات المتعددة المتعلقة بدفع أو استلام عملات أجنبية نتيجة لصادرات أو واردات غير منظورة ، أو نتيجة لحركة رؤوس الأموال .

وقبل أن نذكر البيانات الخاصة بإحصائية سنة ١٩٤٨ ، يجدر بنا أن نتناول بشيء من الشرح موضوع الأرصدة الاسترلينية نظرا لكونها بندا من البنود الرئيسية في ميزاننا الحسابي .

الجزء الأول : الأرصدة الاسترلينية

يمكننا أن نعتبر قرار عام ١٩١٦ الخاص بتعديل نظام الإصدار في مصر من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تراكم الأرصدة الاسترلينية . فقانون الإصدار في مصر الذي صدر عام ١٨٩٨ كان يقضى بأن يكون نصف غطاء البنكنوت المصدر على الأقل ذهبا ، وباقي الغطاء أوراق مالية توافق

عليها الحكومة . ولكن بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، وازدياد نفقات الجيوش المتحالفة في مصر ، وارتفاع الأسعار فيها ، ازدادت الحاجة إلى البنسكنوت ، وتعذر على البنك الأهلي الحصول على الذهب لتغطية نصف قيمة ما يصدره من بنسكنوت إضافي — فصدر في سنة ١٩١٦ قرار من وزارة المالية بالسماح للبنك الأهلي ، بصفة مؤقتة ، أن يغطي أى زيادة في الإصدار بأذونات على الخزينة البريطانية تغطية كاملة — وقد سهل هذا القرار مهمة تمويل الجيوش المتحالفة في مصر ، إذ أصبح بإمكان الحكومة البريطانية كلما احتاجت إلى كمية معينة من البنسكنوت المصرى للإنفاق على جيوشها في مصر أو في البلاد التي تقبل العملة المصرية ، أن تقدم للبنك الأهلي أذونات على الخزينة البريطانية تعادل قيمتها قيمة البنسكنوت المطلوب ، فيحتفظ البنك الأهلي بهذه الأذونات في قسم الإصدار ، ويصدر البنسكنوت ويقدمه للحكومة البريطانية التي تتولى عندئذ إنفاقه .

وكان البنك الأهلي يقبل أيضا الأذونات البريطانية مقابل فتح حسابات دائمة للحكومة البريطانية — أى أن تراكم الأذونات البريطانية لم يكن قاصرا على قسم الإصدار ، وإنما حدث أيضا في قسم العمليات المصرفية — كذلك كانت البنوك الأخرى الموجودة في مصر تقبل الأذونات البريطانية مقابل فتح حسابات دائمة للسلطات البريطانية بمصر .

ولم يكن باستطاعة مصر إستعمال كل هذه الأذونات المتراكمة لاستيراد بضائع من إنجلترا أو من غيرها من الدول ، وذلك نظرا لنقص الإنتاج المدنى في إنجلترا خلال الحرب ، وللقیود المختلفة المفروضة على الصادرات

البريطانية ، ونظرا أيضا لوجود قيود متعددة على تحويل قيمة هذه الأذونات إلى عملات أجنبية أخرى لشراء البضائع من بلاد أخرى .

وفي سنة ١٩١٩ خرجت إنجلترا عن نظام الذهب وانخفضت قيمة الجنيه الانجليزي بما يزيد عن ٣٠٪ ، فلم تجد مصر حينئذ من المصالحة السعى إلى استبدال الأذونات البريطانية المتراكمة لديها بالذهب . فاستمر العمل بقرار سنة ١٩١٦ ، أي أن معظم غطاء البنوك المتداول ظل مكونا من أذونات بريطانية . وأن أي زيادة جديدة في الإصدار كانت تغطي تغطية كاملة بالأذونات البريطانية أيضا .

وفي سنة ١٩٢٥ عادت إنجلترا إلى قاعده الذهب على أساس سعر الجنيه الانجليزي بالنسبة للذهب يعادل سعره قبل الحرب الأولى . وكان باستطاعة مصر عندئذ أن تستبدل أي كمية تشاء من الأذونات البريطانية الموجودة لديها بالذهب دون أن تتكبد أي خسارة رأسمالية - ولكن يبدو أن الحكومة المصرية رأت عندئذ أن إنجلترا وقد عادت إلى نظام الذهب على أساس سعر التعادل القديم لن تغير من هذا السعر في المستقبل ، وبذلك لا تتعرض مصر لأي خسارة رأسمالية نتيجة للاحتفاظ بأذونات بريطانية ، بل على العكس من ذلك رأت الحكومة أن الاحتفاظ بالأذونات البريطانية يغل دخلا سنويا لا يمكن الحصول عليه لو استبدلت هذه الأذونات بالذهب . لذلك لم يطرأ أي تغيير على قرار سنة ١٩١٦ .

وفي سبتمبر سنة ١٩٣١ قررت إنجلترا ، بسبب ما أصابها من آثار بليغة المدى نتيجة للأزمة النقدية العالمية ، الخروج عن نظام الذهب مرة أخرى . وسرعان ما انخفضت قيمة الجنيه الانجليزي بالنسبة للذهب بحوالي ٣٠٪ من القيمة الأصلية ، فانخفضت تبعاً لذلك القيمة الذهبية لما تمتلكه مصر من أذونات بريطانية بنفس النسبة .

لم تجد الحكومة بعد ذلك أن الوقت مناسب للعودة إلى النظام الأصلي للإصدار ، فاستمر العمل بقرار عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٤٨ حين عدل تعديلا جديدا سانشير إليه فيما بعد .

وخلال الحرب العالمية الثانية كانت نفقات الجيوش المتحالفة في مصر كبيرة جداً ، وكانت مصر تحصل مقابل كل هذه النفقات على أذونات بريطانية أو حسابات دائنة في بنوك بريطانية ، بما في ذلك ما كانت تنفقه الجيوش الأمريكية ، فقد كانت الدولارات الأمريكية أيضاً تدفع في لندن ، باعتبارها المركز الرئيسى للمنطقة الإسترلينية (التى كانت مصر عضوا فيها حتى يوليو سنة ١٩٤٧) وتحصل مصر مقابلها على أذونات بريطانية . ولم يكن في الإمكان السحب على هذه الأذونات أو الحسابات البريطانية لدفع قيمه الواردات وذلك بسبب نقص البضائع المعهدة للتصدير في أغلب الدول الرئيسية ، وصعوبة تحويل العملة الإسترلينية إلى عملات أخرى على نطاق واسع للاستيراد من البلاد التى كان باستطاعتها أن تصدر لنا ما نرغب في استيراده من بضائع مثل الولايات المتحدة وسويسرا والبرتغال ، ودول أمريكا اللاتينية — فقد كانت الصادرات البريطانية مقيدة ومحددة ، وكانت المبالغ التى تسمح انجلترا لمصر بتحويلها من استرليني إلى دولارات أو عملات أخرى يمكن استعمالها في الدول المذكورة سابقا قليلة ، فأدى ذلك إلى تراكم كمية كبيرة من الأذونات والحسابات البريطانية لصالح مصر . وقدرت الحكومة المصرية مجموع ما تملكه البنوك التى تعمل بمصر ، ومجموع ما يملكه الأفراد المقيمون بمصر من أذونات وحسابات بريطانية في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ بحوالى ٤٠٥ مليون جنيه انجلىزى .

وقد اصطلح على تسميتهما تملكه دولة في بريطانيا من أذونات أو حسابات دائنة بالأرصدة الإسترلينية — ففي سنة ١٩٤٥ كانت الأرصدة الإسترلينية

للهند تقدر بحوالى ١٣٥٠ مليون جنيه انجليزى ، وللعراق بحوالى ٧٥ مليون جنيه انجليزى وهكذا .

وقد شاع الاعتقاد بعد الحرب العالمية الثانية أن مصر ستتمكن من استخدام أرصدها الاسترلينية على نطاق واسع لدفع قيمة ما تحتاج إلى استيراده من سلع رأسمالية تساعد على تحقيق ما تصبو إليه من تقدم اقتصادى سريع ، ومن سلع استهلاكية تسد العجز الذى عانت طوال سنى الحرب — وكانت مصر تأمل أن تتمكن من استيراد هذه البضائع من البلاد التى تقبل الاسترليني ، أو أن تتمكن من تحويل جزء كبير مما تملكه من هذه الأرصدة إلى دولارات أو عملات رئيسية أخرى ، دون قيد ، للاستيراد من بلاد أخرى تبعا لحاجتها وظروف السوق . ولكن الصعوبات الاقتصادية التى كانت تعانيها إنجلترا حينئذ كانت تجعل من المتعذر تحقيق هذا الأمل بسرعة أو سهولة .

وقد رغبت الولايات المتحدة فى مساعدة إنجلترا على التغلب على صعوباتها الاقتصادية وتمكينها من إعادة قابلية تحويل الجنيه الانجليزى إلى دولارات أو أى عملة أخرى دون قيد أو شرط ، على الأقل للمعاملات الجارية ، فقدمت لها سنة ١٩٤٥ قرضا كبيرا يقدر بمبلغ ٣٥٠٠ مليون دولار ، واشترطت جعل الجنيه الانجليزى قابلا للتحويل إلى عملات أخرى للمعاملات الجارية ابتداءً من يوليو ١٩٤٧ .

وفى أواخر يونيو ١٩٤٧ كانت إنجلترا مازالت تعاني كثيراً من الصعوبات الاقتصادية . ولكن نظراً لارتباطها مع الولايات المتحدة بإعادة قابلية تحويل الجنيه الاسترليني إلى عملات أخرى ، أقدمت على عقد معاهدات مع الدول الدائمة لتنظيم هذه القابلية للتحويل .

وقد نصت الاتفاقية التي عقدها إنجلترا مع مصر في يوليو ١٩٤٧ على تجميد أرصدة مصر الاسترلينية وتقسيمها إلى قسمين - قسم يظل مجمداً ، أى غير قابل للاستعمال لشراء سلع من إنجلترا أو غيرها من الدول . ولا يمكن استخدامه إلا في شراء سندات أو أذونات بريطانية أو في فتح حسابات دائنة موقوفة في بريطانيا ؛ وقسم يفرج عنه ، ويمكن استخدامه لشراء سلع من المنطقة الاسترلينية أو تحويله إلى أى عملة أخرى لدفع قيمة المعاملات الجارية (١) .

وقد رت أرصدة مصر في يوليو ١٩٤٧ بمبلغ ٣٥٦ مليون جنيهه الإنجليزي (٢) أفرج منها عن مبلغ ٢٠ مليون جك . ، وجمد الباقي .

لم تستمر قابلية الجنيه الإنجليزي إلى التحويل إلى دولارات أو عملات أخرى أكثر من ستة أسابيع أوقف بعدها هذا الاجراء وذلك بسبب استمرار صعوبات إنجلترا الاقتصادية أو بسبب ما سحبه بعض الدول الدائنة من مبالغ كبيرة من احتياطيات إنجلترا من الدولارات . فأصبحت عندئذ المبالغ المفرج عنها غير قابلة للاستعمال إلا داخل المنطقة الاسترلينية ، ومع بعض الدول الأخرى التي تقبل الاسترليني ، وأصبح تحويل أى جزء من هذه

(١) لقد اصطلح على تسمية الارصده المجمده بحساب رقم ٢ في الارصده المفرج عنها بحساب رقم ١ - ويلاحظ أن حساب رقم ١ يضاف إليه قيمة صادرات مصر بالاسترليني كما يخصم منه الاسترليني المستخدم لدفع قيمة واردات مصر .

(٢) سبب الاختلاف الكبير بين هذا المبلغ وبين تقدير ديسمبر ١٩٤٥ يرجع إلى استعمال جزء من الارصده الاسترلينية ما بين يناير ١٩٤٦ ، يوليو ١٩٤٧ وإلى أن التقدير الاول كان يشمل أرصدة البنوك والافراد بينما اقتصر التقدير الثاني على أرصدة البنوك .

الأرصدة إلى دولارات أو عملات صعبة^(١) لا يتم إلا باتفاق سابق بين مصر والمملكة المتحدة .

وقد اتفقت مصر أيضاً مع إنجلترا بمقتضى اتفاقية يوليو ١٩٤٧ على الخروج من المنطقة الإسترلينية . ولعل الدافع الذى حدى بها إلى اتخاذ هذا الإجراء كان رغبتها فى إتباع سياسة نقدية مستقلة ، ونفروجها عن المنطقة الإسترلينية كان معناه احتفاظها بكل ما تحصل عليه من دولارات أو عملات صعبة أخرى دون حاجة إلى تحويلها إلى لندن . وبما أن الجنيه الانجائزى كان قابلاً للتحويل فى يوليو ١٩٤٧ ، فيبدو أن مصر كانت تأمل تدعيم غطاء نقدها ببعض ما تحصل عليه من العملات الصعبة وتحويل بعض ما أفرج عنه من الإسترليني إلى دولارات . ولكن إيقاف قابلية الجنيه الإسترليني إلى التحويل إلى العملات المختلفة فى أغسطس ١٩٤٧ عرقل هذا الأمل .

وقد كان أهم ما استفدناه من الخروج عن المنطقة الإسترلينية ، مقدرتنا على الاحتفاظ بما نحصل عليه من عملات صعبة ، ومقدرتنا على الاستقلال بتوجيه مبادلاتنا النقدية بحيث نعمل على زيادة حصيلتنا من العملات الصعبة بقدر الإمكان .

وفى عام ١٩٤٨ عقد اتفاق ثان مع المملكة المتحدة ينص على الافراج عن ٣٢ مليون جنيه استرليني ، وتحويل $٧ \frac{1}{4}$ مليون^(٢) جنيه من المبالغ المفرج

(١) يقال أن عملة دولة ما عملة صعبة إذا كان طلب الدول الأخرى على هذه العملة يفوق كثيراً طلب هذه الدولة على العملات الاجنبية أى إذا كان الميزان الحسابى لهذه الدولة فى صالحها بدرجة كبيرة . وأهم العملات الصعبة هى عملات منطقة الدولار والفرنك البلجيكي والفرنك السويسرى .

(٢) منها مليون جنيه لدفع الجزء الذى وجب دفعه بالذهب أو الدولارات لزيادة حصة مصر فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، عام ١٩٤٨ .

عنها إلى دولارات و عملات صعبة لتستعملها مصر في المعاملات التجارية التي يحتاج تمويلها إلى هذه العملات .

وفي سنة ١٩٤٩ عقد اتفاق ثالث مع المملكة المتحدة نص على تحويل ٥ مليون جنيه من أرصدة مصر المفرج عنها إلى دولارات ، وعلى الافراج حالا عن ١٢ مليون جنيه ، وعلى الافراج عن ١٨ مليون جنيه على أقساط متوالية كلما نقص رصيد مصر من الاسترليني المفرج عنه عن ٤٥ مليون جنيه .

والواقع أن مصر كانت تخشى في أواخر سنة ١٩٤٧ أن تكون كميات الاسترليني المفرج عنها عندئذ غير كافية لسد العجز في ميزانها الحسابي مع الدول التي تتعامل بالاسترليني . ولم يكن استمرار صعوبات الاستيراد ، ثم ارتفاع أسعار القطن في أوائل سنة ١٩٤٨ ، أدت إلى تزايد رصيد مصر من الاسترليني المفرج عنه حتى بلغ في أوائل يوليو ١٩٤٨ حوالي ٨٦ مليون جنيه انجليزي ؛ بينما كانت أرصدها من الدولارات تتناقص باستمرار . لذلك قررت الحكومة المصرية في أواسط عام ١٩٤٨ أن تعدل سياستها التجارية فلا تسمح بتصدير بعض السلع إلا إذا كان دفع قيمتها يتم بالعملات الصعبة ، وألا تستورد بعض السلع إلا إذا كان الدفع بالاسترليني ؛ كبذأت الحكومة في بيع بعض ما تملكه من أقطان بأسعار مخفضة بالعملات الصعبة حتى تتمكن من زيادة احتياطياتها من هذه العملات بالتدريج . وقد أخذت هذه الاحتياطيات في التزايد حتى بلغت في يوليو ١٩٤٩ حوالي ٥٠ مليون دولار .

وقد أدت هذه السياسة أيضاً إلى تناقص أرصدة مصر الاسترلينية منذ أواسط عام ١٩٤٨ ، كما يظهر من الجدول التالي . ولكن هذا التناقص لم يكن بالدرجة المنشودة إذا قيس بحاجة مصر إلى الواردات المختلفة .

أرصدة مصر الاسترلينية

(بملايين الجنيهات الاسترلينية)

التاريخ	حساب رقم (١)	حساب رقم (٢)	المجموع
١٩٤٧-٧-١٢	—	—	٣٥٦ر٢ ^(١)
١٩٤٧-١٠-٤	٢٢ر٣	٢٣١ر-	٣٥٣ر٣
١٩٤٨-١-٣	٤٣ر٦	٣٠٨ر٤	٣٥٢ر-
١٩٤٨-٤-٢	٨٢ر٣	٢٧٥ر٢	٣٥٧ر٥
١٩٤٨-٧-٣	٨٥ر٥	٢٧٤ر٣	٣٥٩ر٨
١٩٤٨-١٠-٢	٧١ر١	٢٧٢ر١	٣٤٣ر٢
١٩٤٨-١٢-٣١	٧٢ر٩	٢٧٠ر٣	٣٤٣ر٢
١٩٤٩-٤-٢	٨٤ر٢	٢٥٧ر٥	٢٤١ر٧
١٩٤٩-٧-٢	٧٧ر-	٢٥٦ر٣	٣٣٣ر٣
١٩٤٩-١٠-١	٧٢ر٣	٢٥٤ر٤	٣٢٦ر٧

وكذلك عملت مصر في يوليو سنة ١٩٤٨ على تعديل نظام الإصدار .
فصدر قانون جديد ينص على وجوب تغطية أى كمية إضافية من الإصدار
بأذونات مصرفية ، وسمح للحكومة المصرية بإصدار كمية من الأذونات لا تزيد
قيمتها عن ٥٠ مليون جنيه تقدمها للبنك الأهلى كلما احتاج إليها لتغطية أى
زيادة فى البنسكنوت المصدر (٢) وهذا القانون يحد من مقدرة البنك الأهلى

(١) بدأ تقسيم الارصدة إلى حساب رقم (١) ، وحساب رقم (٢) فى ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ .

(٢) لا تباع الحكومة هذه الأذونات للبنك الأهلى وإنما تسلمها له مقابل فتح
حساب خاص بقيمتها باسم الحكومة . ولا يمكن للحكومة السحب على هذا الحساب الخاص .

على التوسع في الإصدار بما يزيد عن ٥٠ مليون جنيه مصرى من رقم يوليو سنة ١٩٤٨ . فالبنكnotes المصدر في يوليو سنة ١٩٤٨ كان ١٤٠ مليون جنيه مصرى ، وبتطبيق نصوص هذا القانون الجديد ، لا يمكن زيادة الإصدار عن ١٩٠ مليون جنيه إلا إذا استعمل الذهب لتغطية الكميات الإضافية ، أو صدر قانون جديد يسمح للحكومة بإصدار أذونات جديدة لتغطية كميات إضافية من البنكnotes ، أو تمكن البنك الأهلى من شراء أذونات أو سندات حكومية مصرية أخرى واستعمالها في الغطاء .

ولكن هذا القانون لم يحد من قبول الإسترليني إذ يمكن قبول الإسترليني إلى حد يفوق كثيراً مبلغ الخمسين مليون جنيه المحددة لزيادة الإصدار ، والاحتفاظ به ضمن أصول البنوك المختلفة وفي قسم العمليات المصرفية في البنك الأهلى مقابل فتح حسابات للأفراد والهيئات في مصر . ولن يشعر البنك الأهلى بعجزه عن قبول كميات إضافية من الإسترليني إلا عند ما يستلزم قبول هذه الكميات الإضافية التوسع في الإصدار توسعاً يفوق ما يمكنه الحصول عليه من الحكومة من أذونات (بمقتضى قانون سنة ١٩٤٨) أو ما يمكنه شراءه من السوق من سندات حكومية مصرية أو أذونات مصرية أخرى .

ويبدو أن المشرع المصرى لم يكن يرمى إلى هذه النتيجة باستصدار قانون عام ١٩٤٨ ، وإنما كان يقصد تدعيم مركز الجنيه المصرى بالحد من التوسع في تغطيته بعملة واحدة قد تتعرض قيمتها للانخفاض في المستقبل - ولعل السياسة الجديدة التى أتبعها الحكومة من حيث اشتراط دفع قيمة بعض الصادرات المصرية بالعملات الصعبة ، والحد من الواردات التى تدفع قيمتها بهذه العملات والتوسع في بيع أقطان الحكومة بهذه العملات أيضاً ، كفيلة بأن تساهم في تحقيق هذا الغرض . وقد يساعد على تحقيقه أيضاً أن تتفق الحكومة المصرية

مع الحكومة البريطانية على وجوب هبوط الأرصدة الاسترلينية بمبلغ معين سنوياً نتيجة للمعاملات الجارية المتفق عليها . فإن هبطت الأرصدة بأقل من هذا المبلغ يصبح الفرق قابلاً للتحويل إلى عملات صعبة في نهاية كل سنة .

الجزء الثاني : ميزان مصر الحسابي

سنة ١٩٤٨

نشر قسم الأبحاث بالبنك الأهلي ميزان مصر الحسابي لسنة ١٩٤٨ (١) اعتماداً على الإحصاءات التي جمعتها مراقبة عمليات النقد الأجنبي بمصر ؛ وقد قسم هذا الميزان إلى ٣ أقسام رئيسية :

١ — قسم خاص بمنطقة العملة الصعبة — وتظهر فيه قيمة الإيرادات أو المدفوعات من منطقة الدولار (٢) والبرتغال وسويسرا وبلجيكا .

٢ — قسم خاص بمنطقة الاسترليني وتظهر فيه الإيرادات أو المدفوعات من المنطقة الاسترلينية أي المملكة المتحدة والدومينيون (باستثناء كندا ونيوفونديلاند) والدول الموضوعه تحت الانتداب أو الحماية البريطانية ، وأيسلندا والعراق وشرق الأردن .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي — المجلد الثاني ، العدد الثاني سنة ٤٩ .

(٢) وتشمل الولايات المتحدة وكندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية .

٣ - قسم خاص بمنطقة العملة السهلة ، وهو يشمل باقى الدول -
والواقع أن الدول الداخلة فى هذا القسم الأخير إما تقبل الاسترلينى فى
معاملاتها الخارجية الجارية (مثل الأرجنتين ، والبرازيل وشيلي
وتشيكوسوفاكيا وهولندا والحبشة وإيران وإيطاليا والنرويج وأسبانيا
والسويد) وإما توجد بينها وبين مصر اتفاقات تجارية أو اتفاقات دفع تنص
على قبول العملة المصرية أو عملة هذه الدول بشروط معينة .

وأول ما يلاحظ على هذا الميزان (انظر ص ١٦٧ و ١٦٨) هو الفرق الكبير
بين تقدير التجارة الخارجية كما تظهر من أرقام مصلحة الجمارك أو مصلحة الإحصاء ،
وأرقام التجارة الخارجية كما تظهر من أرقام مراقبة النقد . وهذا الاختلاف
يرجع إلى عوامل متعددة منها أن مصلحة الجمارك قد لا تقبل تقدير التجارة بقيمة
وارداتهم أو صادراتهم ، وتقدر هى قيمة هذه البضاعة تقديرًا مختلفًا يكون
أساسًا لفرض الضريبة الجمركية وأساسًا لإحصائياتها ؛ ومنها أيضًا أن أرقام
مصلحة الإحصاء تدل على قيمة البضاعة الواردة أو المصدرة خلال السنة ،
بينما أن أرقام الإيرادات أو المدفوعات تدل على المتحصل أو المدفوع فعليًا
خلال السنة سواء كان ذلك عن بضاعة استوردت أو صدرت خلال نفس
السنة أو قبلها أو بعدها .

وقد غطى العجز مع منطقة العملة الصعبة ، ويقدر بـ ٧٦٠٠٠٠٠٠ جنيه
بالمبلغ الذى سمحت إنجلترا بتحويله إلى دولارات فى إتفاقية سنة ١٩٤٨ .
أما العجز فى الميزان الحسبان مع منطقة العملة السهلة ومنطقة الاسترلينى ويقدر
بحوالى ٤٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فقد عطى بصفة خاصة عن طريق زيادة أرصدة
غير المقيمين بمصر non resident account (وهى عبارة عن أرصدة تمثل
قيمة بعض وارداتنا ويستطيع المصدر الأجنبى الذى يحصل على هذه الأرصدة

أن يستعملها في شراء بضائع مصرية وتصديرها إلى الخارج (١).
ويدل هذا الميزان أيضا على حاجتنا الشديدة إلى العمل على زيادة
صادراتنا إلى منطقة العملة الضعيفة أو الخد من الاستيراد منها .

ميزان مدفوعات مصر لسنة ١٩٤٨

(بملايين الجنيهات)

الإيرادات	منطقة العملة الصعبة	منطقة العملة السهلة	منطقة الاسترليني	المجموع
حصيلة الصادرات	١١٨٨	٥٣٨٨	٦٧٠	١٣٢٦
	(٨٣)	(٦١٩)	(٧٢٩)	(١٤٣١) ٢)
حصيلة التجارة العابرة	—	٠٧	٠٧	١٢
تحويلات الجيوش البريطانية	—	—	٢٣١	٢٣١
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	—	—	٣٧	٣٧
رسوم المرور في قناة السويس	٤٥	٥٩	٨٠	١٨٤
صافي إيرادات بالاسترليني من السودان	—	—	٣٥	٣٥
إيرادات أخرى	٨	٥٧	٥٥	١٢٠
المجموع	١٧١	٦٦١	١١١٥	١٩٤٧

(١) الواقع أن الأرصدة الدائنة لغير المقيمين بمصر زادت خلال سنة ٤٨ بمقدار ١٠٥ مليون جنيه ، ولكن من جهة أخرى نجد أن الأرصدة الاسترلينية للأفراد المقيمين بمصر والأرصدة الاجنبية الاخرى قد زادت بحوالي ٦ مليون جنيه ، وبطرح زيادة أصولنا (الارصدة الاسترلينية للأفراد والارصدة الاجنبية الاخرى) من زيادة خصومنا (حسابات غير المقيمين بمصر) نحصل على رقم يعادل تقريبا العجز في الميزان الحسابي مع دول منطقة العملة السهلة والاسترليني ؛ أما الارصدة الاسترلينية للبنوك التي تعمل بمصر فقد نقصت بمقدار يوازي تقريبا مقدار ماحول إلى دولارات من هذه الارصدة واستعمل لسد العجز في ميزاننا الحسابي مع منطقة العملة الصعبة (٢) الأرقام بين القوسين هي أرقام الصادرات كما جاءت بالملخص الشهري للتجارة الخارجية وهي غير مضافة إلى البنود الأخرى .

المدفوعات

المجموع	منطقة الاسترليني	منطقة العملة السهلة	منطقة العملة الصعبة	
١٦٢٢٥	٦٨٩	٧٣٤	٢٠٢	الواردات
(١٧٢٩)	(٦١٣)	(٨٤٤)	(٢٧٢)	
٤٨	٢٥	١٨	٥	عمولة ومدفوعات ومصرفات أخرى
٠٣	٠١	—	٠٢	الأفلام
٦٨	٢٨	٢٩	١١	فوائد وأرباح وأيرادات أخرى
٣٨	١٢	٢٣	٣	مصرفات السياحة والإعانة
٣٥	—	٣٥	—	مصرفات الحجاج
٦٥	١٤	٣٠	٢١	مصرفات الحكومة
٨٤	٣٢	٥١	٠١	رؤوس أموال محولة
٤٠	٠٢	٣٨	—	مصرفات غير محددة
٦٣	١٧	٤٤	٠٢	مدفوعات متنوعة
٢٠٦٩	٨٢ -	١٠٠٢	٢٤٧	المجموع

حساب المدفوعات الجارية ٧٦ - ٣٤١ - ٢٩٥ + ١٢٢ -

(١) منها ١٢٦ ذهباً

ملحوظة : الأرقام بين قوسين هي أرقام الواردات كما جاءت في الملخص الشهري

للتجارة الخارجية

وكانت حركة رؤوس الأموال لمقابلة العجز في الميزان السابق على الوجه الآتى :

(ملايين الجنيهات المصرية)

١ — نقص الأرصدة الاسترلينية المملوكة — ٧٥٧

للبنوك المرخص لها (١)

٢ — زيادة الأرصدة الاسترلينية المملوكة للأفراد + ٢٥٨

٣ — زيادة الأرصدة الأجنبية الأخرى + ٣٥٦

٤ — زيادة أرصدة غير المقيمين في مصر — ١٠٥٥

٥ — حساب الأبواب غير المسجلة — ٠٠٤

المجموع — ١٢٥٢

(١) يلاحظ أن النقص المسجل هنا في أرصدة البنوك الاسترلينية (٧٥٧)

يختلف عن النقص (٨٨٨) الذى يظهر لسنة ١٩٤٨ فى جدول أرصدة مصر الاسترلينية (راجع ص ١٦٣) والفرق يرجع إلى أن الأرقام المذكورة فى جدول الأرصدة تمثل مجموع الأرصدة التى لم تستعمل بعد ، بما فى ذلك الأجزاء التى لم تستعمل بعد من الاعتمادات المفتوحة للمصدرين الأجانب Spot Assets بينما أن المبلغ المذكور هنا (٧٥٧) يدل على تغير الأرصدة ما بين أول السنة وآخرها ١٩٤٨ بعد طرح الاعتمادات المفتوحة فى الحالتين ، سواء استعملت هذه الاعتمادات أم لم تستعمل (Position)

الفصل الحادى عشر

النظم النقدية الرئيسية

الجزء الأول : نظام الذهب

يقال أن دولة ما تسير على نظام الذهب^(١) إذا كانت هذه الدولة تستعمل عملة ذهبية فى معاملاتها الداخلية والخارجية ، أو إذا كانت تستعمل فى الداخل عملة ورقية قابلة للتحويل إلى ذهب إما للاستعمال فى الداخل والدفع إلى الخارج أو للدفع إلى الخارج فقط ، على أن يكون هذا التحويل بسعر ثابت ، أى أن تكون الوحدة الورقية قابلة للتحويل إلى كمية معينة من الذهب وبالعكس بسعر محدد .

وطبيعى فى هذه الحالة أن تظل قيمة العملة بالبلد مرتبطة ارتباطا وثيقا بقيمة الذهب . فان ارتفعت قيمة الذهب بالنسبة للسلع الأخرى ارتفعت قيمة العملة بالنسبة للسلع الأخرى . وإن انخفضت قيمة الذهب بالنسبة للسلع انخفضت قيمة العملة .

وإن اتبعت عدة دول نظام الذهب فإن سعر الصرف بينها أو نسبة الاستبدال بين عملاتها لابد أن تظل ثابتة تقريبا . لأنك فى الواقع لا تستبدل عملتين مختلفتين قد تتغير قيمة كل واحدة منهما بالنسبة للأخرى تبعا لظروف

(١) راجع هابرلر : التجارة الدولية ص ٢٣ إلى ص ٣٠

العرض والطلب الخاصة بكل منهما ، وإنما أنت تستبدل ذهباً بذهب . وكل ما في الأمر أن الذهب قد طبع عليه في إحدى الدول شعار أو صورة مختلفة عن الشعار أو الصورة التي طبعت عليه في الدولة الأخرى . وسعر الصرف بين الدولتين يكون عندئذ النسبة بين وزن الذهب الصافي في عملة الدولة الأولى ووزن الذهب الصافي في عملة الدولة الثانية . فلو كان الجنيه الإنجليزي يحتوي على «س» جرام من الذهب وكانت المائة فرنك الفرنسية تحتوي على نفس الكمية من الذهب لوجب أن تكون نسبة الاستبدال بين العملتين مائة فرنك لكل جنيه إنجليزي . إذ لو تغير سعر الصرف عن هذه النسبة ورفضت ، البنوك الإنجليزية أن تباع الجنيهات الإنجليزية إلا مقابل ١٢٠ فرنكا مثلاً بدلاً من ١٠٠ فرنك لظهر الفرنسيون الفرنكات وشحنوا الذهب إلى إنجلترا طالبين من البنك المركزي فيها أن يحول هذا الذهب إلى عملة إنجليزية ، وهو في هذه الحالة مضطر أن يعطيهم جنيهات إنجليزية مقابل كل «س» جرام من الذهب ، وهي نفس الكمية الموجودة في مائة فرنك .

ولكن صهر العملة وشحن الذهب والتأمين عليه وإعادة سك العملة يستلزم بعض النفقات ويستدعي تضحية الفائدة على الأموال خلال نقلها . لذا فإن الفرنسيين لن يلجأوا إلى هذه الوسيلة إلا إذا كان التغير في سعر الصرف يفوق هذه النفقات . فلو فرضنا مثلاً أن نفقات الشحن والتأمين وخلافها هي ٢ فرنك لكل س جرام من الذهب ، فإن الفرنسيين لن يصدروا ذهباً إلا إذا طلبت البنوك الإنجليزية مقابل كل جنيه إنجليزي أكثر من ١٠٢ من الفرنكات . وكذلك لن يصدر الإنجليز ذهباً إلى فرنسا إلا إذا رفضت البنوك الفرنسية أن تعطي ٩٨ فرنكا على الأقل مقابل كل جنيه إنجليزي .

فسعر الصرف حسب هذا المثال لا يمكن أن يفوق ١٠٢ فرنكا لكل

جنيه انجائيزى ، ولا يمكن أن يقل عن ٩٨ فرنك لكل جنيه انجائيزى . أى
أن سعر الصرف بين الدول التى تتبع نظم الذهب لا يمكن أن يتغير إلا داخل
حدين معينين يتوقفان على نفقات نقل الذهب بينهما ويطلق عليهما اصطلاح
حدى الذهب . وحيث أن هذه النفقات تكون فى الغالب صغيرة فيمكننا
بشيء من التجاوز أن نقول إن سعر الصرف بين البلاد التى تتبع نظام الذهب
سعر ثابت .

والواقع أنه طالما كان الميزان الحسابى متوازنا ، أى طالما كانت قيمة
ما يجب أن ندفعه للخارج معادلة لقيمة ما يجب على الخارج دفعه لنا فى سنة
معينة ، لا يمكن تسديد هذه القيم بالوسائل المصرفية العادية كسحب الكمبيالات
والشيكات وخلافها . فلو استوردنا سلعا من إنجلترا بمبلغ ١٠٠ مليون من
الجنيهات فإن المصدرين الانجليز يسحبون علينا كمبيالات بهذا المبلغ ويقدمونها
للبنوك الانجليزية التى تدفع لهم قيمتها (تخصمها) ثم ترسل هذه البنوك
الكمبيالات إلى فروعها بمصر ، أو إلى البنوك المصرية التى تتعامل معها ،
وتتولى هذه البنوك الأخيرة تحصيل قيمة الكمبيالات من المستوردين المصريين
عند حلول آجالها . ولو فرضنا فى نفس الوقت أن مصر قد صدرت إلى
إنجلترا بضائع بمبلغ ١٠ مليون جنيه ، فإن المصدرين المصريين يسحبون
الكمبيالات على المستوردين الانجليز بهذا المبلغ ويقدمون هذه الكمبيالات
إلى البنوك المصرية التى تدفع لهم قيمتها ، ثم ترسلها إلى البنوك الانجليزية
للتحصيل . وعليه نجد أن البنوك الانجليزية قد دفعت للمصدرين الانجليز
١٠ مليون جنيه قيمة كمبيالاتهم على مصر ، ثم حصلت من المستوردين
الانجليز على ١٠ مليون جنيه قيمة الكمبيات التى سحبت عليهم . والمثل
يحدث فى مصر إذ تحصل البنوك المصرية على قيمة الكمبيالات المسحوبة
على المستوردين المصريين . وتدفع للمصدرين قيمة ما يسحبون من كمبيالات .

وهكذا قد تتم عمليات التصدير والاستيراد أو عقد القروض ودفعها الخ . دون أن يستدعى الأمر نقل الذهب بين الدول .

ولكن إذا فرضنا أن الميزان الحسابي غير متوازن ، وأن قيمة ما يجب على الدولة دفعه للخارج تفوق قيمة ما يستحق لها في الخارج ، فقد تضطر الدولة في هذه الحالة أن تدفع الفرق ذهباً (١) .

وكان الاقتصاديون التجاريون ، ما بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر ، يعتقدون أن خروج الذهب من الدولة يكون دائماً في غير صالحها . فقد كانوا يعتبرون الذهب ثروة حقيقية ومن واجب الدولة أن تسعى دائماً إلى زيادة ما تملكه منه ، وأن تحاول بشتى الوسائل أن تقلل من خروجه إلى الخارج . وكان التجاريون يخشون إن إختل الميزان الحسابي وأصبح في غير صالح الدولة ، واضطرت الدولة إلى تصدير الذهب لدفع الفرق أن يستمر هذا الاختلال مدة طويلة وأن يؤدي استمراره إلى خروج معظم الذهب من البلد . وحيث أنهم كانوا يعتبرون الذهب ثروة حقيقية ، لذا كانوا ينصحون الحكومات بالتدخل وتوجيه التجارة الخارجية عن طريق تحديد الاستيراد وتشجيع التصدير كلما بدأ الذهب يتسرب إلى الخارج .

ثم جاء الاقتصاديون الكلاسيك في القرن التاسع عشر وخطوا بالتفكير الاقتصادي خطوات موفقة . فقالوا إنه إذا إختل الميزان الحسابي في دولة (١) وأخرج الذهب منها إلى دولة (ب) فإن خروج الذهب من الدولة الأولى يؤدي إلى نقص كمية النقود وهبوط الأسعار فيها ، بينما أن دخوله في الدولة الثانية يؤدي إلى زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار فيها . ومن شأن هذا التغير في الأسعار في كل من البلدين أن يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة

(١) إلا إذا اقترضت من الخارج قيمة هذا الفرق واستعملت القرض في تسديد العجز

(١) ونقص صادرات الدولة (ب) . وعليه فليس هناك ما يدعو إلى تدخل الدولة والإشراف على الصادرات والواردات لأن الاختلال في الميزان الحسابي لا يدوم والتوازن يرجع بطريقة آلية .

وكان الاقتصاديون الكلاسيك يفرضون لرجوع التوازن بهذه الصورة الآلية عدة فروض ، ولعل معظم هذه الفروض كانت تتفق مع الموجود فعلا في القرن التاسع عشر . ولكن سنرى فيما بعد أن هذه الفروض لم تتحقق في القرن العشرين . فمثلا كان الكلاسيك يفرضون أن دخول الذهب إلى دولة لا بد أن يؤدي إلى زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار فيها . ولكننا رأينا بعض الدول تعقم الذهب الوارد إليها فتسحب من التداول وتمنع ظهور آثاره على مستوى الأسعار . كذلك فرض الكلاسيك أن خروج الذهب من دولة يؤدي إلى هبوط الأجور فيها وبالتالي إلى نقص تكاليف الإنتاج وهبوط الأسعار . ولكننا نرى نقابات العمال التي اكتسبت قوة عظيمة بعد الحرب العالمية الأولى تعارض بكل شدة أي هبوط في الأجور ، وبالتالي تستمر التكاليف والأسعار مرتفعة . ومن شأن هذين العاملين ، تعقيم الذهب وثبات الأجور ، أن يمنع رجوع التوازن إلى الميزان الحسابي بالطريقة الآلية السهلة التي قال بها الكلاسيك .

ولكننا سنعود إلى هذا الموضوع عند دراسة الكساد العظيم . ويجدر بنا هنا قبل أن ننتقل إلى النظام الورقي أن نذكر بعض مزايا النظام الذهبي في رأى أنصاره (١) .

يتخذ أنصار نظام الذهب لآظهار تفوق هذا النظام على غيره سبيلين . فهم أولا يشيدون بمزايا نظام الذهب وما ينجم عن إتباعه من تقدم في التجارة الدولية

(١) راجع في هذا الموضوع كتاب آرثر جابر عن السياسة النقدية والثبات الاقتصادي خصوصا ص ١٤٤ — ص ١٤٨ .

وفي الاستثمار الدولي . وهم ثانياً يذكرون عيوب النظام الورقي والأخطار التي قد تنشأ عن إتباعه .

فنظام الذهب معناه ثبات سعر الصرف بين الدول . فإن كانت فرنسا وإنجلترا تتبعان نظام الذهب وكان الجنيه الانجليزي مساوياً لمائة فرنك فإنه سيظل مساوياً لهذا المبلغ من الفرنكات طالما ظل البلدان يسيران على نظام الذهب . فإن استورد تاجر فرنسي سلعة من إنجلترا قيمتها ١٠٠.٠٠٠ جك وتعهده بدفعها بعد ٣ أشهر ، فإنه يعلم أن عند حلول الأجل سيدفع مليون فرنك . ولكن لو فرضنا أن سعر الصرف قابل للتغير وأنه قد يكون الآن ١ جك = ١٠٠ فرنك وقد يصبح بعد قليل ١ جك = ١٢٠ فرنك فإن التاجر الفرنسي قد يجد نفسه عند السداد مضطراً إلى دفع ١٢٠.٠٠٠ فرنك بدلاً من مليون واحد فقط ، وعليه يتكبد في هذه العملية خسارة كبيرة . وإن كان الدين أو التعهد بالدفع مقدرًا بالعملة الفرنسية أي لو صدر التاجر الانجليزي بضائع قيمتها ١٠٠.٠٠٠ جك وسحب على التاجر الفرنسي كمبيالة قيمتها مليون فرنك باعتبار أن الجنيه الانجليزي مساوياً لمائة فرنك ، ثم أصبح الجنيه الانجليزي مساوياً لمائة وعشرين فرنك فإنه يجد أن عند استلام المليون فرنك وتحويلها إلى عملته الوطنية سيحصل على ٨٣٣ جنيهًا انجليزيًا فقط . وعليه فإن قابلية سعر الصرف بين البلدين إلى التغير يؤدي إلى تحمل المصدرين أو المستوردين خسائر فادحة إلا إذا أمكن دفع قيمة السلع في الحال أو أمكن شراء النقود الأجنبية لأجل كما تشتري السلع في بورصة العقود . ولكن كثيراً ما يتعذر على المستورد دفع قيمة وارداتهم في الحال ، كما يصعب في كثير من الأحيان شراء النقود الأجنبية في السوق الآجلة خصوصاً في الأحوال التي ينتظر فيها تقلب قيمة العملات وهي بالذات الأحوال التي تكون فيها حاجة التجار إلى التعامل في سوق العقود الخاصة بالعملة أشد ما يكون . لذلك فإن قابلية سعر الصرف للتغير تجعل التجار بين البلاد المختلفة يخشون التوسع في التجارة الخارجية خوفاً من تكبد الخسائر الكبيرة . بينما

أن نظام الذهب وما يصحبه من ثبات سعر الصرف يشجع التجار على التوسع في التجارة الخارجية لعلهم أنهم سيتمكنون من الحصول على قيمة صادراتهم (أو دفع قيمة وارداتهم) دون التعرض لخسائر ناجمة عن تحويل قيمة هذه السلع من عملة إلى أخرى .

كذلك يؤدي نظام الذهب إلى تسهيل وزيادة القروض الخارجية لنفس السبب . فمتى علم الفرد أن بإمكانه أن يحوّل عملته إلى عملة أجنبية وأن يحول هذه العملة الأجنبية إلى عملته بسعر ثابت أقبل على إقراض الدول الأجنبية دون خوف . والعكس يحدث لو كان سعر الصرف متغيرا .

وأخيراً يذكرنا أنصار النظام الذهبي بما تستهدف له الأمة من أخطار عند إتباعها النظام الورقي . ففي النظام الذهبي لا يمكن للبنوك المركزية أو للحكومات التوسع في إصدار البنكنوت . إذ طالما أن البنكنوت قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر محدد فإن السلطات المختصة تخشى ، إن توسعت في الإصدار ، أن يزداد الطلب على الذهب وأن تعجز عن مواجهة هذا الطلب . لذا فهي تحتفظ دائماً بنسبة معقولة بين ما تصدره من البنكنوت وبين احتياطياتها من الذهب . أما في النظام الورقي فالسلطات النقدية غير مقيدة بتحويل البنكنوت إلى ذهب . وعليه فيمكنها أن تصدر ما تشاء من البنكنوت وقد تعتمد بعض الحكومات عندئذ إلى زيادة الإصدار زيادة كبيرة لتحصل على ما تشاء من نقود ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى ارتفاع الأسعار واضطراب الحياة الاقتصادية .

ولنتقل الآن إلى دراسة النظام الورقي لنتمكن من مقارنة النظامين .

الجزء الثاني : نظام الورق الإلزامي^(١)

١ - أسعار الصرف الموحدة^(٢)

يقال أن بلدا ما يتبع نظام الورق^(٣) إذا كانت عملة هذا البلد غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أى معدن آخر نفيس بسعر محدد . فالهيئة التى تصدر البنكنوت فى مثل هذا البلد غير ملزمة - كما هو الحال فى البلاد التى تتبع نظام الذهب - بتحويل البنكنوت إلى ذهب بسعر معين عند ما يطلب الأفراد هذا التحويل ، وإنما الذهب فى مثل هذا البلد يعتبر سلعة مثل أى سلعة أخرى يتغير ثمنه بين وقت وآخر حسب ظروف العرض والطلب بعكس الحال فى الدول التى تتبع نظام الذهب . فى هذه الدول الأخيرة يظل ثمن الذهب ثابتاً لأن العملة إما عملة ذهبية وإما عملة قابلة للتحويل إلى ذهب بسعر معين وبالعكس .

وإذا اتبعت عدة دول النظام الورقى ينشأ عندئذ موضوع تحديد سعر الصرف بينها . فى النظام الذهبى يسهل معرفة سعر الصرف لأنه إنما يتوقف على كميات الذهب الصافى الموجودة فى كل عملة وهى كميات معروفة واضحة أما عند امتناع تحويل العملة إلى ذهب بسعر محدد فإن أول سؤال يتبادر إلى ذهننا هو : كيف يتحدد سعر الصرف بين الدول التى تتبع نظاما ورقياً ؟ . ويرد الأستاذ جوستاف كاسل على هذا السؤال بنظريته المشهورة بنظرية تعادل القوة الشرائية^(٤) . ومن العدل أن نذكر أن كاسل لم يكن أول من فكر

(١) Inconvertible Paper Standard

(٢) Unitary Exchange System

(٣) راجع هابرل التجارة الدولية ص ٣٠ - ٤١ .

(٤) Purchasing Power Parity Theory

في هذا الموضوع ، بل سبقه إليه « ويتلي » و« ريكاردو » من قدماء الاقتصاديين
ولكن جاء كاسل فصاح النظرية بشكها السلس الحديث .

وجوهر النظرية ، أن العملات الورقية المختلفة هي عبارة عن سلع مختلفة
يتداول الناس فيها في السوق النقدي العالمي ، ويشترونها لا لذاتها وإنما لقدرتها
على شراء سلع أخرى في موطنها الأصلية . لذلك فإن نسبة الاستبدال بين
عملتين ورقيتين أو سعر الصرف بينهما يتحدد تبعاً للقوة الشرائية لكل منهما
في موطنها الخاص . فلو كانت إنجلترا ومصر تتبعان النظام الورقي ، وكان
الجنيه الإنجليزي يشتري في إنجلترا ١٠٠ وحدة من السلع ، وكان الجنيه
المصري في مصر يشتري نفس الكمية من السلع لكانت نسبة الاستبدال
بينهما : جنيه الإنجليزي لكل جنيه مصري . ولكن لو كان الجنيه الإنجليزي
يشتري ١٠٠ وحدة من السلع ، بينما لا يشتري الجنيه المصري إلا ٥٠ وحدة ،
لكانت نسبة الاستبدال بينهما : جنيه الإنجليزي لكل جنيهين مصريين . فمنفعة
العملة الأجنبية بالنسبة إلى تتوقف على قوتها الشرائية ، وإن ازدادت هذه
القوة ازدادت منفعتها لدى وازداد استعدادي لعرض كمية أكبر من عمليتي
الوطنية مقابل الحصول على نفس الكمية من العملة الأجنبية . وبالعكس لو
قلت القوة الشرائية للعملة الأجنبية قلت منفعتها لدى وقلت كمية العملة الوطنية
التي أكون على استعداد لدفعها . ولو عبرنا عن هذه النقطة بصورة أخرى
لقلنا أنه لو كان الجنيه الإنجليزي يشتري في إنجلترا ١٠٠ وحدة من السلع
والجنيه المصري يشتري في مصر ٥٠ وحدة من السلع وسعر الصرف بين
العملتين : جنيه الإنجليزي لكل جنيه مصري ، لازداد طلبنا على العملة الإنجليزية

لأننا بواسطة هذه العملة نستطيع أن نشترى السلع في إنجلترا بنصف ثمنها في مصر . وازدياد طلبنا على العملة الإنجليزية (وكذلك نقص طلب الإنجليز على عملتنا) من شأنه أن يرفع قيمة تلك العملة بالنسبة لعملتنا حتى يصبح سعر الصرف جنيه إنجليزي لكل جنيهين مصريين .

والواقع أن معظم كتابات « كاسل » عن هذه النظرية ظهرت بعد الحزب العالمية الأولى وكان على ألمانيا عندئذ أن تدفع تعويضات كبيرة للحلفاء . فكان أول انتقاد وجه إلى النظرية هو أن دولة ما (ألمانيا) قد تطلب عملة أجنبية ويزداد أو يقل طلبها عليها — لا تبعاً لتغير قوتها الشرائية في موطنها الأصلي ولكن لأغراض سياسية بحتة (التعويضات) ليس لها علاقة على الإطلاق بقوة العملة الشرائية .

ثم وجه إلى النظرية إنتقاد آخر وهو أن المستورد لا يهتم بالقوة الشرائية العامة لعملة البلد الذي يستورد منه ، وإنما كل ما يهمه هو القوة الشرائية الخاصة لهذه العملة بالنسبة للسلع التي يستوردها بالذات ، أو بعبارة أخرى لا يهمه إلا أسعار السلع التي يستوردها من البلد الأجنبي فهو لن يطلب العملة الأجنبية ويشترط طلبه عليها إذا ازدادت قوتها الشرائية العامة ، وإنما يطلبها ويشترط طلبه عليها إذا ازدادت قوتها الشرائية الخاصة التي تهتم ، أي إذا هبطت أسعار السلع التي يستوردها من ذلك البلد . وبالعكس يقل طلبه على العملة الأجنبية إذا قلت قوتها الشرائية الخاصة ، أي إذا ارتفعت أسعار السلع التي يستوردها .

ولكن « كاسل » وأنصاره كانوا يرون أن المستوى العام للأسعار في أي بلد يتمشى مع أسعار بعض السلع الهامة التي تدخل في التجارة الدولية وبتهم المستوردين الأجانب . فإن ارتفعت أسعار القطن في مصر مثلاً فإن المستوى العام للأسعار في مصر يميل إلى الارتفاع بدرجة تقترب من الارتفاع في أسعار القطن . وعليه فقد قالوا أن ليس هناك ما يدعو إلى التفرقة بين

القوة الشرائية العامة والقوة الشرائية الخاصة مادامت القوتان تتمشيان عادة في نفس الاتجاه وتغيران بنفس الدرجة تقريباً . ويجدر بنا للمناقشة نظرية تعادل القوة الشرائية أن نشير مرة أخرى إلى تفرقة سبق أن درسناها بين السلع التي تدخل في التجارة الدولية ، والسلع التي لا تدخل في التجارة الدولية .

فالسلع التي تدخل في التجارة الدولية هي السلع التي تكون قابلة للنقل والتي يمكن نقلها دون تكبد نفقات باهظة . وواضح أن هذا النوع من السلع يمكن أن يشتمل على معظم السلع المنتجة ، ولعل أهم ما يشتمل عليه فعلاً هو المواد الخام ومواد الغذاء الرئيسية . ولو أخذنا أي سلعة من هذه السلع التي تدخل في التجارة الدولية ونسبنا أسعارها في البلاد المختلفة إلى عملة واحدة ، أي لو أخذنا أسعار القمح من صنف معين مثلاً في بلاد العالم المختلفة ثم حولنا هذه الأسعار إلى عملة مصرية فإننا ننتظر أن نجد تعادلاً بينها . وإن اختلفت الأسعار بين بلدين فلا يمكن أن يزيد الاختلاف عن مصاريف النقل والتأمين وخلافه .

ويقول الأستاذ « هابرلر » أن للسلع التي تدخل في التجارة الدولية حدين : حدى الذهب ولا يمكن أن تختلف أسعارها بين بلدين إلا داخل هذين الحدين . وإن تعدت الأسعار في أحد البلدين حداً من هذين الحدين استورد البلد السلعة أو صدرها حسب الحالة . والعوامل التي تحدد هذين الحدين هي نفقات النقل بما فيها التأمين والفائدة المفقودة (فعند ما يرسل الشخص بضائع إلى الخارج يجلس هو أو رده النقدية في شكل بضائع إلى وقت البيع) وكذلك الضرائب الجمركية المفروضة على الوارد من السلع في البلد الأجنبي والمفروضة على الصادر من السلع في موطن المصدر ، وكذلك تكاليف الإعلان الذي يجب عمله في البلد الأجنبي

لتصريف السلعة إلى غير ذلك . ولو فرضنا أن سعر القمح في كندا ٢٠٠
للوحة وأن نفقات نقله إلى مصر والتأمين عليه الخ ٣ فإن سعر الوحدة في
مصر لا يمكن أن يزيد عن ١٠٣ ولا يمكن أن يقل عن ٩٧ . لأنه لو زاد عن
١٠٣ لاستوردنا القمح من كندا ، ولأدى ذلك إلى انخفاض أسعاره عندنا
دون ١٠٣ . ولو انخفض عن ٩٧ لصدرنا القمح إلى كندا ولأدى ذلك إلى
ارتفاع سعره عندنا فوق ٩٧ . فالحدان ١٠٣ — ٩٧ هما حدا الاستيراد
والتصدير من مصر لو كان السعر في كندا ١٠٠ ونفقات النقل وخلافها ٣ .
وسعر القمح في مصر لا يمكن أن يختلف عن سعر القمح في كندا إلا داخل
هذين الحدين .

ويضيف الأستاذ « آجل » إلى العوامل السابقة عوامل أخرى من شأنها
أن تؤدي إلى وجود اختلاف بين أسعار السلع في البلاد المختلفة . من أهمها
الجهل بأحوال الأسواق والأسعار الأجنبية والخوف من الشروع في الاتجار
في بعض السلع حتى لو كان الاختلاف في أسعارها كبيراً خوفاً من تكبد
خسائر الخ . ولكن أهمية هذه العوامل تقل بالتدريج . ولا شك أن انتشار
البورصات وأسواق البضائع المختلفة وسهولة المواصلات تسهل من مهمة
مقارنة الأسعار بين الدول وتقلل بالتدريج من أهمية هذه العوامل .

وخلاصة القول ، أنه فيما يختص بالسلع التي تدخل في التجارة الدولية فإن
أسعارها (لو حوِّلت إلى عملة واحدة) تميل إلى التعادل بين البلاد المختلفة ،
ولكن من الممكن أن يوجد اختلاف بينها لا يفوق حدى التصدير والاستيراد .

أما السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية فهي السلع التي لا يمكن نقلها
مثل الأراضي والمباني ، والسلع غير القابلة للنقل بسهولة مثل العمل . والسلع
التي تكون نفقات نقلها كبيرة جداً أو التي يفرض على تصديرها أو استيرادها

ضريبة مانعة . ويلاحظ أنه لا يمكن إيجاد حد فاصل ثابت بين السلع التي تدخل في التجارة الدولية والسلع التي يقتصر التبادل فيها على السوق المحلي . فهناك كثير من السلع قد تنتج الآن للسوق المحلي ولكن إذا انخفضت تكاليف إنتاجها ، وإذا تحسنت وسائل النقل وانخفضت تكاليف نقلها فإنها تدخل في التجارة الدولية .

وقد ينتظر لأول وهلة أن تكون تغيرات أسعار السلع التي تنتج للسوق المحلي مستقلة عن تغيرات أسعار السلع التي تدخل في التجارة الدولية ، وإلا يكون هناك أي ارتباط بينهما . ولكن يلاحظ :

أولاً : أن بعض السلع التي لا يمكن نقلها تستعمل في إنتاج السلع التي تدخل في التجارة الدولية . فمثلاً الأرض تستعمل في إنتاج القطن . ولا شك أن سعر الأرض أو إيجارها سيتأثر تأثراً كبيراً بتقلب أسعار القطن . وهذا الارتباط بين السعرين ظاهرة لا يمكن أن ننكرها خصوصاً في بلد مثل مصر ثانياً : أن بعض السلع التي لا يمكن نقلها تستعمل في إنتاجها كثيراً من المواد الخام التي تدخل في التجارة الدولية . ففي مصر مثلاً تستعمل في تشييد المباني كثيراً من المواد المستوردة مثل الصلب والحديد والخشب والبويات والأدوات الكهربائية الخ . وعند ما ترفع أسعار هذه المواد الخام يتبعها إرتفاع في أسعار المباني كما هو ملاحظ حالياً في مصر .

ثالثاً : أن كثيراً من السلع التي تنتج للسوق المحلي وحده لا تدخل في التجارة الدولية لأننا لو أضفنا تكاليف النقل إلى السعر الداخلي لكان تصديرها غير مربح . وبالعكس هناك سلع لا نستوردها من البلاد الأجنبية لأننا لو أضفنا تكاليف النقل إلى سعرها هناك لوجدنا أن الناتج يفوق السعر الداخلي للسلع المماثلة لها . ولا بد من وجود ارتباط

في تغيرات أسعار مثل هذه السلع في البلاد المختلفة . فلو انخفض سعرها في الخارج دون أن ينخفض سعرها عندنا لا يمكن استيرادها من الخارج وتحقيق الربح من وراء هذا الاستيراد ، وعندئذ يميل سعرها عندنا إلى أن يتمشى مع سعرها الخارجى .

لكل هذه الأسباب نجد ارتباطا بين أسعار السلع التى تدخل فى التجارة الدولية وأسعار السلع التى لا تدخل فى التجارة الدولية . ولكن يجب أن نعلم أن شدة هذا الارتباط تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاعتمادها على التجارة الخارجية وتبعا لمرونة نظام الضرائب الجمركية فيها . ففي بلد يكثّر إعماله على التصدير أو الاستيراد يتمشى المستوى العام للأسعار فيه مع أسعار الصادرات والواردات . بينما أن البلد الذى يقل إعماله على التجارة الخارجية ويميل إلى الاكتفاء الذاتى تقل فيه درجة الارتباط بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية دون أن يتلاشى هذا الارتباط . كذلك نجد أن مرونة الضرائب الجمركية لها أثر بالغ على درجة هذا الارتباط . فهو يقل فى البلد الذى يقوى فيه نفوذ أصحاب الصناعات التى تنتج للسوق المحلى ويمكن فيه زيادة الضرائب الجمركية على الوادات كلما انخفضت الأسعار فى الخارج . وذلك لأن زيادة الضرائب الجمركية كلما انخفضت الأسعار العالمية تعمل على تثبيت أسعار السلع المنتجة للسوق المحلى ، وتقلل من ارتباطها بالأسعار الخارجية . ولكن عدد البلاد التى يملك فيها أصحاب الصناعات الداخلية هذا النفوذ وهذه الجراءة قليل ، لذلك نجد أن الضرائب الجمركية فى معظم البلاد جامدة لا تتغير صعودا وهبوطا بعكس التغيرات القصيرة الأجل فى الأسعار العالمية ، وإنما تميل إلى الاستقرار مدة طويلة . وينتج عن هذا بطبيعة الحال أن يقوى الارتباط بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية فى أى بلد .

وقد قام بعض الاخصائيين بمقارنة مستويات الاسعار في البلاد المختلفة فوصلوا إلى النتيجة التالية : فيما يختص بأسعار الجملة وجدوا أن الاسعار المطلقة للسلع المختلفة تميل إلى التعادل في البلاد المختلفة . كما وجدوا (وهذه نتيجة طبيعية للظاهرة الأولى) أن الأرقام القياسية لأسعار الجملة في البلاد المختلفة ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً جداً . ولعل سر هذا الارتباط الوثيق أن معظم السلع التي تدخل في الرقم القياسي لأسعار الجملة تدخل أيضاً في التجارة الدولية .

أما فيما يختص بنفقة المعيشة (وهي كما نعلم مبنية في كل بلد على أسعار التجزئة ، وتحتوي أسعار كثير من السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية) فقد وجدوا أن المستوى المطلق للأسعار يكون عادة أعلا في البلاد الغنية عنه في البلاد الفقيرة . وذلك لعدة أسباب منها : ارتفاع نفقات التصريف واختلاف نوع السلع التي تظهر في الاحصاءات المختلفة تحت نفس العنوان فمثلاً قد نجد أن إيجار مسكن العامل في البلد الغني أعلا من إيجار مسكن العامل في البلد الفقير ، وهذا يرجع في الغالب إلى اختلاف نوع المسكن ولكنهم وجدوا درجة كبيرة جداً من الارتباط بين تغيرات الأرقام القياسية لنفقة المعيشة في البلاد المختلفة (١) مما يثبت صحة القول بأن السلع التي تدخل في التجارة الدولية (وهي أهم صلة إقتصادية بين البلاد المختلفة) تؤثر تأثيراً كبيراً على أسعار معظم السلع في البلاد المختلفة فتجعلها تتماشى في نفس الاتجاه وتتغير بدرجات متقاربة (٢) .

(١) راجع هابرلر التجارة الدولية ص ٣٩
(٢) ولكن يجب أن نذكر أن التغيرات في الأسعار الداخلية لا تتبع مباشرة التغيرات في الأسعار العالمية وإنما تمضي عادة فترة من الزمن بين التغيرين . ويلاحظ أيضاً أن العرض السابق للنظرية ينطبق على الظروف العادية ولا ينطبق على ظروف الحرب أو فترة الانتقال الحالية التي قد تختلف فيها الأسعار بين الدول المختلفة اختلافاً كبيراً بسبب القيود المفروضة على التجارة .

وقد بنى كاسل وأنصاره نظريتهم الخاصة بتعادل القوة الشرائية على الأساس السابق لإيضاحه ، الأساس القائل بأن أسعار السلع التي تدخل في التجارة الدولية تميل إلى التعادل بين الدول المختلفة ، وأن أسعار السلع الأخرى التي تلتج للسوق المحلي تتأثر وتمشي إلى حد كبير مع أسعار السلع التي تدخل في التجارة الدولية . فقال « كاسل » أنه لو ارتفع مستوى الأسعار في بلد ما عنه في بلد آخر بسبب زيادة النقود مثلاً ، فإن سعر الصرف لابد أن يتغير بينهما ، فتنخفض القيمة الخارجية لعملة الدولة التي ارتفعت الأسعار فيها . فلو فرضنا مثلاً أن مستوى الأسعار في مصر وإنجلترا في سنة معينة كان ١٠٠ في البلدين ، وكان سعر الصرف بينهما جنيه مصري السكك جنيه إنجليزي ، ثم ارتفع مستوى الأسعار في مصر إلى ٢٠٠ ، فإن طلب الإنجليز على الجنيهات المصرية سيقول ، وسيفضلون الاعتماد على السلع المنتجة محلياً لأن أسعار السلع المصرية قد ارتفعت إلى الضعف بينما أن أسعار السلع المنتجة لديهم قد ظلت كما هي . والعكس يحدث في مصر ، أي يزداد طلب المصريين على العملة الإنجليزية نظراً للانخفاض النسبي في الأسعار في إنجلترا . ويستمر الطلب الإنجليزي على العملة المصرية في تناقص وطلبنا على العملة الإنجليزية في تزايد حتى تنخفض القيمة الخارجية للعملة المصرية إلى النصف تقريباً فيصبح الجنيه الإنجليزي يشتري جنيهين مصريين بدلاً من جنيه واحد . وفي هذه الحالة يعود التوازن إلى السوق النقدي ، إذ لا يرى المصريون فائدة من طلب كميات غير عادية من العملة الإنجليزية لأنهم سيدفعون ثمناً أعلا لتلك العملة وستصبح أسعار السلع الإنجليزية ، بعد تحويلها إلى عملة مصرية ، متمشية مع الأسعار السائدة في مصر قبل إنخفاض القيمة الخارجية لعملاتنا . وكذلك يعود الإنجليز إلى طلب نفس الكمية من البضائع والخدمات التي كانوا يطلبونها من قبل لأن أسعار السلع المصرية

بعد تحويلها إلى عملة إنجليزية بسعر الصرف الجديد ستنمشى مع أسعار السلع الإنجليزية (١).

والواقع أن الأساس الذى اتخذه أنصار نظرية تعادل القوة الشرائية لا يصح أن نعهده أساسا واهيا . ولا جدال أن الفكرة الأساسية وراء نظريتهم صحيحة ، وأن التغير فى مستويات الأسعار بين البلاد المختلفة يؤدى إلى تغير عكسى فى سعر الصرف بينها . ولكن الملاحظ أن التغيرات فى سعر الصرف لا تتناسب تناسبا رياضيا دقيقا مع التغيرات فى الأسعار . فقد يرتفع مستوى الأسعار فى مصر إلى الضعف مثلا (كما فى المثال السابق) ولكن لا تنخفض قيمة الجنيه المصرى إلى ٣٠ ٪ أو ٤٠ ٪ .

نستنتج من كل ذلك نتيجة هامة وهى أن البلاد التى تسير على نظام الورق يمكنها إن شاءت :

أولا : أن تحتفظ بسعر الصرف بينها ثابتا بتغيير كمية النقود . فمثلا لو ارتفعت الأسعار الداخلية فى إنجلترا ومال سعر الصرف إلى التغير فى غير

(١) لقد فرضنا لتسهيل عرض النظرية أن مستوى الأسعار فى مصر سيرتفع إلى الضعف وسيظل عند هذا المستوى وفى هذه الحالة تنخفض القيمة الخارجية لعملتنا إلى النصف . ولكن قد يحدث أحيانا أن يؤدى نقص الطلب الأجنبي على عملتنا ، وبالتالي على سلعنا ؛ إلى انخفاض أسعارها عن المستوى العالى الجديد . فتصبح مثلا ١٥٠ وفى هذه الحالة لا تنخفض قيمة عملتنا الخارجية إلا إلى $١٥٠ = ١٠٠$ قرشا كذلك يقل انخفاض القيمة الخارجية لعملتنا لو أدى زيادة طلبنا على السلع الإنجليزية إلى ارتفاع ثمنها . ولو فرضنا مثلا أن النتيجة النهائية للتغير فى الأسعار أن أصبح مستوى الأسعار فى مصر ١٥٠ ومستوى الأسعار فى إنجلترا ١٢٠ لأصبحت نسبة التبادل بين العملتين ١٥٠ على ١٢٠ أو جك لـ ١٢٥ قرشا مصرى .

مصلحتها يمكنها أن تقلل من كمية النقود فيها ، وبذا تعمل على تخفيض الأسعار ، والمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الأصلي .

ثانياً : كذلك (وهذا هو الأهم . وهو في الواقع موضع اختلاف رئيسي بين نظام الذهب ونظام الورق) يمكن للبلد إن رأى أن الأسعار في البلاد الخارجية في تغير ، وشاء أن يحتفظ بأسعاره الداخلية على حالها ، أن يغير سعر الصرف . فمثلاً لو انخفضت الأسعار في الولايات المتحدة إلى النصف ، ولم تشأ إنجلترا أن تجارى هذا الانخفاض يمكنها أن تغير سعر الصرف بينها وبين الولايات المتحدة ، فتخفض القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزي

وهذه في نظر أنصار نظام الورق ، الميزة الرئيسية لنظامهم . فهو يساعد الدول على الاحتفاظ إن شاءت بمستوى الأسعار فيها ثابتاً . فلا تتمشى أسعارها ، كما يحدث في نظام الذهب مع الأسعار الخارجية هبوطاً وارتفاعاً . بل يمكنها أن تعزل نفسها إلى حد كبير عن سائر البلاد وأن تكيف الأسعار فيها حسب سياستها وأحوالها الاقتصادية الخاصة فلا تتأثر كثيراً بالتقلبات الاقتصادية التي تمر بالبلاد الأخرى ولا يختل فيها التوازن الاقتصادي كلما شاءت دولة كبيرة أن تتبع سياسة اقتصادية خاصة قد تختلف عن السياسة التي تكون هي في حاجة إلى اتباعها .

والانتقاد الرئيسي الذي وجه إلى نظام الورق هو أنه إذا كانت الحكومة حرة في إصدار ما تشاء من البنوك دون أن تكون ملزمة بتحويل هذا البنوك إلى ذهب عند الطلب . فإن هذا يغريها على الاندفاع في الإصدار كلما احتاجت إلى نقود . وهذا التوسع في الإصدار يؤدي إلى تضخم داخلي وإلى اضطراب الحياة الاقتصادية بالبلد واختلال العلاقة بين الطبقات المختلفة . ويتبع هذا التضخم المستمر تغير مستمر في سعر الصرف وبالتالي تضطرب أيضاً العلاقات الاقتصادية الدولية وتقل حركة التجارة الدولية وحركة الاستثمار الدولي .

ولكن يرد الأستاذ (جاير)^(١) على هذا الانتقاد بقوله أن إنجلترا خرجت عن نظام الذهب في الفترات التالية : ما بين سنة ١٧٩٧ وسنة ١٨٢١ ثم ما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٥ ثم ما بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٧^(٢) أى أنها في الفترة الواقعة بين ١٧٩٧ و ١٩٣٧ وهى فترة ١٤٠ عاماً كانت حاركة عن قاعدة الذهب مدة ٤١ عاماً ومع ذلك فلم يحدث فيها أى تضخم بسبب سوء استعمال النقود الورقية ومقدرة الحكومة على الاصدار دون غطاء أو التزام بالتحويل وكذلك خرجت الولايات المتحدة أكثر من مرة عن نظام الذهب فلم تعاني تضخماً مالياً أثناء خروجها عن نظام الذهب ، بل أن أسوأ فترات التضخم في الولايات المتحدة حدثت أثناء اتباعها لنظام الذهب وذلك في سنة ١٩٢٠ ثم في سنة ١٩٢٩ .

ويلاحظ أن الفترات التي خرجت فيها إنجلترا والولايات المتحدة عن نظام الذهب كانت فترات ضيق وكساد واضطراب إقتصادي عنيف فإن كان للنظام الورقي نجاح خلال هذه الفترات في إيجاد نوع من الاستقرار الاقتصادي في البلد ، فلا شك أن احتمال نجاحه في الفترات العادية (لو حسنت إدارته) يكون أكبر وأعظم . وأخيراً فإن قيل أن بعض الدول التي خرجت عن نظام الذهب بعد الحرب الماضية مثل ألمانيا قد اندفعت في التضخم دون وعي فإرد على ذلك :

أولاً : أن هذه الحالة ، إذا قورنت بالأحوال الأخرى التي ذكرناها والتي لم يصحب فيها النظام الورقي أى تضخم ، تعد حالة استثنائية شاذة ولا يصح القياس عليها .

ثانياً : أن ألمانيا أتبعَت نظام الورق عندما فشل فيها نظام الذهب ، لذلك فإن انتقدنا نظام الورق فيها في تلك الفترة فلا يجب أن يفهم من ذلك أننا نمتدح نظام الذهب لأنه فشل أيضاً .

(١) راجع جاير السياسة النقدية والتثبيت الاقتصادي ص ١٤٧ وض ١٧٥

(٢) سنة ١٩٣٧ هي تاريخ ظهور كتاب جاير . والواقع أن إنجلترا ما زالت خارجة عن نظام الذهب .

ب - أسعار الصرف المتغيرة^(١)

عند دراستنا لنظام الورق في القسم السابق ، كنا نفرض ضمنا أن أسعار الصرف بين عملة دولة ما والعملات الأجنبية تتمشي مع العلاقة بين أسعار الصرف للعملات الأجنبية فيما بينها - بمعنى أنه لو كان :
١ جنيه مصرى = ١٠٠ ريال إيراني أو ٢٠٠ كورونه^(٢) أو ٤٠٠ فرنك فإن أسعار الصرف بين العملات الأجنبية هذه تكون :

في إيران : ١ ريال إيراني = ٢ كورونه أو ٤ فرنك

في تشيكوسلوفاكيا : ١ كورونه = ٢ فرنك أو ٥٠ ريال إيراني ، وهكذا .

والواقع أن هذا هو ما يحدث فعلا لو كانت كل دولة تترك القيمة الخارجية لعملاتها تتغير تبعا لتغيرات مستوى الأسعار فيها ولا تفرض القيود الثقيلة على حركة التجارة الدولية ، وعلى تحويل النقد الأجنبي إلى نقد محلي ، أو النقد المحلي إلى نقد أجنبي .

فلو أخذنا المثل السابق ، وفرضنا أن الأسعار في إيران ارتفعت إلى الضعف ، وأن إيران قبلت تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها إلى النصف فإن العلاقة بين العملات الأربعة المذكورة تتعدل عندئذ كالآتي :

١ جنيه مصرى = ٢٠٠ ريال إيراني أو ٢٠٠ كورونه أو ٤٠٠ فرنك
وتتغير أسعار الصرف في كل من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا تغيرا يتمشى مع التغير الذي حدث في إيران ومصر

(١) Free or variable exchange system

(٢) وحدة العملة التشيكوسلوفاكية

ولكن قد تحاول إيران المحافظة على القيمة الخارجية لعملتها رغم إرتفاع الأسعار فيها وذلك بواسطة تحديد طلب المستوردين فيها على السلع الأجنبية عن طريق التقليل من رخص الاستيراد مثلا .

في مثل هذه الحالة قد يختل التناسب بين أسعار الصرف المختلفة في البلاد المختلفة . فطلب الأجانب على العملة الإيرانية سيقبل نظرا لارتفاع الأسعار في إيران إرتفاعا لا يصحبه إنخفاض في قيمة العملة الإيرانية . ولو فرضنا أن فرنسا مثلا تملك كميات كبيرة من الريالات الإيرانية فإنها قد تكون على استعداد لبيعها للمستوردين الفرنسيين بسعر ١٥٠ ريال إيراني = ٤٠٠ فرنك بدلا من السعر الذي احتفظت به إيران وهو ١٠٠ ريال إيراني = ٤٠٠ فرنك؛ بينما قد تكون ما تملكه مصر من الريالات الإيرانية قليل ، فلا تستطيع بيعها للمستوردين المصريين بسعر يماثل السعر الذي تباع به في فرنسا (١) . فيظل السعر في مصر :

١ جنيه مصري = ١٠٠ ريال إيراني .

ومعنى هذا إختلال التناسب بين أسعار الصرف المختلفة . إذ أن الجنيه المصري يستبدل بأربعمائة فرنك ، وهذا المبلغ من الفرنكات يستبدل في فرنسا بمائة وخمسين ريالا إيرانيا .

وهذا الاختلاف في التناسب بين أسعار الصرف لا يمكن أن يحدث إلا إذا فرضت بعض الدول قيودا على عمليات النقد الأجنبي فيها . وذلك لأنه إن لم توجد هذه القيود فإن التاجر المصري قد يتمكن من إستبدال كل جنيه

(١) يلاحظ طبعا أنه إذا كانت مصر تملك رصيدا من الفرنكات الفرنسية فقد يمكنها إستبدالها بالريالات الإيرانية على أساس السعر السائد في فرنسا ، ثم بيعها للمستوردين المصريين على نفس الأساس . (٢)

مصرى بمبلغ ٤٠٠ فرنك ، وكل ٤٠٠ فرنك بمبلغ ١٥٠ ريالاً . وكل ١٥٠ ريالاً بمبلغ ١٢ جنيه مصرى ، فيربح بذلك ٥٠٪ من رأس المال المستعمل في هذه المعاملات النقدية ، ثم ينتج عن تهافت الناس على القيام بمثل هذه العمليات إعادة التناسب مرة أخرى بين أسعار الصرف المختلفة .

ولكن هذه القيود على المعاملات النقدية ظاهرة شائعة في كثير من البلاد في سنى الحرب ، وفي فترات الانتقال التي تتبع الحروب ، وفي حالات الاختلال الاقتصادى الشديد الذى قد يلحق بها . وانما نجد في مثل هذه الأوقات أن قيمة عملة الدولة التي تقيد معاملاتها النقدية بهذه القيود تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للأنظمة النقدية المتبعة فيها . ففي البلد الذى يتبع نظام سعر الصرف الموحد يظل سعر الصرف الرسمى بين عملته وعملة الدولة المذكورة ثابتاً ، إذ يشتريها البنك المركزى أو البنوك المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبى بسعر ثابت ، ويبيعها بسعر ثابت . أما في البلاد التي لا تتبع نظام سعر الصرف الموحد ، والتي لا يتعهد فيها البنك المركزى بشراء أو بيع العملات الأجنبية بسعر معين فإن أسعار هذه العملات الأجنبية تتغير بين وقت وآخر تبعاً لظروف العرض والطلب .

ويوصف نظام الصرف في البلاد التي تسمح بتغيرات أسعار العملات الأجنبية فيها بظروف العرض والطلب بأنه نظام أسعار الصرف المتغيرة . ويلاحظ أن تغيرات أسعار الصرف فيه قد لا تنشأ فقط عن تغيرات مستويات الأسعار بينه وبين البلاد الأخرى ، وانما قد تنشأ أيضاً بسبب تحديد حركة التجارة الدولية أو اختلال الموازين الحسابية ، للدول المختلفة ، لاي سبب . فمثلاً قد تظل الأسعار في بلد « أ » منخفضة ومع ذلك تنخفض قيمة عملته في دولة تتبع نظام أسعار الصرف المتغيرة ولتسميها « م » ، إذا قلت مقدرة البلد « أ » على الإنتاج والتصدير . وذلك لأن طلب الأفراد في « م » ، على عملة الدولة « أ » ،

سيقل بسبب عجز البلد « ا » عن تصدير كميات كافية من السلع ، فتتخفف قيمة عملة « ا » في الدولة « م » .
وفي بعض البلاد يكون نظام أسعار الصرف المتغيرة مسموحا به قانونا ، وفي البعض الآخر يكون محرما ، ومع ذلك فقد توجد فيه معاملات بين الأفراد ترمي إلى بيع أو شراء عملات أو حسابات أجنبية بأسعار تختلف كل الاختلاف عن الأسعار الرسمية . وهذه المعاملات التي تتم فيما يسمى بالسوق السوداء يتسع أو يضيق نطاقها تبعا لمقدرة الإدارة المنوط بها مراقبة عمليات النقد الأجنبي على الحد من مثل هذه العمليات .
ولو اتخذنا مثلا لبنان وهو بلد تسمح فيه الحكومة بتغيير أسعار الصرف تبعا للتغيرات اليومية الطارئة على ظروف العرض والطلب ، فإننا نجد أن أسعار صرف العملات المختلفة فيه كانت كالآتي : -

أسعار الصرف الحرة

في سوق بيروت سنة ١٩٤٩

بالقروش اللبنانية

أول أكتوبر	أول نوفمبر	أول ديسمبر	
٣١٤	٣٢٠	٣٢٠ و ٥	الدولار الأمريكي
٨٢٠	٨١٠	٨٠٠	الجنيه الاسترليني
٧٨٥	٨٠٠	٧٩٠	الجنيه المصري
٨٠٠	٧٨٥	٧٩٠	الدينار العراقي

ملحوظة : الأرقام المدونة في هذا الجدول تمثل أسعار الصرف الخاصة بتحويل ملكية الحسابات المصرفية ولا تمثل أسعار الصرف الخاصة بالبنكنوت .

يتبين لنا من الجدول السابق أن قيم العملات المختلفة تتغير في مثل هذه الأسواق الحرة تغيرات متباينة كل التباين . فترتفع قيمة بعض العملات وتنخفض قيم العملات الأخرى ويحدث هذا الارتفاع أو الانخفاض بنسب مختلفة كل الاختلاف .

وهذه التغيرات المستمرة المتباينة في أسعار الصرف المختلفة تزيد من مخاطر التجارة الدولية ، وتجعل عملية التجارة أقرب مايكون إلى عمليات المضاربة يتوقف ربح التاجر فيها على مقدراته على التنبؤ بتغير أسعار العملات المختلفة بدلا من مقدراته على تقدير طلب المستهلكين وعلى خدمتهم نظير ربح معقول . فربح التاجر في بيروت أو في أي بلد يتبع مثل هذا النظام لا يتوقف فقط على تغير الكميات المعروضة والمطلوبة محليا من السلعة التي يتاجر فيها فقط ، وإنما يتوقف أيضاً على تغير سعر العرف بين عملته وعملة الدولة التي يستورد منها أو يصدر إليها ، كما يتوقف على تغير سعر الصرف بين عملته وعملة أي دولة أخرى يمكن أن يستورد منها تاجر آخر أو يصدر إليها بضاعة مماثلة للبضاعة التي يتعامل بها التاجر الأول . فإن استورد تاجر مامن انجلترا منسوجات صوفية عند ما يكون سعر الصرف بين الجنية الانجليزي والليرة اللبنانية .

١ جنيه انجليزي = ٨ ليرة لبنانية

ثم انخفض سعر الجنيه فأصبح :

١ جنيه انجليزي = ٧ ليرة لبنانية

واستورد تاجر آخرون (أو حتى تميزت مقدراتهم على الاستيراد) على أساس

هذا السعر الجديد ، فإن مقدرة التاجر الأول على المنافسة تقل ، وقد يؤدي ذلك إلى إفلاسه . وحتى لو فرضنا أن سعر الجنيه الانجليزي لم يتغير كثيرا في بيروت ، فإن التاجر قد يتعرض أيضاً للخسارة لو انخفض سعر الدولار الأمريكي وتمكن تجار آخرون من استيراد بضاعة مماثلة من الولايات المتحدة بتكاليف تقل عن التكاليف التي تحملها التاجر الأول . وطبعاً أن مثل هذه المخاطر تزيد من الأعباء الملقاة على عاتق التجار وتبعدها عن النطاق المفروض أن تنحصر فيها ، وتؤدي إلى تضخم ثروات بعض الأفراد وضياع ثروات أخرى دون مبرر يتصل بعملهم الأصلي اتصالاً مباشراً .

ووجود مثل هذه الأسواق الحرة يلحق الضرر بحركة التجارة الدولية ويغير من اتجاهاتها الطبيعية وقد يؤدي إلى حصول بعض الدول على أرباح أو عملات صعبة كان من المنتظر أن تحصل عليها دول أخرى . فمثلاً لو فرضنا أن العلاقة بين الجنيه الانجليزي والدولار الأمريكي والليرة اللبنانية في بيروت هي :

$$١ \text{ جنيه انجليزي} = ٢٥٠ \text{ دولار أمريكي} = ٨ \text{ ليرة}$$

بينما أن العلاقة الرسمية بين العملتين الأولتين في كل من إنجلترا والولايات المتحدة هي :

$$١ \text{ جنيه انجليزي} = ٢٨٠ \text{ دولار أمريكي}$$

فإن التاجر اللبناني قد يستطيع أن يشتري السلعة الإنجليزية التي يكون ثمنها جنيتها واحداً مثلاً ويبيعها في الولايات المتحدة بسعر يتراوح بين ٢٥٠ دولار ، ٢٨٠ دولار ، بينما أن التاجر الانجليزي لا يمكنه أن يصدر سلعته هذه إلى الولايات المتحدة بسعر يقل عن ٢٨٠ دولار ، فتتحول التجارة من إنجلترا إلى الدول التي تسمح بقيام أسواق النقد الحرة فيها ، ومنها إلى الولايات المتحدة ، فتحصل الدول الوسيطة على الدولارات التي كان من المنتظر أن تحصل عليها إنجلترا . واشتغال نظام أسعار الصرف المتغيرة على مثل هذه المخاطر والمضار

يجعل منه نظاما غير صالح لتقدم الحياة الاقتصادية داخل الدولة التي تتبعه تقدما مطردا ، ولنمو حركة التجاره بين الدول المختلفة . لذلك نجد أن بعض الدول التي سمحت بقيامه في وقت من الأوقات قد عدلت عنه أو عدلته تعديلا جوهريا يجعله مشابها إلى حد كبير لنظام سعر الصرف الموحد ، أو وضعت تحت تصرف البنك المركزي فيها أرصدة هامة من العملات الأجنبية لتمكينها من التدخل في سوق العملة عند الاقتضاء وإيجاد شيء من الاستقرار في أسعار العملات الأجنبية الرئيسية . كما نجد أن صندوق النقد الدولي الذي أنشئ لتنظيم العلاقات النقدية بين الدول المختلفة يعارض قيام مثل هذا النظام ويرفض التعامل مع الدول التي تتبعه .

٢ - أسعار الصرف المتعددة (١)

إن نظام أسعار الصرف المتغيرة خليط بين النظامين السابقين ، إذ يقضى بتمويل بعض العمليات الخاصة بالنقد الأجنبي بسعر صرف محدد ، ويسمح بتمويل البعض الآخر بسعر يتغير تغيرات مشابهة إلى حد كبير لتلك التي تحدث في ظل نظام أسعار الصرف المتغيرة . وهذا النظام متبع حاليا في إيران وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية .

ويرمى هذا النظام إلى التفرقة بين العمليات التجارية المختلفة فيساعد بعض أنواع الصادرات أو الواردات المنظورة وغير المنظورة ، ولا يساعد البعض الآخر . وأنه ليتخذ أشكالا متعددة تختلف بين بلد وآخر تبعا للظروف الخاصة بكل بلد . وسنشرح هنا باختصار النظام القائم في إيران . إن سعر الصرف الرسمي في إيران بين الريال الإيراني والدولار الأمريكي هو :

٣٢٥ و ٣٢٠ ريال = ١ دولار

ونجد بنك ملي إيران (البنك المركزي فيها) يبيع إلى الحكومة ما تحتاج إليه من الدولارات الأمريكية لدفع قيمة نفقاتها ومشروعاتها في الولايات المتحدة بهذا السعر^(١) ويشتري منها ما تحصل عليه من الدولارات بهذا السعر أيضا^(٢)؛ كما يبيع المستوردي بعض الواردات الأساسية (السكر) ما تسمح لهم به الحكومة من الدولارات بهذا السعر، ويشتري العملات الأجنبية التي تحتاج شركة البترول الإيرانية إلى تحويلها إلى ريات إيرانية لتمويل عملياتها في إيران بالسعر الرسمي أيضا^(٣).

ويبيع المصدرون الإيرانيون إلى بنك ملي ما يحصلون عليه من عملات أجنبية بالسعر الرسمي ثم يحصلون منه على شهادة تبين مقدار ونوع العملة التي باعوها له.

أما المستوردون فإنهم مقسمون إلى عدة أقسام. قسم يستورد سلعاً أساسية للاقتصاد القومي، فيحصل على كل ما يحتاج إليه من نقد أجنبي بالسعر الرسمي. وقسم يستورد سلعاً ضرورية فيحصل على معظم حاجته من النقد الأجنبي بالسعر الرسمي. وقسم يستورد سلعاً أقل أهمية فيحصل على جزء أقل مما يحتاج إليه من نقد أجنبي بالسعر الرسمي. وقسم يستورد سلعاً كإلية فيحصل على نصيب تافه من حاجته إلى العملات الأجنبية بالسعر

(١) مضافاً إليه عمولة البنك — سعر البيع ٣٢٥ ريال

(٢) مخصوماً منه عمولة البنك — سعر الشراء ٣٢٠ ريال

(٣) شركة البترول الإيرانية شركة بريطانية تبيع لإيران الاسترليني للحصول على الريالات الإيرانية. وبنك ملي إيران يشتري هذا الاسترليني بالسعر الرسمي له أي بمبلغ ٩٠.٣ ريال لكل جنيه إنجليزي

الرسمي . و باقي ما يحتاج إليه المستوردون من النقد الأجنبي لتمويل وارداتهم يحصلون عليه بشراء الشهادات التي حصل عليها المصدرون (عند تسليم النقد الأجنبي) بسعر يتحدد في السوق الحرة تبعاً لظروف العرض والطلب الخاصة بكل عملة ، ثم باستبدال هذه الشهادات لدى بنك ملي إيران بالعملة الأجنبية المنصوص عليها في الشهادة بالسعر الرسمي .

ونجد أن سعر الشهادة الخاصة بالدولارات الأمريكية في أكتوبر عام ١٩٤٩ كانت حوالي ١٤ ريالاً للدولار ، ومعنى ذلك أن المستورد الذي يحتاج إلى ١٠٠ دولار مثلاً لتمويل واردات معينة رتسمح له الحكومة بالحصول بالسعر الرسمي على ٦٠ ٪ من حاجته من النقد الأجنبي لتمويل هذه الواردات سيدفع ثمنها المائة دولار مبلغ ٣٨١٠ ريالاً كالبيان الآتي :

$$٣٢٥٥ \times ٦٠ = ١٩٥٠ \text{ ريالاً}$$

$$١٨٦٠ = (١٤ + ٣٢٥٥) \times ٤٠$$

بينما أن التاجر الذي يستورد سلعة أقل أهمية قد يحصل على ٣٠ ٪ فقط من النقد الأجنبي بالسعر الرسمي ، فيضطر للحصول على مائة دولار أن يدفع ٤٢٣٠ ريالاً كالبيان الآتي :

$$٣٢٥٥ \times ٣٠ = ٩٧٥ \text{ ريالاً}$$

$$٣٢٥٥ = (١٤ + ٣٢٥٥) \times ٧٠$$

وهكذا :

ويبدو واضحاً أن الغرض من هذا النظام هو تشجيع الصادرات الإيرانية المنظورة والحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإيرادات غير المنظورة (١)

(١) نقصد بها هنا نفقات شركة البترول .

ومساعدة مستوردي السلع الأساسية حتى يتمكنوا من بيعها في الداخل بأسعار منخفضة ، وعدم مساعدة مستوردي السلع الكمالية نظرا لعدم أهميتها نسبيا ولكن هذا النظام يشتمل على عدة مضار منها المضار التي سبق الإشارة إليها عند شرح نظام أسعار الصرف المتغيرة فيما يختص بالمخاطر التي يتعرض إليها التجار ، كما يعنى منح الجهات المنوط بها تقسيم السلع إلى الأقسام المختلفة المشار إليها سلطات واسعة في تحديد أرباح التجار المختلفين . فالتفرقة بين السلع الأساسية والسلع الضرورية والسلع شبه الضرورية والسلع الكمالية والسلع الكمالية تفرقة مرنة جدا ، ويكفى أن تقرر الجهات المسئولة نقل سلعة من قسم إلى آخر حتى تزداد أو تقل أرباح مستوردي هذه السلعة تبعا لتغير نسبة ما يحصلون عليه من النقد الأجنبي بالسعر الرسمي ، وقد يحدث في بعض الدول ألا تراعى هذه الجهات في قراراتها هذه المصلحة العامة فقط .

كما أن تقسيم الواردات مثل هذا التقسيم قد يضر ببعض البلاد المصدرة . فقد توضع سلعة ما تستورد من بلد معين في قسم ممتاز فيمكن استيرادها برخص ، وسلعة بديلة تستورد من بلد آخر في قسم أقل إمتيازاً من القسم السابق فترتفع تكاليف استيرادها ويقل الإقبال عليها حتى وإن كان ثمنها في البلد المنتج أقل (بسعر الصرف الرسمي) عن ثمن السلعة الأولى :

لذلك نجد أن بعض الدول التي تتبع مثل هذا النظام تعمل بالتدريج على التخلص منه واتباع سعر صرف موحد كلما سمحت بذلك ظروفها الخاصة .

ملاحظات إضافية : ولقد اتفقنا أنه ينبغي أن لا ننسى أن السلع الأساسية هي التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني ، ولذا فإننا نرى أن السلع الأساسية يجب أن تكون في قسم أقل إمتيازاً من السلع الكمالية ، وهذا هو المبدأ الذي اتبعه بعض الدول .

الفصل الثاني عشر

تغير القيمة الخارجية للنقود

(دراسة نظرية)

إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة ، أو سعر الصرف بين عملة هذه الدولة وبين عملات الدول الأخرى ، يمكن أن تتغير صعوداً أو هبوطاً فتصبح أعلا ثمناً أو أقل ثمناً بالنسبة للعملات الأخرى . ولسكننا نجد في الحياة العملية أن الدول لا تقدم إلا فيما ندر على رفع القيمة الخارجية لعملاتها^(١) أما تخفيض هذه القيمة^(٢) فكثيراً ما تلجأ إليه الدول كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية .

وقد اختلفت آراء الكتاب في تحليل الآثار التي تنتج عن تخفيض القيم الخارجية للعملات . فبعضهم يلاحظ أن كثيراً من الدول تلجأ أو تضطر إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها عندما يختل ميزانها التجاري أو الحسابي وتدهور احتياطياتها من الذهب والنقد الأجنبي . فيقرنون فكرة تخفيض القيمة الخارجية للعملة بفكرة اختلال الميزان التجاري ، وبالتالي بفكرة تشجيع الصادرات عن طريق تخفيض أسعارها في البلاد الخارجية . فنجدهم يقولون إن تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى إنخفاض أسعار صادرات هذه الدولة في الخارج .

(1) Appreciation.

(2) Depreciation or devaluation.

بينما نجد إقتصاديين آخرين ينظرون إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة من وجهة أثرها على الأسعار الداخلية للصادرات (أى أسعار الصادرات في البلد الذى خفض قيمة عملته) فيقولون إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى إرتفاع أسعار الصادرات في الداخل وتخفيف عبء الكساد عن المصدرين .

وواضح أن الرأيين مختلفين .

فلو أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة أدى ، كما يقول الفريق الأول ، إلى إنخفاض بنفس النسبة في الأسعار العالمية أو الأسعار الذهبية لصادرات الدولة التى خفضت قيمة عملتها لما حدث عندئذ أى إرتفاع في الأسعار الداخلية للصادرات . وبالعكس لو أدى تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى إرتفاع الأسعار الداخلية للصادرات بنسبة تمشى مع نسبة التخفيض ، فإن الأسعار العالمية للصادرات أو أسعارها بالذهب لن تتأثر .

ولإيضاح ذلك نضرب المثل الآتى : إفرض أن في سنة ما كان سعر الصرف بين مصر وإنجلترا جنيه مصرى = جنيه إنجليزى وأن سعر الوحدة من سلعة ما نصدرها لإنجلترا كانت في مصر جنيه مصرى وفى إنجلترا جنيه إنجليزى (بعد استبعاد تكاليف النقل الخ)

ثم أفرض أن في السنة التالية انخفض سعر هذه السلعة في الخارج إلى عشرة شلنات وانخفض سعرها في مصر إلى ٥٠ قرشاً . وافرض أيضاً أننا عملنا بعد ذلك على تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا فجعلناها ٢ جنيه مصرى = ١ جك . فما هى نتيجة هذا التخفيض ؟

هل يؤدي تخفيض قيمة العملة المصرية إلى هبوط سعر صادراتنا بالنسبة للمستورد الإنجليزى فيشتري السلعة من مصر بخمسين قرشاً ولا يدفع مقابل هذا الثمن إلا خمسة شلنات ؟ أم يؤدي هذا التخفيض إلى ترك ثمن السلعة في

انجلترا عند مستواه الأصلي (١٠ شلنات) فيرتفع عندئذ السعر في مصر إلى جنيه مصرى ؟

الفريق الأول من الاقتصاديين يميل إلى الرأي الأول والفريق الثانى يميل إلى الرأي الثانى وقد يمكن التوفيق بعض الشيء بين الرأيين لو فرضنا أن السعر الخارجى للسلعة ينخفض عند تخفيض قيمة عملتنا ولكن لا ينخفض بكل نسبة تخفيض العملة . فلو انخفض السعر الخارجى مثلاً إلى ٨ شلنات لارتفع السعر الداخلى إلى ٨٠ قرشاً فقط . ولكن هذا التوفيق لم يحل الاشكال بل إنه أضاف إلى الاحتمالين السابقين احتمالاً ثالثاً وتركنا نتساءل : « هل الحقيقة فى جانب الفريق الأول أم هى فى جانب الفريق الثانى أم هى وسط بين آراء الفريقين ؟ »

الواقع أن أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على أسعار الصادرات يختلف من سلعة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر . فتارة لا تتأثر الأسعار الخارجية للسلعة تأثراً ما أى تظل أسعارها الذهبية ثابتة وترتفع أسعارها الداخلية بنسبة تتماشى مع نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة . وفى هذه الحالة يسهل عند الكساد إرجاع مستوى الأسعار فى داخل البلد إلى مستواه الأصلى بتخفيض بسيط فى قيمة العملة . وتارة أخرى تتأثر الأسعار العالمية قليلاً فتتخفض بعض الشيء . وفى هذه الحالة لن ترتفع الأسعار الداخلية إلا ارتفاعاً بسيطاً فنحتاج إن شئنا إرجاع مستوى الأسعار الداخلية إلى المستوى السائد قبل الكساد إلى إجراء تخفيض أكبر فى قيمة العملة . وأخيراً فمن المحتمل أن تنخفض الأسعار العالمية كثيراً نتيجة لتخفيض قيمة العملة وفى هذه الحالة يصعب رفع مستوى الأسعار الداخلى بواسطة تغيير سعر الصرف وحده . ولنبحث الآن عن الظروف التى ترجح حدوث هذا الاحتمال أو ذاك الاحتمال فى حالة تخفيض القيمة الخارجية للعملة .

إن السعر الذهبي للمصادر من سلعة ما يظل ثابتاً تقريباً ويرتفع سعرها الداخلي بنسبة تتمشى تقريباً مع نسبة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لو توافرت في السلعة الشروط الآتية :

١ — أن يكون عرضها غير مرن . لأنه إذا ازداد العرض كثيراً فإن السعر العالمي سينخفض والسعر الداخلي لن يرتفع كثيراً .

٢ — علاوة على جمود العرض يجب أن يكون الطلب المحلي على السلعة غير مرن حتى لا يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية للسلعة إلى تقليل الكمية المطلوبة منها في الداخل ، فيضطر المنتجون إلى زيادة عرض السلعة في الخارج ، إذ لا بد أن يؤثر زيادة العرض في الخارج على أثمانها .

٣ — إن لم يكن الطلب المحلي غير مرن فيجب أن تكون الكمية الإضافية التي يضطر المنتجون إلى سحبها من السوق الداخلية وعرضها في السوق العالمية كمية بسيطة بحيث لا تؤثر على السعر العالمي .

٤ — إن لم تتوفر الشروط السابقة فيجب أن يكون الطلب العالمي مرناً جداً حتى لا تنخفض الأسعار الذهبية انخفاضاً يذكر . فإن لم يتوفر الشرط الأول مثلاً وكان العرض مرناً يزداد كثيراً عند ارتفاع الأسعار الداخلية وجب أن يكون الطلب العالمي مرناً جداً بحيث لو أدى ازدياد العرض إلى ميل الأسعار العالمية نحو الهبوط يزداد الطلب العالمي زيادة كبيرة تكفي لرفع السعر إلى مستوى يقرب من المستوى الأصلي . كذلك إن لم يتوفر الشرط الثاني أو الثالث وكان الطلب المحلي مرناً جداً يقل كثيراً عند ارتفاع الأسعار الداخلية أو كانت الكمية الإضافية المعروضة في السوق العالمية كبيرة جداً فيجب أن يكون الطلب العالمي مرناً جداً حتى لا تتأثر الأسعار الذهبية بدرجة مذكورة .

هذه هي الأحوال التي يؤدي فيها تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى ارتفاع

الأسعار الداخلية للسلع المصدرة بنسبة تتمشى مع نسبة التخفيض وإلى ثبات أسعارها العالمية مقومة بالذهب . وكما قلت درجة توفر الشروط السابقة كما قل ارتفاع الأسعار الداخلية للسلع المصدرة وكما زاد هبوط أسعارها العالمية نتيجة لتخفيض معين في القيمة الخارجية للعملة (١) .

ويلاحظ في هذا الصدد أن ثبات الأسعار العالمية لسلعة ما عند تخفيض القيمة الخارجية للعملة لا يعنى ارتفاعاً في الأسعار الداخلية للسلعة بنفس نسبة التخفيض . فلو كان الجنيه المصرى مثلاً يساوى ٥ جرام من الذهب ، وخُفِّضَ بنسبة ٢٠ ٪ أى أصبح مساوياً لمقدار ٤ جرام من الذهب فقط ، بينما ظلت الأسعار العالمية للقطن المصرى على حالها فمعنى ذلك ارتفاع الأسعار الداخلية للقطن بنسبة ٢٥ ٪ . ولشرح ذلك نفرض أن وحدة القطن كانت تباع في الخارج بما يعادل ٥ جرام من الذهب وظلت قيمتها عند هذا المستوى . في هذه الحالة نجد أن سعر وحدة القطن في مصر كانت قبل تخفيض قيمة الجنيه المصرى معادلة لمبلغ مائة قرش وأصبحت بعد التخفيض معادلة لمبلغ $\frac{1}{3}$ = ١٢٥ قرشاً .

وبالمثل يمكن أن نتبين أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة بنسبة ٣٠ ٪ أو ٤٠ ٪ أو ٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ يجب أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية بنسبة ٤٣ ٪ أو ٦٧ ٪ أو ١٠٠ ٪ أو ١٥٠ ٪ على التوالي في حالة بقاء الأسعار الخارجية على حالها .

وسيتبين لنا التطبيق العملي لهذا التحليل النظري عند دراسة الكساد العظيم في الفصل التالى وعند دراسة التخفيض الأخير الذى حدث في سبتمبر ١٩٤٩ في الفصل الأخير .

(١) راجع في هذا الموضوع كتاب جلبرت عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة

Gilbert . Currency Depreciation (فيلادلفيا سنة ١٩٣٩) .

الفصل الثالث عشر

الكساد العظيم

لقد درسنا النظامين النقديين الرئيسيين دراسة نظرية ونود الآن أن ندرس السياسات النقدية التي اتبعت فعلا ومدى تفضيل الدول للنظامين المذكورين أيام الشدة والكساد .

وقد اخترنا لهذه الدراسة فترة « الكساد العظيم » التي تمتد بين سنة ١٩٢٩ - سنة ١٩٣٣ لعدة أسباب منها أن هذا الكساد كان اقصى كساد عرفه التاريخ وانه انتشر في جميع أنحاء العالم فاما من دولة وإلا اضطرت إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملة أو إلى اتباع نظام تحديد ومراقبة عمليات النقد الخارجية واخيرا فلأن الأحوال الاقتصادية التي كان قد وصفها الاقتصاديون الكلاسيك قد تغيرت فزالت تلك المرونة في الأجور والأسعار التي وصفوها واشتد نفوذ نقابات العمال ونفوذ اتحادات المنتجين فالت الأجور والأسعار إلى نوع من الاستقرار واستلزم هذا التغير في الأحوال اتباع سياسات نقدية مختلفة عن تلك التي نصح بها الكلاسيك . والواقع أننا رأينا الدول المختلفة خلال الكساد العظيم مترددة بين اتباع السياسات القديمة أو الأقدام على السياسات النقدية الحديثة وكثير من الدول اتبعت السياستين الواحدة تلو الأخرى فاصبحت بذلك دراسة الكساد العظيم تفسح امامنا المجال لمقارنة تلك السياسات واثارها العملية في عالم تغيرت أحواله الاقتصادية .

وسنتناول موضوع الكساد العظيم في البلاد الآتية : استراليا ومصر

وانجلترا والولايات المتحدة . وسبب اختيار الدول الثلاثة الأخيرة واضح أما اختيار استراليا فيرجع للأسباب الآتية :

أولا : أن استراليا كانت من الدول الأولى التي تأثرت بالركساد العالمى وقد انخفضت القيمة الخارجية لعملة استراليا قبل أن تتأثر عملة أى دولة أوروبية ولا شك أن لتجارب الدول التي تتأثر بالركساد فى أول مراحله ولورد فعلها لهذا التغير فى الأحوال العالمية أهمية نظرية كبيرة .

ثانيا : أن اقتصاديات استراليا فيها تشابه كبير بالاقتصاديات المصرية : وطبيعى أنه من الأفضل لنا عند دراسة النواحي العملية أو الاقتصاد التطبيقى أن نهتم بدراسة أحوال وتجارب البلاد التي بيننا وبينها تشابه فى موضوع دراستنا لأن الاقتباس من تجارب وسياسات تلك الدول أفيد لنا من فصل انظمة الدول الكبيرة التي تختلف عنا كل الاختلاف . وأهم أوجه الشبه بين مصر واستراليا هي :

١ — أن استراليا تنتج الصوف وأن مصر تنتج القطن وكل من الصوف والقطن من المواد الأولية التي تستخدم لأغراض متشابهة والتي تتقلب أسعارها بشدة كبيرة .

٢ — أن استراليا تعتمد على تصدير الصوف وتكون قيمة صادراته جزءا كبيرا من الدخل الأهلى الاسترالى . كذلك تعتمد مصر على تصدير القطن وتكون قيمته بنسبة هامة من بنود دخلنا الأهلى .

٣ — أن كلا من العملة الاسترالية والعملة المصرية مرتبطة بالجنه الانجليزى .

٤ — كانت كل من استراليا ومصر مدينة للخارج عندئذ بمبالغ كبيرة

٥ — كانت استراليا مثل مصر تجبى حوالى نصف إيراداتها من الضرائب الجمركية .

الجزء الأول : الكساد العظيم في استراليا

١ — الأحوال الاقتصادية قبل الكساد :

قبل أن ندرس سياسة استراليا النقدية خلال الكساد العظيم يجدر بنا أن نستعرض باختصار أحوالها الاقتصادية في الأيام العادية التي سبقت سني الكساد .

لقد كان من حسن حظ استراليا أن وجد فيها كثير من الجمعيات الاقتصادية ومن الاقتصاديين والاختصاصيين النابهين الذين أدركوا أهمية دراسة وتقدير الدخل الأهلي بالبلد وتحليله إلى أجزائه المختلفة ومتابعة دراسته عاما بعد عام . فكان من نتيجة جهودهم المستمرة أن تمكن علماءها وساستها عند ماساد الكساد البلاد أن يقدروا بشيء من الدقة مواطن الضعف وشدة الداء وان يضعوا علاجا مناسباً .

وقد قدر هؤلاء الاقتصاديون الدخل الأهلي باستراليا سنة ١٩٢٦ ، وسنة ١٩٢٧ بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه . أى ١٠٠ جنيه سنويا تقريبا لكل فرد من السكان . ثم قسموه باعتبار مصدره إلى دخل ناشئ من صناعات محمية حماية طبيعية وآخر ناشئ من صناعات محمية حماية جمركية وثالث ناشئ من صناعات التصدير .

أما للصناعات المحمية حماية طبيعية مثل صناعة النقل وتوريد الماء والغاز والكهرباء وكثير من الخدمات الخاصة التي تكون طبيعتها بآمن من المنافسة الخارجية فلا تتأثر بالتقلبات العالمية مثل تأثر الصناعات المعرضة للمنافسة الخارجية .

أما الصناعات المحمية حماية جمركية فيلوح لنا أنها كانت ذات نفوذ كبير

في استراليا إذ أنه كلما انخفضت الأسعار العالمية للبضائع المشابهة واوشكت هذه البضائع أن تتدفق إلى السوق الاسترالي فتغزوه ارتفعت الرسوم الجمركية ارتفاعا كافيا لحماية السوق الداخلي وبذلك أصبح هذا القسم من الدخل الأهلي في امان نسبي من الاثار المباشرة للتقلبات الاقتصادية .

أما القسم الثالث من الدخل الأهلي وهو الناشيء من صناعات التصدير وأهمها في استراليا الصوف والقمح فكان تحت رحمة الأحوال العالمية . فإذا ما ارتفعت أسعار تلك المنتجات في السوق العالمي عم الرخاء بين المصدرين وإذا ما هبطت أسعارها العالمية ساد الكساد بينهم . وطبيعي أن اثار تقلبات أسعار الصوف والقمح لم تقتصر على منتجي هذه المواد ولكن كانوا هم أول من تأثر بالكساد العالمي وكانوا هم أشد من تأثر به ، فإذا ما انتقلت بعد ذلك آثار الكساد إلى منتجي المواد المحمية حماية طبيعية أو حماية جمركية (بانخفاض ما ينفقه المصدرون داخل استراليا) انتقلت اليهم بشكل مخفف وبعد مدة يمكنهم أن يتدبروا خلالها أمرهم .

وقد قدرت قيمة الصادرات الاسترالية قبل سنة ١٩٢٩ بحوالى ١٥٠ مليون جنيه سنويا أى ربع الدخل الأهلي الاسترالي كما قدر أن أى ارتفاع أو انخفاض في قيمة الصادرات يصحبه ارتفاع أو انخفاض مضاعف في الدخل الناشيء من الصناعات الأخرى . فإذا ما ارتفع الدخل الناشيء من التصدير بمبلغ ١٠٠ جنيه مثلا ارتفع الدخل الأهلي كله بمبلغ ٣٠٠ جنيه والعكس بالعكس . وقد كانت أسعار الصادرات الاسترالية مرتفعة ارتفاعا كبيرا في السنوات الأربع السابقة لسنة ١٩٢٩ فكان ذلك سببا من أسباب انتشار الرواج وزيادة النقود بالبلد .

وبجوار القيمة المرتفعة للصادرات في تلك الفترة وتحسن المركز التجارى نتيجة لذلك كانت استراليا أيضا تحصل من الخارج وخصوصا من انجلترا

بسهولة تستدعى الدهشة على قروض سنوية تعادل في المتوسط حوالى ٣٠ مليون جنيه سنويا .
وبتجمع هذين العاملين : ارتفاع أسعار الصادرات وسهولة الاقتراض من الخارج على نطاق كبير بالنسبة للبلد قامت في البلد أسس التضخم النقدي .
وكان من المنتظر أن يتبع البنك المركزى أو البنوك التجارية سياسة تخفف من اثار هذا التضخم وتمنع من تفاقمه ، ولكن الواقع أن البنك المركزى اتبع سياسة سلبية فرفض أن يتدخل ويؤثر على سعر الفائدة فى السوق بحجة أن تقلب سعر الفائدة قد يعرقل التقدم الاقتصادى فى بلد ناشئ مثل استراليا .
أما البنوك التجارية فقد كان من مصلحتها الوقتية أن تساهم فى هذه الحركة التضخمية بدلا من أن تكافحها . وعما يؤسف له أنها سعت وراء هذه المصلحة الوقتية وتناست مصلحتها الطويلة الأجل ومصلحة المجتمع . وذلك بأن البنوك الاسترالية كانت قد اعتادت أن تحتفظ فى فروعها بلندن برصيد كبير تستثمره لآجال قصيرة فى سوق لندن المالية وتستخدمه كاحتياطى لدفع ما يريد الاستراليون دفعه بالجملة . ولما ارتفعت أسعار الصادرات الاسترالية وسهل الاقتراض من إنجلترا تصخم هذا الرصيد الاسترالى فى الفروع الانجليزية فوجدت البنوك أن من الأرباح لها أن تستخدم جزءا متزايدا من هذا الرصيد فى استراليا على شكل قروض بسعر فائدة مرتفع بدلا من استثماره بسعر منخفض فى لندن . ولو كانت استراليا متبعة نظام حرية التجارة لادت زيادة القروض فى الداخل إلى تزايد الواردات وبالتالى إلى تخفيض رصده البنوك الاسترالية بلندن ووضع حد للحركة التضخمية فى الداخل . ولكن استراليا كانت آخذة بنظام الحماية الجمركية وهذه الحماية كانت تتزايد يوما بعد يوم لذلك فان زيادة القروض والودائع بالداخل لم تؤد إلى أى زيادة تذكر فى الواردات بل اقتصر أثرها على السوق الداخلى .

زد على ذلك أن البنوك التجارية الاسترالية كانت تحتفظ عادة باحتياطي من العملة القانونية قدره ٢٠ ٪ من ودائعها ولكنها أخذت تقلل من هذه النسبة حتى بلغت ١٦ ٪ سنة ١٩٢٩

كما سبق يتضح لنا أن سياسة البنك المركزي والبنوك التجارية لم تكن سياسة حذر وتطلع الى المستقبل وسعى وراء تثبيت الحالة الاقتصادية في البلاد بل على عكس ذلك اتبع البنك المركزي سياسة سلبية بينما شجعت البنوك التجارية سياسة التضخم النقدي سعيا وراء مصلحتها الوقية .

ويحذر بنا قبل أن ننتهي من استعراض حالة استراليا الاقتصادية قبيل الكساد العظيم أن نأت بكلمة موجزه عن مآلتها العامة .

قد لوحظ على الميزانية الاسترالية أن جانب المصروفات أخذ يتزايد عاما بعد عام وأن من أسباب هذا التزايد الهامة زيادة مهايا الموظفين بطريقة أوتوماتيكية تبعا لاقداميتهم في الخدمة وبغض النظر عن كفاءاتهم الخاصة .

زد على ذلك أن تحديد مهايا الموظفين في بعض المناطق كان في أيدي مجالس أو محاكم خاصة وكان خارجا عن نفوذ الحكومات المحلية .

أما من ناحية الإيرادات فإن حوالي ٥٠ ٪ من إيرادات استراليا كانت تجبي من الضرائب الجمركية . وفي هذا من الخطورة مالا يخفى على أحد فإنه جعل معظم إيرادات الدولة على أساس غير ثابت بينما كان جزء كبير من مصروفاتها ثابتا لا يتغير .

يتضح لنا مما تقدم أهم نقط الضعف في حياة استراليا الاقتصادية قبيل الكساد .

فأولا : كانت الدولة تعتمد إلى حد كبير على صادراتها من الصوف

والقمح وكلاهما يتأثر كثيرا بتقلب العوامل الطبيعية من جوييه وخلافها . وهما أيضا وخصوصا الصوف عرضه لتقلبات عنيفة في الأسعار .

ثانيا : كانت استراليا تقترض من الخارج على نطاق واسع دون أن تفكر في آثار هذا الاقتراض وما قد ينجم عن انقطاعه .

ثالثا : الضرائب الجركية العالية وان ساعدت على تنويع الاقتصاد الأهل إلا أنها أدت إلى ارتفاع في الأجور غير متناسب مع انتاج العامل وفرضت على المصدرين تكاليف عالية وجامدة .

رابعا : لم يقيم البنك المركزي ولا البنوك التجارية بأى عمل لتثبيط الحركة التضخمية السائدة بالبلاد .

خامسا : كان جزء كبير من مصروفات الدولة ثابتا لا يتغير بينما أن نصف الإيرادات كانت تجي من الضرائب الجركية وكانت عرضة للانخفاض خلال السكساد .

٢ — ظواهر الأزمة :

كان من أول اعتراض الأزمة انخفاض أسعار صادرات استراليا الأساسية انخفاضا سريعا وكبيرا فالرقم القياسى لأسعار الصوف انخفض من ١٠٠ سنة ١٩٢٨ إلى ٦٤ سنة ١٩٣٠ إلى ٥٦ سنة ١٩٣١ وقيمة الصادرات كلها انخفضت من ١٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ إلى ٩٨ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أى انخفاض ٤٢ مليون جنيه أو ٣٠ ٪ . ولم يصحب هذا الانخفاض الكبير فى أسعار الصادرات انخفاض يذكر فى أسعار الواردات فقد ظلت أسعار الواردات ما بين سنة ٢٨ - ٢٩ وسنة ٢٩ - ٣٠ كما هى . بينما انخفضت بـ ٧ ٪ فى السنة التالية

ولا شك أن أهم اسباب هذا الاختلاف بين حركة أسعار الصادرات

وحركة أسعار الواردات راجع إلى أن أستراليا تصدر المواد الخام الزراعية بينما تستورد كثيراً من المواد المصنوعة ومن المعلوم أن تقلبات أسعار المواد الأولى (الصادرات) أشد وأعنف من تقلبات أسعار المواد الأخرى.

وكان من اعراض الأزمة أيضاً في أستراليا انقطاع سيل القروض الخارجية انقطاعاً باتاً. وتعزى أسباب هذا الانقطاع أولاً إلى انخفاض أسعار الصادرات الأسترالية وثانياً وخصوصاً إلى تطور شعور المقرضين الإنجليز قبل أستراليا. فالوصول على قروض خارجية يتوقف إلى حد كبير جداً على شعور المقرض الأجنبي نحو البلد المدين وكان من سوء حظ أستراليا أن نشرت عن أحوالها المالية عدة مقالات وتقارير سيئة غامضة فبدأ الشك يدب في نفوس المقرضين وما كادت أسعار الصادرات الأسترالية تنخفض حتى انقطعوا كلية عن اقراضها وقد كان من أثر انخفاض أسعار الصادرات وانقطاع سيل القروض الخارجية أن هبط الدخل الأهلى بأستراليا هبوطاً كبيراً.

فمن ٦٤٥ سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩
هبط إلى ٥٥٦ سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠
وإلى ٤٦٩ سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

وقد قام الأستاذ Copland أحد كبار الاقتصاديين الأستراليين ببحث شيق في هذا الموضوع فقدر نصيب كل مجموعة من الأستراليين من هذه الخسارة في الدخل الأهلى. فذكر أن الدخل الأهلى قد انخفض بمبلغ ١٤٦ مليون جنيه ما بين أواسط سنة ١٩٢٨ وآخر سنة ١٩٣٠. وقد كان نصيب المنظمين وأصحاب الأسهم من هذه الخسارة ٩٠ مليون جنيه بينما خسر العمال والموظفون ٤٣ مليون جنيه وخسر أصحاب السندات وكل الحاصلين على فوائد ثابتة ٨ مليون جنيه والمشتغلين بالمهن الحرة ٥ مليون جنيه.

ثم رأى أن ينسب هذه الخسارة النقدية المطلقة لكل قسم إلى دخل هذا القسم حتى يقدر تقديراً أدق مقدار تأثير كل قسم بالكساد .

فوجد أن المنظمين قد خسروا ٤٧ ٪ من دخلهم بالنسبة لسنة ١٩٢٨ و ١٩٢٩ والعمال ١٢ ٪ وأصحاب السندات وكل الحاصلين على فوائد ١٠ ٪ والمشتغلين بالمهن الحرة ٢٥ ٪ .

فكان المنظمون وأصحاب الأسهم أشد المتأثرين بالكساد (وكانوا أيضاً أول من تأثر به) وتبعهم في شدة التأثير وفي الترتيب التاريخي العمال والمشتغلين بالمهن الحرة وأخيراً جاء من يحصلون على دخلهم من فوائد السندات وكانوا أقل من تأثر بالكساد .

وإذا تركنا لحظة الدخل النقدي وحاولنا أن نقدر تقلبات الدخل الحقيقي للدولة وللجموعات المختلفة فيها وجدنا أن الدولة كلها قد خسرت حوالي ١٠ ٪ من دخلها الحقيقي في السنة الأولى من الكساد و ٢٠ ٪ من نفس الدخل في السنتين الأولتين . وفي تلك السنتين الأولتين قدر بمح أصحاب الدخول الثابتة من انخفاض الأسعار أي أن دخلهم الحقيقي قد ارتفع ، بينما أن دخل العمال الحقيقي لم يتأثر ، أما باقي الدخول الأخرى فقد انخفضت .

بالاختصار فإن البلد كله قد خسر خسارة حقيقية بسبب تغير نسبة الاستبدال الخارجي في غير صالحه وبسبب انقطاع إنتاج أو استيراد السلع التي كانت تدفع قيمتها بواسطة القروض الخارجية . وهذه الخسارة لم توزع توزيعاً عادلاً بل كان المنظمون وخصوصاً المشتغلين منهم بالتصدير أشد من تأثر بها .

مشاريع الإصلاح

ولنتقل الآن إلى استعراض أهم المشاريع التي اقترحت لإصلاح الحالة . يمكن تقسيم هذه المشاريع إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - مشاريع انكماشية .
 - ٢ - مشاريع ترمى إلى رفع مستوى الأسعار إلى المستوى الذى كان عليه قبل الكساد .
 - ٣ - مشاريع تتوسط بين النوعين السابقين .
- أما المشاريع الانكماشية فكانت تجبذ الأخذ بالسياسة الكلاسيكية القديمة، سياسة نظام الذهب بأقصى معانيها . وهذه السياسة تقول بوجوب المحافظة على ثبات سعر الصرف وبوجوب تخفيض الأجور وسائر تكاليف الإنتاج حتى تزداد الصادرات ويتحسن الميزان التجارى كما تقول بوجوب موازنة الميزانية العامة وتخفيض مستوى المصروفات العامة إلى المستوى الذى تنخفض إليه الإيرادات .

وكان أهم من دعا إلى هذه السياسة السير أوتو نيماير أحد أعضاء مجلس إدارة بنك إنجلترا والسير روبرت جيسون أحد أعضاء مجلس إدارة البنك المركزى الأسترالى .

فذكر السير أوتو أن على أستراليا ديوناً كثيرة وأن فوائد الديون الخارجية تبلغ حوالى ٣٥ مليون جنيه سنوياً ثم ذكر أن إيرادات الدولة فى تناقص مستمر وأن الميزان التجارى فى غير مصلحة البلد ثم لاحظ أن الأجور فى أستراليا خلال الفترة السابقة للكساد قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً لا يتناسب مع زيادة مقدرة العامل الانتاجية لذلك دعا إلى تخفيض هذه الأجور لتشجيع الصادرات كما دعا إلى الاقتصاد التام فى مصروفات الدولة لموازنة الميزانية العامة ودعا السير روبرت جيسون إلى وجوب المحافظة على نظام الذهب وعلى سعر الصرف السائد بين إنجلترا وأستراليا قائلاً أن أى خروج عن نظام الذهب وإن كان خروجاً مؤقتاً سيضر ضرراً بليغاً بمركز أستراليا المالى فى الأسواق الخارجية وسيقلل من مقدرتها على الافتراض بعد ذلك .

لوفكرنا لحظة في الآثار التي تنجم عن اتباع مثل هذه السياسة لاستنبطنا ما يلي :-
فيما يختص بالدخل الأهلي نستنتج أن اتباع مثل هذه السياسة كان سيؤدي
إلى تخفيض الدخل الكلي بحوالى ٥٠ ٪ وذلك لأن قيمة الصادرات قبل
الكساد كانت حوالى ربع الدخل الأهلي (١٥٠ من ٦٠٠ مليون) وان أى
تغير في قيمة الصادرات كان يؤدي إلى تغير مضاعف ثلاث مرات في الدخل
الكلي . وحيث أن أسعار الصادرات الأسترالية مقبلة بالعملة الذهبية
انخفضت ما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ بمقدار ٥٠ ٪ فاتبع سياسة المحافظة
على ثبات سعر الصرف كان معناه انخفاض الدخل الأهلي بمقدار
($\frac{1}{3} \times 3 = 1$) ٢٢٥ مليون جنيه . أضف إلى ذلك النقص في الدخل
الأهلي الناجم عن انقطاع القروض الخارجية وتعطل الأعمال التي كانت
تمول عن طريقها وتتجمع هذين العاملين نجد أن الدخل الأهلي كان سينخفض
بمقدار ٥٠ ٪ لو اتبعت السياسة الانكماشية المذكورة .

وفيما يختص بالميزانية العامة نجد أن كلا من مصروفات وإيرادات أستراليا
قبل الكساد كانت تساوى حوالى ١٨٠ مليون جنيه سنويا وكانت المصروفات
تشمل ٦٠ مليون جنيه من الفوائد والأقساط المستحقة عن ديون أستراليا
العامة وهى مصروفات تكاد تكون ثابتة يصعب جدا ضغطها . فإن انخفض
الدخل الأهلي كما بينا إلى النصف وانخفضت تبعاً لذلك الإيرادات إلى النصف
أى إلى ٩٠ مليون جنيه لوجدت الحكومة أن بعد دفع فوائد وأقساط الدين
لن يبقى لها لمصروفاتها العادية سوى ٣٠ مليون جنيه بدلا من ١٢٠ مليون
جنيه . ولو فرضنا على أحسن تقدير أنها نجحت في زيادة الضرائب . فحصلت
على ٣٠ مليون جنيه أخرى لظل مع ذلك أمر موازنة الميزانية صعبا جدا .
فليس من السهل أن تخفض حكومة مصاريفها العادية من ١٢٠ مليون جنيه
إلى ٦٠ مليون فقط .

وفيما يختص بالأجور فيجب أن نذكر أن الأسعار الذهبية للصادرات الأسترالية قد انخفضت بنسبة ٥٠ ٪ . لذلك يصبح لزاما أن نشئنا أن تظل أستراليا على نظام الذهب أن تخفض الأجور إلى النصف تقريبا حتى لا يتكبد المصدرون الخسائر . وإذا تذكرنا قوة نقابات العمال في أستراليا لأدركنا صعوبة تحقيق مثل هذا التخفيض .

وأخيرا فلو كانت أستراليا قد اتبعت هذه السياسية الانكماشية في مثل تلك الظروف لزعزعت مركز البنوك المختلفة وأساس الائتمان فيها . وذلك لأن انخفاض الأسعار هذا الانخفاض الكبير لاشك يؤدي إلى أفلاس كثير من الشركات والأفراد المدينين للبنوك وعجزهم عن تسديد ديونهم كما يؤدي إلى انخفاض قيمة معظم الأوراق المالية التي تحتفظ بها البنوك ضمن أصولها فيضعف بذلك مركز البنوك .

وإذا انتقلنا الآن إلى النوع الثاني من المشاريع وهي التي كانت ترمي إلى إعادة مستوى الأسعار الذي كان سائدا قبل الكساد لوجدنا أن أول من دعا إلى هذه السياسة حزب العمال بأستراليا وكانت أهم النقاط في مشروعهم :

- ١ — رفع المستوى العام للأسعار عن طريق تخفيض قيمة العملة .
- ٢ — زيادة كمية النقود المتداولة في البلاد وإعتماد الحكومة عليها لتمويل المشاريع العامة .
- ٣ — سيطرة الدولة على الائتمان وعلى سعر الفائدة .

وكانو يعتقدون أنه يكفي لإعادة الأمور إلى مجراها الأصلي أن تخفض أستراليا القيمة الخارجية لعمالتها تخفيضا يتمشى مع الهبوط في المستوى العام للأسعار . ولكن إذا تذكرنا ما سبق أن أشرنا إليه من حيث جهود مستوى أسعار الصناعات التي تفتج للسوق المحلي واعتمادها على زيادة الضرائب الجمركية

كلما مالت أسعارها إلى الانخفاض لادر كنها أن المستوى العام للأسعار لم ينخفض بنسبة انخفاض مستوى أسعار الصادرات وبالتالي فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة تخفيضا يتمشى مع انخفاض المستوى العام للأسعار لن يكفي لارجاع أسعار الصادرات إلى ما كانت عليه قبل الكساد ولمساعدتها على التغلب على صعوباتها الشديدة .

وقد دعا أنصار هذه السياسة ، بجوار دعوتهم إلى تخفيض قيمة العملة ، إلى زيادة كمية النقود المتداولة واستعمالها في الأعمال العامة وإلى وجوب سيطرة الحكومة على السياسة المصرفية بالبلد وتغيير كمية النقود وسعر الفائدة حسب الاحوال . وقد اختلفوا في المقدار الذي يجب أن تزداد به كمية النقود فمنهم من قال بزيادتها بمبلغ ١٨ مليون جنيه ومنهم من طالب بعشرة أضعاف هذا المبلغ وبذلك تدرج البعض بهذه السياسة نحو التضخم .

ولا شك أن هذه السياسة قد تفادت الكثير من صعاب السياسة الانكماشية ولم يلق أنصارها المعارضة الشديدة التي يلقاها أصحاب مشروع يدعو إلى تخفيض الاجور وتخفيض المايات والارباح الخ . كذلك تفادى هذا المشروع الاثر السيء الذي تتركه سياسة الانكماش في نفوس المنتجين إذ تضعف من عزائمهم وتقلل من رغبتهم في الانتاج فيقل بذلك النشاط الاقتصادي في الدولة وتقل إيرادات الحكومة وأرباح البنوك .

وإذا انتقلنا الآن إلى النوع الثالث من المشروعات وهو الذي توسط بين النوعين السابقين وجدنا أن معظم القائلين به كانوا من كبار الاقتصاديين الاستراليين وعلى رأسهم الاستاذ كوبلاند . وقد رأى هؤلاء الاقتصاديون أن النقطة الأساسية في الموضوع هي الخسارة الحقيقية التي أصابت استراليا من جراء تغير نسبة الاستبدال في التجارة الخارجية وحصول استراليا على كمية أقل من الواردات مقام بل كمية معينة من الصادرات وقد قدروا هذه الخسارة

الحقيقية بمقدار ١٠ ٪ من الدخل الاهل ودعوا الى توزيع هذه الخسارة الحقيقية توزيعاً عادلاً بين مختلف طبقات الشعب الاسترالى وذلك حتى يقل الاختلال فى هيكل التكاليف والاسعار (العلاقة بين الاسعار المختلفة) وحتى لا تجدفة من المجتمع أن من مصلحتها استمرار الكساد لزيادة دخلها الحقيقى فتعارض عندئذ كل مشروع يرمى إلى تحسين الاحوال .

كذلك نادوا بوجوب تقليل الخسارة النقدية بقدر الإمكان (أوعلى الأقل بوجوب حفظها داخل حدود معينة لا تتعداها) وذلك لأنه كلما قلت الخسارة النقدية أو الاختلاف فى الاسعار بين وقت الكساد ووقت الرواج كلما سهل رد الأمور إلى مجراها وكلما سهل حفظ التناسب المعتاد بين مختلف الاسعار ومختلف الدخول .

وقد رأى هؤلاء الاقتصاديون أن أول من تأثر بالحالة السيئة الجديدة وأشد من تأثر بها هم المصدرون كما رأوا أن المحافظة على صناعات التصدير شىء لا بد منه . لذلك كان لزاماً على الحكومة أن تحسن من حالة المصدرين . وقد اقترح الاقتصاديون طريقاً وسطاً لتحسين حالهم وهو أن يرفع دخلهم قليلاً وان تخفض فى نفس الوقت تكاليف إنتاجهم .

ولم يكن يخفى عليهم أن تخفيض تكاليف إنتاج المصدرين معناه تخفيض جميع الدخول الأخرى . ولكن حيث أن غرضهم الأول كان توزيع الخسارة الحقيقية توزيعاً عادلاً فانهم دعوا إلى تخفيض جميع الدخول النقدية - بما فى ذلك دخول المصدرين أنفسهم - بنفس النسبة .

ومن أهم الوسائل التى اقترحوها لتنفيذ سياستهم .

١ - تخفيض الأجور الحقيقية بحوالى ١٠ ٪

٢ - تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى حد يكفل ، بعدم رعاة النقطة السابقة ،

- رفع الدخول الحقيقية للمصدرين إلى ٩٠٪ مما كانت عليه قبل الكساد .
- ٣ — تخفيض مستوى المهاييا الحقيقية لموظفي الحكومة بنسبة ١٠٪
 - ٤ — فرض ضريبة إضافية على جميع أنواع الملكية قدرها ١٠٪ من دخلها .
 - ٥ — تخفيض سعر الفائدة على شتى الديون بنسبة ١٠٪
 - ٦ — الشروع في سياسة نقدية ترمي إلى المحافظة على مستوى الأسعار الداخلية وذلك بأن يشتري البنك المركزي السندات الحكومية فيبث النقود الجديدة في السوق كلما مالت الأسعار إلى الهبوط .

وقد بين الاقتصاديون في مذكرة لهم قدمت بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بعض ما يمتاز به سياستهم على السياسة الانكماشية فذكروا :

- ١ — أن سياستهم ستخفف في الحال من وطأة الكساد على صناعات التصدير
- ٢ — أن الصناعات المحمية ستستفيد من زيادة دخول المصدرين ومن تخفيض القيمة الخارجية للعملة .
- ٣ — أن البطالة ستقل .
- ٤ — أن الضريبة على الملكية وتخفيض أسعار الفائدة على الديون يكون من نتيجتهما أن توزع الخسارة في الدخل الأهلي توزيعاً عادلاً .
- ٥ — أن الميزانية العامة ستتحسن إذ أن زيادة النشاط في البلد ستؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة . كذلك فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة سيؤدي إلى زيادة ما يجبي من ضرائب جمركية (ضرائب قيمية) . وكانوا يقدر أن هذه الزيادات المختلفة في إيرادات الدولة تكفي بل تزيد عن الزيادة ، التي ستطرأ نتيجة لتخفيض قيمة العملة ، على الفوائد المستحقة عن الديون الخارجية .

السياسات المتبعة

لقد درسنا حتى الآن المشاريع الثلاثة الهامة التي اقترحت لعلاج الكساد ولننتبع الآن الخطوات المختلفة التي اتبعت فعلاً لعلاج الحال .

لم تشعر السلطات المختصة في بادئ الأمر بخطورة الموقف بل ظنت أن كل ما في الأمر أن الميزان الحسابي قد اختل اختلالاً مؤقتاً وأنه يكفي لإصلاح هذا الاختلال أن تقلل الدولة من الواردات وأن تستخدم رصيدها الذهبي وما تملك من سندات أجنبية لسد العجز . بناء عليه اتخذت الحكومة الخطوتين التاليتين .

أولاً : سمحت للبنك المركزي أن يستولى على جميع ما تملكه البنوك الأسترالية الأخرى من ذهب وسندات أجنبية وأن يستخدمها جميعاً في سبيل المحافظة على سعر الصرف .

وقد تجمع لدى البنك المركزي في يونيو سنة ١٩٢٩ حوالي ٩٠ مليون جنيه من الذهب والأوراق المالية الأجنبية وأخذ يستعمل هذه المبالغ بسخاء للمحافظة على سعر الصرف . ولكن في يونيو سنة ١٩٣٠ أي بعد عام واحد كان قد فقد ٥٥ مليون جنيه منها دون أن ينجح في إعادة التوازن في الميزان الحسابي . وسبب فشل هذه الخطوة واضح . فنحن نعلم من دراستنا لنظام الذهب أن البلد الذي يختل ميزانه الحسابي فيصبح في غير مصلحته يجب عليه إن شاء المحافظة على ثبات سعر الصرف وإعادة التوازن في ميزانه أن يدع أسعاره الداخلية تهبط هبوطاً يتناسب مع اختلال الميزان الحسابي ليؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات ونقص الواردات وإعادة التوازن الخارجي . ولكن بما أن الأجور في أستراليا كانت جامدة وبما أن معظم السلع الداخلية كانت تتمتع بحماية متزايدة لذا لم يحدث ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وإعادة التوازن إلى الميزان الحسابي فظل الضغط على مركز العملة كما هو .

ثانياً : أما خطوة الحكومة الثانية فكانت زيادة الضرائب الجمركية جميعها وتحريم استيراد بعض الكماليات . وقد بررت الحكومة سياستها هذه قائلة أن زيادة الضرائب الجمركية ستقلل من الواردات وبذلك تصلح اختلال

الميزان الحسابي كما انها مستقلة من البطالة بتشجيع الصناعات المحلية . ولكن الحكومة اخطأت أيضاً في هذه الخطوة إذ أن زيادة الضرائب الجمركية على جميع الواردات من كمالية وضرورية أضر أكثر مما أفاد وذلك لان ارتفاع أسعار بعض الضروريات وقف حاجزاً دون انخفاض الأجور فوجد المصدرون أنفسهم بين أجور ثابتة من جهة وأسعار لمنتجاتهم تنخفض يوماً بعد يوم .

وقد استمرت الحكومة في هذا الاتجاه مدة طويلة . استمرت تعالج الحالة الخارجية (سعر الصرف) دون أن تعير أى اهتمام للحالة الداخلية ظناً منها أنه يمكن فصل الحالتين . وهذه السياسة انما تؤدي إلى زيادة صعوبات وخسائر المصدرين ثم امتداد هذه الخسائر إلى غيرهم . والواقع أنه سرعان ما تفاقمت الحالة فانخفضت أسعار الأسهم انخفاضاً ذريعاً وابتدأ مركز البنوك يتزعزع وازدادت البطالة وظهر عجز متزايد في الميزانية العامة .

فدفعت جميع هذه الظروف الحكومة إلى دعوة مؤتمر اجتماع فيه رؤساء جميع الحكومات المحلية ورئيس الحكومة المركزية . وقد عقد هذا المؤتمر في أغسطس سنة ١٩٣٠ ودعى إليه السير اوتونيمير فشرح سياسته الانكماشية التي أشرنا إليها آنفاً . وفعلاً اتفق المؤتمر على الأخذ بسياسة والانكماش فقرر ضمن ما قرر :

أولاً : وجوب تفادي أى عجز في الميزانيات العامة (المحلية والمركزية)

عام ١٩٣٠ - ١٩٣١

ثانياً : عدم محاولة عقد قروض خارجية جديدة قبل تسديد جميع الديون الخارجية القصيرة الأجل .

ثالثاً : عدم عقد قروض داخلية إلا إذا كانت ستستخدم في مشاريع تغل بعد فترة وجيزة دخلاً يعادل على الأقل فائدة الدين .

وقد اعترف المؤتمر بأن مثل هذه السياسة الانكماشية وما ستؤدي إليه من هبوط في الأجور تحتاج إلى توضيحات كبيرة ولكنه رأى أنها الوسيلة الوحيدة لتفادي اتساع سياسته نبذ القروض الخارجية والامتناع عن دفع فوائدها وكان يأمل المجتمعون في الحصول على تعاون جميع طبقات الأمة .

ولكن هذا الأمل لم يتحقق

فسرعان ما أعلنت الهيئة المركزية لحزب العمال اعتراضها الشديد على تخفيض الأجور ، ثم قام المجلس الأعلى لنقابات العمال فدعا جميع وزارات العمال بالولايات المختلفة إلى نبذ سياسة المؤتمر

ومع ذلك فقد حاولت ولاية ويلز الجنوبية الجديدة أن تبدأ في تنفيذ هذه السياسة الانكماشية . ولكن عند ما حل موعد الانتخابات الجديدة واتخذت الحكومة القائمة سياسة الانكماش أساساً لدعوتها الانتخابية فشلت فشلاً ذريعاً وحلت محلها وزارة عمال وعلى رأسها أحد أصحاب سياسة رفع الأسعار إلى مستوى ما قبل سنة ١٩٢٩ .

لم تدم السياسة الانكماشية طويلاً بل سرعان ما تحولت إلى ولايات إلى محاولة تطبيق سياسة شبه تضخمية . ولكن لعدة أسباب منها معارضة الحكومة المركزية أو المجالس العليا (مجالس الشيوخ) وكانت الأغلبية فيها من حزب المحافظين ، لم تنجح الولايات في تطبيق هذه السياسة .

أصبح الموقف حرجاً فلا سياسة الانكماش تقبل ولا السياسة الأخرى تقبل والسكساد يزداد شدة يوماً بعد يوم .

عندئذ عينت الحكومة لجنة مكونة من ثلاثة من كبار الاقتصاديين وعلى رأسهم الأستاذ كوبلاند وطلبت منهم أن يقدموا تقريراً عن الحالة السائدة . فقدموا في مايو سنة ٣١ مشروعهم الذي أشرنا إليه آنفاً وهو يرمي إلى الحد

من مدى الخسارة النقدية وإلى توزيع الخسارة الحقيقية بين جميع طبقات الأمة توزيعاً عادلاً .

ونظراً لما احتواه هذا التقرير من مبادئ عادلة فقد لقي قبولا عاماً لدى الجميع حتى أن الحكومة لما حاولت تحويل الدين العام إلى دين بسعر أقل أخذت بمبدأ توزيع الخسارة بين الجميع لم تلجأ إلى أى تشريع لإجبار أصحاب السندات الحكومية على قبول هذا التحويل بل نجحت كل النجاح في تحويله على أساس اختياري .

وتركت البنوك سعر الصرف يتغير تبعاً لأحوال السوق فانخفضت القيمة الخارجية للعملة الاسترالية بنسبة ٣٠٪ مما كانت عليه قبل الكساد .

ثم نجحت الحكومة في إصدار تشريع بتخفيض احتياطي الذهب في البنوك من ٢٥ إلى ١٥٪ وصدرت ٥ مليون جنيه ذهب إلى لندن لدفع ديونها القصيرة الأجل .

كذلك نجحت في تخفيض سعر الفائدة على جميع الديون والرهونات الخاصة بنسبة ٢٢٪ .

وأخذت الحالة تتحسن بالتدريج ثم جاء مورatorium الرئيس هوفر في يونيو سنة ١٩٣١ فرفع عبء الديون عن الميزانيات العامة .

وتبع ذلك خروج إنجلترا عن نظام الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١ فازداد التحسن في أسعار الصادرات الاسترالية .

كان من أثر كل هذا أن أخذ الضغط على الجنيه الاسترالي يقل بالتدريج وبعد أن كان سعر الصرف ١٣٠ جنيه استرالي مقابل كل ١٠٠ جنيه إنجليزي انخفض إلى ١٢٥ جنيه استرالي مقابل كل ١٠٠ جنيه إنجليزي في ديسمبر سنة ١٩٣١ .

وفي أبريل سنة ١٩٣٢ عينت الحكومة لجنة لدراسة الحالة الاقتصادية فجاء في تقريرها أنه وإن كانت الحالة لازالت ضعيفة إلا أن هناك دلائل شتى على تحسنها بالتدريج منذ بضعة أشهر . ومن هذه الدلائل نجاح تحويل الدين الداخلي وارتفاع أسعار السندات الحكومية داخل استراليا وخارجها وتسديد التجار والزراع لديونهم وتحسن مركز البنوك ، وتسديد جميع الضرائب المتأخرة ، وظهور فائض في ميزانية الحكومة المركزية ، وتحسن الميزان التجاري بما يكفي لسديد الديون الخارجية . وازدياد أرباح التجار ومقاولي البناء ، وأخيراً ازدياد الواردات بالرغم من انخفاض القيمة الخارجية للعملة مما يدل على ازدياد الرخاء بالبلد .

هذه باختصار كانت تجربة استراليا خلال الكساد العظيم يمكن تلخيصها في كلمات قليلة : حاولت أولاً اتباع السياسة الانكماشية الكلاسيكية ولكن قوة حزب العمال والصعاب التي كانت ستنتجم عن اتباع مثل هذه السياسة جعلت الحكومة عاجزة عن تطبيقها . ثم حاولت الأخذ بسياسة شبه تضخميه ولكن قوة حزب المحافظين ونفوذهم في المجالس السياسية العليا حالت دون تطبيق مثل هذه السياسة فاضطرت أن تنبذ حلاً وسطاً فتركت قيمة العملة تنخفض بعض الشيء لمساعدة المصدرين كما خفضت الأجور والفوائد والدخول الثابتة لتوزيع عبء الخسارة الحقيقية على جميع طبقات الشعب (١)

(١) كانت أهم المراجع لدراسة الكساد في استراليا

Copland · Australia in the World Crisis

Benham · Prosperity of Australia

Walker · Australia in the World Depression

Copland and Weller · the Australian Economy

الجزء الثاني

الكساد بمصر

مقدمة

كانت تطورات الكساد العظيم بمصر مرتبطة إلى حد ما بالتغيرات السياسية التي مرت بها الدولة في تلك الأيام .

ففي سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٢٩ كان محمد محمود باشا رئيسا للوزراء وكان دولته قد وفق إلى أعداد مشروع لمعاهدة سيامية بين مصر وبريطانيا. ولكن الحكومة الإنجليزية طلبت موافقة البرلمان المصري . ولما لم يكن البرلمان المصري قائماً عندئذ استقال محمد باشا حتى تحل محله وزارة محايدة فتجرى الانتخابات . وفعلا جاءت وزارة عدلى باشا يكن في أكتوبر سنة ١٩٢٩ وكان المفهوم طبعاً أنها مجرد وزارة انتقالية تبقى حتى تتم الانتخابات .

ولكن تصادف أنه ما كادت الوزارة اليكينية تتولى الحكم حتى أخذت آثار الكساد العالمى تظهر في مصر بوضوح وأخذ سعر القطن يتدهور بشدة . عندئذ قررت الحكومة أن تتدخل في السوق مشترية لتحافظ على أسعار القطن عند مستوى حدته .

ويبدو لنا إن هذه الخطوة لم تكن موفقة . فالوزارة اليكينية لم تسكن قد درست الموضوع ونتائج دراسة كافية . ثم انها لم تسكن إلا وزارة انتقالية ولم يكن لها أن تبدأ سياسة جديدة تعلم أنها لن تبقى لتنفيذها .

وبذلك عندما نجح الوفد في الانتخابات وتولى النحاس باشا الوزارة

ووجه بهذه السياسة . وكانت الوزارة الوفدية وزارة منتخبة . وكان معظم الناجحين يميلون طبعاً الى السياسة القطنية المتبعة عندئذ لانها كانت في مصالحهم (مصالحهم الوقتية) ثم أن النحاس باشا وزملاءه كانوا على وشك السفر إلى لندن لدراسة مشروع المعاهدة من جديد . فتركت السياسة القطنية كما هي .

وفي أواسط سنة ١٩٣٠ ترك النحاس باشا الحكم وحل محله اسماعيل باشا صدقي فأوقف سياسة التدخل في سوق القطن وقرر ترك العوامل الاقتصادية العالمية تحدث أثرها في سوق القطن المصري دون أى تدخل حكومى . واستمر الحال على هذا المنوال حتى سبتمبر سنة ١٩٣١ عندما خرجت إنجلترا عند نظام الذهب فتبعتهما مصر .

نلاحظ مما تقدم أن الكساد بمصر مر بأدوار ثلاثة :

أولاً : دور التدخل في سوق القطن ويمتد من نوفمبر سنة ١٩٢٩ إلى أواسط سنة ١٩٣٠ .

ثانياً : الانسحاب من سوق القطن أو السياسة الاقتصادية الحرة وتمتد من أواسط سنة ١٩٣٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٣١ .

ثالثاً : تخفيض القيمة الخارجية للعملة وتبدأ في سبتمبر سنة ١٩٣١ .

ولنشرع الآن في دراسة هذه الأدوار الثلاثة بشئ من التفصيل .

الدور الأول

التدخل في سوق القطن (١٩٢٩ — ١٩٣٠) .

ابتدأت مصر تتأثر بالأزمة العالمية من أوائل سنة ١٩٢٩ إذ انخفض سعر الساكن الفولى جودفير بالاسكندرية من ٣٥ ريال إلى ٢٢ ريال بين يناير وسبتمبر سنة ١٩٢٩ وما كاد المحصول الجديد يظهر في السوق حتى انخفضت الأسعار إلى ٢٨ ريال .

وهنا أخذت الشكاوى التي تنسب أى انخفاض فى سعر القطن إلى مضاربة الممولين فى بورصات القاهرة والاسكندرية تترى، وأخذت الرجاءات تزداد وأخذ الضغط على الحكومة يشتد .

فقررت الوزارة اليكينية كما سبق أن ذكرنا أن تتدخل فى السوق مشترية . وهنا يجب أن نعترف أن سياسة التدخل فى سوق القطن لم تكن سياسة جديدة ابتدعتها الحكومة اليكينية . فقد سبق للحكومة المصرية أن تدخلت فى سوق القطن فى سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ولكن تدخلها كان حتى سنة ١٩٢٣ على نطاق ضيق . ثم ارتفعت أسعار القطن بعد سنة ١٩٢٣ ، فتمكنت الحكومة من بيع مخزونها من القطن بربح كبير ، فشجعها ذلك على الاستمرار فى التدخل فى السوق . فلما حلت أزمة سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وانخفضت أسعار القطن إلى ٣٣ ريال أعلنت الحكومة عن عزمها على رفع الأسعار إلى ٣٦ ريال وإن كلفها ذلك شراء نصف مليون قنطار . وفعلا اشترت الحكومة ٤٨٠.٠٠٠ قنطارا بمبلغ ٣ مليون جنيه . ولكن سعر القطن لم يرتفع إلى المستوى الذى حددته .

لم يفهم الناس عندئذ سبب فشل هذه السياسة ولم يدركوا أن أسعار القطن أسعار عالمية وأنه لا يمكن للحكومة المصرية وحدها أن تؤثر على السوق العالمى . بل قام بعض النواب فى البرلمان المصرى فادعوا أن فشل هذه السياسة إنما يرجع إلى أن الحكومة اقتصرت على التدخل فى سوق الحاضر ولم تحاول أن تتدخل فى سوق العقود . فقالوا إن بعض المضاربين يبيع بالكثيرات كميات كبيرة من القطن لا يملكها فإذا ما أدى هذا الازدياد فى العرض إلى انخفاض الأسعار فى بورصة العقود وبورصة الحاضر لجأوا إلى سوق الحاضر فاشترى منها بالسعر المنخفض ما يلزمهم من القطن لتسليمه عند ما يحل موعد العقود . وإذا لم تنخفض الأسعار انخفاضا يدر لهم الربح

الوفير لجأوا إلى تجديد العقود والاستمرار في المضاربة حتى تنخفض الأسعار فعلاً.

لذلك نصحوا الحكومة بوجوب التدخل في سرق العقود أيضاً وطلب تسليم القطن فعلاً كلما حل أجل العقود.

فلما حلت أزمة سنة ١٩٢٩ قررت الحكومة اليكينية الأخذ بنصيحة هؤلاء النواب فاصدرت في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ منشوراً أعلنت فيه أنها ستشتري ما يحل أجله من عقود القطن في نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٢٩ بسعر ٢٧ ريال للساكل و ١٩ للاثموني. وقد كانت الأسعار التي حددتها الحكومة أقل من الأسعار السائدة عندئذ وكان غرض الحكومة أن توقف الهبوط المستمر في أسعار القطن. ولكن سرعان ما هبطت الأسعار العالمية دون المستوى الذي حددته الحكومة فلم يعرض الناس القطن المصري إلا على الحكومة المصرية حتى كادت تصبح المشتري الوحيد.

وفعلاً اشترت الحكومة في موسم سنة ١٩٢٩ / ١٩٣٠ ما يقرب من ٣ ملايين قنطار وكلفها ذلك ١٤ مليون جنيه.

وجاءت بعد ذلك وزارة صدقي باشا فنبذت سياسة التدخل في السوق وتركت أسعار القطن الداخلية تهبط إلى مستوى الأسعار العالمية.

ولندرس الآن آثار التدخل في سرق القطن.

أولاً : ظلت أسعار القطن المصري مرتفعة بينما انخفضت أسعار الأنواع الأخرى وكان من نتيجة ذلك أنه لم يشتتر منا إلا من كان في حاجة ماسة إلى قطننا فانخفضت كمية المصدر من القطن من ٧٠٩ مليون قنطار سنة ١٩٢٨ / ١٩٢٩ إلى ٦٠١ مليون في سنة ١٩٢٩ / ١٩٣٠ كما انخفضت قيمة صادراتنا من القطن والبذرة من ٤٥ مليون جنيه ١٩٢٨ / ١٩٢٩ إلى ٣٠ مليون جنيه ١٩٢٩ / ١٩٣٠.

ثانياً : ظلت قيمة وارداتنا على ما كانت عليه فأحدث ذلك عجزاً كبيراً في الميزان التجاري قدر بمبلغ ١٢٥٥ مليون جنيه . وقد يبدو غريباً أن تظل قيمة وارداتنا على حالها في وقت تنخفض فيه قيمة الصادرات . فالفرد يترقب — نظراً للعلاقة الوثيقة بين المصدرين المصريين والمستوردين المصريين — أن تتمشى قيمة الواردات مع قيمة الصادرات . وهذا ما كان يحدث فعلاً قبل الكساد . ولكن الذي حدث سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ هو أن منتجي القطن الذين صدروا حصلوا من الخارج على مبلغ ٣٠ مليون جنيه ولكن هناك منتجين آخرين لم يصدروا وباعوا قطنهم للحكومة المصرية بمقدار ١٤ مليون جنيه فتجمع لدى الفريقين مبلغ ٤٤ مليون جنيه وهو مبلغ يسكاه يتعادل مع قيمة صادراتهم من القطن في السنة السابقة . وبالتالي ظلت مقدرتهم على الاستيراد كما كانت في العام السابق وهذا يفسر سبب بقاء قيمة الواردات على حالها وظهور هذا العجز الكبير في الميزان التجاري .

ثالثاً : كان من آثار تدخل الحكومة أيضاً أن عم البلاد الشعور أن بمقدور الحكومة أن تتدخل على هذا الشكل لحماية مصالح المزارعين وأن تحتفظ بمستوى أسعاره الداخلية مهما كانت الظروف العالمية . فنجم عن هذا التفاؤل أن ازدادت المساحة المزروعة قطناً من ١٦٨٠.٠٠٠ فدان سنة ١٩٢٩ إلى ٢٨٠٠.٠٠٠ فدان سنة ١٩٣٠ . ومعنى هذا أنه لو حاولت الحكومة في الموسم التالي ، موسم ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، أن تستمر في سياسة التدخل (وهي سياسة الاحتفاظ بالأسعار عن طريق تقليل العرض أو سحب كمية من السوق) لواجهتها صعوبات أشد من تلك التي واجهتها سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ . ولاضطرت إلى شراء

كمية أكبر كثيراً . وإن امتنعت عن التدخل في السوق وتركت الأسعار تهبط إلى المستوى العالمى فإن عدد الذين سيتأثرون مباشرة من انخفاض أسعار القطن سيكون كبيراً جداً . (يكون أكبر بكثير مما لو لم تكن الحكومة قد تدخلت في سوق القطن سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠) .

رابعا : وأخيراً كان من آثار تدخل الحكومة في سوق القطن أنها عرضت مقدار ١٤ مليون جنيه التى استخدمتهم لهذا الغرض إلى جميع مخاطر العمليات التجارية وأنها بدل أن تجنى عليها ما كانت تجنيه من فوائد أصبحت تدفع تكاليف التخزين والتأمين وخلافه .

هذه هى أهم آثار التدخل فى مصر . وهى تثبت بوضوح خطأ هذه السياسة . خطأ سياسة تتبع فى مصر وحدها للتأثير على السوق العالمى كله . ولا شك أنه لو كانت الحكومة قد حاولت الاستمرار فيها سنة أخرى لاستنفذ ذلك ما تبقى لديها من الاحتياطى العام ولتطلب جزءاً من الإيرادات العادية . وقد تعرض بعض الاقتصاديين بمصر إلى سياسة تدخل الحكومة فى سوق القطن ومن أهمهم أحمد عبد الوهاب باشا^(١) . والاستاذ برشيانى تورونى^(٢) . والمسيو مينوست^(٣) . ومحمود بك الدرويش^(٤) . ولنستعرض الآن بعض آرائهم .

-
- (١) راجع مذكرته عن السياسة القطنية طبعت فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ .
(٢) راجع مقالته بمجلة L'Egypte Contemporaine ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن العلاقة بين المحصول وسعر القطن المصرى .
(٣) راجع مقالته بمجلة L'Egypte Contemporaine أبريل سنة ١٩٣١ عن الخطوات التى اتخذت لعلاج الأزمة .
(٤) راجع مناقشته للمقالة السابقة فى نفس العدد .

يقول الأستاذ «برشيانى» تورونى أن آثار تدخل الحكومة فى سوق القطن المصرى تتوقف أولا وقبل كل شىء على درجة مرونة الطلب الخاصة به . فلو كان الطلب عليه غير مرن لكفى لرفع السعر أن تسحب الحكومة من السوق كمية بسيطة من القطن . أما لو كان الطلب على القطن المصرى مرنا لاضطرت الحكومة لرفع السعر قليلا أن تشتري وتسحب من السوق كميات كبيرة من القطن .

ويقوم الأستاذ تورونى ببحث إحصائى لمعرفة درجة المرونة فيجد أن الطلب على القطن المصرى مرن وبالتالي يتحتم على الحكومة إن أرادت رفع السعر أن تسحب من السوق كميات كبيرة من القطن المصرى . فتقل بذلك قيمة صادراتنا بينما تظل قيمة وارداتنا على حالها نظرا لتوفر النقد داخليا بسبب تدخل الحكومة فى سوق القطن فيختل التوازن بين الأحوال الداخلى والأحوال الخارجى ويشهد الكساد .

ويضيف إلى ذلك أنه حتى لو فرضنا جدلا أن الطلب على القطن المصرى غير مرن وانتظرنا أن يكفى تدخل الحكومة على نطاق ضيق لرفع السعر فإن الذى يحدث فعلا هو أن كثيرا من التجار يقللون من مشترياتهم عند تدخل الحكومة لعلمهم أن الحكومة ستضطر عاجلا أو آجلا إلى بيع الكمية التى اشترتها وبالتالي يتوقعون انخفاض السعر من جديد . لذا فإنهم يؤجلون بقدر الإمكان من مشترياتهم فيقل بذلك الطلب العاجل ولا يرتفع السعر كثيرا . أما أحمد عبد الوهاب باشا فيقول أن حتى أنصار تدخل الحكومة فى الأسواق لرفع أسعار المواد الهامة لا يطالبون بهذا التدخل إلا فى الظروف الاستثنائية وعندما تظهر فى السوق عوامل مؤثرة تؤثر فى سيره الطبيعى .

ولو فرضنا جدلا أن الحكومة يمكنها أن تلم بجميع العوامل التى تؤثر فى السوق وأن تتبين أى هذه العوامل عاديه ستبقى على مر السنين وأياها استثنائية لن تلبث أن تزول ، لو فرضنا هذا جدلا فإن من الضرورى أيضا أن نحدد

(١) الكمية التي يجب أن تشتريها الحكومة .
 (٢) المدة التي يجب أن تحتفظ خلالها الحكومة بما تشتريه .
 أما تحديد الكمية فمن الصعوبة بمكان إذ أن تدخل الحكومة ذاته يؤثر في مجرى الطلب بانسحاب كثير من التجار من السوق . ولو اكتفت الحكومة بتحديد السعر وأعلنت عن استعدادها لشراء أى كمية تعرض عليها بهذا السعر لو وجدت نفسها مضطرة إلى شراء كميات كبيرة تفوق كثيرا ما كانت تتصوره . وإن حددت الحكومة الكمية التي ستشتريها فإنها لا تحقق الغرض المنشود من تدخلها إذ أنها سرعان ما تشتري كل الكمية المحددة ويتبع ذلك - عندما تخرج من السوق - هبوط جديد في الأسعار .

أما تحديد المدة التي يجب أن تحتفظ الحكومة خلالها بما تشتريه من القطن فيستلزم أولا التفريق بين العوامل المؤقتة والعوامل الدائمة التي تؤثر في السوق . وثانياً التنبؤ بالمدة التي سيظل أثر هذه العوامل المؤقتة ظاهرة فيها . ومن المحال أن يتنبأ الإنسان عن تلك المدة بشيء من الدقة فالخطر كل الخطر أن بعض العوامل التي تبدو مؤقتة في بادئ الأمر تتخذ على مر الأيام صفة الدوام .

ويختتم عبد الوهاب باشا قائلاً أن سياسة التدخل سياسة صعبة جداً وأن نجاحها يكاد يكون مستحيلاً وإن ما من دولة حاولت رفع أسعار المواد الهامة إلا أصابها الفشل .

ويستعرض المسيو مينوست بعض الأضرار التي نجمت عن التدخل في سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ فيقول .

(١) أن التدخل أدى إلى زيادة كمية المخزون من القطن زيادة هائلة وأنه يصعب على الحكومة أن تتصرف في هذا المخزون إذ كلما شرعت في بيعه احتج التجار والمنتجون قائلين أن ظهور هذه الكمية الكبيرة في السوق سيؤدي إلى هبوط الأسعار .

(٢) أدى هذا التدخل إلى إضعاف مقدرة الحكومة المالية إذ استعملت الحكومة ١٤ مليون جنيه من احتياطياتها لهذا الغرض .

(٣) أخفى التدخل الحالة الاقتصادية الحقيقية ومنع إنسجام الأفراد مع هذه الحالة فلما بطل التدخل وكانت الأسعار قد هبطت كثيراً أصبح الانسجام أصعب منالاً .

ويرى الدرويش بك أن من مزايا التدخل أنه أجبر الأجانب الذين كانوا في حاجة ماسة إلى قطننا أن يشتروه بالسعر العالي الذي حددته الحكومة . فربحت مصر من جراء ذلك ما يقرب من نصف مليون جنيه .

هذه هي باختصار سياسة التدخل في سوق القطن وما نجم عنها من آثار . ولنتقل إلى دراسته الدور الثاني من أدوار الكساد .

الدور الثاني

السياسة الاقتصادية الحرة سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١

لما حل موسم القطن الجديد في خريف سنة ١٩٣٠ لم تكن الحالة الاقتصادية العالمية قد تحسنت بل إنها كانت تزداد سوءاً . وكانت أسعار القطن المصرى في ليفربول في انخفاض مستمر . ولعل من أهم أسباب هذا الانخفاض المستمر في سعر القطن أن الطلب على المنسوجات القطنية كان في تناقص مطرد . وإن صناعة النسيج في إنجلترا كانت تعاني أشد الصعوبات . فأهم مستهلك المنسوجات القطنية المجتمعات الزراعية ، وكساد سنة ١٩٢٩ كان شديداً الوطأة على تلك المجتمعات . أما صناعة النسيج في إنجلترا فقد كانت أجور العمال فيها (وهى تكون ٤٠ ٪ من مجموع تكاليف الإنتاج) عالية جداً بالنسبة للأجور في البلاد المنافسة وكانت جامدة غير قابلة للتخفيض بسهولة .

وبينما كانت الأحوال العالمية على هذا الحال كان زراع القطن في مصر قد كثر عددهم بازدياد المساحة المزروعة . وهبطت غلة زراعاتهم فاشتدت حاجتهم إلى المساعدة .

أما الحكومة المصرية فكانت قد استخدمت حوالى ٢٠ مليون جنيه أو نصف احتياطيها العام عندئذ في شراء القطن عام ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وفي إقراض المزارعين والجمعيات التعاونية الخ . بينما كان جزءاً كبيراً من الباقي مستخدماً في سندات الديون المصرية المختلفة ، وكانت الحكومة تخشى إن هي أقدمت على بيع هذه السندات أن يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعارها والإساءة إلى مركز البلد المالى وبعبارة أخرى كانت مقدرة الحكومة على مساعدة المزارعين من الاحتياطي العام أقل بينما كانت حاجة المزارعين إلى المساعدة أشد .

وكان واضحاً للحكومة أنها لو حاولت الاحتفاظ بأسعار القطن عند المستوى الذى حدد عام ١٩٢٩ لاضطرت إلى شراء معظم المحصول . ولم تكن ظروفها المالية تسمح لها بذلك .

ثم أن الوزارة القائمة عندئذ كانت تعارض في مبدأ التدخل في سوق القطن . ويتضح هذا بجلاء من مذكرات أحمد عبد الوهاب باشا التى سبق الإشارة إليها . لذلك قررت الحكومة أن تمتنع عن رفع سعر القطن المصرى رفعاً مصطنعاً وأن تساعد المزارعين على إنتاج القطن بأقل النفقات .

فانسحبت الحكومة من سوق القطن وأدى ذلك إلى هبوط أسعاره الداخلية إلى حوالى ٦٠ ٪ مما كانت عليه في موسم ١٩٢٩ و ١٩٣٠ حتى تتمشى مع الأسعار العالمية . ثم حاولت الحكومة تخفيض نفقات الزراع تخفيضاً يتناسب مع السعر الجديد ولكن بطبيعة الحال لم يكن هذا بالإمكان . فمعظم نفقات المحصول الجديد كانت قد دفعت فعلاً وكل ما فعلته الحكومة في بادىء الأمر هو أنها أجلت جزءاً من الأيجار المستحق على

المزارعين ثم قررت الاستعداد لمواجهة الموسم التالي على أساس اقتصادى
أسلم وأقوى .

ولكن حالة الزراعة كانت تزداد سوءاً ولم يكن هناك بد من التفكير
فى مساعدتهم فى الحال قبل الاستعداد للمواسم المقبلة . فمساحة الأراضى التى
كانت تنزع ملكيتها كانت آخذة فى الازدياد حتى بلغت سنة ١٩٣٠ وحدها
٢٤ ألف فدان . وكان الاستيلاء على المحاصيل الزراعية لصالح الدائنين قد
أصبح أمراً مألوفاً عادياً . وكانت البنوك المصرية ترفض زيادة قروضها
لمساعدة المزارعين بل أن الكثير منها أخذ فى تقليل كمية قروضه . فالبئس
الآهلى مثلاً خفض كمية قروضه من ١٢٥٥ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ إلى ٧٥٥
مليون جنيه سنة ١٩٣٠ ثم أن سمر الفائدة على القروض العقارية ارتفع من
٦ ٪ إلى ٨ ٪ .

لذلك قررت الحكومة أن تتخذ الخطوات الآتية :

أولاً : أن تزيد من قروضها للمزارعين وفعلاً أقرضتهم فى موسم ١٩٣٠
و ١٩٣١ ما يقرب من ٣ مليون جنيه .

ثانياً : أن تساعد الجمعيات التعاونية . ونلاحظ عند دراسة احصائيات حركة
التعاون فى مصر أن نشاطها قد نما بسرعة فى هذه الفترة فازداد عدد
الجمعيات من ٢١٧ فى سنة ١٩٢٩ إلى ٥١٤ فى سنة ١٩٣٠ ثم إلى ٥٣٩
فى سنة ١٩٣١ وأن قروض هذه الجمعيات لأعضائها قد ازدادت
كثيراً وارتبط هذا الازدياد بازدياد قروض الحكومة للجمعيات .

ثالثاً : أصدرت الحكومة قانوناً جديداً بإعفاء المستأجرين من ٢٠ ٪ من
إيجار سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ بعد أن كان قانونها السابق الذى أشرنا
إليه آنفاً يكتفى بتأجيل هذه النسبة من الإيجار بضعة أشهر .

رابعا : لما خشى أن يؤثر المخزون لدى الحكومة من القطن على أسعاره أعلنت الحكومة أنها لن تبيع أى جزء منه فى الموسم الجارى عندئذ (١٩٣٠ ، ١٩٣١) وأنها ستوزع ما لديها على ستة أقساط متساوية تبيعها فى السنين الستة التالية .

تلك هى أهم الخطوات التى اتخذتها الحكومة لمساعدة زراع القطن فى موسم ١٩٣٠ - ١٩٣١ ولكنها شامت أن تنظر الى ما هو أبعد من الموسم القائم وسعت الى بناء الاقتصاد القومى على أساس أوسع فقررت :

أولا : مساعدة الزراع على تنويع منتجاتهم حتى لا يعتمدوا على محصول واحد تتقلب أسعاره بشدة . فقررت زيادة الضرائب الجمركية على الوارد من القمح والدقيق لتشجيع انتاجها محليا .

ثانيا : كذلك ساهمت الحكومة فى إنشاء بنك التسليف الزراعى لمساعدة صغار المزارعين فدفعت ٥٠ ٪ من رأس مال البنك ثم ضمننت للبنك ربحاً قدره ٥ ٪ من رأس ماله وقدمت له قرضا يبلغ ٢ مليون جنيه بفائدة منخفضة .

ثالثا : واهتمت الحكومة أيضا بالصناعة المحلية فتعهدت فى ٤ فبراير سنة ١٩٣١ أن تحمى السكر المنتج محليا بشرط أن تعمل شركة السكر على زيادة الإنتاج المحلى إلى الحد الذى يتناسب مع طلب الجمهور وأن تشتري الشركة القصب وتبيع السكر بأسعار تحددها الحكومة وأن تشترك الحكومة مع الشركة فى الأرباح بنسب اتفق عليها .

رابعا : وتعدت الحكومة أيضا فى مايو سنة ١٩٣١ أن تعطى إعانة لشركات الغزل والنسيج قدرها ٣٠ قرشا عن كل قنطار تستعمله إلى أن تصل أرباح الشركات إلى ٥ ٪ من رأسمالها .

زد على ذلك أن الحكومة أرسلت في سبتمبر سنة ١٩٣٠ منشورا دوريا إلى جميع المصالح الحكومية تحثها فيه على تفضيل المنتجات المحلية .

خامسا : وحاولت الحكومة أيضا إصلاح الاختلال الكبير في الميزان التجاري وساعدها على ذلك نبد سياسة التدخل في السوق . فمن جهة انخفضت إيرادات المزارعين فقلت مقدرتهم على الاستيراد ومن جهة أخرى انخفاض السعر المحلي للقطن المصرى إلى المستوى العالمى فازدادت الكمية المصدرة منه من ٦ إلى ٧ مليون قنطار . كذلك أنشأت الحكومة قسما خاصا لتشجيع ومراقبة تصدير البيض والبصل فنجم عن كل ذلك أن انخفض العجز في الميزان التجارى من ١٢٢٥ إلى ٥ مليون جنيه بين سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

كما حاولت الحكومة تشجيع الصادرات غير المنظورة بمنح الاعانات لشركات الملاحة والطيران المصرية والسماح لها بنقل ما تستورده الحكومة من بضائع .

بذلك ينتهى الدور الثانى من أدوار الكساد بمصر وهو يمتاز بنبد سياسة التدخل في سوق القطن وترك أسعاره تتأثر بالأحوال العالمية . ولكن الحكومة لم تتخذ خلاله موقفا سلبيا بحتا بل ساعدت معظم المنتجين على تحمل أعباء الكساد فخفضت بعض تكاليف المزارعين وسهلت الاقتراض وشجعت الحركة التعاونية وأعطت الإعانات لكثير من الصناعات المحلية وحشت مصالحها على تفضيل المنتجات المحلية ، كذلك شجعت الصادرات المنظورة وغير المنظورة . ولكن يؤخذ على الحكومة أنها عندما حاولت تخفيض نفقات المزارعين بتخفيض الإيجار جاء قرارها متأخرا ولم يكن متناسبا مع الانخفاض الشديد في أسعار القطن . وقد كانت حجة الحكومة دائما وجوب احترام العقود مع أن معظم الدول كانت قد عدلت العقود فيها لتتمشى مع الأحوال الاقتصادية .

ومصر نفسها كانت قد أصدرت في مايو سنة ١٩٢١ عندما انخفضت أسعار القطن قانوناً يقضى بتخفيض الإيجار . فكان أمامنا في سنة ١٩٣٠ تجارب الدول المختلفة في تعديل عقودها وكذلك تجاربنا الخاصة التي اتبعناها سنة ١٩٢١ لذلك كان لزاماً أن نبادر د. ن تأخير إلى تعديل العقود تعديلاً يتناسب مع الأحوال الاقتصادية الجديدة وألا نحتج بوجوب احترام العقود .

الدور الثالث

تخفيض القيمة الخارجية للعملة :

يجدر بنا قبل أن نتناول موضوع تخفيض قيمة الجنيه المصرى في سبتمبر سنة ١٩٣١ أن نحاول أن نستنتج من دراستنا النظرية لتغيرات قيم العملات في الفصل السابق ، آثار تخفيض قيمة الجنيه المصرى على صادراتنا ووارداتنا . إن ما تعرضه مصر من القطن كمية صغيرة لذلك فعرضها والتقلبات في عرضها ان تؤثر تأثيراً كبيراً على العرض العالمى . وإن ما تستهلكه مصر من القطن كمية أصغر لأهمية لتقلباتها . وبعبارة أخرى فإن العرض والطلب العالميين للقطن لا يتأثران تأثيراً مذكوراً بما تعرضه مصر من القطن أو ما تطلبه منه . نستنتج من ذلك أن سعر القطن في الخارج لن يتأثر بتصرفاتنا وحدنا وسواء خفضنا قيمة عملتنا أو تركناها كما هي فإن السعر العالمى للقطن سيظل ثابتاً مادامت الأحوال الأخرى لم تتغير . وعليه فإن خفضنا القيمة الخارجية للجنيه المصرى فإن سعر القطن المصرى في الأسواق الخارجية لن يتأثر بهذا التخفيض وبالتالي فإن سعره في الداخل سيرتفع بنسبة تتمشى مع نسبة تخفيض قيمة عملتنا .

هذه الحقيقة تبدو واضحة لا جدال فيها ولكنها غابت عن أذهان كثير

من الاقتصاديين في مصر فجاء تعليقيهم على آثار تخفيض قيمة العملة المصرية في
سبتمبر سنة ١٩٣١ خاطئاً .

وما قلناه عن الصادرات ينطبق إلى حد كبير على الواردات إلى مصر .
فتغيرات طلب المستوردين المصريين وحدها لا ينتظر أن تؤثر على السعر
العالمى لوارداتنا . أى إن سعر وارداتنا فى الخارج سىظل ثابتاً بينما ترتفع
أسعارها بالعملة المصرية ارتفاعاً يتمشى مع تخفيض قيمة هذه العملة . ويلاحظ
أن ارتفاع أسعار وارداتنا عند تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا ليس معناه
أن البلد يخسر خسارة حقيقية أو إن نسبة الاستبدال فى التجارة الدولية
تتغير فى غير مصلحتنا وذلك لأن أسعار صادراتنا ترتفع بنفس نسبة ارتفاع
أسعار الواردات ، وبذلك تظل نسبة الاستبدال فى التجارة الدولية
على حالها .

وخلاصة القول أن مصر تحتل مركزاً ممتازاً فيما يختص بسياسات تخفيض
قيمة العملة الخارجية . فبينما أن تخفيض القيمة الخارجية للدولار أو للجنيه
الانجليزى تؤدى كما سنرى إلى تغير نسبة الاستبدال فى التجارة الدولية فى غير
مصلحة البلدين ، فإن تخفيض قيمة الجنيه المصرى لا تحدث مثل هذا التغير
فلا تخسر البلد خسارة حقيقية فيما يختص بميزانها التجارى . ويبدو أن الخسارة
الوحيدة التى كان يحتمل أن تتعرض لها مصر من جراء تخفيض القيمة
الخارجية لعملتها هى الخسارة التى تنشأ من انخفاض القيمة الحقيقية للديون
المصرية على الخارج لو كانت هذه الديون مقومة بالعملة المصرية وكان المدين
الأجنبى قد تعهد بدفع مبالغ محدد بالعملة المصرية . وحيث أن مصر كانت
فى ذلك الوقت مدينة للخارج ولم تكن دائنة له فإننا نستبعد احتمال حدوث
أى خسارة مذكورة عن هذا الطريق .

أما الديون التى علينا للخارج فلا شك أن قيمتها بالعملة المصرية ترتفع

لو كانت هذه الديون مقومة بالعملات الأجنبية . ولكن إذا أدركنا أننا ندفع أقساط هذه الديون الخارجية من الرصيد الدائن في ميزاننا التجاري ، وإذا ذكرنا أن قيمة صادراتنا ترتفع عند انخفاض قيمة عملتنا وارتفاع قيمة ديوننا فلا بد من التسليم أن البلد كوحدة لن يخسر خسارة حقيقية بسبب هذا الارتفاع في قيمة الديون .

الآن وقد درسنا آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة من الوجهة النظرية يجدر بنا أن ندون باختصار ما حدث فعلا في هذا الدور الثالث من أدوار الكساد بمصر .

كانت بداية موسم القطن الجديد في خريف سنة ١٩٣١ تنذر باشتداد الحالة سوءاً . فقد كان المخزون من القطن المصري في العالم قد ازداد إلى الضعف ما بين أغسطس سنة ١٩٢٩ وأغسطس سنة ١٩٣١ وكانت الولايات المتحدة قد فرضت في مارس سنة ١٩٣٠ ضريبة قدرها ٧ سنت على كل رطل من القطن الطويل التيلة المستورد إليها . فكادت هذه الضريبة توقف صادراتنا إليها . وكان الكساد في صناعة النسيج البريطانية يزداد سوءاً وكانت منافسة البلاد الجديدة في زراعة القطن (مثل البيرو) تزداد شدة . وكانت غلة الفدان في مصر آخذة في التناقص حتى أنها بلغت في سنة ١٩٣١ ٣٧٨ قنطار بعد أن كانت ٤٦٣ في سنة ١٩٢٩ .

أما في الولايات المتحدة فقد تضاعفت عدة ظروف جوية ملائمة لإنتاج القطن فأصبح المزارعون هناك ينتظرون محصولاً يفوق كثيراً محاصيل المواسم السابقة . وكان من نتيجة هذا العرض المتزايد المنتظر أن اشتد الهبوط في أسعار القطن فانخفض سعر الساكل في الإسكندرية ما بين يوليو وأغسطس سنة ١٩٣١ من حوالي ١٤ ريال إلى حوالي ١١ ريال .

فسعت الحكومة في الحال إلى مساعدة المزارعين وقسّطت المستحق لها لدى المزارعين على خمس سنوات دون فائدة ، وأجلت ثلاثين في المائة من إيجار الأراضي عن الموسم ١٩٣ - ١٩٣١ إلى سبتمبر ١٩٣٢ ، وخفضت ضريبة الصادر على القطن المصري ومصاريف نقله على السكك الحديدية .

ثم حاولت الحكومة المصرية الحصول على معونة الدول المهتمة بزراعة القطن لرسم سياسة دولية ثابتة للقطن ولكن الولايات المتحدة اعتذرت عن التعاون في هذا الموضوع . فاضطرت الحكومة المصرية أن تحاول التخفيف من شدة هبوط أسعار القطن داخل مصر وحدها وكانت طريقها التقليدية لذلك هي أن تحدد المساحة المزروعة قطعاً ليقل عدد المتأثرين به . وفعلاً قررت تخفيض المساحة المزروعة تخفيضاً كبيراً .

ولكن كان الهبوط في أسعار القطن مستمراً وكان الاختلال في التوازن الاقتصادي بالبلد يزداد شدة . لذلك كان من حسن الحظ أن إنجلترا قررت الخروج عن نظام الذهب في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ وإن مصر قررت أن تتبعها في هذا الخروج وأن تحافظ على ثبات سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الإنجليزي .

وانخفضت القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزي (والجنيه المصري) بالنسبة للذهب وللعملات الأخرى التي ظلت على نظام الذهب بحوالى الثلث من القيمة الأصلية . فكان من نتيجة ذلك أن سعر القطن المصري بالرغم من استمرار هبوطه في الولايات المتحدة ارتفع في مصر من حوالى ١١ ريالاً للساكن في أوائل سبتمبر إلى ١٣ ريالاً في نوفمبر . واستمر السعر في مصر حول هذا المستوى طول الموسم ثم أخذ في الارتفاع في المواسم التالية وكانت الأحوال العادية قد بدأت تعود إلى العالم .

كانت إذاً النتيجة الأولى لتخفيض القيمة الخارجية لعملة مصر ارتفاع الأسعار

الداخلية للقطن المصرى وقد ساعد هذا الارتفاع الحكومة على إصلاح الاختلال فى التوازن الاقتصادى بالبلد . فقد يتعذر تخفيض نفقات الإنتاج تخفيضاً يتناسب مع سعر القطن إذا كان الانخفاض فى هذا السعر كبيراً . ولكن إذا كان الهبوط فى السعر معقولاً سهل الإصلاح ، ومن رأى أنه كان يجدر بالحكومة المصرية أن تخفض القيمة الخارجية لعملتنا قبل ذلك ، فقد شعرت مصر بالكساد العالمى قبل انجلترا ، وقد تأثرت به تأثراً بليغاً . ولا جدال أن كثيراً من المشاكل التى واجهت الحكومة خلال الكساد كان يمكن التغلب عليها بسهولة لو أننا كنا قد خفضنا قيمة عملتنا قبل سبتمبر سنة ١٩٣١ .

وكانت النتيجة الثانية لتخفيض قيمة عملتنا أن أسعار كثير من الواردات ارتفعت بالنسبة لنا . فكان من نتيجة ذلك أن قلت وارداتنا كما حدث بعض التغيير فى مصادر هذه الواردات . فحيث أن انجلترا كانت قد خرجت أيضاً عن نظام الذهب وحيث أننا حافظنا على سعر الصرف بين عملتنا والعملة الاسترلينية ثابتاً ، فإن البضائع الواردة إلينا من المنطقة الاسترلينية لم يتغير ثمنها كثيراً بينما ارتفع سعر البضائع الواردة من دول ظلت محافظة على نظام الذهب فزادت بذلك نسبة وارداتنا من المنطقة الاسترلينية ^(١) وقلت نسبة ما نستورده من الدول الأخرى .

أما حجم الصادرات فلا ينتظر أن يتأثر بتخفيض قيمة العملة وذلك لاستقلال السعر العالمى للقطن عن تغير قيمة عملتنا . ولكن الواقع أن صادراتنا من القطن قد زادت ابتداء من سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ويمكن أن

(١) بالنسبة إلى مجموع وارداتنا . راجع الأحصاء السنوى العام .

تعزى هذه الزيادة في الصادرات القطنية إلى تحسن مركز صناعات الغزل والنسيج في إنجلترا بعد تخفيض قيمة العملة الاسترلينية ، وما يعزز هذا الرأي أن نسبة القطن المصرى الصادر إلى إنجلترا بالنسبة إلى مجموع صادراتنا من القطن قد زادت .

وكان من نتيجة تضافر هذين العاملين : نقص الواردات بسبب تخفيض قيمة العملة وزيادة الصادرات بسبب تحسن مركز إنجلترا التجارى ، أن أخذ الاختلال في ميزاننا التجارى يقل حتى زال كلية في سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ .

وأخيراً قامت مشكلة الدين الخارجى ومسألة دفع الفوائد والأقساط . فقد طالب فريق من حملة سندات الدين أن تدفع الحكومة الفوائد والأقساط ذهباً . وكان معنى هذا زيادة القيمة الاسمية للدين بالعملية المصرية بحوالى ٤٠ مليون جنيه . ولكن الحكومة المصرية أعلنت انها عقدت القرض بالعملية الاسترلينية وأنها ستسدده بالعملية الاسترلينية . ورفع الأمر إلى المحاكم فكان الحكم النهائى فى صالح الحكومة . اى أننا واصلنا فى تسديد الفوائد والأقساط بالعملية الإنجليزية . ولكن حيث أن أسعار صادراتنا كانت قد ارتفعت بالنسبة للعملية الإنجليزية على أثر تخفيض القيمة الخارجة للعملة فان العبء الحقيقى للدين الخارجى خف عن مصر ولم يزد (١)

(١) كانت أهم المراجع فى هذا الموضوع :

(أ) سلسلة المحاضرات والمقالات التى نشرت فى مجلة الجمعية الملكية المصرية

للاقتصاد والتشريع خلال الكساد .

(ب) الإحصاء السنوى العام (مصر)

(ج) نشرة القطن الدولية (مانشستر)

(د) رسالتنا عن السياسات النقدية (جامعة لندن)

الجزء الثالث

الكساد في إنجلترا والولايات المتحدة

إنجلترا:

لكني تتبع الكساد في إنجلترا وما نجم عنه من آثار يجدر بنا أن نعود لحظة إلى الحرب العالمية الأولى . ففي تلك الحرب ازدادت حاجة إنجلترا للواردات الأجنبية من معدات حربية وخلافها وقلت قدرتها على التصدير نظرا لتوجيه جزء كبير من موارد الإنتاج فيها إلى الصناعات الحربية فاختل ميزانها التجاري اختلالا كبيرا . ولم يكن باستطاعتها أن تصلح هذا الاختلال بزيادة ما تقدمه للخارج من خدمات وصادرات أخرى غير منظورة فشحت كميات كبيرة من الذهب ثم عملت على مراقبة عمليات الصرف حتى تسيطر على إيرادات البلد من النقد الأجنبي كما استولت على ما يملكه رعاياها من العملات والأوراق الأجنبية ولم تتصرف فيها إلا مقابل واردات حيوية للبلد واقتضت من الولايات المتحدة على نطاق واسع فظل سعر الصرف بفضل هذه المراقبة وهذا التحديد على الاستيراد وهذه القروض الخارجية الكبيرة ثابتا تقريبا خلال الحرب . ولكن هذه المراقبة رفعت بعد الحرب كما توقفت الولايات المتحدة عن مد إنجلترا بالقروض . وكانت إنجلترا عندئذ في أشد الحاجة إلى الواردات الأجنبية فازداد سيل الواردات واختل

ميزان البلد الحسابي ولم تستطع انجلترا تصدير الذهب فهبطت القيمة الخارجية للجنه الانجليزى هبوطا كبيرا (١)

ولكن انجلترا عازمت على إعادة سعر الصرف فيها إلى مستواه الأصلي لاعتقادها أن تقلب القيمة الخارجية لعملة يبعد التجار الأجانب عن السوق المالى الانجليزى ويقلل من رغبتهم في تمويل عملياتهم عن طريق انجلترا فتفقد بذلك موردا هاما من موارد دخلها .

فأعلنت عن هذه الرغبة وألفت لجنة خاصة لدراسة الموضوع ولاقتراح الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف . فشارت اللجنة إلى وجوب موازنة الميزانية العامة وتقليل كمية النقود المتداولة ورفع سعر الخصم . وفعلا اخذت انجلترا بهذه النصائح فتحقق التوازن في الميزانية العامة وقلت كمية النقود المتداولة ورفع بنك انجلترا سعر الخصم إلى ٧٪ وشرعت الحكومة في تسديد جزء كبير من الديون الداخلية والخارجية . فأخذت الأسعار في الداخل في الانخفاض وأخذ سعر الصرف يتحسن بالنسبة لانجلترا . ثم عادت الثقة إلى نفوس الممولين الأجانب فأخذت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق إلى لندن ، وكان هناك حافظان رئيسيان يدفعان الافراد إلى استثمار نقودهم في لندن .

١ — ارتفاع سعر الخصم في لندن عنه في الولايات المتحدة وبعض الدول الكبيرة الاخرى .

(١) كان سعر الجنيه الانجليزى عند التعادل ٤٨٦٦ رطل دولار فهبط في أكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى ٣٠٤٨ دولار

٢ - توقع رجوع إنجلترا إلى نظام الذهب عند سعر التعادل وجنى ربح رأسمالي من عملية الصرف عندئذ . فالأمريكي مثلا الذي يحول ألف دولار إلى جنيهات انجليزية قبل أن تعود إنجلترا إلى سعر التعادل أي عند ما يكون الجنيه الانجليزي مساويا لأربعة دولارات مثلا ثم يحول هذه الجنيهات إلى دولارات عند ما ترتفع قيمة الجنيه الإنجليزي إلى حد التعادل (٨٧ و ٤ دولار) يربح من هذه العملية ربحاً كبيراً .

وقد أدى تدفق الأموال الأجنبية إلى إنجلترا إلى ارتفاع القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزي فتمكنت الحكومة من العودة إلى نظام الذهب في مايو سنة ١٩٢٥ عند سعر التعادل

ولكن الواقع أن القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزي كانت قد ارتفعت بسرعة بينما أن قيمته الداخلية أو مقدرة على شراء السلع والخدمات داخل إنجلترا لم تكن قد ارتفعت بنفس النسبة . فكان الجنيه الإنجليزي (Overvalued) أي أنه كان مقوماً في الخارج بأعلا من قيمته الحقيقية . وقد قدر الفرق بين القيمتين بنحو ١٠ ٪ . وطبعاً أن هذا الموقف كان ضاراً بصناعات التصدير البريطانية لأنه جعل السلع الإنجليزية مرتفعة القيمة بالنسبة للأجانب وأدى إلى تناقص الطلب عليها . وكان علاج الموقف يتطلب إما تخفيض القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزي وإما تخفيض الأجور وسائر نفقات الإنتاج في إنجلترا حتى يتمكن المصدرون من البيع في الخارج بربح . ولكن الحكومة لم تقبل الحل الأول ونقابات العمال لم تقبل الحل الثاني . فظل المصدرون الانجليز يعانون أشد الصعوبات .

لو كانت الأحوال العالمية تسير عندئذ سيرا طبيعيا لادى هذا التقويم
العالى للجنيه الإنجليزى الى خروج الذهب من إنجلترا واضطرار البلد الى الأخذ
باحد العلاجين . ولكن الواقع أن رؤوس الأموال أخذت تتدفق إلى
إنجلترا وكان ذلك راجعا لعدة أسباب منها اضطراب الحالة السياسية في أوروبا
وتفضيل الممولين ايداع أموالهم في بلد آمن ، وانتشار نظام الصرف بالذهب
وما تبعه من استغناء البنوك الأجنبية المختلفة عن الذهب للتداول الداخلى
وبالتالى ازدياد مقدرتها على استثمار كميات كبيرة من الأموال في لندن .

- وكان الانجليز يأملون أن ترتفع الأسعار في الولايات المتحدة فتقل
بذلك صعوبات التصدير الانجليزية ، ولكن الواقع أن الولايات
المتحدة بدأت في تعقيم الذهب الوارد اليها وانخفضت نفقات انتاجها بفضل
تقدمها الفنى الكبير فلم ترتفع الأسعار فيها . أما فرنسا فقد عادت إلى نظام
الذهب على أساس قيمة خارجية للفرنك أقل من قيمته الداخلية فزادت
بذلك صعوبات المصدرين الانجليز .

وما زاد الطين بلة أن الأموال الأجنبية التى كانت ترد إلى إنجلترا كانت
تستثمر فيها لآجال قصيرة وكان يمكن طلبها من إنجلترا في أى لحظة . أما
إنجلترا فقد عمدت الى اقراض كثير من الدول الأجنبية قروضا لآجال طويلة
ولم يكن باستطاعتها الحصول عليها بسرعة إذا رغب أصحابها في سحبها من
إنجلترا .

وقد بدأ الأجانب يسحبون أموالهم فعلا من إنجلترا عندما بدأ الكساد
العالمى في سنة ١٩٢٩ . فان هبوط أسعار صادرات وواردات معظم الدول
قلل من حاجة البنوك المركزية والتجارية في هذه الدول إلى الاحتفاظ برصد
في لندن لتمويل تجارتهم الخارجية . ثم توقفت البنوك النمساوية عن الدفع
في مايو سنة ١٩٣١ وكانت إنجلترا قد اقترضتها حوالى ٢٧ مليون جنيه . وتبع

ذلك توقف البنوك الألمانية عن الدفع في يوليو من نفس السنة وكانت بها أيضا مبالغ طائلة لصالح إنجلترا . فخشى الممولون الأجانب على أموالهم المودعة في إنجلترا وخافوا أن يؤدي إفلاس من اقترضتهم إنجلترا إلى عجزها هي عن سداد ديونها لهم . فاشتد طلبهم على ودائعهم بلندن . فاقترض بنك إنجلترا من البنوك المركزية بباريس ونيويورك ٥٠ مليون جنيه في أول أغسطس سنة ١٩٣١ ثم ٨٠ مليون جنيه في ٢٨ أغسطس لمواجهة طلبات الدائنين ورد الثقة إلى نفوسهم .

ولكن الظاهر ان اقتراض البنك المركزي الانجليزي من الخارج أحدث عكس ما كان ينتظر إذ أدى إلى اقتناع الدائنين بضعف مركز إنجلترا المالي فاشتد خوفهم على ودائعهم ووصلت الحالة إلى حد الذعر المالي وسرعان ما أدى هذا الطلب المتواصل إلى سحب جميع المبالغ التي اقترضها بنك إنجلترا من باريس ونيويورك . فأخبر بنك إنجلترا الحكومة عندئذ أنه سيعجز عن مواجهة الطلب الخارجي على الذهب فاصدر البرلمان في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ قانونا بإيقاف نظام الذهب . فانخفضت القيمة الخارجية للجنيه الانجليزي في الحال حتى انه أصبح في ظرف يومين يساوي ٤ دولارات بعد أن كان يساوي ٤.٨٧ دولارا . واستمر الهبوط الى شهر ديسمبر اذ وصلت قيمة الجنيه إلى ٣.٤٠ دولارا بانخفاض ٣٠ ٪ عن سعر التعادل .

وكان هذا الانخفاض كبيرا وكان يفوق بكثير الاختلاف الذي أشرنا إليه بين القيمة الداخلية للجنيه الانجليزي وقيمه الخارجية ويعزى هذا الهبوط الشديد إلى المضاربة على قيمة العملة وكثرة ما سحب من الأموال من لندن . ولنبحث الآن عن اثار تخفيض القيمة الخارجية للجنيه الانجليزي . أن تحليلنا نظريا لاثار التخفيض في بلد مثل إنجلترا يدلنا على أن الأسعار الداخلية للصادرات الانجليزية لن تتأثر تأثيرا مذكورا بينما تنخفض الأسعار العالمية

لهذه الصادرات فيزداد اقبال الأجانب على السلع الانجليزية . وسبب هذا التطور هو ان في بلد صناعي مثل انجلترا تشتد البطالة أيام الكساد وتقفل كثير من المصانع أبوابها أو تنترك جزءا كبيرا من آلاتها دون استعمال . فاذا ما اشتد الطلب الخارجي على السلع الانجليزية أمكن الصناع الانجليز أن يتوسعوا في انتاجهم بسهولة وسرعة ، فالعرض في أوقات الكساد مرن . ويتمكن الصناع من تحقيق هذه الزيادة دون أن تزداد نفقات انتاج الوحدة ، فالعمال ان يستطيعوا طلب زيادة تذكر في أجورهم طالما أن فريقا كبيرا منهم عاطل . أما الواردات في انجلترا فيمكن تقسيمها إلى قسمين : قسم لا يشتري الانجليز الا نسبة بسيطة من الانتاج العالمي منه ، فاذا تغير طلب الانجليز عليه ظلت أسعاره العالمية كما هي تقريبا نظرا لعدم أهمية طلبهم نسبيا . وقسم آخر تشتري انجلترا جزءا هاما من المنتج العالمي منه ، فاذا ما قلت مقدرتها على استيراد السلع من هذا القسم بسبب انخفاض القيمة الخارجية لعملتها انخفضت الأسعار العالمية لهذا القسم . وخلاصة القول فإننا ننتظر أن ينخفض الرقم القياسي للأسعار الذهبية للواردات الانجليزية انخفاضا بسيطا لا يكون بنفس نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة وعليه فان أسعار الواردات في انجلترا ترتفع بينما تظل الأسعار الداخلية للصادرات ثابتة تقريبا أي أن أسعارها العالمية تنخفض بنسبة تتماشى مع نسبة انخفاض قيمة العملة فتكون النتيجة أن نسبة الاستبدال تتغير في غير مصلحة انجلترا فيقل ربحها عن الوحدة من عمليات التجارة الدولية ، ولكن مقابل ذلك تستطيع أن تصدر كميات أكبر من سلعها فتجني في المجموع ربحا كبيرا وتجد علاجا لمشكلة البطالة عندها .

يبدو ان كل هذه الآثار كان لابد أن تحدث لو كانت الأحوال العالمية مستقرة ولكن الواقع أن العالم كان يعاني كسادا شديدا وكان استمرار هبوط الأسعار العالمية والانكماش في الانتاج العالمي وازدياد البطالة في كل بلد من العلامات المميزة لتلك الأيام . لذا لم تظهر في بادئ الأمر الآثار

المنتظرة لتخفيض قيمة الجنيه الانجليزي . ولكن ما كادت سنة سنة ١٩٣٢ تنقضى حتى بدأت معظم هذه الآثار تظهر بوضوح فاستقرت الأسعار الداخلية للصادرات بينما هبطت أسعارها العالمية وزادت كميتها . كذلك قلت كمية الواردات فتحسن الميزان التجاري تحسنا بليغا . ولم يستمر النقص في الواردات طويلا لأن ازدياد التصدير والتوظيف في إنجلترا زاد من قدرة الأفراد فيها على الاستهلاك والاستيراد . ولا شك أنه عندما عاد الرواج بعد سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ تمكنت إنجلترا من المساهمة فيه والاستفادة منه والارتفاع به بدرجة تفوق كثيرا درجة ارتفاعها من رواج سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، وذلك لأن العملة الانجليزية لم تكن مقومة في الخارج بقيمة أعلا من قيمتها الحقيقية في الداخل ولم يقف هذا التقويم المصطنع عقبة دون توسع إنجلترا في التصدير .

الولايات المتحدة :

كان الكساد العظيم شديد الوطأة على الولايات المتحدة . فقد انخفض الدخل الأهل في ٧٨ ألف مليون دولار سنة ١٩٢٩ إلى ٤٨ ألف مليون دولار سنة ١٩٣٢ وانخفضت أسعار الجملة فيها بنسبة ٣٢٪ وأسعار المحاصيل الزراعية بنسبة ٥٤٪ في نفس المدة ، وهبط حجم الانتاج الصناعي إلى ٦٤٪ مما كان عليه وازدادت البطالة حتى بلغ عدد العاطلين ١٣ مليوناً في سنة ١٩٣٢ .

وكان للانخفاض الكبير في الأسعار آثار خطيرة على النظام المصرفي بالبلد . فانخفاض أسعار الأوراق المالية وهي من أهم أصول البنوك وانخفاض أسعار الأراضي والعقارات التي كانت تضمن جزءا كبيرا من قروض البنوك أضعف كثيرا من مركزها حتى أن أكثر من خمسة آلاف بنك اضطرت إلى غلق أبوابها ما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٢ .

وللتخفيف من شدة الحالة أقدمت الحكومة على تخفيض سعر الفائدة وشراء السندات في السوق المفتوحة ثم أنشأت هيئة خاصة لمساعدة البنوك وسهلت شروط إصدار البنكنوت حتى يتمكن البنك المركزي من زيادة المصدر من البنكنوت فيواجه بذلك طالب الأفراد المتزايد على ودائعهم خوفا من إفلاس البنوك .

ولكن لم تكف هذه الوسائل لإعادة الثقة إلى نفوس الأفراد بل أن تشاؤمهم وخوفهم من إفلاس البنوك كان في ازدياد مطرد . فاشتد طلبهم على ودائعهم حتى أن كمية النقود خارج البنوك ازدادت من ٥٦٥٢ مليون دولار في أول فبراير سنة ١٩٣٣ إلى ٧٤٨٥ مليون دولار بعد ذلك بأربعة أسابيع . فاضطر الرئيس روزفلت إزاء هذه الحالة إلى إعلان « اجازة » رسمية للبنوك ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٣٣ . ثم كون لجنة خاصة لفحص مركز كل بنك على حدة وتصفية البنوك الضعيفة والسماح للبنوك ذات المركز السليم بإعادة فتح أبوابها . وكان المنتظر أن يؤدي مثل هذا الاجراء إلى إعادة ثقة الأفراد في النظام المصرفي . ولكن رغم محاولة اللجنة المذكورة الاسراع في عملها إلا إنه لوحظ أن بعد أكثر من شهر من إعلان « الاجازة » كان هناك ٤١٩٥ بشكا لا زال مغلقا وكان مجموع الودائع في هذه البنوك حوالى ٤٠٠٠ مليون دولار وبذا قل التداول النقدي وأدى ذلك إلى اشتداد الكساد . كذلك خفضت الحكومة مصروفاتها العامة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار فساهم ذلك أيضا في اشتداد الكساد .

وبينما كانت الحكومة تتبع سياسة الحذر الكلاسيكية قام فريق من أرباب الأعمال ينادون بالتضخم ويطالبون بالخروج عن نظام الذهب قائلين أن هذا الخروج سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وإلى تحسن مركز الولايات المتحدة في التجارة الدولية .

وبعد قليل أخذ الرئيس روزفلت بهذا الرأي فأصدر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٣ أمراً بخروج الولايات المتحدة عن نظام الذهب . ثم صدر قانون جديد معروف باسم قانون توماس يخول للرئيس الجمهورية الحق في إصدار أى كمية من البنكنوت عند الحاجة بدون غطاء وبشرط ألا تزيد هذه الكمية في مجموعها عن ٣ آلاف مليون دولار كما يعطى للرئيس الحق في تخفيض كمية الذهب الموجودة في الدولار إلى نصف الكمية الأصلية .

فتبع ذلك انخفاض القيمة الخارجية للدولار بنسبة ٤٥ ٪ في أبريل ثم بنسبة ١٠ ٪ في مايو بنسبة ٤ ٪ في يونيو أى أن القيمة الخارجية للدولار في يونيو كانت حوالى ٨٢ ٪ مما كانت عليه أصلاً .

ولم يكن هذا الانخفاض كبيراً إذا قورن بانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني وكذلك لم يكن كبيراً إذا قورن بالسلطة التى أعطاها القانون للرئيس من حيث تخفيض وزن الذهب بالدولار . ولكن السؤال الذى يجدر بنا أن نسأله هو لماذا انخفضت القيمة الخارجية للدولار ؟

أن الجنيه الإنجليزى لم تنخفض قيمته الخارجية إلا لأن الصادرات الإنجليزية كانت تعاني أشد الصعوبات وكان الميزان التجارى فى غير مصلحة إنجلترا وكذلك كان ميزان الصفقات الداخلية كلها مختلفاً فى سنة ١٩٣١ بمقدار ١٠٤ مليون جنيه فى غير صالح إنجلترا . أضف إلى ذلك اشتداد طلب الممولين الأجانب على أرصدهم بلندن وعجز إنجلترا عن إيجاد الذهب اللازم لتسديد هذه الأرصدة فى الحال . فهل كانت الولايات المتحدة فى موقف مشابه ؟

الواقع أن الميزان التجارى كان فى صالح الولايات المتحدة بمقدار ٢٨٩ مليون دولار سنة ١٩٣٢ ، ٢٢٥ مليون دولار سنة ١٩٣٣ كذلك كان محمل حساب الصفقات الداخلية فى صالح الولايات المتحدة بمقدار ١٣١ مليون دولار سنة ١٩٣٢ ومقدار ١٢٠ مليون دولار سنة ١٩٣٣ أضف إلى ذلك

أن قيمة الذهب الموجودة لدى الخزينة الأمريكية والبنك المركزي كانت تربو عن أربعة آلاف مليون من الدولارات وأن قيمة الحسابات الأجنبية الدائنة في الولايات المتحدة لم تكن كبيرة بالنسبة لهذا الرصيد العظيم من الذهب فلماذا إذاً انخفضت قيمة الدولار الخارجية ؟

لعل السبب الأساسي للانخفاض هو اقتناع الأفراد بعزم الحكومة على تخفيض القيمة الخارجية للدولار ومحاولتهم استباق الحوادث والمضاربة على الهبوط حتى يجنوا الأرباح عند تحقق هذا الهبوط . والواقع أن الحكومة قد عمات كل ما في وسعها لاقتناع الأفراد بعزمها على تخفيض القيمة الخارجية للدولار . فعلاوة على قانون توماس الذي أشرنا إليه آنفاً فإنها أخذت تشتري الذهب من السوق بأسعار متزايدة . ورفع سعر الذهب معناه طبعاً تخفيض قيمة الدولار . فأخذ الأمريكيون والأجانب الدائنون لأمريكا يحولون أرصدهم الأمريكية إلى عملات أجنبية قابلة للصرف بالذهب حتى يجنوا الأرباح عند إعادة تحويل هذه الأرصدة إلى دولارات بعد انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للذهب . وأخذ المصدرون الأمريكيون يتركون قيمة صادراتهم في البلاد الأجنبية بينما قل استعداد المصدرين إلى الولايات المتحدة لترك قيمة سلعهم فيها فكان من نتيجة كل ذلك أن زاد عرض الدولارات وقل الطلب عليها وأظهر العارضون استعداد البيعة في الأسواق الخارجية بسعر منخفض آمين أن يعوضوا هذه الخسارة عندما تنخفض القيمة الخارجية للدولار . فنشأ عن ذلك طبعاً انخفاض في القيمة الخارجية للدولار .

ولم يكن هدف الحكومة بطبيعة الحال عند اتباع هذه السياسة إصلاح الميزان التجاري والحسابي : فلا الميزان التجاري ولا الميزان الحسابي كان مختلفاً . وإنما يبدو أن الهدف الرئيسي الذي كانت تسعى إليه الحكومة هو رفع مستوى الأسعار الداخلية إلى مستوى سنة ١٩٢٦ . وكان ترك نظام

الذهب وتخفيض القيمة الخارجية للعملة خطوة إيجابية اتخذتها الحكومة الأمريكية دون أن تجبرها الظروف على الأقدام عليها وذلك بغية رفع الأسعار الداخلية . فهل ننتظر بعد دراستنا النظرية السابقة أن يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للدولار إلى تحقيق هذا الهدف ؟

لننظر للسألة من ثلاث جهات : أولاً فيما يختص بالصادرات وثانياً فيما يختص بالواردات وثالثاً فيما يختص بالسلع المنتجة للسوق المحلي وحده .

أما من ناحية الصادرات فمن المعروف أن صادرات الولايات المتحدة تكون إلى حد كبير جداً من مواد مصنوعة ومن مواد زراعية أولية . أما المواد المصنوعة فإن عرضها قابل للزيادة السريعة أيام الكساد وذلك لانتشار البطالة وتعطل المصانع ، فإن بدأت أسعارها الداخلية في الارتفاع إزداد إنتاجها زيادة تمنع وصول الارتفاع إلى حد مذكور . وأما المواد الزراعية فإن كان إنتاجها غير قابل للازدياد أيام الكساد فإن الولايات المتحدة نفسها تستهلك جزءاً كبيراً من المنتج منها . وحيث أنه ليس هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن مقدرة الأمريكيين على طلب هذه المواد ستزداد مباشرة بعد تخفيض قيمة العملة فالمنتظر إذاً أن تظل أسعارها الداخلية في بادئ الأمر ثابتة . وكذلك يظل طلب الأجانب كما هو فيبقى السعر الخارجي في بادئ الأمر على حاله . ولكن ثبات السعر الخارجي عند تخفيض القيمة الخارجية للعملة معناه حصول المصدرين الأمريكيين على أسعار مرتفعة بعملتهم الوطنية فيزداد المصدر إلى الخارج زيادة كبيرة وتميل الأسعار العالمية إلى الانخفاض بينما ترتفع الأسعار الداخلية إرتفاعاً بسيطاً .

أما فيما يخص الواردات فإن أسعارها داخل الولايات المتحدة سترتفع إلا إذا كانت الولايات المتحدة تستهلك الجانب الأعظم من الإنتاج العالمي لهذه السلع وتستطيع التحكم في أسعارها . وطبعاً أن إرتفاع أسعار الواردات

لا يعد نصراً لسياسة اقتصادية رشيدة خصوصاً في بلد مثل الولايات المتحدة تتكون نصف وارداتها (أو أكثر) من المواد الأولية والغذائية. فإن الطلب على هذه المواد جامد. وأن ارتفاع سعرها يزداد مجموع ما ينفق عليها. وحيث أن المستهلكين يقسمون ذلك الجزء من دخلهم الذي يخصصونه للاستهلاك بين شراء السلع المستوردة وشراء السلع المنتجة محلياً فمن المنتظر أن يؤدي ارتفاع أسعار الواردات التي يكون الطلب عليها جامداً إلى تقليل ما ينفقه الأمر يكون على السلع المنتجة محلياً وبالتالي إلى الإضرار بهذه السلع.

نستطيع أن نستنتج مما سبق تأثر تخفيض القيمة الخارجية للدولار على أسعار المنتجين محلياً. فمن جهة قد يؤدي ارتفاع أسعار الواردات الضرورية إلى التقليل من الطلب على المنتجات المحلية ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار الصادرات قد يزيد من مقدرة البعض على طلب المنتجات المحلية فتميل عندئذ أسعارها إلى الثبات. ولكن حيث أن كثير من هذه السلع تعتمد في إنتاجها على بعض المواد الخام المستوردة فإن ارتفاع أسعار هذه المواد نتيجة لتخفيض قيمة العملة سيزيد من نفقات إنتاجها فيقلل من أرباح المنتجين ولا يشجعهم على التوسع في الإنتاج.

وخلاصة القول أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة في دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة لا يعتبر وسيلة صائبة لرفع الأسعار الداخلية. وأن أدى فعلاً إلى بعض الارتفاع فلا جدال أنه يمكن تحقيق الارتفاع ذاته بوسائل أخرى أفضل وأحسن. ونقصد بذلك أقدام الحكومة على تنفيذ المشاريع العامة الواسعة النطاق وإعانة صغار المستهلكين لزيادة مقدرتهم على الاستهلاك وتخفيض سعر الفائدة وما إلى ذلك من الوسائل التي سبق لنا دراستها وإن ارتفاع الأسعار الذي حدث في الولايات المتحدة بعد سنة ١٩٣٣ يرجع خصوصاً إلى المشاريع العامة التي أقدمت عليها حكومة روزفلت لا إلى هبوط قيمة العملة. وبما يؤيد هذا الرأي أن ارتفاع الأسعار لم يتماشى مع انخفاض

قيمة العملة بل أنه كان شديداً في الأوقات التي كان فيها هبوط العملة بسيطاً وكان بسيطاً في الأوقات التي كان فيها هبوط العملة شديداً .

فتخفيض القيمة الخارجية للعملة يساعد الدول الصغيرة ، التي لا يؤثر إنتاجها أو طلبها على الأحوال العالمية ، على تحسين حالة المصدرين فيها وعلى توزيع الخسارة التي يتحملونها على سائر الطبقات . وقد يفيد الدول الكبيرة إذا كانت عملتها مقومة في الخارج بأكثر من قيمتها الحقيقية وكان ميزانها التجاري شديداً الاختلال وكانت الدول الأخرى مقتنعة بأن عملة هذه الدولة لا تساوى السعر الرسمي المقومة به وكان المصدرون فيها يعانون أشد الصعوبات أما الدول الكبيرة التي لا تكون عملتها مقومة في الخارج بأكثر من قيمتها الحقيقية ولا يكون ميزانها التجاري أو ميزان الصفقات الدخلية فيها مختلاً وإنما تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لرفع الأسعار الدخلية فإنها قد تسمى بهذا الإجراء إلى اقتصادياتها الخاصة وإلى اقتصاديات الدول الأخرى . وقد يؤدي انخفاض أسعار صادراتها في الأسواق العالمية إلى إشعال نار حرب اقتصادية وإلى إقامة الدول الأخرى الحواجز العالية أمام سلع هذه الدولة أو إلى تخفيض قيم العملات الأخرى وخير للدول الكبيرة إن شاءت أن تحسن الأحوال فيها أن تلجأ إلى تنفيذ المشاريع العامة وزيادة كمية النقود فتستفيد ثم تفيد غيرها من الدول إذ يزداد التوظيف فيها ويزداد الدخول فتزداد مقدرة الأمان على الاستيراد .

الفصل الرابع عشر

مؤسسات النقد الدولية

الجزء الأول : صندوق النقد الدولي (١)

تبين لنا من دراستنا السابقة أن نظام الذهب وهو النظام النقدي الذي ظل سائدا في معظم دول العالم حتى بداية الحرب العالمية الأولى كان قد إمتاز بالاهتمام بالمحافظة على أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة وكان هذا الغرض يتحقق بصورة تكاد تكون آلية عن طريق خروج أو دخول الذهب في الدولة بكل حرية . فلو اختل الميزان الحسابي لدولة ما وظهر عجز فيه خرج الذهب من هذه الدولة تسديدا لهذا العجز فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار في الدولة التي خرج منها الذهب وارتفاعها في الدولة التي اتجه إليها مما يؤدي بالتدريج إلى زيادة صادرات الدولة الأولى ونقص وارداتها وبالتالي إلى توازن ميزانها الحسابي والعكس بالعكس بمعنى أنه إذا كان الميزان الحسابي للدولة في صالحها تدفق الذهب إليها وارتفع مستوى الأسعار فيها وزال بالتدريج الفائض في ميزانها الحسابي .

وثبات سعر الصرف هذا يساعد على تقدم ونمو التجارة الخارجية على ازدياد الاستثمار الدولي .

(١) International Monetary Fund

ترجمة اتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والانشاء
موجودة بكتاب الاستاذ ساويرس : نظم النقد الدولي والنظام النقدي المصري

ولم تكن هناك صعوبات تذكر تعترض سبيل هذا النظام . فالذهب كان موزعا بين الدول المختلفة توزيعا مناسبا يساعدها على السماح بحرية خروجه ودخوله تنفيذا لمقتضيات نظام الذهب ، والرسوم الجمركية كانت معتدلة لا تعرقل حركة التجارة ولا تمنع إعادة التوازن في ميزان المدفوعات للدول المختلفة ، والأسعار الداخلية في كل دولة كانت تمتاز بشئ من المرونة يسمح بتغييرها عند الحاجة .

ولكن ثبات سعر الصرف كان يستلزم بالتبعية تغير مستوى الأسعار الداخلية تبعاً للتغيرات الطارئة على الميزان الحسابي للدولة . فعند ظهور فائض في الميزان الحسابي يدخل الذهب فترتفع الأسعار ، وعند ظهور عجز يخرج الذهب فتتخفض الأسعار .

وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر عدة صعوبات في سبيل الاستمرار في تنفيذ هذا النظام فقد ازدادت قوة نقابات العمال وبدأت تعارض في أى تخفيض في الأجور فنشأ عن ذلك أن المرونة التي كان يتمتع بها مستوى الأسعار في العهد القديم أخذت تختفي بالتدريج ، كذلك اختل توزيع الذهب وكاد يتركز في الدول التي ازدادت قوتها على الإنتاج ومقدرتها على المنافسة في ميدان التجارة الدولية .

فأخذت الدول الأخرى تحمي اقتصادياتها القومية بزيادة الرسوم الجمركية وتحديد كمية الواردات بشتى الوسائل كما أنها خشيت تسرب الكمية البسيطة الباقية لديها من الذهب فمنعت خروجه وبذلك انهار نظام الذهب .

ولكن هذا الانهيار لم يدم طويلا فقد تجاهلت بعض الدول هذه العوامل الجديدة وظنتها طارئة لا تلبث أن تزول ، وشاءت بعض الدول العودة إلى نظام الذهب نظرا للمنفعة التي كانت تعود عليها عند إتباعه . فأنجلترا مثلاً

كانت تريد العودة إلى نظام الذهب ورفع الجنيه الاسترليني إلى المركز الممتاز الذي كان يحتله قبل الحرب العالمية الأولى للاستفادة مما كان يدره عليها هذا النظام وهذا الامتياز في الميدان النقدي الدولي من مزايا عديدة ودخل كبير . وكانت بعض الدول ترغب في العودة إلى نظام الذهب لمجرد خوفها من اتباع نظام آخر لم يسبق لها اختباره . ودعا كثير من الاقتصاديين في شتى الدول إلى العودة إلى نظام الذهب والتخلص من العراقيل المختلفة التي أقيمت أمام التجارة الدولية والاستثمار الدولي . وفعلا عادت كثير من الدول إلى نظام الذهب تباعا ولكن سرعان ما تبين لها عدم انسجام نظام الذهب القديم مع أحوالها الاقتصادية الجديدة .

فثبتت سعر الصرف كما سبق أن أشرنا كان محور نظام الذهب وكان ينتج عن هذا الثبات تقلبات عديدة في مستويات الأسعار الداخلية للدول المختلفة وقد كانت هذه التقلبات ممكنة عند ما كانت طبقة العمال ضعيفة لا تربطها نقابات قوية ولا تمثلها أحزاب سياسية . ولكن شعور العمال بقوتهم خلال الحرب العالمية الأولى وازدياد تضامنهم وظهور هيئات قوية متضافرة تمثلهم وتدافع عن حقوقهم وتمنع في أي تخفيض في أجورهم جعل من الصعب بل من المتعذر أحيانا تخفيض تكاليف الإنتاج في الداخل لإمكان زيادة التصدير عند ظهور عجز في الميزان الحسابي لدولة ما .

زد على ذلك أن بعض الدول التي كان يتسرب إليها الذهب نتيجة لاتجاه الميزان الحسابي في مصلحتها كانت تمنع هذا الذهب من التأثير على السوق الداخلية ورفع مستوى الأسعار فيها إذ كانت تباع في السوق المفتوحة كمية من السندات تكفي لسحب مبلغ من النقود معادل لمقدار ما ورد إليها من الذهب ، ولا شك في أن اتباع مثل هذا السياسة كان يزيد من صعوبات الدول

المدينة التي كانت تأمل أن يؤدي تسرب الذهب إلى الدول الدائنة إلى ارتفاع الأسعار فيها وإلى التخفيف من حدة الضيق الاقتصادي بالدول المدينة .

ثم أن انتشار نظام الذهب كان مقرونا بفكرة التخصيص بين الدول في إناحي الإنتاج المختلفة وعدم إقامة العراقيل في سبيل التجارة بينها . أما وقد ظهرت في الدول الدائنة اتجاهات قوية نحو حماية الصناعة والزراعة فيها ونجحت اتحادات الصناعات في فرض حواجز جمركية لم يعرف التاريخ لها مثيلا من قبل فقد كان من الضروري لإصلاح الميزان الحساني في الدول المدينة تخفيض مستوى الأسعار فيها تخفيضا إضافيا يساعد على دخول بضائعها إلى الدول الدائنة رغم وجود هذه الحواجز الجمركية فيها .

والخلاصة أن تعذر تخفيض الأسعار في الدول المدينة بسبب ممانعة نقابات العمال التي ازدادت قوة وشدة ، وعدم إرتفاع الأسعار في الدول الدائنة بسبب سحب الذهب الوارد إليها من التداول كانا من أهم العوامل التي جعلت من المستحيل الاستمرار في نظام الذهب . بل يمكن القول بان نظام الذهب وأن كان مأخوذا به قانونا في تلك الفترة إلا أنه لم يكن مطبقا فعلا .

ويلاحظ أن الصعوبات التي عانتها الدول المدينة بسبب تغير الظروف الاقتصادية الدولية وزوال المرونة في هيكل التكاليف بها وإقامة العراقيل أمام صادراتها وسوء توزيع الذهب في العالم جعلت كبار الاقتصاديين في تلك الدول يتحولون بالتدريج من تأييد نظام الذهب إلى تأييد نظام الورق الإلزامي والدعوة إلى الاهتمام بالأسعار الداخلية أولا ومنع تقلبات هذه الأسعار حتى وإن أدى هنا الاهتمام إلى إحداث تغيرات عنيفة متتالية في أسعار الصرف . والواقع انه لا يمكن المحافظة على ثبات مستوى الأسعار الداخلية في دولة ما وثبات أسعار الصرف بين عملة هذه الدولة وعملات الدول الأخرى في نفس الوقت إلا إذا افترضنا أن مستويات الأسعار في الدول

الأخرى ثابتة أيضاً وهذا فرض بعيد الاحتمال . فتثبيت مستوى الأسعار الداخلية إذاً يكون مصحوباً بل يؤدي إلى تغيرات في سعر الصرف . ولكن هؤلاء الاقتصاديين كانوا يرون أن الاهتمام بثبات سعر الصرف اهتماماً كبيراً يضر أكثر مما يفيد ويجعل اقتصاديات الدولة تابعة لاقتصاديات عدد بسيط من الدول الكبرى التي قد لا تتفق مصالحها معها والتي قد تحتاج إلى اتباع سياسة اقتصادية مختلفة . وأن هذه التبعية غير محتملة في الوقت الحاضر لأسباب عديدة أهمها أنه في حالة انخفاض الأسعار قد تنتشر البطالة وتظهر وتعم اضطرابات عمالية وخلافات اجتماعية يمكن تلافيها لو وجهت الدولة عنايتها إلى المحافظة على المستوى الداخلي للأسعار .

ولكن نظام الورق الإلزامي وأن كان يساعد على تثبيت المستوى الداخلي للأسعار وتفادي المشا كل الاجتماعية التي قد تنشأ عن تقلب هذه الأسعار إلا أنه يحمل في طياته أخطاراً عديدة . فمن جهة قد يمكن للسلطات النقدية طالما أنها غير ملزمة بتحويل العملة الورقية إلى ذهب أن تتوسع في الإصدار توسعاً قد يضر باقتصاديات الدولة . ومن جهة أخرى فإن تقلبات سعر الصرف تضر بالتجارة الدولية والاستثمار الخارجي وتحول دون التوسع فيهما .

زد على ذلك أن تغيرات سعر الصرف وإن كان الغرض الأساسي منها هو تثبيت الأسعار الداخلية للدولة إلا أنه قد يساء استعمالها أحياناً وتستخدم لاكتساب أسواق خارجية جديدة على حساب دول أخرى مما قد يضطر الدول التي تصبح مهددة بفقدان أسواقها القديمة إلى تخفيض سعر صرفها أيضاً فيؤدي ذلك إلى تنافس الدول وتسابقها في تخفيض أسعار الصرف . وبالتالي إلى قلقلة واضطراب الحالة الاقتصادية في العالم بأسره .

نشأ عن كل ذلك أن الاقتصاديين وغيرهم من المسيطرين على السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة ، وإن كانوا لا يرغبون في العودة إلى نظام الذهب

إلا أنهم كانوا يخشون الاندفاع في نظام الورق الإلزامي ، لذلك فكروا في اقتراح نظام جديد يتوسط بين هذين النظامين ويحاول الأخذ بمزايا كل منهما .

وفي سنة ١٩٣٦ عقد اتفاق ثلاثي بين فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة لغرض منه تثبيت سعر الصرف بين عملات هذه الدول بقدر الامكان وتبادل البنوك المركزية في هذه الدول المساعدات النقدية عند الحاجة .

واستمر البحث خلال الحرب الأخيرة عن نظام يضمن توسيع نطاق التعاون النقدي بين الدول وينظم العلاقات النقدية العالمية وابتداء من سنة ١٩٤٣ توالى الاجتماعات بين الدول المتحالفة الكبرى لهذا الغرض .

فقد تم اجتماع في لندن تلاه آخر في واشنطن وثالث في أوتاوه (كندا) ونشر مشروع وايت الأمريكى ومشروع كينز الانجليزى ومشروع فريزر الكندى .

استمر البحث وتبادل الآراء عامين كاملين وأخيراً دعيت الدول المتحالفة إلى اجتماع في بريتون وودز بالولايات المتحدة في يوليو سنة ١٩٤٤ وقد تولد عن هذا الاجتماع وضع اتفاقيتي صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير واللائشاء . وهما المؤسستان الدوليتان اللتان أنشئتا فعلاً في آخر سنة ١٩٤٥

تغيرات أسعار الصرف تبعاً لاتفاقية الصندوق

وجوهر الاتفاقية الخاصة بالصندوق يكاد ينحصر كله في أسعار الصرف والوسائل التى يمكن اتباعها لتنظيم أسعار الصرف هذه تنظيمياً يسمح بالتوسع في الإنتاج داخل الدول والتوسع في التبادل التجارى والاستثمار الخارجى

بين الدول المختلفة توسعا منتظما يؤدي إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي في العالم وازدياد رفاهية الشعوب ازديادا مطردا .

ولكى نتبين السياسة التي يتبعها الصندوق تجاه أسعار الصرف يجدر بنا أن نفرق بين سببين قد يدفعان دولة ما إلى تخفيض قيمة عملتها : فقد يكون الغرض من التخفيض استعماله كوسيلة من وسائل التنافس التجاري أي لكسب أسواق خارجية جديدة على حساب الدول الأخرى ، وقد يكون الغرض منه إصلاح اختلال في اقتصادياتها نجم عنه ظهور عجز في ميزان مدفوعاتها واشتداد حاجتها إلى العملات الأجنبية لسد قيمة بعض وارداتها الأساسية .

فان كانت الدولة تسعى إلى التخفيض للغرض الأول (كسب أسواق خارجية) فان الصندوق يمتنع عن الموافقة على التخفيض ويحرم الدولة من مساعدته المالية أو قد يطلب منها الانسحاب منه أن أقدمت على التخفيض رغم اعتراضه .

أما إذا كان الغرض من تخفيض قيمة العملة إصلاح اختلال في اقتصاديات الدولة فان الصندوق يدرس الموضوع ليتبين سبب هذا الاختلال وطبيعته فان وجد أن الاختلال مؤقت كأن يكون ناشئا عن بوار محصول زراعي أو نقص في السماد اللازم للإنتاج الزراعي . . الخ ، فان الصندوق في هذه الحالة ينصح الدولة بالعدول عن تخفيض قيمة عملتها ويقدم لها العملات الأجنبية اللازمة لسد العجز أو بعضه في ميزان مدفوعاتها حتى تتمكن من زيادة المحصول الجديد وزيادة التصدير في العام التالي والتخلص من العجز في ميزان مدفوعاتها .

وإذا كان الاختلال راجعا إلى اتباع سياسة نقدية غير ملائمة أو التوسع في المصروفات الحكومية دون مبرر ففي هذه الحالة أيضا يقوم الصندوق

تقديم المقترحات لإصلاح الحالة فإن وجد من الدولة استعداداً لقبول مقترحاته ووضعها موضع التنفيذ قدم لها العملات الأجنبية اللازمة للتغلب على ضائقتها الاقتصادية حتى تؤتي السياسة الجديدة ثمارها . أما إذا لم تتمكن الدولة من الأخذ بمقترحات الصندوق أو كان الاختلال في اقتصادياتها اختلالاً جوهرياً يجعلها عاجزة عن التصدير بسبب ارتفاع نفقات إنتاجها وعدم التمكن من تخفيض هذه النفقات دون أحداث مشا كل اجتماعية أو سياسية خطيرة فإن الصندوق في هذه الحالة يوافق على التخفيض بعد أن يدرس مع الدولة المستوى الذي يصبح أن تهبط بعمالتها إليه .

ولا يحاول الصندوق في هذه الحالة إقناع الدولة بمحاولة زيادة الصادرات دون تخفيض قيمة عملتها إذ أن مثل هذه السياسة تتجاهل التطورات الاجتماعية والعمالية التي ظهرت أخيراً . كما أنه لا يقدم لها العملات الأجنبية إذ أن تقديم عملات أجنبية من الصندوق لدولة تكون في مثل هذا الموقف ولا تخفض قيمة عملتها إنما يؤدي إلى ضياع أموال الصندوق دون مبرر .

فالساسة الجديدة التي يتبعها الصندوق تتوسط بين نظامي الذهب والورق الإلزامي فلا تحاول جعل سعر الصرف جامداً لا يتحرك مهما تغيرت الظروف والأوضاع ، ولا تسمح بتغييره لأى تغير طفيف في مستوى الأسعار الداخلية . وإنما تحاول تثبيتها طالما كان التثبيت في صالح الدولة والاقتصادات العالمية وطالما كان ممكناً بواسطة مساعدات معقولة يقدمها الصندوق لهذه الدولة ، وتسمح بتغييره إذا اقتضت بأن بقائه على حاله قد يقلل من حجم التجارة الخارجية لهذه الدولة وأن هذا التخفيض في تجارة الدولة قد يمتد إلى الدول الأخرى ويتضاعف مرات عديدة فيصيب التجارة العالمية بانكماش كبير .

ويمتاز تخفيض العملة في الوضع الجديد عنه في حالة اتباع نظام الورق
الالزامي بأنه يكون تخفيضا منظما يأتي بعد دراسة عميقة وتبادل في الرأي بين
الدولة والصندوق كما أنه لا يشير لاعتراضات الدول الأخرى التي قد تظن ، في
حالة الأخذ بنظام الورق الالزامي ، ان الدولة التي خفضت قيمة عملتها إنما
أقدمت على هذا الاجراء لكسب أسواق خارجية جديدة على حسابها .
فالتخفيض في حالة الصندوق يكون بعد اقتناع أغلبية الدول الممثلة في
الصندوق بضرورة اجراء هذا التخفيض لاصلاح اختلال جوهري في
اقتصاديات الدولة وبعد موافقتها على إجرائه .

وتتناول المادة الرابعة (الفقرة الخامسة) موضوع تغيير أسعار الصرف
لعملات الدول الأعضاء فتتص على أنه لا يجوز لأي عضو اقتراح تغيير في
سعر صرف عملته إلا في حالة ظهور اختلال جوهري في ميزانه الحسابي .
وأن تغيير سعر الصرف لا يجوز أن يتم إلا بناء على اقتراح العضو وبعد
موافقة الصندوق وأنه إذا كان التغيير المقترح لن يؤدي إلى رفع أو خفض
سعر الصرف بأكثر من ١٠ ٪ من السعر المبدئي الذي اتفق عليه بعد انضمام
العضو إلى الصندوق فان الصندوق لن يعترض على التغيير . أما إذا كان
التغيير المقترح سيؤدي إلى رفع أو خفض سعر الصرف بأكثر من ١٠ ٪
وأقل من ٢٠ ٪ فللصندوق أن يوافق أو أن يعترض بشرط أن يدلي برأيه
خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصول الاقتراح . وإذا زادت نسبة التغيير
المقترح عن ٢٠ ٪ فيمكن للصندوق أن يوافق أو يعترض ولكن من حقه
أن يطلب مهلة أكبر لدراسة الموضوع .

حصص الأعضاء ومقدرتهم على الحصول على عملات أجنبية من الصندوق

إن مقدرة الأعضاء على الحصول على عملات أجنبية من الصندوق تتوقف على مقدار حصتهم في رأس ماله . وقد حددت حصة كل عضو تبعا لأهميته الاقتصادية وروعي في تحديدها دخله الأهلي . وتجارته الخارجية والتقلبات في هذه التجارة ومدى العجز الذي ظهر في ميزان مدفوعاته في السنين العادية السابقة للحرب الأخيرة . فحددت حصة الولايات المتحدة مثلا بمبلغ ٢٧٥٠ مليون دولار والمملكة المتحدة ١٣٠٠ مليون دولار والصين ٥٥٠ مليون دولار وفرنسا ٥٢٥ مليون دولار (بعد التعديل الأخير) والهند ٤٠٠ مليون دولار وكانت حصة روسيا قد حددت بمبلغ ١٢٠٠ مليون دولار ولكنها امتنعت في نهاية الأمر عن الانضمام إلى الصندوق . وفيما يختص بدول الشرق الأوسط فإن حصة مصر ٦٠ مليون دولار وتركيا ٤٣ مليون دولار وإيران ٣٥ مليون دولار والعراق ٨ مليون وسوريا ٦٥ مليون والحبشة ٦ مليون ولبنان ٥٤ مليون .

وجزء من هذه الحصص ، يتوقف مقداره على ما تملكه الدول من ذهب ودولارات ، ولا يمكن أن يزيد عن ربع الحصة ، يدفع ذهبها أما الباقي فيدفع بعملة الدولة .

ولا يستطيع عضو أن يقترض من الصندوق في اثني عشر شهرا أكثر من مبلغ صاف يعادل ٢٥ في المائة من حصته . والمقصود بمبلغ « صاف » أنه إذا اشترت دولة ما ولتكن بلجيكا من الصندوق عملات أجنبية بمقدار ربع حصتها خلال ١٢ شهرا ثم اشترت بعض الدول الأخرى كالنرويج وهولندا

خلال نفس المدة ما يعادل ١٠ مليون دولار من الفرنكات البلجيكية فيكون في إمكان بلجيكا في هذه الحالة أن تقترض مبلغا إضافيا من الصندوق بالدولارات أو بأى عملة أخرى من عملات الدول المنضمة للصندوق في حدود المبلغ الذى قدم لهولندا والنرويج من الفرنكات البلجيكية .

ورغم أن الإصطلاح الوارد في اتفاقية الصندوق في هذا الصدد ينص على « بيع » العملات الأجنبية أى قيام الصندوق ببيع العملات الأجنبية إلى العضو مقابل كمية معادلة من عملة هذا العضو فإن العملية في الواقع ليست عملية بيع وإنما هى عملية « قرض » إذ تنص بنود أخرى على وجوب تسديد هذه العملات الأجنبية التى يشتريها أى عضو كلما ازدادت احتياجاته من النقد الأجنبي وتنص على الفوائد التى تدفع في مثل هذه الأحوال . وباستعمال الاصطلاحات الفنية للصندوق يمكن أن نقول أن الصندوق لا يمكن أن يبيع لدولة ما في اثني عشر شهرا مقدارا من العملات الأجنبية يسبب زيادة ما في خيارته من عملة هذه الدولة بأكثر من ٢٥ في المائة من حصتها .

وهناك حد آخر لمقدرة الصندوق على تقديم العملات الأجنبية لأعضائه وهو أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يقدم عملات أجنبية لدولة ما تسبب ازدياد ما يملكه من عملة هذه الدولة إلى أكثر من ضعف حصتها . أى بمقدار يتراوح بين ١٠٠ في المائة ، ١٢٥ في المائة من حصتها .

وإذا أخذنا مثلا حالة مصر يتبين لنا أن حصة مصر تعادل ٦٠ مليون دولار وان مادفع منها ذهبها يعادل حوالى ٩ مليون وبذلك يكون مبلغ العملات الأجنبية الذى تستطيع مصر اقتراضه من الصندوق في أى ١٢ شهرا ما يوازي ١٥ مليون دولار . والمبلغ الكلى الذى لا يمكن أن تتعداه مصر في اقتراضها من الصندوق هو ٦٩ مليون دولار ، مع ملاحظة أنه إذا اشترت أى دولة أخرى عملة مصرية من الصندوق فإن مقدرة مصر على شراء العملات الأجنبية

من الصندوق تزداد بالتبعية وبمبلغ معادل للمبلغ الذي اشترته الدولة الأخرى . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن لمصر الحق في اقتراض هذا المبلغ في أى وقت من الأوقات وإنما إذا ظهر عجز مؤقت في ميزانها الحسابى ولم يتمكن من مواجهته بما لديها من استرليني أو بما يحول من استرليني إلى عملات أخرى فيمكنها إذن أن تقترض من الصندوق داخل الحدود المذكورة العملات اللازمة لمواجهة العجز وقد يكون من الأفضل لها أن تقترض من الصندوق وتكبد بعض الفوائد من أن تمتنع عن هذا الاقتراض فتمتنع عن شراء بعض السلع الضرورية اللازمة لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية .

وتتناول المادة الثالثة من اتفاقية الصندوق موضوع تحديد الحصص وطريقة دفعها . وهى تنص - كما سبق أن أشرنا - على أن على العضو أن يدفع ذهباً أو بالدولارات ٢٥ ٪ من حصته أو ١٠ ٪ من احتياطاته من الذهب والعملات القابلة للتحويل^(١) . أما باقى الحصة فيدفع بعملة الدولة ، ويجوز للدولة أن تقدم للصندوق سنداً لا يغل فائدة بقيمة هذا الرصيد بدلاً من أن تدفعه بعملتها . بشرط أن يكون هذا السند قابلاً للتحويل إلى عملة العضو كلما احتاج إليها الصندوق . وقد استفادت مصر من هذا النص فدفعت من حصتها فى الصندوق حوالى ٩ مليون دولار ذهباً ومعظم الباقى بسند حكومى ولم تقدم من عملتها إلا مبلغاً بسيطاً يحتفظ به الصندوق لتسديد نفقاته فى مصر .

وتتناول المادة الخامسة من الاتفاقية موضوع شراء العملات الأجنبية من الصندوق مقابل عملة العضو المحلية ثم موضوع وجوب استرداد العضو لعملته مقابل ذهب أو عملات أجنبية (قابلة للتحويل) يدفعها للصندوق . وقد تحدثنا عن شروط الشراء وحدوده ويجدر بنا الآن أن نتحدث عن موضوع الدفع أو استرداد العضو لعملته المحلية ، تنص المادة الخامسة (الفقره ٧) على أنه فى نهاية كل سنة مالية من سنَى الصندوق يجب تقدير الزيادة ، خلال

السنة ، فيما يملكه الصندوق من عملة كل عضو والزيادة أو النقص فيما يملكه العضو من احتياطات ذهبية أو نقدية قابلة للتحويل . ثم يجب على العضو أن يشتري من الصندوق بالذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقداراً ، مما يملكه الصندوق من عملته ، معادلاً لنصف الزيادة الأولى مضافاً إليها أو مطروحاً منها نصف الزيادة أو نصف النقص في احتياطات العضو . وذلك بشرط ألا تستمر هذه العملية حتى تهبط احتياطات العضو دون حصته في الصندوق أو يقل ما يملكه الصندوق من عملة العضو عن ٧٥ ٪ من حصة العضو .

ومعنى هذا النص أنه قد تتعرض دولة لم تشتري أى عملة أجنبية من الصندوق لأن تدفع له ذهباً أو عملات قابلة للتحويل مقابل استرداد جزء مما يملكه من عملتها لو كان الجزء الذى دفعته أصلاً من حصتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل يقل عن ٢٥ ٪ من حصتها .

كذلك يعنى هذا النص أن الدولة التى تظل احتياطاتها النقدية والذهبية أقل من حصتها لا تلزم باسترداد جزء مما يملكه الصندوق من عملتها حتى وإن زاد كثيراً عن ٧٥ ٪ من حصتها . ولتفادى حس أموال الصندوق فى أيدي مثل هذه الدول تنص الاتفاقية على وجوب دفع فائدة بالذهب أو الدولارات تتزايد كلما ازداد ما يملكه الصندوق من عملة الدولة عن ٧٥ ٪ من حصتها وكما طال احتفاظه بهذه الزيادة .

العملات النادرة :

إن العجز المستمر فى الميزان الحسبان لبعض الدول الذى قد يدفعها إلى اجراء تخفيض فى القيمة الخارجية لعملتها لا ينشأ فقط نتيجة لظروف اقتصادية أو اجتماعية داخلية وإنما قد ينشأ أيضاً نتيجة لاتباع بعض الدول

الرئيسية سياسة إيجابية ترمى إلى ظهور فائض مستمر عاما بعد عام في ميزانها الحسابي وقد يبدو أن السببين المذكورين هما عبارة عن سبب واحد منظوراً إليه من وجهتين مختلفتين إذ لا يمكن ظهور عجز في الميزان الحسابي لبعض الدول إلا إذا ظهر فائض في الميزان الحسابي للدول الأخرى .

ولكن ظهور اختلاف بين جانبي الميزان الحسابي لأي دولة قد ينشأ عن اختلاف في الأسعار بين سلعها و سلع الدول الأخرى أو عن تغير في الطلب دون أن تؤثر فيهما سياسة مصطنعة ترمى إلى تقييد واردات الدولة رغم مقدرتها على دفع قيمتها أو أكثر بسهولة .

فمثلا إذا رفعت الولايات المتحدة مستوى الرسوم الجمركية فيها وحددت كمية الواردات إليها وظهر فائض كبير في ميزانها التجاري ولم تعمل على مد الدول الأجنبية بقروض تعادل هذا الفائض فإن سياستها هذه قد تسبب صعوبات اقتصادية جمة للدول الأخرى وقد لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق إجراء تخفيض كبير في حجم التجارة الدولية . فمثلا : لو كانت واردات دولة ما من الولايات المتحدة منظورة وغير منظورة ١٠٠ وحدة و وارداتها من الدول الأخرى ١٠٠ وحدة أيضا بينما لم تتمكن هذه الدولة من التصدير إلى الولايات المتحدة إلا بمقدار ٥٠ وحدة وصدرت إلى الدول الأخرى بمقدار ١٠٠ وحدة فيكون هناك عجز في ميزان الدولة الحسابي معادلا لقيمة ٥٠ وحدة ويجب تسديده بالدولارات . ولا يمكن للدولة أن تقوم بتسديد هذا المبلغ إلا إذا زادت صادراتها للولايات المتحدة أو زادت صادراتها لدولة أخرى تستطيع أن تقدم لها دولارات ثمنا لبعض ما تشتريه منها .

ولكن إذا كان بالميزان الحسابي لأغلبية الدول عجز من الدولارات فلا يمكن لهذه الدولة أن تحصل على المبلغ اللازم لها من الدولارات إلا عن طريق التصدير إلى الولايات المتحدة ، وإذا كانت الولايات المتحدة تمتنع عن

التوسع في الاستيراد من الدول الأجنبية فإن الدولة المذكورة ، أما أن
تحدد وارداتها من الولايات المتحدة بحيث تتعادل مع صادراتها إليها وفي هذه
الحالة تعرض نفسها للاتهام بأنها تعرقل تجارة الولايات المتحدة وقد يؤدي
هذا إلى احتياج الولايات المتحدة وتمييزها ضد تجارة هذه الدولة ، وأما أن تعمل
الدولة لمواجهة ميزانها مع الولايات المتحدة على تخفيض وارداتها من جميع
الدول بنسبة واحدة تكفي لجعل صادراتها إلى الولايات متعادلة مع وارداتها منها .

ولا شك أن إتباع مثل هذه الطريقة الأخيرة يحول دون التعرض للاتهام
بالتمييز ضد تجارة الولايات المتحدة ولكنه يؤدي إلى نقص شديد في تجارة هذه
الدولة وفي التجارة الدولية بوجه عام ، إذ أن تحديد واردات الدولة سيتبعه
دون شك تحديد في واردات كثير من الدول الأخرى كما أن إتباع مثل هذه
السياسة سيؤدي دون شك إلى اضطراب الحالة الاقتصادية في العالم وإحداث
تقلبات شديدة وعديدة في القيم الخارجية للعمليات المختلفة . لذلك يهتم
الصندوق بمعالجة الاختلال الناشئ عن إمتناع دولة هامة عن الاستيراد
بالقدر الذي تصدر به إهتمامه بالاختلال المؤقت أو الجوهري الناشئ عن
عجز دولة أخرى عن التصدير بقدر ما تستورد به .

فإذا ما ندرت عملة دولة ما نتيجة للقلة النسبية في وارداتها وفي استثماراتها
الخارجية فإن الصندوق يتدخل ويكون له الحق في التشاور مع هذه الدولة
لاصلاح الحالة وفي تحضير ونشر تقرير يتضمن آرائه عن سبب هذه الندرة
وطرق معالجتها كما يمكنه إقتراض العملة النادرة أو شراءها بجزء مما يملكه
من الذهب حتى يتمكن من مساعدة الأعضاء الذين يكونون بحاجة إلى هذه
العملة . ولكن إذا تبين له أن الندرة مستمرة وأنه من الصعب التغلب عليها
بما يقترضه أو يشتريه منها فيمكنه أن يعلن أن هذه العملة أصبحت عملة
نادرة ويكون عندئذ للأعضاء الحق في تقييد تجارتهم مع الدولة صاحبة هذه

العملة بالقدر المناسب وبعد التشاور مع الصندوق دون أن يكون للدولة صاحبة هذه العملة النادرة الحق في الاعتراض على هذه السياسة هذه . والغرض من ذلك أن يدفع هذا الضغط الدولي الدولة صاحبة العملة النادرة إلى تغيير سياستها الاقتصادية والتوسع في الاستيراد أو الاقدام على الاستثمار الخارجى وتقديم القروض الخارجية بالقدر اللازم لمنع تقلبات قيم العملات الأخرى .

وتتناول المادة السابعة من الاتفاقية موضوع العملات النادرة بالمعنى الذى سبق شرحه .

حرية تنقل الأموال

ومن الأسباب الأخرى لتغير قيم العملات - غير عجز بعض الدول عن التصدير وامتناع البعض الآخر عن الاستيراد - التنقلات الفجائية الطارئة لرؤوس الأموال بين الدول المختلفة بقصد المضاربة على قيمة العملة . وبما أن الصندوق لم ير فائدة في تنقلات رؤوس الأموال لهذا الغرض فإن الاتفاقية تسمح للدول بتقييد حركة رؤوس الأموال دون الرجوع إلى الصندوق (راجع المادة السادسة)

أما الأموال اللازمة لدفع قيم المعاملات الجارية من سلع وخدمات وفوائد وأرباح استثمارات خارجية فإن اتفاقية الصندوق تنص (بالمادة الثامنة) على وجوب تحريرها من كل قيد .

ومع ذلك فإن الصندوق يسمح في فترة الانتقال الحالية بإبقاء القيود على تنقلات الأموال حتى وإن كانت هذه التنقلات بقصد دفع قيم معاملات جارية وذلك نظراً لصعوبة التخلص بسرعة من كل القيود التى استلزمها ظروف الحرب قبل أن يستتب الاستقرار الاقتصادى فى أرجاء العالم . ولكن

الاتفاقية تنص على وجوب قيام الصندوق بعمل تقرير سنوى عن القيود التى تظل مفروضة فى الدول المختلفة على تنقلات الأموال لتسديد قيم المعاملات الجارية بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ بداية أعمال الصندوق (بدأ الصندوق أعماله فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦) وعلى وجوب إزالة هذه القيود بعد خمس سنوات من تاريخ بداية أعمال الصندوق (أى بعد سنة ١٩٥١) إلا فى الحالات الاستثنائية التى تتفق فيها الدولة مع الصندوق على ضرورة ابقاء بعض القيود مؤقتاً. (راجع المادة ١٤)

ادارة الصندوق

لكل دولة عضو فى الصندوق أن تعين محافظاً ونائب محافظ يمثلانها فى اجتماعات مجلس المحافظين. وهذا المجلس يملك جميع السلطات المخولة للصندوق بمقتضى الاتفاقية ولكنه يكتفى عادة بالاجتماع مرة واحدة كل عام ويحيل معظم هذه السلطات إلى مجلس المديرين الذى يتكون من مدير عن كل دولة من الدول الخمسة التى اكتسبت بأكبر الحصص ومن تسع مديرين تنتخبهم الدول الأخرى. ومعظم قرارات الصندوق يكتفى فيها بالأغلبية المطلقة لأصوات المديرين مع العلم أن الأصوات التى يمكن لكل مدير اعطاؤها تكاد تتمشى مع حصة الدولة التى عينته أو حصص الدول التى انتخبته.

ويمثل مصر فى الصندوق منذ سنة ١٩٤٦ سعادة احمد زكى سعد بك (وينوب عنه سعادة محمود بك الفلكى) وقد انتخبته مصر وسوريا ولبنان والعراق وتركيا وإيران والحبشة والفيليبين فهو فى الواقع يمثلها جميعاً ويملك من الأصوات مجموع ما تملكه هذه الدول مجتمعة.

تحديد أسعار الصرف المبدئية (١)

كان لابد للصندوق قبل أن يبدأ أعماله أن يتفق مع الدول الأعضاء على أسعار صرف معينة . وقد وافق الصندوق على جميع أسعار الصرف التي عرضت عليه - بتحفظ في بعض الأحيان أي دون أن يرتبط بتقديم القروض لها قبل تحسن أحوالها الاقتصادية ، ومن غير تحفظ في معظم الأحوال . كما وافق على تأجيل النظر في أسعار الصرف الخاصة ببعض الدول حتى تستتب الأحوال الاقتصادية فيها .

وقد انتقد بعض الاقتصاديين الصندوق لقبوله هذه الأسعار وقالوا ان الفرصة كانت مواتية عندئذ لتغيير قيم كثير من العملات التي لم تكن تتماشى مع حالة البلاد الاقتصادية . والواقع أن للحكم على صلاحية سعر صرف معين يجب أن نتساءل أولاً عن الوظائف التي ينتظر أن يؤديها سعر صرف مناسب . من رأى صندوق النقد الدولي أن لسعر الصرف وظيفتين رئيسيتين الأولى هي تمكين الدولة من تصدير ما يمكنها الاستغناء عنه من السلع للحصول على العملات اللازمة لدفع قيمة وارداتها . والثانية هي تحديد واردات الدولة التحديد الذي يتمشى مع مقدرتها على الدفع .

ولكن ظروف العالم عند قبول صندوق النقد الدولي لأسعار الصرف المبدئية في ديسمبر سنة ١٩٤٦ كانت تجعل من الصعب بل من المتعذر الاعتماد على سعر الصرف لتأدية الوظيفة الثانية (تحديد الاستيراد) . فقد كانت السلع المتداولة في كثير من البلاد تقل كثيراً عن حاجاتها الدنيا . وكانت الدول مضطرة إلى تحديد الاستهلاك بشتى الوسائل والطرق الحكومية المباشرة مثل نظام البطاقات . ولو اقترح الصندوق وحاولت هذه الدول تخفيض قيمة

عملتها تخفيضاً يحد بصفة آلية من كمية وارداتها لا اضطرت إلى تخفيض سعر عملاتها تخفيضاً يجعل أسعار صادراتها رخيصة جداً بالنسبة للدول الأخرى ، وقد لا يمكنها هذا التخفيض من زيادة صادراتها نظراً لما نشأ عن الحرب من نقص في مقدرتها الإنتاجية ونظراً لحاجتها الملحة إلى استبقاء جزء أكبر من إنتاجها الكلي للاستهلاك المحلي . فينشأ عن ذلك أن يقل الدخل الناشئ عن صادراتها فتقل مقدرتها على الاستيراد كما ترتفع الأسعار الداخلية لو وارداتها ارتفاعاً يخل بالتوازن الاقتصادي فيها .

لذلك رأى الصندوق أن من الأفضل للدول أن تستمر أثناء فترة الانتقال في الاعتماد على طرق أخرى — غير سعر الصرف — لتحديد كمية وارداتها . وبذلك أصبح الحكم على صلاحية سعر صرف معين في تلك الظروف هو مدى ما ينتظر له من نجاح في تحقيق الوظيفة الأولى وهي تمكين الدولة من تصدير ما يمكنها الاستغناء عنه من السلع دون الاضرار باقتصادها القومي . وعند دراسة أسعار الصرف المقترحة سنة ١٩٤٦ على ضوء هذه الاعتبارات رأى الصندوق أنه لا ينتظر أن يؤدي قبول أسعار الصرف هذه إلى الحد من صادرات الدول . فالعامل الأساسي الذي كان يحد من صادرات الدول في ذلك الوقت هو نقص مقدرتها الإنتاجية واشتداد الطلب الداخلي فيها لاصلاح مآثرته الحزب . فقبل الصندوق هذه الأسعار دون أن يعنى قبوله هذا اعترافاً منه بأن هذه الأسعار ستظل صالحة إلى الأبد . بل كان المعنى الوحيد لقبولها عندئذ هو اعتقاده بأن تلك الأسعار لن تعرقل صادرات الدول لفترة ما . وقد استمر الصندوق بعد ذلك في دراسة وتتبع تطورات البلاد الاقتصادية حتى يكون على استعداد — إذا ما تبين له بعد ازدياد الإنتاج العالمي أن سعر الصرف في بعض الدول أصبح حائلاً دون تصديره — أن يقترح على تلك الدول بصفة غير رسمية أن تعيد النظر في قيم عملاتها وأن يقبل أي تغيير

معقول تقترجه هذه الدول . ويتضح من إحصاءات التجارة الخارجية للدول المنضمة للصندوق أن صادراتها زادت زيادة كبيرة في سنة ١٩٤٧ مما يدل على أن رأى الصندوق لم يسكن في غير موضعه . وقد استمرت الزيادة في عام ١٩٤٨ إلا أنها لم تسكن بنفس نسبة زيادة عام ١٩٤٧ ولم تسكن بالنسبة المنتظرة بعد التوسع في الإنتاج واشباع جزء كبير من الحاجات الداخلية لذلك تغير رأى الصندوق منذ أواخر سنة ١٩٤٨ وأصبح يرى أنه يجدر ببعض الدول أن تغير من قيم عملاتها .

الجزء الثاني

البنك الدولي للتعمير والانشاء (١)

يمكن أن نقيس الغرض من إنشاء البنك الدولي من المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة به . إذ تنص هذه المادة على أن من أغراض البنك :

١ — مساعدة الدول الأعضاء التي تأثرت بظروف الحرب على اصلاح ما تسببت الحرب في تدميره أو إتلافه ، وكذلك مساعدة الأعضاء بصفة عامة على استغلال مواردهم الانتاجية أحسن استغلال .

٢ — تشجيع الأفراد والهيئات الخاصة على استثمار رؤوس أموالهم في البلاد المختلفة لأغراض إنتاجية وذلك بضمان هذه القروض الخاصة . فإن تعذر على بلد الحصول على قروض خارجية من أفراد أو هيئات خاصة فيقوم البنك الدولي نفسه بمدّها بهذه القروض .

٣ — ترتيب القروض التي تطلب الدول المختلفة من البنك الدولي مدّها لها أو ضمانها لها حسب أهميتها وإشتداد الحاجة اليها .

وقد نصت إتفاقية البنك الدولي صراحة في أكثر من مناسبة على أن القروض التي يقدمها أو يضمها البنك يجب أن تكون لأغراض إنتاجية فقط . وقد حددت الاتفاقية مجموع ما يستطيع البنك أن يقدمه أو يضمه من قروض بقيمة رأس ماله وما يجمعه من إحتياطيات .

ورأس المال المصرح به للبنك يبلغ ١٠ آلاف مليون دولار اكتتبت الدول الأعضاء في ٨٠٣ آلاف مليون منها كل تبع الحصة المحددة لها (والمبينة في الجدول ص ٢٧٨) . وقد دفعت كل دولة ٢٪ من حصتها ذهباً وللبنك أن يطلب علاوة على هذه النسبة مقداراً لا يزيد عن ١٨٪ من حصة أى دولة كلما إحتاج إلى عملتها لعملياته . أما الثمانون في المائة الباقية من حصة كل دولة فإنها تظل في ذمة الدولة في شكل مسئولية عرضية . بمعنى أنه إذا تحمل البنك خسائر فيمكنه أن يطالب الدول الأعضاء بدفع جزء من الثمانين في المائة من حصصهم لتغطية هذه الخسائر . ويكون ما يدفعه كل عضو متناسباً مع حصته .

وقد يبدو أن ٢٠٪ من رأس المال المكتتب وهي النسبة التي يستطيع البنك إقراضها من رأس ماله لن تكون إلا مبلغاً بسيطاً إذا قورن بحاجات العالم المختلفة إلى قروض لأغراض إنتاجية شتى ولكن يجب أن نذكر :

أولاً : أن مهمة البنك الأولية هي ضمان القروض الخاصة . فالبنك الدولي لا يرمى إلى أخذ محل البنوك التجارية أو الهيئات الأخرى التي كانت تقوم باستثمار الأموال من بلد إلى آخر ، وإنما هو يرمى أولاً إلى تشجيع هذه الهيئات على الاستمرار في عملها بضمان كل أو بعض قروضها الخارجية وذلك عند ما تقل ثقة هذه الهيئات في الديون الخارجية والمقرضين الأجانب .

ولا يقرض البنك مباشرة أى دولة إلا إذا تعذر على هذه الدولة الحصول على قروض من الهيئات الأخرى بشروط معقولة .

ثانياً : أن المبلغ الذى ينتظر الا ككتاب فيه من رأس المال لا يعد فى الواقع صغيراً ، فى الفترة التى انقضت بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩١٤ وهى فترة إزدادت فيها القروض الخارجية زيادة عظيمة وكانت انجلترا خلالها أعظم مقرض للدول الأجنبية لم تزد مجموع القروض التى قدمتها انجلترا للخارج عن ٣٧٠٠ مليون جنيه .

ثالثاً : أن للبنك الحق فى إصدار سندات فى السوق باسمه وإستعمال حصيلة الا ككتاب لتقديم القروض المباشرة .

رابعاً : أن كثيراً من المشاريع التى يبدو أنه لا ينقصها غير القروض الأجنبية لتنفيذها يتضح بعد دراستها دراسة وافية صعوبة القيام بها ، إما لعدم توفر الادارة الفنية اللازمة للاشراف عليها أو لعدم توفر العمال المتخصصين المهرة ولعدم توفر الآلات والأدوات اللازمة لها الخ . وكثيراً ما تتضح صعوبة الحصول على كمية كافية من العملة المحلية لتمويل النفقات الداخلية للمشروع دون إحداث تضخم قد يضر باقتصاديات البلد .

لكل هذه الأسباب فمن المحتمل أن تظل قيمة القروض الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشاريع يقتنع البنك بصلاحياتها وبإمكان تنفيذها فى السنوات القليلة المقبلة وبعدم إمكان تمويلها بشروط معقولة من مصادر أخرى أقل من مجموع المبالغ التى يمكن للبنك إقراضها أو ضمانها .

وتبين الجداول الآتية بهذا الفصل حصص الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والانشاء وعمليات كل من هاتين المؤسستين .

حصص الدول المشتركة

في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والإنشاء
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الدولة	الحصة في الصندوق	الحصة في البنك
استراليا	٢٠٠٠	٢٠٠٠
النمسا	٥٠٠	٥٠٠
بلجيكا	٢٢٥٠	٢٢٥٠
بوليفيا	١٠٠	٧٠
البرازيل	١٥٠٠	١٥٠٠
كندا	٣٠٠٠	٣٢٥٠
تشيلي	٥٠٠	٣٥٠
الصين	٥٥٠٠	٦٠٠٠
كولومبيا	٥٠٠	٣٥٠
كستارिका	٥٠	٢٠
كوبا	٥٠٠	٣٥٠
تشيكوسلوفاكيا	١٢٥٠	١٢٥٠
الدانمرك	٦٨٠	٦٨٠
جمهورية الدومينيكان	٥٠	٢٠
اكوادور	٥٠	٣١٢
مصر	٦٠٠	٥٣١٣
سلفادور	٢٠٥	١٠٠
الحبشة	٦٠	٣٠
فنلندا	٣٨٠	٣٨٠
فرنسا	٥٢٥٠	٥٢٥٠

الحصة في البنك	الحصة في الصندوق	الدولة
٢٥٠٠	٤٠٠٠٠٥٧٢	اليونان
٢٠٠	٥٠٠٠٥١	جواتيمالا
١٠٠	٠٠٥٠٥١	هندوراس
١٠٠	١٠٠٠٠٢	ايسلندا
٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٣٣٠٨	الهند
٣٣٠٦	٣٥٠٠	إيران
٦٠٠	٨٠٠	العراق
١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	إيطاليا
٤٠٥	٤٠٥	لبنان
١٠٠٠	١٠٠٠	لوكسمبورج
٦٥٠٠	٩٠٠٠	المكسيك
٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	هولندا
٠٠٨	٢٠٠	نيكارجوا
٥٠٠٠	٥٠٠٠	النرويج
٠٠٢	٠٠٥	بناما
١٠٤	٣٠٥	باراجواي
١٧٠٥	٢٥٠٠	بيرو
١٥٠٠	١٥٠٠	جمهورية الفلبين
١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	بولندا
٦٠٥	٦٠٥	سوريا
١٢٠٥	١٢٠٥	سيام
٤٣٠٠	٤٣٠٠	تركيا
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	اتحاد جنوب أفريقيا
١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	المملكة المتحدة

الحصة في البنك	الحصة في الصندوق	الدولة
٣١٧٥٠٠	٢٧٥٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠٦٥	١٥٠٠	أورجواي
١٠٠٥	١٥٠٠	فنزويلا
٤٠٠٠	٦٠٠٠	يوجوسلافيا
٨٣٤٨٠٥	٨٠٤٦٠٥	المجموع
	٠٠٥٦	٢٠٦٦
	٠٠٠٨	٠٠٠٨
	٠٠٠٨١	٠٠٠٨١
	٠٠٠٣	٠٠٠٣
	٠٠٠١	٠٠٠١
	٠٠٠٦	٠٠٠٦
	٠٠٥٧٢	٠٠٥٧٢
	٠٠٠٢	٨٢٠
	٠٠٠٥	٠٠٠٥
	٠٠٠٠	٠٠٠٠
	٠٠٠٦	٠٠٠٦
	٠٠٥٧	٠٠٥٧
	٠٠٠١	٠٠٠١
	٠٠٥٧١	٠٠٥٧١
	٠٠٠٢	٠٠٠٢
	٠٠٧١	٠٠٧١
	٠٠٧٣	٠٠٧٣
	٠٠٠٠	٠٠٠٠
	٠٠٠٦١	٠٠٠٦١

عمليات صندوق النقد الدولي

منذ إنشائه حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٩	العملة التي باعها العضو إلى الصندوق	العملة التي اشتراها العضو من الصندوق	العضو
٢٠٠٠	جنيهات استرالية	دولارات الولايات المتحدة	استراليا
٣٣٠٠	فرنكات بلجيكية	" " "	بلجيكا
(٠٩)	ذهب	فرنكات بلجيكية	
٣٧٦٩	كروزيروس	دولارات الولايات المتحدة	البرازيل
٨١٨	بيزو شيلي	" " "	شيلي
١١٣	كولون	" " "	كوستاريكا
(٢١١)	دولارات أمريكية	كولون	
٦٠٠	كرونز	دولارات الولايات المتحدة	تشيكوسلوفاكيا
١٠١٢	كرونز دانمركي	" " "	الدانمرك
٣٠٠	جنيهات مصرية	" " "	مصر
٠٠٦	دولارات اثيوبية	" " "	اثيوبيا
١٢٥٠٠	فرنكات فرنسية	" " "	فرنسا
١٠٠٠٠	روبية	" " "	الهند
٢٢٠٥	بيزو مكسيكي	" " "	المكسيك
٦٢٠٥	جيلدر	" " "	هولندا
٦٠٠	جيلدر	جنيهات استرالية	
٦٠٨	جيلدر	فرنكات بلجيكية	
٠٠٥	كوردوباس	دولارات	نيكاراجوا
(٠٠٥)	دولارات	كوردوباس	

المجموع حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٩	العملة التي اشتراها العضو من الصندوق	العملة التي باعها العضو إلى الصندوق	العضو
٥٠٠	دولارات	كرونز نرويجي	النرويج
٤١٦	فرنكات بلجيكية	كرونز نرويجي	
٦١	دولارات الولايات المتحدة	ذهب	
٥٠٠	دولارات	ليرة	تركيا
١٠٠٠	"	جنيحات جنوب افريقيا	اتحاد جنوب افريقيا
٣٠٠٠	"	جنيحات استرلينية	المملكة المتحدة
٩٠	"	دينار يوجوسلافي	يوجوسلافيا
٧٨٣٨ ^(١)	مجموع ما باعه الصندوق من العملات المختلفة		

٨٠٨	ريش	"	"	"
٦٠١	ريش	"	"	"
(١٠٢)	ريش	"	"	"
٠٠٢	ريش	"	"	"
٢٠٠٢	ريش	"	"	"
٠٠٢	ريش	"	"	"
٢٠٠	ريش	"	"	"
٠٠٥٢١	ريش	"	"	"
٠٠٠٠١	ريش	"	"	"
٥٠٦٢	ريش	"	"	"
٥٠٦٢	ريش	"	"	"
٠٠٢	ريش	"	"	"
٨٠٢	ريش	"	"	"
٥٠٠	ريش	"	"	"

(١) باستثناء ما باعه لبليجيكا وكستاريكا ونيكارجوا من عملاتها المحلية

عمليات البنك الدولي للتعمير والإنشاء

منذ إنشائه حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٩
(بـلايين دولارات الولايات المتحدة)

١ - قروض البنك للدول والهيئات

١ - تدفع بدولارات الولايات المتحدة

(١) فرنسا	مايو سنة ١٩٤٧	٢٥٠٠٠
(٢) هولندا	أغسطس سنة ١٩٤٧	١٩٠٠٠
(٣) الدانمارك	أغسطس سنة ١٩٤٧	٤٠٠٠
(٤) لكسمبورج	أغسطس سنة ١٩٤٧	١١٠٠
(٥) سويسرا	مارس سنة ١٩٤٨	١٦٠٠
(٦) هولندا	يوليو سنة ١٩٤٨	١٢٠٠
(٧) المكسيك	يناير سنة ١٩٤٩	٣٤٠١
(٨) البرازيل	يناير سنة ١٩٤٩	٧٢٠٤
(٩) بلجيكا	مارس سنة ١٩٤٩	١٦٠٠
(١٠) هولندا	يوليو سنة ١٩٤٩	١٥٠٠
(١١) فنلندا	أغسطس سنة ١٩٤٩	١٢٠٥
(١٢) الهند	أغسطس سنة ١٩٤٩	٣٤٠٠
(١٣) كولومبيا	أغسطس سنة ١٩٤٩	٥٠٠
(١٤) الهند	سبتمبر سنة ١٩٤٩	١٠٠٠
		٧١٨٠٠

ب - تدفع بالفرنكات البلجيكية

(١) لكسمبورج	أغسطس سنة ١٩٤٧	١٠٠
(٢) هولندا	أغسطس سنة ١٩٤٧	٢٠٠

٧٢٠٠٠

ما قبله ٧٢٠٠٠

ح - تدفع بالفرنكات السويسرية

هولندا مايو سنة ١٩٤٨ ٤٠٠

د - تدفع بالدولارات الكندية

البرازيل يناير سنة ١٩٤٩ ١٠٩

ه - تدفع بالجنيهات الاسترلينية

البرازيل يناير سنة ١٩٤٩ ٠٠٧

المجموع الكلي ٧٢٦٠٠

٢ - مبالغ حصل عليها البنك عن طريق بيع سندات أصدرها أو ضمنها

المجموع حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٩

دولارات الولايات المتحدة ٢٧٨٠٠

فرنكات سويسرية ٤٠٠

المجموع الكلي ٢٨٢٠٠

٢٧٨٠٠

٤٠٠

٢٨٢٠٠

٢٧٨٠٠

٤٠٠

٢٨٢٠٠

٢٧٨٠٠

٤٠٠

٢٨٢٠٠

٢٧٨٠٠

٤٠٠

٢٨٢٠٠

الفصل الخامس عشر

تخفيض القيم الخارجية للعملات

سبتمبر ١٩٤٩

في يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقدمت إنجلترا لصندوق النقد الدولي بطلب الموافقة على تخفيض القيمة الخارجية للجنيه الانجليزي بنسبة ٣٠٪ . ولم تسكد الدول الأخرى المنظمة للصندوق تعلم برغبة إنجلترا هذه حتى تقدم الكثير منها بطلب الموافقة على إجراء تخفيضات مساوية أو أقل من التخفيض المقترح للجنيه الانجليزي . وبعد إعلان موافقة الصندوق على تخفيض قيمة الجنية الانجليزي في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وعلى التخفيضات الأخرى في نفس اليوم أو في الأيام القليلة التالية له عملت دول أخرى غير منظمة لصندوق النقد الدولي^(١) على تخفيض القيم الخارجية لعملاتها . وبين لنا الجدول الموجود بنهاية هذا الفصل الدول التي خفضت قيم عملاتها وقيم هذه العملات بالنسبة للذهب أو الدولار الأمريكي .

لم تكن التخفيضات التي أجريت في سبتمبر سنة ١٩٤٩ غير منتظرة . وقد أشرنا في الفصل الماضي إلى أن صندوق النقد الدولي كان يعلم منذ إنشائه أن أسعار الصرف المبدئية التي اقترحتها كثير من الدول كان معناها تقويم العملات بقيم أعلا من قيمتها الحقيقية . ولكنه قبل هذه الأسعار لأن

(١) أو منظمة إليه ولم تتفق معه بعد على سعر صرف معين .

الوقت الذي عرضت عليه فيه لم يكن ملائماً لتحديد أسعار صرف جديدة تكون أقرب إلى تحقيق التوازن المنشود في العلاقات النقدية الدولية . وكان يعلم أن بمجرد ميل الأحوال الاقتصادية العالمية إلى الاستقرار ستتقدم معظم الدول المنضمة إليه بطلب الموافقة على تخفيض قيم عملاتها . وقد تقدمت بعض الدول بمثل هذه الطلبات في سنة ١٩٤٧ وفي سنة ١٩٤٨ . ومنذ ربيع سنة ١٩٤٩ تبين للسلطات المسؤولة أن تخفيض قيم معظم العملات الأوروبية بالنسبة للدولار أصبح وشيكاً .

وقد فضلت الدول الأوروبية وكثير من الدول الأخرى عدم تخفيض عملاتها قبل تخفيض الجنيه الإنجليزي وذلك نظراً لأهمية الجنيه الإنجليزي في التجارة العالمية وفي المعاملات النقدية الدولية ولرغبة هذه الدول في أن تنفادي إجراء تخفيضات جديدة في عملتها لو خفضتها بنسبة معينة قبل الجنيه الاسترليني ، ثم رأت بعد تخفيض الجنيه الاسترليني أن قيمة عملتها لا تتماشى مع الظروف الجديدة الناشئة عن تخفيض الاسترليني فاضطرت إلى إجراء تخفيض جديد . ونظراً لأهمية تخفيض قيمة الجنيه الإنجليزي وأثره في أحداث التخفيضات الأخرى يجدر بنا أن ندرس بشيء من التفصيل الأسباب التي دفعت إنجلترا إلى اقتراح هذا التخفيض في سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أسباب تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني

يمكن تقسيم أهم الأسباب التي دفعت إنجلترا إلى تخفيض قيمة الجنيه الإنجليزي في سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى أسباب نشأت خلال الحرب وأسباب تبعاتها وأسباب حديثة ظهرت في أواخر سنة ١٩٤٨ أو خلال سنة ١٩٤٩ وأدت إلى تفاقم الأحوال الاقتصادية في إنجلترا .

أما الأسباب التي ظهرت خلال الحرب فأهمها :

أولاً -- ازدياد الديون الخارجية على المملكة المتحدة نتيجة لتمويل عملية الحرب ، وبعض هذه الديون نشأ بمجرد قبول بعض الدول ، التي قامت إنجلترا

انجلترا فيها بالانفاق على نطاق واسع ، للاذونات والسندات البريطانية أو الحسابات المصرفية البريطانية تسديد للجزء الأكبر من هذه النفقات. وهذا ما حدث في دول المنطقة الاسترلينية. والبعض الآخر نشأ نتيجة لقروض قدمتها الدول الأجنبية لانجلترا. وقد قدرت الديون المستحقة على انجلترا في آخر سنة ١٩٤٥ بمقدار ٣٦٧٦ مليون جنيه انجليزي منها ٢٤٥٢ ملون ديوناً مستحقة لدول تدخل ضمن المنطقة الاسترلينية و ١٢٢٤ لدول خارجة عن هذه المنطقة. وكان معنى هذا ازدياد الديون المستحقة على انجلترا في ما بين سنة ١٩٣٨ و ١٩٤٥ بحوالى ٨٠٠ مليون جنيه انجليزي.

ثانياً — نقص الاستثمارات الخارجية خلال الحرب، إذ اضطرت انجلترا أن تدفع قيمة بعض نفقاتها في الخارج خلال الحرب عن طريق الاستيلاء على ما يملكه رعاياها من أوراق مالية وحسابات مصرفية وأصول مختلفة في الدول الأجنبية وتصفية هذه الأصول كلها استدعت الظروف ذلك. وقد أدت هذه التصفية إلى نقص الأصول البريطانية في الخارج ما بين سنة ١٩٣٨ و آخر سنة ١٩٤٥ بمقدار ١٠٠٠ مليون جنيه.

ثالثاً — هبوط الكفاية الإنتاجية الصناعية في انجلترا بسبب استخدام الآلات الموجودة استخداماً مستمراً وعدم التمكن من تجديدها على نطاق واسع أو ادخال الاختراعات والتحسينات الجديدة عليها مما أدى إلى تناقص مقدرة انجلترا على منافسة الدول التي لم تعقها ظروف الحرب عن التوسع في الاستثمار وعن استعمال المخترعات الحديثة في مصانعها.

أما أهم الظروف التي تبعت الحرب وساهمت في تدهور الحالة الاقتصادية في انجلترا فهي :

أولاً — استمرار التضخم في انجلترا فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة منذ انتهاء الحرب إلى أواسط سنة ١٩٤٩ بحوالى ٣٥ ٪ كما ارتفعت

معدلات الأجور بحوالى ٢٥ ٪ فى نفس الفترة دون أن يصحب إرتفاع الأجور إرتفاع يذكّر فى كفاية العمال الإنتاجية . وقد أثر هذا التضخم على مقدرة انجلترا على التصدير من وجهتين . فأولا أدى إلى إرتفاع أسعار صادراتها بحيث لم تتمكن من زيادتها إلى الدرجة المنشودة ولم تتمكن من الاستفادة من التضخم المعتدل الذى حدث فى الولايات المتحدة فى نفس الفترة . وثانياً فإنه أدى إلى تحول بعض المواد الإنتاجية من صناعات التصدير إلى الصناعات التى تنتج للاستهلاك المحلى . فوجود التضخم فى انجلترا يزيد من أرباح هذه الصناعات الأخيرة ومن تفضيل المنتجين الإنتاج للسوق الداخلى .

وقد ساعد على اشتداد التضخم فى انجلترا محافظتها على سعر فائدة منخفض ، وتوسع الحكومة والمنتجين فى الاستثمار الداخلى دون رسم سياسة ترمى إلى تشجيع الاستثمار الذى يساعد على زيادة الصادرات بسرعة وتأجيل غيره من الاستثمار مؤقتاً .

ثانياً — عدم ازدياد حجم الإنتاج فى انجلترا زيادة كبيرة إذ تقدر هذه الزيادة ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٨ بحوالى ١٠ ٪ فقط ، بينما كانت انجلترا فى حاجة إلى زيادة إنتاجها بنسبة تفوق ذلك كثيراً حتى تتمكن من تعويض ما أصاب مقدرتها على الإنتاج والمنافسة وتتمكن من زيادة صادراتها لتعويض النقص فى إيراداتها الصافية من الاستثمارات الخارجية .

ولعل أهم الأسباب التى حالت دون التوسع السريع فى الإنتاج زيادة ضريبة الدخل فى انجلترا زيادة كبيرة مما ثبط من همم المنتجين على التوسع فى الإنتاج بعد حد معين . ولضريبة الدخل التصاعدية المرتفعة آثار أخرى على توجيه الإنتاج والاستثمار من صناعات التصدير إلى الصناعات التى تنتج

للسوق المحلية . فمن المعلوم أن المخاطر التي يتعرض لها المنتج الذي ينتج للتصدير أكثر من تلك التي يتعرض لها المنتج الذي يبيع سلعه في السوق المحلية . ولو أخذنا فترة طويلة من الزمن (٥ أو ١٠ سنوات) وفرضنا جدلاً أن مجموع الأرباح الكلية التي يحصل عليها منتج ما في صناعة التصدير في هذه الفترة يعادل مجموع الأرباح الكلية التي يحصل عليها في نفس الفترة منتج آخر يعمل للسوق المحلية ، فإن تقلب الأرباح والدخول في صناعات التصدير بين عام وآخر وميلها إلى الاستقرار والثبات في الصناعات المحلية يجعل مجموع ما يدفعه المنتج الأول من ضريبة دخل في الفترة الطويلة أكثر من مجموع ما يدفعه المنتج الثاني عن نفس الدخل الكلي في نفس الفترة . وكلما زادت سرعة ارتفاع سعر الضريبة كلما ازداد ما يدفعه في المدة الطويلة وعن نفس الدخل الكلي المنتج الذي يعمل في صناعات معرضة لتقلب الأرباح عن المنتج الذي يعمل في صناعات أخرى . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفضيل المنتجين الإنتاج للسوق المحلية عن الإنتاج للتصدير . كذلك حال ، دون التوسع في الإنتاج توسعاً كبيراً ، تدخل الإدارة الحكومية واشرافها على الإنتاج اشرفاً لم يكن موفقاً في جميع الأحوال وذلك بسبب ازدياد عبء التوجيه على الإدارة الحكومية بسرعة دون ازدياد عدد الموظفين أو ازدياد الكفاية والمقدرة على التوجيه إلى الحد اللازم .

كذلك عملت إنجلترا على تقليل ساعات العمل اليومية وزيادة أيام البطالة الممنوحة للعمال . ولعل الظروف القائمة لم تكن انسب الظروف لإدخال هذه التعديلات .

ثالثاً - استمرار إنجلترا في المحافظة على جزء من جيوشها في الخارج بعد الحرب وقد أدى ذلك إلى استمرار نفقاتها الخارجية الخاصة بذلك .

رابعاً - تصدير رؤوس الأموال البريطانية إلى الخارج وقد كان هذا

التصدير إما على شكل استثمارات جديدة لبريطانيا في مستعمراتها وفي الدول الأخرى ، وإما على شكل تسديد لجزء من الديون المستحقة عليها للهند ومصر والعراق وغيرها من الدول . وسواء كان تصدير رؤوس الأموال للسبب الأول أو للسبب الثاني فإن نتيجته واحدة وهى زيادة العجز فى الميزان الحسابى البريطانى ولو زيادة مؤقتة وتحويل بعض الموارد التى كان يمكن استخدامها لإنتاج السلع للسوق المحلية أو الخارجية .

ومن الأسباب الحديثة لاشتداد الصعوبات فى إنجلترا :

أولاً — إزدياد الإنتاج فى الدول المختلفة بوجه عام ونقص حاجتها إلى الواردات البريطانية . ويقال فى هذا الصدد أن العالم تحول منذ أواخر سنة ١٩٤٨ من سوق يتحكم فيها البائعون أو المصدرون Sellers' market إلى سوق يتحكم فيها المستوردون أو المشترون buyers' market وبعد أن كانت إنجلترا تستطيع تصريف صادراتها بسهولة أصبحت تلاقى صعوبات تزداد شدة على مرور الأيام نتيجة لمنافسة الدول الأخرى التى إزداد الإنتاج فيها ونتيجة لمقدرة المشترين على المفاضلة بين السلع البريطانية وغيرها من السلع .

ثانياً — تناقص طالب الولايات المتحدة على السلع البريطانية نتيجة لميل الداخل السكلى فى الولايات المتحدة إلى الهبوط منذ أوائل سنة ١٩٤٩ ومن أهم السلع البريطانية التى نقص الطلب عليها الكاكو والمطاط وغيرها من السلع التى تنتجها المستعمرات البريطانية والتى كانت تغل دخلاً كبيراً بالدولارات .

ثالثاً — نقص الطلب على السلع البريطانية بسبب الأشاعات العديدة والتى ظهرت منذ ربيع سنة ١٩٤٩ عن احتمال تخفيض الجنيه الانجليزى بمادعى المستوردين فى الولايات المتحدة وفى كندا وفى غيرها من دول منطقة

الدولار إلى تأجيل طلبهم على السلع البريطانية حتى يتم التخفيض فعلا فيتمكنوا من الاستيراد من بريطانيا برخص .

رابعاً — وأخيراً — فإن انجلترا باعتبارها مركز المنطقة الاسترلينية كانت تقدم للدول الداخلة ضمن هذه المنطقة بعض ما تحتاج إليه من الدولارات وكان مقدار ما تقدمه من الدولارات أما مقداراً محدداً يتفق عليه سنوياً وإما مقداراً قابلاً للتغير تبعاً لعجز الميزان الحسابي للدولة مع منطقة الدولار وعدم تمكنها من الحصول على ما تحتاج إليه من الدولارات من مورد آخر مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي أو البنوك الأمريكية . وقد ازداد طلب دول منطقة الاسترليني على الذهب هبوط الدولارات من انجلترا زيادة كبيرة منذ بداية سنة ١٩٤٩ .

آثار هذه العوامل على الميزان الحسابي البريطاني

لقد أثرت جميع العوامل المذكورة سابقاً على ميزان انجلترا الحسابي تأثيراً دفعها في نهاية الأمر إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملة . ويلاحظ عند دراسة الميزان الحسابي للمملكة المتحدة وجوب التفرقة بين التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري ما بين سنة ١٩٣٨ و ١٩٤٨ وتلك التي طرأت على ميزان الفوائد وأرباح الاستثمارات الخارجية فلو عدلنا قيم الإيرادات وقيم المدفوعات تبعاً لتغير الأسعار ونسبنا كل هذه القيم إلى الأسعار السائدة في سنة ١٩٤٩ لوجدنا أن العجز التقليدي في الميزان التجاري للمملكة المتحدة قد هبط من حوالي ٣٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٣٨ إلى حوالي ١٩٠ مليون فقط سنة ١٩٤٨ بينما أن الفائض المعتاد في ميزان الفوائد والأرباح قد قل من ١٧٥ مليون جنيه إلى ٥٠ مليون جنيه في نفس الفترة . واهم أسباب هذا التطور في ميزان الفوائد والأرباح كان ما أشرنا إليه سابقاً من ازدياد الديون الخارجية على المملكة

المتحدة خلال الحرب ومن بيع بعض ما كانت تملكه من أصول في الخارج خلال الحرب .

ولم يكن التحسن في الميزان التجاري العام راجعا إلى زيادة الصادرات البريطانية بحسب (١) وإنما كان راجعا أيضا إلى ضغط الواردات . فقد قلت إنجلترا من حجم وارداتها بنسبة ٢٢ ٪ ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٨ . ولم يكن بالإمكان الاستمرار في الحد من الواردات نظرا لحاجة إنجلترا إلى كثير من المواد الأولية المستوردة ونظرا لما قد يحدثه الاستمرار في ضغط الواردات من نقص مستمر للسلع المتداولة ومن أثر نفسي سيء على المستهلكين . وقد كانت إنجلترا تهتم بصفة خاصة بميزانها التجاري مع منطقة الدولار ومع ذلك فقد قدر العجز في الميزان التجاري مع تلك المنطقة سنة ١٩٤٨ بمقدار ٣٠٥ مليون جنيه . ولعل عجز إنجلترا عن ضغط وارداتها من منطقة الدولار ضغطا كبيرا كان يرجع إلى عدم توفر كثير من السلع المستوردة من تلك المنطقة في مناطق أخرى أو إلى رغبة إنجلترا في تفادي ما قد يحدثه ضغط وارداتها من الولايات المتحدة ضغطا كبيرا من آثار على العلاقات السياسية بين البلدين . كذلك يجب التفرقة بين الميزان الحسابي السكلي أو الاجمالي للصفقات الدخلية أو الصفقات الجارية وبين الموازين الحسابية الجزئية للصفقات الجارية مع مناطق النقد المختلفة . فبينما نجد العجز في الميزان الاجمالي للصفقات الجارية صغيراً إذ نجد العجز مع منطقة الدولار كبيراً ونجد هناك فائضا لصالح المملكة المتحدة في ميزانها مع الدول الأخرى ولم يكن بالإمكان تحويل الفائض في الميزان مع الدول الأخيرة إلى دولارات لسد بعض العجز مع منطقة الدولار إما لأن عملات الدول المذكورة كانت غير قابلة للتحويل إلى

(١) زاد حجم الصادرات البريطانية ما بين سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨ بنسبة ٥٠ ٪

دولارات وإما لأن جرماً من هذا الفائض استخدم في تسديد جزء من الديون المستحقة على إنجلترا .

وقد قدر الفائض في سنة ١٩٤٨ في ميزان الصفقات الجارية مع الدول الخارجة عن منطقة الدولار بمقدار ١٧٥ مليون جنيه بينما كان العجز مع منطقة الدولار ٣٤٠ مليون جنيه .

زد على ذلك أن تقديم إنجلترا الدولارات لبعض الدول الداخلة ضمن المنطقة الاسترلينية واضطرارها إلى شراء بعض السلع الأساسية بالدولار حتى وإن تم إستيرادها من دول لا تدخل ضمن منطقة الدولار قد ساهما في زيادة صافي مادفعته إنجلترا من ذهب أو دولارات حتى بلغ في سنة ١٩٤٨ ٤١٠ مليون وقد إزداد معدل مادفعته إنجلترا من دولارات حتى بلغ ٢٣٥ مليون جنيه في الستة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٩ واستمرت الزيادة في يوليو وأغسطس سنة ١٩٤٩ حتى لم يبق لدى إنجلترا من احتياطياتها من الذهب والدولارات في أواسط سبتمبر سنة ١٩٤٩ غير ما يقدر بمبلغ ١٣٣٠ مليون دولار ، واهم أسباب هذه الزيادة الجديدة في معدل المدفوعات الدولارية زيادة ما دفعته إنجلترا من دولارات للدول الداخلة ضمن منطقة الاسترليني ونقص صادرات إنجلترا إلى الولايات المتحدة وكندا بنسبة ٢٥ ٪ من مستوى سنة ١٩٤٨ بسبب ميل الدخل الأهل في الولايات المتحدة إلى الهبوط وبسبب ترقب المستوردين الأمريكيين تخفيض قيمة الجنيه الإنجليزى . وقد دفعت كل هذه الظروف إنجلترا إلى أن تتقدم إلى صندوق النقد الدولي يوم ١٦ سبتمبر طالبة الموافقة على تخفيض القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزى بنسبة ٣٠ ٪ . وتبعها بعد بضعة ساعات أو أيام ، عدة دول أخرى فخفضت عملاتها إما بنفس النسبة أو بنسبة أقل من النسبة التي خفضت بها إنجلترا الجنيه الإنجليزى .

وكانت الدول التي أقدمت على تخفيض قيم عملاتها تشكو - مثل إنجلترا -

من عجز في ميزانها الحسابي وخصوصا مع منطقة الدولار . ولكن أسباب هذا العجز كانت تختلف من بلد إلى آخر . فبينما نجد العجز في الميزان الحسابي البريطاني يرجع في الغالب إلى نقص إيراداتها من الفوائد والأرباح عن استثماراتها في الخارج وزيادة اعباء ديونها الخارجية نجد أن معظم العجز في الميزان الحسابي لبلد مثل النرويج كان يرجع إلى زيادة وارداتها من السفن لإعادة بناء أسطولها التجاري وأسطول صيد الأسماك ، بينما أن معظم العجز في كثير من الدول الأوربية الأخرى كان يرجع إلى نقص مقدراتها على التصدير نتيجة لتوجيه جزء كبير من مواردها الاقتصادية نحو إصلاح مدمرته الحرب من مصانع وطرق ومسكن الخ . وقد ساعدت الولايات المتحدة كثيرا من هذه الدول وقدمت لها منذ إنهاء الحرب حتى منتصف سنة ١٩٤٩ إعانات تقدر بمبلغ ٢٣ ألف مليون دولار . ولكن هذا المبلغ الجسيم لم يسكف لتسديد العجز في الميزان الحسابي لهذه الدول وكان لا بد لها من أن تعمل على زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة حتى تتمكن بعد حين من الاستغناء عن المساعدات الأمريكية ومن دفع قيمة وارداتها المنظورة وغير المنظورة بما تكسبه من نقد أجنبي . ولا شك أن تخفيض قيم عملاتها عامل يساعد على تحقيق هذا الغرض .

دور صندوق النقد الدولي

وقد انتقد كثير من الكتاب الدور الذي قام به الصندوق في التغييرات الأخيرة لقيم العملات وادعوا أن دوره اقتصر على الموافقة على هذه التغييرات وعلى إعلانها دون بحثها أو دراستها ، إذ لا يعقل أن يكون الصندوق قد استكمل دراسة جميع المقترحات التي وصلتته يوم ١٦ أو ١٧ أو ١٨ سبتمبر واقتنع بصلاحيته بعد ذلك بيوم أو يومين . ولكن هذا الانتقاد لا يأخذ في الاعتبار نقطتين رئيسيتين .

أولاً : دأب الصندوق منذ إنشائه على دراسة وتحليل الأحوال الاقتصادية في كل دولة منضمة إليه ، وتتبع ما يحدث بها من تغيرات وتطورات قد تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على إقتصادياتها أو على إقتصاديات غيرها من الدول المنضمة للصندوق . وقد جمع لديه معلومات وافية وتقارير شاملة عن جميع هذه الدول . وكان كلما تعذر عليه الحصول من دولة ما على بعض المعلومات اللازمة لتتبع الأحوال الاقتصادية بصفة عامة ، أو الأحوال النقدية بصفة خاصة ، حث هذه الدولة على جمع هذه المعلومات وإرسالها إليه . وكثيراً ما كان يرسل البعثات المتتالية من موظفيه ومديره لدراسة الأحوال في الدول الأعضاء والتشاور مع حكوماتها وتقديم ما قد تطلبه من معونة فنية في النواحي النقدية .

ونتيجة لهذه الدراسات أدرك الصندوق منذ سنة ١٩٤٦ الحاجة إلى تخفيض قيم كثير من العملات ، فجاء في تقريره السنوى الأول :

« إننا نسلم بأن بعض أسعار الصرف المبدئية التي تم الاتفاق عليها قد لا تتلاءم بعد حين مع ضرورة المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات والنهوض بمستوى المعيشة داخل الدولة . ولكن العالم الآن في حاجة ماسة إلى كثير من السلع ، ولذا قد تستطيع بعض الدول أن تحتفظ بسعر عال لعملاتها دون أن تتأثر نتيجة لذلك صادراتها ؛ ولكن هذه الدول سوف تشعر بعجزها عن المحافظة على مستوى صادراتها مع الاحتفاظ بأسعار صرفها هذه عندما يزداد الانتاج العالمى ويقل الطلب على السلع ، وقد تضطر عندئذ إلى تخفيض قيم عملاتها » .

وقد ظل صندوق النقد الدولى يترقب منذ سنة ١٩٤٧ تحول العالم من حال تسودها نقص السلع وتحكم البائعين (Sellers' market) إلى حالة يتمشى فيها العرض مع الطلب ويصبح المستهلكين مقدره التحكم في الأسعار

(Buyers' market) . وقد ظهر بواذر هذا التحول في أواخر سنة ١٩٤٨ .
فبدأ الصندوق مشاوراته مع الدول المختلفة وطاف المدير العام للصندوق (١)
في مايو سنة ١٩٤٩ بمعظم دول أوروبا الغربية للتشاور مع حكوماتها ، كما
زادت في نفس الفترة بعثات أخرى موفدة من الصندوق أغلب الدول
الأخرى المنضمة إليه . وعندما عاد المدير العام إلى واشنطن ، وعادت كذلك
البعثات الأخرى أستؤنفت الأبحاث في الصندوق على ضوء تقارير المدير
وتقارير البعثات . وضمن الصندوق خلاصة هذه الأبحاث في تقريره السنوى
الرابع الذى أرسله إلى الدول الأعضاء بصفة سرية في أغسطس سنة ١٩٤٩
ونشره عند انعقاد المؤتمر السنوى الرابع في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وقد جاء
في هذا التقرير « أن صندوق النقد الدولى يرى أن على الدول التى استمر
العجز في ميزانها الحسابى أن تعمل كل ما فى وسعها لزيادة صادراتها وخصوصا
صادراتها لمنطقة الدولار عن طريق تخفيض أسعار هذه الصادرات بالنسبة
للأجانب . وقد يمكن تخفيض بعض أسعار الصادرات عن طريق تخفيض
أسعارها محليا في الدول المنتجة . ولكن يبدو أن من المتعذر تخفيض أسعار
الصادرات بالنسبة للدول الأجنبية ، التخفيض اللازم لإصلاح الاختلال في
الميزان الحسابى لكثير من الدول دون تغيير سعر صرفها » .
وقد كرر التقرير هذا الرأى — ضرورة تخفيض قيم العملات — في
مواضع كثيرة . ولكن لم يفته أن يشير أيضا إلى واجب الدول الدائنة في
إصلاح الاختلال الاقتصادى الدولى ؛ إذ قال أن من واجبها أن تحتفظ
بمستوى عال من الدخل الأهل ، وأن تخفف من القيود المفروضة على
الواردات إليها . وأن تشجع تصدير رؤوس الأموال منها .
لذلك لا يصح إطلاقا أن نقول أن الصندوق قد فوجئ باقتراحات

التخفيض التي وصلته في أواسط سبتمبر وأن موافقته عليها جاءت دون بحث وتحليل .

ثانيا : أما النقطة الثانية التي لم يأخذها هؤلاء الكتاب في الاعتبار عندما انتقدوا دور الصندوق فهي أن الصندوق ساعد كثيرا على تنظيم عملية التخفيض ، وعلى عدم شعور الدول المختلفة بأن الدولة التي تقترح التخفيض إنما تفعل ذلك لمنافستها في الأسواق الخارجية ولإغراق هذه الأسواق ببعضائها . وقد تناول مدير الصندوق (وهم يمثلون جميع الدول الأعضاء) مناقشة اقتراحات التخفيض كل على حدة ، وتحليل أسبابه وآثاره ، وقد كانوا متفقين على ضرورة التخفيض لإصلاح الاختلال الاقتصادي بين الدنيا القديمة والدنيا الجديدة . ولاشك أن مقارنة الطريقة التي تمت بها التخفيضات الأخيرة بالطرق التي تمت بها التخفيضات التي تبعت الحرب العالمية الأولى أو التي حدثت خلال الكساد العظيم تبين لنا أن في حالة التخفيضات القديمة لم تكن الدولة التي تعمل على تخفيض عملاتها تحدد نسبة معينة لهذا التخفيض وإنما كانت تترك عملاتها تتدهور بالتدريج ، فكان ذلك يدفع بعض الدول الأخرى إلى تخفيض قيم عملاتها تخفيضا أكثر من اللازم خوفا من أن تنخفض بعد حين قيمة عملة الدولة الأولى إنخفاضا يسيء إلى تجارتها الخارجية وكان هذا الإجراء ذاته يزيد من تدهور العملة الأولى نظرا لترقب المضاربين أن تؤدي تخفيضات الدول الأخرى إلى الإساءة إلى مركز الدولة الأولى وإلى زيادة الاختلال في ميزانها الحسابي . وهكذا كان الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يظل مستمرا ، وكثيرا ما كانت صادرات الدولة التي تخفض قيمة عملتها تقل بدلا من أن تزيد نظرا لتوقع الدول الأجنبية حدوث تخفيضات أخرى . أما تخفيضات سنة ١٩٤٩ فقد اتفق على نسبها وعلى أسعار الصرف الجديدة قبل إعلانها ، ولم تحاول أي دولة منذ أواسط سبتمبر أن تحدث تخفيضا

جديداً في قيمة عملاتها ، بل ظلت أسعار الصرف التي اتفقت عليها مع الصندوق ثابتة منذ ذلك الوقت ، فساعد ذلك على إعادة الثقة إلى نفوس التجار وإلى عودة النشاط إلى التجارة الخارجية والاستثمار الدولي بشدة وبسرعة .

نتائج التخفيض

يصعب التنبؤ بنتائج التخفيض ولم تمض عليه أكثر من ثلاثة أشهر ولكن تطورات الحالة الاقتصادية العالمية حتى الآن تدل على أنه قد يساعد مساعدة فعالة على إصلاح الاختلال في الموازين الحسابية للدول المختلفة ويساعد على التغلب على ندرة الدولار إنما يجب أن نذكر أن هذا التخفيض لن يكون ذا أثر مذكور إلا إذا اتخذت الدول التي أجرت الخطوات الحاسمة لمكافحة التضخم فيها ولزيادة الكفاية الانتاجية في صناعاتها المختلفة . ولو سمحت هذه الدول لمستوى الأسعار الداخلية فيها بالارتفاع ارتفاعاً كبيراً فإن التخفيض لن يؤدي إلا إلى الإضرار بحالة الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل الثابتة .

وقد يكون من الضروري لهذه الدول أن تعمل على توجيه جزء أكبر من السلع المنتجة فيها نحو التصدير ، وأن تعمل على توجيه الاستثمارات الجديدة بالتدريج نحو الصناعات التي تنتج للتصدير ، وأن تقلل من طويلة الأجل الاستثمارات الأخرى الخاصة أو الحكومية خصوصاً إن كانت استثمارات حتى تساهم بذلك في مكافحة التضخم والاستفادة من تخفيض العملة .

ولاشك أن موازنة الميزان الحسابي لمعظم هذه الدول لا يمكن أن يتم بسرعة .

لذلك فقد يكون من الضروري أن تستمر الإعانات الأمريكية على نطاق واسع ، أو على الأقل أن يزداد تصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى الدول الأجنبية . كما يتعين على الولايات المتحدة وغيرها من الدول الدائنة أن تحافظ على الدخل الأهل في مستوى مرتفع حتى لا يقل طاب رعاياها على الواردات الأجنبية وأن تشجع هذه الواردات بشتى الطرق فتخفف من الرسوم الجمركية ومن القيود المتعددة المفروضة على حركة التجارة الخارجية .

وفى ما يلي جدولاً يقيم العملات التى خفضت ابتداء من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

اليونان	٧٠٥/٨٠٦	٦٣٠/٦٦١	٠٠٠/٥٦٦
البرتغال	٨٦٠/٢٠٠	٧٧٧/٠٠	٠٠٠/٢
الهند	٧٢٨٨٨٠	٨٨٧٠٨٠	٦٠٦٠٠/٦
الباكستان	٨١٥٨١/٠	٢٢٨٦/٠	٨٧٢/٥١
البنغال	٨٨٦٧٢/٦	٧٨١٥٥/٦	٢٥١/٧٨٦
الهند الشرقية	١٥٦٢٦/٠	٣١٥٦/٠	٥٠٧/٢
الهند الغربية	٠/٢٨٤٦٠	٦٢٢٨١/٠	٠٠٠/٤٦
ماليزيا	٥٦١/٨٥٠/٦	٨٦٨٨٣/٦	٠٠٠/٠٨٦
الهند الشرقية	٨٦٠/٢٠٠	٧٧٧/٠٠	٠٠٠/٦
الهند الغربية	٢٢٣/٦٦٠	٢٨٦٦٦/٠	٢/٦٦٠/٢٦
الهند الغربية	٧٠/٢٠/٠	١٣٣٦/٠	٠٠٠/٥١
الهند الغربية	٥٦/١٨٥/٦	٨٦٨٨٣/٦	٠٠٠/٠٨٦
الهند الغربية	٥٦/١٨٥/٦	٨٦٨٨٣/٦	٠٠٠/٠٨٦

قيم العملات التي خفضت في سبتمبر سنة ١٩٤٩

بالنسبة للذهب أو الدولار الأمريكي

(الدولار = ٨٨٨٦٧١ و ٠ جرام من الذهب الصافي)

١ - عملات دول منضمة لصندوق النقد الدولي واتفقت معه على سعر صرف معين :

الدولة	وحدة العملة	ما تساويه وحدة العملة من ذهب صاف بالجرام		ما تساويه وحدة العملة بالسنت (١)
		قبل التخفيض	بعد التخفيض	
استراليا	جنيه	٢,٨٦٥٠٧	١,٩٩٠٦٢	٢٢٤,٠٠٠
بلجيكا	فرنك	٠,٠٢٠٢٨	٠,٠١٧٧٧	٢,٠٠٠
كندا	دولار	٠,٨٨٨٦٧	٠,٨٠٧٨٨	٩٠,٩٠٩
الدانمرك	كرون	٠,١٨٥١٨	٠,١٢٨٦٦	١٤,٤٧٨
مصر	جنيه	٣,٦٧٢٨٨	٢,٥٥١٨٧	٢٨٧,١٥٦
ايسلندا	كرونا	٠,١٣٦٩٥	٠,٠٩٥١٤	١٠,٧٠٥
الهند	روبية	٠,٢٦٨٦٠	٠,١٨٦٦٢	٢١,٠٠٠
العراق	دينار	٣,٥٨١٣٤	٢,٤٨٨٢٨	٢٨٠,٠٠٠
لكسمبرج	فرنك	٠,٠٢٠٢٨	٠,٠١٧٧٧	٢,٠٠٠
هولندا	جيلدر	٠,٣٣٤٩٩	٠,٢٣٣٨٦	٢٦,٣١٦
النرويج	كرون	٠,١٧٩٠٧	٠,١٢٤٤١	١٤,٠٠٠
اتحاد افريقيا	جنيه	٣,٥٨١٣٤	٢,٤٨٨٢٨	٢٨٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	جنيه	٣,٥٨١٣٤	٢,٤٨٨٢٨	٢٨٠,٠٠٠

(١) الدولار = ١٠٠ سنت

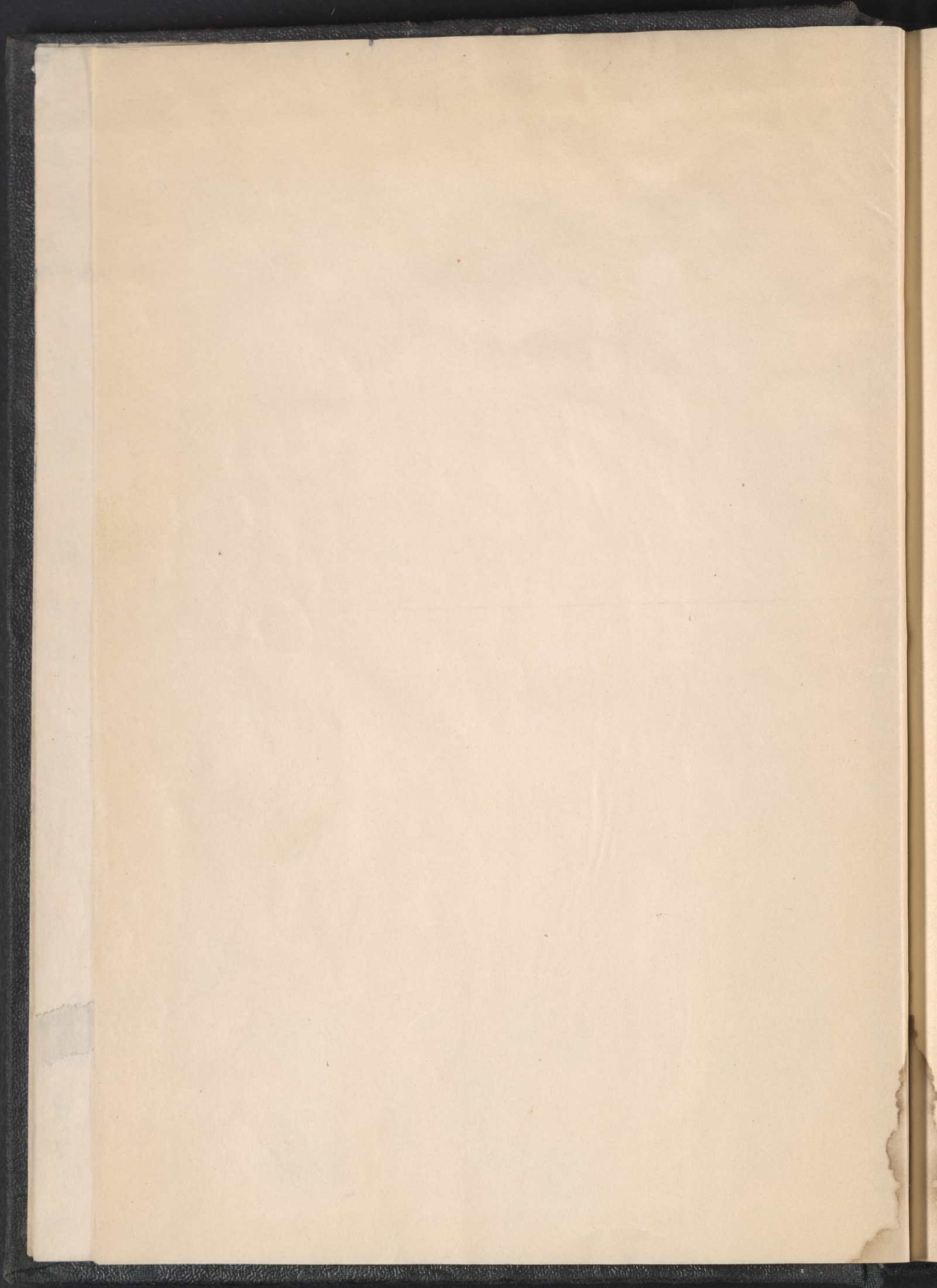
٢ - عملات دول منضمة لصندوق النقد الدولي ولم تتفق معه بعد على سعر صرف معين أو دول غير منضمة للصندوق . (سعر الصرف في هذه الدول يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية المساوية لدولار أمريكي واحد)

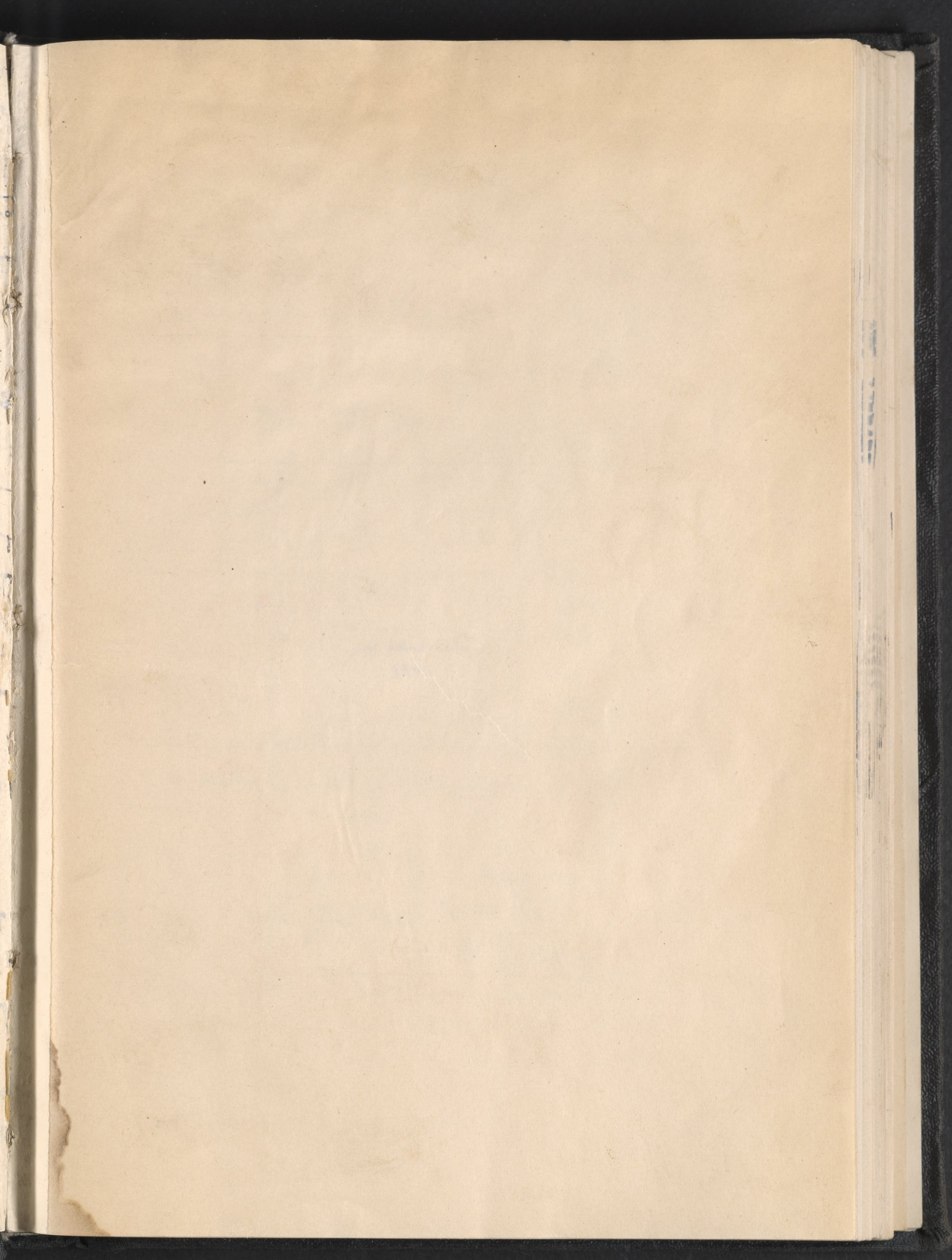
الدولة	وحدة العملة	سعر الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي	
		قبل التخفيض	بعد التخفيض
النمسا (١)	شلين	٩,٨٦	١٤,٢٣
فنلندا	ماركا	١٥٩,٠٠	٢٢٩,٠٠
هولند كونج	دولار	٣,٩٧	٥,٧١
أندونيسيا	جيلدر	٢,٦٤٩	٣,٧٩٥
إيطاليا	ليرة	٥٧٥	٦٢٤,٠
البرتغال	سكودو	٢٤,٨٨	٢٨,٦٠
السويد	كرونا	٣,٥٩	٥,١٧
سيام	باهت	٩,٨٨	١٢,٤٥

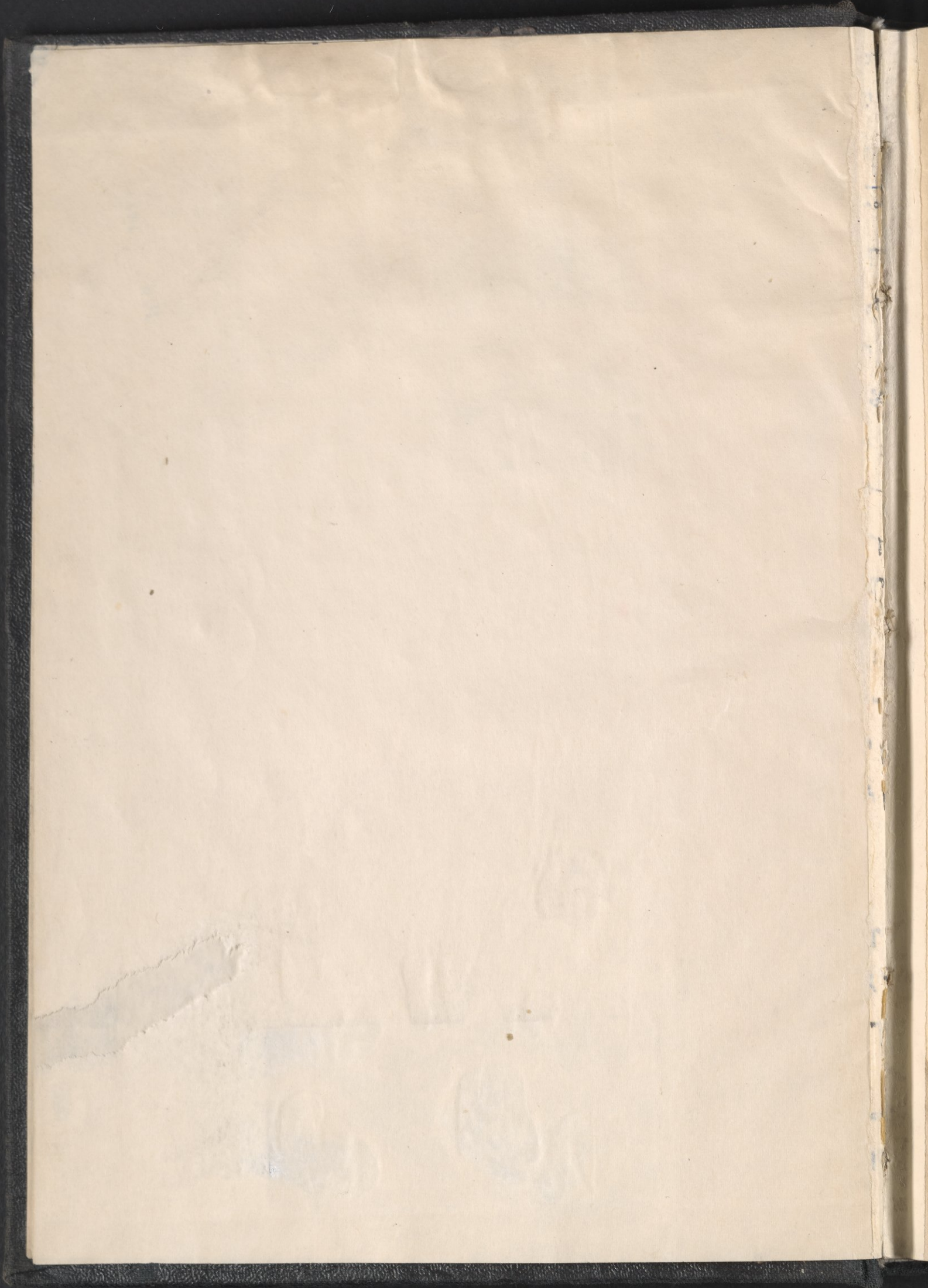
٣ - عملات دول غير منضمة لصندوق النقد الدولي (سعر الصرف فيها يعبر عن عدد الدولارات الأمريكية المساوية لوحد من العملة المحلية) .

الدولة	وحدة العملة	سعر الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي	
		قبل التخفيض	بعد التخفيض
أيرلندا	جنيه	٤٠,٣٢٥	٢,٨٠١٢٥
إسرائيل	جنيه	٤٠,٣٢٥	٢,٨٠١٢٥
نيوزيلندا	جنيه	٤٠,٢٩٥	٢,٧٩٩١٠

(١) النمسا خفضت عملتها في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩







JUN - 1977

al-Qaysuunii, 'Abd al-Mun
Muqaddimath al-nuquud wa-
al-tijaarah al-khaarijiyy
HG 221 Q38x 1950

c 265384
m 265379

611551628
i 11874600

27 JUL 1992

main



0 0 0 0 0 2 6 5 3 8 4
HG 221 Q38x 1950

